أبحاث اليرموك

سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد (25)، العدد (4)، 2009م / 1430هـ

رئيس التحرير: أ.د. زيدان كفافي، قسم الآثار.

سكرتير التحرير: مشهور حمادنة.

هيئة التحرير:

أ.د. زياد الكردي
قسم علوم الرياضة

أ.د. وليد عبدالحي
قسم العلوم السياسية

أ.د. أنيس خصاونه
قسم الإدارة العامة

أ.د. شحادة العمري
قسم أصول الدين

أ.د. كريم كشاكش
قسم القانون العام

د. عزت حجاب
قسم الإذاعة والتلفزيون

أبحاث اليرموك

سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد (25)، العدد (4)، 2009م / 1430هـ

أبحاث اليرموك

سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد (25)، العدد (4)، 2009م / 1430هـ

أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية" (ISSN 1023-0165):

مجلة علمية فصلية محكّمة، تصدر عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بجامعة اليرموك

تدقيق لغوي (اللغة العربية): أ.د. خليل الشيخ.

تدقيق لغوي (اللغة الانجليزية): أ.د. محمد العجلوني.

تنضيد وإخراج: فاطمة عطروز

ترسل البحوث إلى العنوان التالي: -

رئيس تحرير مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة اليرموك، إربد- الأردن

اربد - الأردن

هاتف 7211111 2 962 00 فرعي 2078

Email: *ayhss@yu.edu.jo*

Yarmouk University Website: *http://journals.yu.edu.jo/aybse*

Deanship of Research and Graduate Studies Website: *http://graduatestudies.yu.edu.jo*

قواعد النشر

- نشر البحوث العلمية الأصيلة التي تتوافر فيها الجدة والمنهجية.
- أن لا تكون البحوث نشرت في مكان آخر، وأن يتعهد صاحبها بعدم إرسالها إلى أية جهة أخرى.
- تقدم البحوث بإحدى اللغتين العربية أو الإنجليزية، أو بأية لغة اخرى بموافقة هيئة التحرير.
- لهيئة التحرير أن تحذف أو تختزل أو تعيد صياغة أجزاء من البحث، بما يتناسب مع أسلوبها ونهجها.
- تقبل مراجعات الكتب القيّمة، والمقالات العلمية المختصرة.
- إذا سحب الباحث بحثه بعد التقييم، فهو ملزم بدفع تكاليف التقييم.
- تقدم أربع نسخ من البحث بالمواصفات التالية:

أ) أن يكون مطبوعاً على الكمبيوتر، قياس القرص 3.5 إنش، متوافق مع أنظمة IBM (Ms Word 97-2000, xp)، بحيث تكون الطباعة على وجه واحد من الورقة.

ب) **يراعى ان تكون اعداد الصفحة حسب المقاسات التالية: حجم الورق** .B5 Env، العرض 16.6سم، الارتفاع 25سم،

والهوامش: العلوي 2سم، السفلي 3.4سم، الايمن 3.3سم، الايسر 3.3سم **والفقرات**: بداية الفقرة 0.7 سم، المسافة بين الفقرات 6 نقطة، تباعد الاسطر (مفرد). وحجم بنط خط النصوص العربية Naskh news (11pt) والنصوص الانجليزية Times New Roman (10pt).

ج) يرفق مع البحث ملخصان، باللغتين العربية والإنجليزية، بما لا يزيد على 200 كلمة لكل منهما.

د) أن لا تزيد عدد صفحات البحث بما فيها الأشكال والرسوم والملاحق على (30) صفحة وأن لا يتجاوز عدد الكلمات 10000 كلمة.

هـ) يكتب على نسخة واحدة فقط اسم الباحث ورتبته العلمية وعنوانه البريدي والالكتروني (إن وجد).

التوثيق: حسب نظام APA كما يلي:

أ- توثيق المراجع والمصادر المنشورة: يتم ذلك داخل المتن بذكر اسم المؤلف العائلي وسنة النشر ورقم الصفحة (إذا لزم). هكذا (Dayton, 1970, p. 21) أو(ضيف، 1966)، ويشار إلى ذلك بالتفصيل في قائمة المراجع والمصادر في نهاية البحث.

- تعد قائمة بالمصادر والمراجع المنشورة في نهاية البحث حسب التسلسل الهجائي لاسم المؤلف العائلي، بحيث تذكر المراجع العربية أولاً، وتليها المراجع الأجنبية.
- إذا كان المرجع كتاباً يكتب هكذا:

ضيف، شوقي. **العصر العباسي الأول**، القاهرة، دار المعارف، 1966.

- وإذا كان المرجع بحثاً في دورية يكتب هكذا:

سعيدان، أحمد سليم. حول تعريب العلوم، **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني**، المجلد الأول، العدد الثاني 1978، ص 101.

- وإذا كان المرجع مقالة أو فصلاً في كتاب يكون كالتالي:

نصار، حسين. خروج أبي تمام على عمود الشعر، في: الأهواني، عبدالعزيز، (محرر)، **حركات التجديد في الأدب العربي**، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، 1979، ص 69-78.

ب- **توثيق الهوامش والمصادر غير المنشورة:** يتم ذلك في المتن بإثبات كلمة (هامش) متبوعة بالرقم المتسلسل للهامش داخل قوسين، هكذا: (هامش). وتُذكر المعلومات التفصيلية لكل هامش في نهاية البحث تحت عنوان **الهوامش** وقبل قائمة المراجع:

هامش 1: هو أبو جعفر الغرير، ولد سنة 161هـ، أخذ القراءات عن أهل المدينة والشام والكوفة والبصرة. توفي سنة 231هـ.

هامش 2: عبد المالك، محمود، الأمثال العربية في العصر الجاهلي، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك 1983، ص 55-57.

- يراعى أن تكون الأشكال والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط واضحة المعالم والأسماء.
- تعطى صفحات البحث بما فيه صفحات الرسوم والملاحق والجداول والهوامش أرقاماً متسلسلة من أول البحث إلى آخر ثبت الهوامش.
- يرفق مع البحث عند تقديمه للمجلة، القسم/الكلية/الجامعة خطاباً موجهاً إلى رئيس التحرير يذكر فيه: عنوان البحث، ورغبته في نشره بالمجلة وتعهده بأن لا يرسله إلى جهة أخرى من أجل النشر، وأن يذكر فيه عنوانه البريدي كاملاً (والبريدي والألكتروني إن أمكن)، أو أية وسيلة اتصال أخرى يراها مناسبة. ويذكر تاريخ إرساله، واسمه الثلاثي مع توقيعه المعتمد.
- يعطى صاحب البحث نسخة واحدة من المجلة، و (20) مستلة من بحثه.
- يحق لرئيس التحرير اجراء التغييرات التي يراها ضرورية لأغراض الصياغة.
- يمكن الحصول على **أبحاث اليرموك** من قسم التبادل في مكتبة جامعة اليرموك، أو عمادة البحث العلمي والدراسات العليا لقاء دينار وسبعمائة وخمسون فلساً للنسخة الواحدة.
- **الإشتراك السنوي للأفراد**: سبعة دنانير **وللمؤسسات**: عشرة دنانير داخل الأردن، وخمسة وثلاثون دولاراً أمريكياً أو ما يعادلها خارج الأردن.

© **جميع حقوق الطبع محفوظة لجامعة اليرموك 2009**

لا يجوز نشر أي جزء من هذه المجلة أو اقتباسه دون الحصول على موافقة مسبقة من رئيس التحرير، وما يرد فيها يعبر عن آراء أصحابه ولا يعكس آراء هيئة التحرير أو سياسة جامعة اليرموك.

أبحـــاث اليرمـــوك

"سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"

المجلد 25، العدد (4)، 2009

المحتويات

البحوث بالعربية

- أنماط ودوافع تعرض طلبة كلية الإعلام بجامعة اليرموك للصحف اليومية الأردنية المطبوعة الصادرة باللغة العربية مقارنة بمواقعها على الإنترنت — 681
  عزام العنانزة، عزت حجاب و عبد الرحيم درويش
- دور السياسة الخارجية الأردنية في دعم الاقتصاد الأردني (1988-2001) — 711
  عمر خضيرات
- التصوير الفوتوغرافي بين التصميم والتكوين — 737
  قاسم الشقران
- سلسلة القيم في صناعة الملابس في الأردن: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية — 755
  صفاء صبابحة ونسيم برهم
- نقوشٌ صفويةٌ جديدة من قاع الفهدة — 777
  زياد طلافحه
- عوامل نشأة العواصف الرملية في حوض الديسي — 797
  علي أبو سليم
- مقروئية الصحف الإلكترونية لدى أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة اليرموك "دراسة مسحية" — 819
  حاتم العلاونة وعلي نجادات
- دراسة تحليلية لسلوك اللعب عند الأطفال — 843
  معتصم شطناوي، معتصم خطاطبة ومعين الشعلان
- الوضع القانوني للشركات الأمنية الخاصة في القانون الدولي العام — 861
  ياسر الخلايلة و عماد ربيع
- رحمة بن جابر الجلاهمة وعلاقاته بالقوى السياسية في الخليج العربي — 873
  يوسف العبد الله

البحوث بالإنجليزية

- الطلب على الطاقة الاولية في الاردن: تقييم محددات استهلاك الطاقة في القطاعات التجارية، غير التجارية والقطاع العائلي — 893
  أحمد الريموني
- اتجاهات الطلبة نحو التبرع بالأعضاء: دراسة حقلية في الجامعة الأردنية — 903
  صلاح اللوزي

أنماط ودوافع تعرض طلبة كلية الإعلام بجامعة اليرموك للصحف اليومية الأردنية المطبوعة الصادرة باللغة العربية مقارنة بمواقعها على الإنترنت

عزام العنانزة، عزت حجاب و عبد الرحيم درويش، كلية الاعلام، جامعة اليرموك، اربد - الأردن.

استلم البحث في 2009/2/20 **وقبل للنشر 2009/9/7**

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تعرف أنماط ودوافع تعرض طلبة كلية الإعلام بجامعة اليرموك للصحف الأردنية اليومية المطبوعة الصادرة باللغة العربية سواء في شكلها الورقي المطبوع أو من خلال زيارة مواقعها على الانترنت.

أجريت الدراسة على عيئة من طلاب كلية الإعلام تمثلت في 171 مفردة وهو ما يعادل ثلث مجتمع الدراسة.

تم استخدام نظرية الاستخدامات والاشباعات في هذه الدراسة للتعرف على نوعية الاشباعات التي تحققها قراءة الصحف أو زيارة مواقع هذه الصحف للطلاب.

وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة 78.9 % من الطلاب يزورون مواقع هذه الصحف مقارنة ب 72.5 % يقومون بقراءة هذه الصحف في شكلها الورقي وأن زيارة مواقع هذه الصحف قد أثرت بالفعل على شراء الصحف المطبوعة، كما تبين أن الاشباعات الخاصة بقراءة الصحف أو زيارة مواقعها لا تختلف باختلاف المتغيرات الديموغرافية وتبين أن درجة إجادة الكمبيوتر تؤثر على معدل زيارة الطلاب لمواقع الصحف.

الكلمات المفتاحية: *الصحافة المطبوعة، الصحافة الالكترونية، الاستخدامات والاشباعات، الصحافة الأردنية.*

Patterns and motives behind Yarmouk University Mass Communication Faculty students` Exposure to print Newspapers versus Their Sites on The Internet

Azzam Ananzeh, Abedelraheem Darwesh and Izzat Hijab*: Faculty of Mass Communication, Yarmouk University, Irbid- Jordan.*

Abstract

This study aim-ed to discover patterns and motives behind Yarmouk University Mass Communication faculty students` exposure to print newspapers versus their sites on the Internet. The study is restricted to daily newspapers published in Arabic in Jordan.

This study was conducted on a sample of 171 students. They represent one third of the study population. Uses and gratifications theory was applied to find out the exact gratifications students seek to fulfill from reading the print versions or visiting their sites.

The study concluded that 78.9% of students visit newspapers'one sites on the Internet whereas 72.5% only read the printed version. The study also found that visiting newspapers'one sites-s one affect buying the print newspapers.

The study found that the gratification achieved from reading or visiting newspapers sites were not affected by demographic variables where as computer literacy was found to have an impact on the rate of students` visiting newspapers'one sites.

Key words: *printed newspapers, electronic newspapers, uses and gratifications, Jordan press.*

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك **2009 ISSN (1023- 0165)**

مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة تراجعاً ملحوظاً في إقبال الجماهير على الصحف المطبوعة، حيث يذكر بوجارت Bogart أن هناك تراجعاً في قراءة الصحف المطبوعة وأن نسبة من يقرأون غيرَ صحيفة مطبوعة يوميا قد تقلص عددهم بشكل كبير من أواخر التسعينيات في القرن الماضي وفي هذا الصدد يؤكد دينتون Denton أن عدد الصحف التي تدخل كل بيت يومياً قد قل من 1.3 بعد الحرب العالمية الثانية إلى أقل من 0.7 في عام 1990 ويوضح هيومز Humes أن التوزيع اليومي الكلي للجرائد قد تراجع من 62.3 مليون نسخه في عام 1990 إلى 60.7 مليون في عام 1991 (Mings,1997).

ويرى البعض أن هذا التراجع في الإقبال على قراءة الصحف المطبوعة يعزى إلى التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال بعد دخول شبكه الإنترنت إلى الساحة الإعلامية مؤخراً مما جعل وسائل الاتصال التقليدية تسعى إلى تطوير قدراتها لتتمكن من منافسه الإنترنت التي تمثل تهديداً حقيقيا لهذه الوسائل.

وفي عصر وسائل الإعلام الرقمية Digital Media الذي وجدت فيه الصحافة نفسها مضطرة إلى دخوله يتم جمع المعلومات النصية والصوت والصورة وتخزن في أشكال رقميه كما يتم توزيعها من خلال شبكه رقميه، مثل هذا المضمون يمكن نسبته إلى المعلومات الرقمية، ولقد وجدت منظمات وسائل الإعلام نفسها مضطرة إلى العمل في هذه البيئة الرقمية للأسباب الاتيه:

1- تقليل تكلفه تخزين وتوزيع المعلومات والبيانات.

2- إيجاد أغراض جديدة تعطي قيمه لهذه المنظمات.

3- القدرة على التحول من نماذج التوزيع الجماهيرية إلى نظام تلبيه الأفراد الشخصية (Flew, 2002, 96-99).

ولذا تحاول الصحف المطبوعة إثبات وجودها في عصر الإنترنت من خلال إيجاد مواقع لها على شبكه الإنترنت للحفاظ على جمهورها.

وتجدر الإشارة إلى أن وجود الإنترنت ليس التحدي الأول الذي واجهته الصحافة المطبوعة، فقد عانت من قبل من أزمات مماثله، بحيث ساد الاعتقاد بأن الصحافة المطبوعة ستنتهي عندما ظهر المذياع في منتصف العشرينيات، وسرت نفس الموجة من الاعتقاد بعد ظهور التلفزيون ولكن الصحافة المطبوعة استطاعت أن تواجه هذه التحديات وتستمر حتى الآن.

ويذكر أنه بعد أن اخترع جوتنبرج Gutenberg المطبعة أصبحت الصحافة المطبوعة من أهم وسائل الإعلام الجماهيرية السائدة وقتها، ولما حدث التراجع في مكانة هذه الصحف في الستينيات من القرن الماضي، بذلت الصحافة المطبوعة جهوداً مكثفه للخروج من هذه الأزمة واستطاعت أن تطور نفسها عن طريق الصور الملونة والرسوم التصويرية وطرق الإخراج الجيدة وتطوير مضمون القصص الإخبارية فصارت أبسط وتتسم بالسهولة، كما دخلت الصحف المطبوعة عالم النشر الإلكتروني في أوائل التسعينيات[1].

ويرى البعض أن صناعه الجرائد الورقيه ليست في خطر لأنها استطاعت أن تكسب أرضا جديدة في حلبة المنافسة مع الإنترنت عن طريق تصميم مواقع لها الشبكة كما أن هناك بعض الدراسات التي تذكر أن توزيع بعض الصحف المطبوعة يتزايد كما في اليابان حيث ارتفع رقم التوزيع إلى 53 مليون نسخه عام 2004 مقابل 52.8 مليون نسخه عام 2003 (درويش، 2005، 199).

كما يحتج أصحاب هذا الرأي بأن انتشار الإنترنت لا يزال بين أفراد الطبقة الأعلى في المستويات الاقتصادية والتعليمية كما أن سعر جهاز الكومبيوتر لا يزال يشكل عقبة أمام الطبقات الاقتصادية الأقل إضافة إلى التكلفة المالية الأعلى نسبيا للدخول على شبكه الإنترنت مقارنه بشراء الصحيفة المطبوعة (نجادات، 2009).

نحن إذاً أمام وجهتي نظر، يرى أصحاب وجهة النظر الأولى أن الصحافة التقليدية المطبوعة قد خسرت الكثير من القراء بسبب ارتفاع أسعار الورق والتكلفة العالية للطباعة مما أدى إلى أن تسير حالة الصحافة المطبوعة من سيئ إلى أسوأ، وتراجع عوائد الإعلان بالنسبة للصحف المطبوعة إضافة إلى زيادة إقبال الجمهور على زيارة المواقع الإخبارية على الإنترنت، الأمر الذي حدا بالبعض إلى طرح تساؤلات عن موعد موت الصحافة الورقيه وهل هو عام 2014 أم عام 2017، فمثلا

يقترح ستيف روبل Steve Rubel أن الجرائد والمجلات الورقيه ستختفي بحلول عام 2014 ويرى أن هذه الجرائد ستكون على الإنترنت (Rubel, 2008, 21-27). ويذكر أصحاب وجهة النظر هذه أن الإحصائيات تبين تراجعاً حادا في صناعة الصحافة وتدهورها خلال عام 2007 في ظل غياب أي مؤشرات تشير إلى تحسن أحوالها في عام 2008، إضافة إلى انخفاض التوزيع بنسبة 2.5% سنويا للصحف اليومية الورقيه مقابل ازدهار المواقع الالكترونية لهذه الصحف[2].

يؤكد أصحاب وجهه النظر هذه أرائهم حيث يرون أن الصحف الالكترونية في الولايات المتحدة تشهد تطوراً هائلاً يجعلها منافساً خطراً للصحافة المطبوعة على الرغم من محاولات الصحف المطبوعة تطوير أدائها وموادها حتى تحتفظ بمكانتها في الساحة الإعلامية الجديدة في ظل الزحف الساحق للإعلام الرقمي حيث زاد عدد الصحف الالكترونية على مستوى العالم في الفترة ما بين 2001 و2005 بنسبه 200% كما زادت نسبه الإعلانات على المواقع الإخبارية الالكترونية بنسبه 24%[3]، وعلى الرغم من أن أول صحيفة نشرت الكترونياً على الإنترنت في عام 1993 ففي عام 1998 كان هناك 2859 موقعا للجرائد اليومية والأسبوعية على الإنترنت وكان منها 1749 موقعا في الولايات المتحدة الأمريكية[4]، وبحلول عام 2002 وجد أن هناك ما يقرب من 14 ألف موقع إخباري أنشأتها منظمات الأخبار التقليدية في كل أنحاء العالم (Nguyen etal,2005,.5-34) وهذا يوضح انتشار هذه المواقع وزيادة الجماهير التي تستقي الأخبار من خلالها ويعكس ضعف المكانة الخاصة للصحف الورقيه.

وفي أحدث استطلاع للرأي أجري في الأردن في عام 2009 ونشر في جريده Jordan Times تبين أن ما يقرب من نصف مستخدمي الإنترنت في الأردن يعتمدون على مواقع الأخبار الالكترونية على الإنترنت بدلا من اعتمادهم على الصحف (Jordan Times, 2009)، وتتفق نتائج هذا الاستطلاع مع الدراسة التي أجريت في الهند عام 2007 حيث تبين أن قراءه الصحف على الإنترنت صارت عاده كاسحه ومنتشرة في أكثر من 62 دوله، كما تبين انه ليس فقط من يعيشون في المدن الكبرى هم الذين يفضلون قراءه الصحف على الإنترنت ولكن أيضا الناس في المدن والقرى الصغيرة يفضلون قراءه الصحف على الإنترنت[5].

ويمكن أن نلخص وجهه النظر الأولى هذه في النقاط الاتيه:

1- يستغرق الإنترنت الشباب وتستهويهم لذا يفضلون قضاء وقت أطول معه من قراءة الصحف.

2- وجود الإنترنت سهل عمليه البحث واستعادة المعلومات وسهل عملية أرشفة المعلومات مما أدى إلى سهولة استرجاعها الكترونياً بدلا من التراكمات الورقية.

3- قراءة الصحف على الإنترنت تتميز بأنها ذات تكلفة أقل كما يمكن قراءة أكثر من صحيفة يوميا.

4- يمكن الحصول على أحدث المعلومات والأخبار حيث يتم تحديث المواقع بشكل دائم بدلا من انتظار الطبعات الأحدث للصحف.

5- تفيد قراءة الصحف على الإنترنت ويمكن أن تزيد تفاعلية القراء مع بعضهم أو مع الكتاب (Mings,1997).

أما أصحاب وجهة النظر الأخرى والذين يبدون أكثر تفاؤلا فيما يتعلق بمستقبل الصحف المطبوعة فيرون أن وسائل الاتصال الجديد لا تلغي وسائل الاتصال القديمة أو ما يطلق عليه تأثير الاستبدال (Displacement effect) فدخول التلفزيون مثلاً لم يقضِ على المذياع ونفس الشي بالنسبة للصحافة المطبوعة، بل أن دخول وسائل جديدة يجعل الوسائل القديمة تطور نفسها لتصبح أكثر قدرة على البقاء والمنافسة والحفاظ على جمهورها عن طريق تقديم خدمات أكثر والتطور في الشكل والمضمون (Watson,1998) ويؤكد أصحاب وجهة النظر التفاؤلية هذه، أن الصحافة الورقيه لم تمت، ففي استفتاء أجري عام 2008 لحساب وكالة رويتر والمنتدى الدولي للمحررين، حيث أجري الاستفتاء على 704 محرر صحفي على مستوى العالم، وتبين أن محرري الصحف يبدون متفائلين بشأن مستقبل صحفهم رغم التهديدات والمشاكل المحتملة[6].

وفي دراسة حديثه عام 2008 تم تقييم الصحف على الإنترنت في أوروبا وتم التوصل إلى أن الصحف على الإنترنت تعد مكملة للصحف المطبوعة وليست بديلا عنها فمحررو الصحف على الإنترنت يؤكدون على خدمه المعلومات ويقدمون الفقرات الموجودة بالصحف المطبوعة مع إضافة التفاعلية مع الجمهور فالعلاقة إذاً تكاملية لا تنافسية (Vander wurff etal., 2008,403-430).

نخلص مما سبق إلى أنه مع التطور التكنولوجي لم تعد الصحف الورقية فقط المصدر الوحيد لمعرفة الأخبار والمعلومات والتسلية، حيث أن هناك مواقع لهذه الصحف على الإنترنت، وتسعى هذه الدراسة إلى التعرف على أنماط ودوافع وتعرض طلبة الإعلام للصحف اليومية الأردنية الصادرة باللغة العربية مقارنة بمواقعها على الإنترنت.

الدراسات السابقة:

أولا: الدراسات العربية

هناك العديد من الدراسات الأردنية التي تناولت طلاب الجامعات الأردنية فيما يتعلق باستخدامهم للانترنت، فقد بحثت أنسام الناطور تأثير استخدام الإنترنت على التحصيل الدراسي والتفاعل الاجتماعي. تم تطبيق الدراسة على 200 طالب من جامعة اليرموك وجامعة العلوم والتكنولوجيا، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين عدد الساعات التي يقضيها الطلاب مع شبكه الإنترنت والتحصيل الدراسي، بينما وجدت فروق داله إحصائياً بين عدد ساعات الإنترنت والتفاعل الاجتماعي بين الطلاب، حيث وجد انه بزيادة عدد ساعات استخدام الإنترنت يزيد التفاعل الاجتماعي.

ودرس غازي رواقة واقع استخدام الإنترنت لدى طلبة جامعة اليرموك وأجرى دراسته على 733طالباً من مختلف كليات الجامعة وتوصل إلى أن الطلاب يستخدمون الإنترنت أكثر من الطالبات كما تبين أن أكثر من 14.2% من الطلاب يستخدمونها في المنزل مقابل 13.3% لا يستخدمونها عبر خدمات الجامعة، وينحصر معظم استخدام الطلبة في المعرفة العلمية والثقافية والسياسية، كما تبين أن استخدام الإنترنت لدى طلبه الجامعة ليس مستقلا عن جنس الطالب وامتلاكه للحاسب الشخصي.

وفي دراسة صالح خليل أبو إصبع (2005) عن تأثير الإنترنت على عيّنة من طلبه جامعة فيلادلفيا الخاصة بالأردن تم التوصل إلى أن 42.2% يستخدمون الإنترنت من أجل التسلية، ولم توافق نسبه 69% من المبحوثين على أن الإنترنت يؤثر سلبا على دراستهم.

أما عروب النمرات (2005) فقد أجرت دراستها على عيّنة من 500 طالب من مختلف التخصصات في جامعتي اليرموك والعلوم والتكنولوجيا الأردنية ووجدت أن 41.6% من الطلاب يعانون من مستويات شديدة أو شديدة جدا من الاكتئاب، ووجدت فروق ذات دلاله في درجه الاكتئاب تعزى لمدى استخدام الإنترنت.

ودرس علي نجادات وأمجد القاضي (2007) استخدام 100 مفردة من طلبه الصحافة في جامعة اليرموك بالإنترنت، وبينت الدراسة أن موقع جريده الرأي الأردنية اليومية حاز على أعلى المراتب من حيث استخدام الطلاب له، وأن الطلاب يفضلون الإطلاع على الصحف والمجلات المطبوعة على الإنترنت بنسبه 19.3%، وأن نسبة 54.4% من الطلاب لا تعتقد أن استخدام الإنترنت قد أثر على متابعتهم لوسائل الإعلام الأخرى.

وتوصلت خلود القرعان (2008) إلى أن 47.8% من طلبه الجامعات الأردنية يستخدمون الإنترنت في عينتها البالغ قوامها 1500 مفردة، وتبين أن 34% يستخدمون المواقع الترفيهية في حين يستخدم المواقع العلمية 341 مفردة وتبين أن الإنترنت جاءت في المرتبة الثانية من وسائل الاتصال في التأثير على القيم الدينية بمتوسط 2.92%.

وأوضحت دراسة عبد الرحيم درويش (2008) أن جميع مفردات عينته والبالغ قوامها 200 مفردة من طلاب كليه الإعلام بجامعة اليرموك يستخدمون الإنترنت وأن نسبه 39.5% يتعرضون للمواقع الإخبارية على الإنترنت ومن بينها مواقع الصحف اليومية المطبوعة على الإنترنت وبينت الدراسة بعض الاشباعات التي يسعى الطلاب إلى تحقيقها من خلال استخدام الإنترنت.

أما دراسة على نجادات (2009) فقد تم فيها استخدام منهج المسح على عيّنة قوامها 403 مفردة من طلبة جامعة اليرموك وتبين أن 53.3% يقرأون الصحف الورقية فقط مقابل 18.4% يقرأون كلا من الصحف الورقيه والصحف الالكترونية كما بينت الدراسة بعضا من سلبيات وايجابيات الصحف الالكترونية. وبين نتائج الدراسة أن نسبه 38.9% من الطلاب يوافقون على أن مطالعه الصحف الالكترونية تقلل من الطلب على الصحف الورقيه المطبوعة، وأن نسبه 75% من الطلاب يرون أن العلاقة بين الصحافة الالكترونية والورقيه علاقة تكامل وتنافس بينما ترى نسبه 8% فقط أن العلاقة إلغاء وإقصاء.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

وجدت سوزان منجز (Susan M. Mings, 1997) بعد دراسة مجموعه من الطلاب في إحدى الجامعات الأمريكية الذين يقومون بقراءة الصحف المطبوعة ويزورون مواقعها على الإنترنت تبين أن هناك فروقا ذات دلاله إحصائية في رؤية المبحوثين لوظائف الصحف التقليدية مقارنه بمواقعها على الإنترنت، كما ذكرت الدراسة بعض الاشباعات التي يحققها قراء الصحف المطبوعة وزيارة مواقع هذه الصحف على الإنترنت.

وبينت دراسة باين ورفاقه (G. APayne et al., 2003) بعد تطبيق نظرية الاستخدامات والاشباعات على عيّنة من الطلاب قوامها 128 مفردة في جامعة West Cost University لفحص التفاعل ومسح البيئة والهروب كأشباعات مرتبطة بقراءة الصحف وزيارة مواقعها على الإنترنت، وأشارت نتائج دراسته إلى أن هناك تفضيل دال إحصائياً لاشباعات مراقبة البيئة من خلال قراءه الصحف في مقابل تفضيل الإنترنت لأغراض الهروب.

أما دراسة كارول باردون وجلين سكوت (Carol J. Pardun & Glenn W. Scott, 2004) فأشارت إلى أن ثلثي أفراد العيّنة البالغ عددها 3261 مفردة فقط تشترك أسرهم في الصحف المطبوعة، كما تبين أن قراءه الصحف المطبوعة ليست من أولويات المراهقين الذين أجريت عليهم الدراسة، كما أتضح أن المراهقين الذين يتجنبون استخدام الصحافة المطبوعة في سنواتهم المبكرة سيستمرون في هذا النهج فيما بعد في سنواتهم التالية.

كما أجريت دراسة قام بها أن نيوجوان ورفاقه (Ann Nguyen et al., 2005) على عيّنة ممثلة للمجتمع الاسترالي وتم جمع البيانات عن طريق استبيان بالبريد لمعرفه اشباعات الحصول على الأخبار من خلال المواقع على الإنترنت، وتبين أن استخدام الإنترنت كوسيلة إخبارية انتشر بشكل كبير على الرغم من دخول الإنترنت البيوت لا يزال متمثلا في الطبقة الأعلى في المستوى الاقتصادي وتوقعت الدر اسه أن يزيد عدد الجمهور الذين يتلقون الأخبار عن طريق الإنترنت في المستقبل حيث رأت النسبة 89% أن الإنترنت ستصبح الوسيلة الإخبارية الأكثر أهميه وانتشارا في المستقبل وذكرت الدراسة أن هناك بعض العقبات التي تواجه قراءه الصحف الالكترونية على الإنترنت.

أما دراسة استر دوفال ورفاقه (Ester Devaal *et al.*, 2005) التي أجريت على 986 مفردة ممثلة للمجتمع الهولندي ممن يقومون بقراءة الصحف على الإنترنت فأشارت نتائجها إلى أن قراءه الصحف على الإنترنت لا يبدو أنها تقلل استخدام وسائل الإعلام الأخرى على الرغم من انه قد تبين أن زيارة مواقع الصحف على الإنترنت يرتبط عكسيا باستخدام الصحف المطبوعة وتبين أن 41% من العيّنة يزورون مواقع الصحف على الإنترنت وتتراوح أعمارهم بين 18 و 37 سنه ووجد أن 88% يقراؤن الصحف المطبوعة.

وأجرى كارلوس فلافيان وراكويل جوري (Carlos Flavian and Raquel Gurrea, 2006) دراسة لتحليل سلوك زيارة مواقع الصحف على الإنترنت وبلغت عيّنة الدراسة 253 مفردة، وتبين أن القراءة للحصول على معلومات محدده والإطلاع على أخر الأخبار كان له تأثير ايجابي على قراءة الصحف على الإنترنت، ولم يكن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عندما تكون القراءة لأغراض التسلية، كما أجرى نفس الباحثان دراسة أخرى عن دور ودوافع القراء في اختيار الصحف المطبوعة الورقيه في مقابل الصحف الالكترونية على الإنترنت وبينت نتائج الدراسة أن قراءة الصحف الإنترنت ممكن أن تتكامل مع قراءة الصحف المطبوعة، وإذا كانت هناك أي اختلافات في الدوافع فيمكن أن يكون السبب الدوافع المختلفة للقراء والظروف التي تتم فيها القراءة. وسلطت النتائج الضوء على أن قراءه الجرائد على الإنترنت تتميز بالتركيز على موضوعات معيّنة وسريعة أما بالنسبة للصحف المطبوعة فأنها تقرأ بعمق للحصول على تفاصيل أكثر وبطريقه أكثر راحة واسترخاء وترتبط بوقت الفراغ لدى القارئ. كما تبين أن هناك فروق ذات دلاله إحصائية بين السمات التي يقدرها الجمهور للصحف الرقمية والصحف اليومية المطبوعة.

وتوصل هانز جورجن بوتشر و بيتر شوماخر (Hanns-Jurgan Bucher and Peter Schumacher, 2007) في دراستهما بعد أن قاما بإجراء دراسة تجريبية على عيّنة من القراء إلى أن المفاتيح المرئية (الصورة البارزة واستخدام الجرافيك وطريق سرد المعلومات والإخراج والتصميم في شكل الأخبار) يؤثر على اهتمام القراء وانتقائيتهم مما يعني أن شكل الأخبار يؤدي أكثر إلى انتباه القراء أكثر من الوسيلة نفسها سواء كانت قراءه الصحف في شكلها الورقي أو قراءتها على الإنترنت.

وفيما يتعلق بمصداقية الأخبار على الإنترنت درس وليام كاسيدي (William P. Cassidy, 2007) إدراك الصحفيين بمصداقية الصحف سواء المطبوعة أو الالكترونية، وأجريت الدراسة على عيّنة من 655 صحفياً، وبينت النتائج أن الصحفيين يقيمون الإنترنت على أساس أنها أكثر مصداقية من الصحف المطبوعة.

كما درس ستافروستو وسيام ساندر (Carmen Stavrositu and Shyam Sundar, 2008) مصداقية الإنترنت على عيّنة قوامها 1089 مفردة وتبين انه يمكن التنبؤ بمصداقية الإنترنت عن طريق استخدامه لإشباع حاجه الحصول على المعلومات ولكن ليس لإشباع حاجات التسلية، ووجد أن استخدام الجرائد يمكن أن يتنبأ بإدراك مصداقية الإنترنت.

وفي دراسة فانديرورف ورفاقه (Vanderwurff *et al.*, 2008) تم تقييم الجرائد على الإنترنت في أوروبا من المنظور التطوري الخاص بوسائل الإعلام وتوصلت الدراسة إلى أن الجرائد على الإنترنت تعتبر مكملة للصحافة المطبوعة وان كانت تزيد عليها في خدمة المعلومات مع تقديم بعض الإضافات إضافة إلى صفة التفاعلية واختيار المحتوى في الصحف التي لها مواقع على الإنترنت، ودعا الباحثون الصحافة على الإنترنت أن تحدد لها شكلا ودورا أكبر في سوق الأخبار الأوروبي حيث أصبحت الإنترنت أكثر شعبيه كمصدر للأخبار من الصحف التقليدية المطبوعة.

الإطار النظري للدراسة:

تعتمد هذه الدراسة في بنائها وتطوير فروضها على نظريه الاستخدامات والاشباعات Uses and Gratifications Theory.

تستخدم هذه النظرية لفهم الأسباب أو الدوافع التي تدفع الجمهور لاستخدام وسائل الإعلام. ويوضح كاتز ورفاقه Katz *et al.*, أن النظرية تفترض أن الجمهور يستخدم وسائل الإعلام ولديه هدف يسعى لإشباعه وأن الجمهور في هذه الحال يكون واعٍ بحاجاته ويختار وسائل الإعلام التي تشبع هذه الحاجات، ويزعم تانكرد Tankrad أن هذه النظرية تمثل منظورا نفسيا للاتصال الجماهيري، ولهذا يذكر روبين Rubin أن الهدف الرئيسي لنظرية الاستخدامات والاشباعات يتمثل في دراسة الحاجات النفسية التي تؤثر على سلوك الجمهور فيما يتعلق باستخدام وسائل الإعلام، ويوكد روجر Ruggiero على أن النظرية تستحق التقدير والاحترام مع الزمن لأنها قادرة على التكيف ليس فقط مع وسائل الإعلام التقليدية ولكن أيضاً مع وسائل الإعلام الحديثة مثل الإنترنت (Jha, 2008, 25-36).

ويمكن أن نلخص الافتراضات الأساسية لهذه النظرية كما يلي:

1- يختار الجمهور وسائل الإعلام بشكل عمدي مقصود كمبادرة منه ليشبع حاجاته التي يعرفها ويكون واعياً بها.

2- يعد الجمهور هنا في حاله نشاط لأنه يختار ما يشبع حاجاته من وسائل الإعلام المختلفة.

3- يدفع الجمهور عن اختيارات تحفزه لاستخدام وسائل الإعلام والتي غالباً ما يكون قد مر بخبرات سابقه معهما وأشبعت حاجاته.

4- يُعد استخدام وسائل الإعلام أداة هامة وأساسية لإشباع حاجات الجمهور في الحياة اليومية مع الاعتراف بان هناك طرقاً أخرى لإشباع هذه الحاجات يمكن أن تتنافس مع وسائل الإعلام. (Roy, 2007, 43-63)

يعني هذا أن الجمهور نشط ومدفوع لاستخدام وسائل الإعلام أو وسائل أخرى لإشباع احتياجاته ولذا سيختلف الأفراد في استخدامهم لوسائل الإعلام لتحقيق أهدافهم، كما يعني أن وسائل الإعلام تتنافس مع بعضها البعض ومع الوسائل الأخرى غير الإعلامية لإشباع حاجات الجمهور ولذا حاول الباحثون معرفه الأسباب التي تدفع الجمهور إلى استخدام وسائل الإعلام مثل التسلية أو الحصول على المعلومات، ويمثل هذان التقسيمان أهم الأسباب التي تدفع الجمهور إلى استخدام وسائل الإعلام (Boyajy, 2007).

ويذكر الباحثون أسباباً أخرى مثل حاجات التكامل الشخصي وحاجات التكامل الاجتماعي والاسترخاء ومراقبه البيئة والعادة وقضاء الوقت وحل المشكلات الشخصية والحاجة إلى الرفقة والهروب وغيرها (Jamal, 2008, 1-15) إلا أننا نرى أنها لا تخرج أساساً عن التسلية والحصول على المعلومات، ولذا يشير بعض الباحثين في التراث البحثي الخاص في نظريه الاستخدامات والاشباعات إلى ضرورة التفرقة بل بين الاستخدام النفعي أو الأداتي (Instrumental) لوسائل الإعلام والذي يعني بالحصول على المعلومات والاستخدام الطقوسي أو التعودي (Ritual) والذي يعني بالتسلية (Roy, 2007, 44). ولقد

طبقت نظريه الاستخدامات والاشباعات في محاولات لفهم دوافع استخدام الناس لوسائل الاتصال التقليدية في الفترات الماضية كالصحف والراديو والتلفون والتلفزيون، كما حث التطور السريع في الإنترنت كوسيلة إعلام جديدة الباحثين على تطبيق النظرية على الإنترنت، وفي هذا يذكر راي بيرن Ray Burn أن هذه النظرية مناسبة لدراسة الإنترنت، وتمثلت حجته في أن استخدام الجمهور للانترنت يتسم بأنه أعلى في مستوى التفاعلية من وسائل الإعلام التقليدية وان الجمهور يكون أكثر عمديه في زيارة مواقع محدده لإشباع حاجاته كما وجد ستافورد Stafford أن النظرية مفيدة جدا لفهم أسباب استخدام الناس للانترنت (Jha, 2008).

وعلى النقيض من هذا نجد أن بعض الباحثين يدعون إلى أن تظل الإنترنت بعيده عن الدراسة كوسيلة إعلام جديدة لان نظريات الاتصال الجماهيري تناسب وسائل الإعلام التقليدية أكثر، ولكننا لا نؤمن بوجهة النظر هذه، وخصوصا أن الباحثين قد استخدموا بالفعل نظريه الاستخدامات والاشباعات وطبقوها على الإنترنت، وفي دراسة عبد الرحيم درويش 2008 تم التوصل إلى أن استخدام نظريه الاستخدامات والاشباعات في مجال الإنترنت يعد واعداً وإن كان يفضل دمج أكثر من نظريه لإثراء البحث في مجال الإنترنت.

وعلى الرغم من فائدة استخدام هذه النظرية في بحوث الإعلام بشكل عام إلا أن هناك من يرى ضرورة توخي الحذر عند استخدام هذه النظرية في مجال الإنترنت حيث أن المفهوم الخاص بنشاط الجمهور يجب أن يراعى، وهناك أسباب لهذا إذ تختلف دوافع استخدام الإنترنت من شخص إلى آخر، فبعض الأفراد يستخدمون الإنترنت لدوافع محدده بينما آخرون يستخدمونها بدافع الفضول أو مجرد التجوال في المواقع المختلفة أو لمجرد المتعة، ولهذا نواجه نفس المشكلة التي تتعلق باستخدام وسائل الاتصال التقليدية سواء كانت الحصول على المعلومات أو التسلية على الرغم من أن الإنترنت وسيله فريدة تسمح للأفراد بالتفاعل مع الآخرين ومع المواقع المختلفة كما تتميز عن وسائل الاتصال التقليدية لأنها تتطلب مهارات خاصة للتعامل معها (Boyajay, 2007, 8-9). ونرى في هذا الصدد أن هذا الحذر عند استخدام النظرية في مجال الإنترنت يعد مشكله وإن كان يدفعنا إلى ضرورة التأكيد على التفرقة بين الاستخدام النفعي والتعودي في نظريه الاستخدامات والاشباعات وخصوصا عند استخدامها في مجال الإنترنت، وهذا ما قمنا به بالفعل في تطبيق هذه الدراسة، فلقد تم وضع عدة فئات تم جمعها من الدراسات السابقة تمثل الاشباعات المختلفة وتم تقسيمها إلى مراقبة البيئة والمعرفة، والمشاركة في الرأي مع الآخرين، والتفاعل الاجتماعي، والتسلية كما في جدولي 14، 15.

مشكله الدراسة:

لم يعد بإمكان الأفراد معرفه ما يحدث في العالم حولنا من خلال قراءه الصحف المطبوعة فقط والتي يصفها البعض بالتقليدية فقط، وإنما صار بإمكان الطلبة قراءه هذه الصحف من خلال زيارة مواقعها على الإنترنت. وتسعى هذه الدراسة إلى معرفه مدى قراءه طلاب كليه الإعلام بجامعة اليرموك للصحف الورقيه اليومية الأردنية الصادرة باللغة العربية مقارنه بزيارة مواقعها على الإنترنت.

وفي هذا الإطار تحاول الدراسة أيضا التعرف على أنماط ودوافع قراءه الصحف الورقيه مقارنه بزيارة مواقعها وربط هذا بالمتغيرات الديموغرافيه للطلاب.

كما تحاول الدراسة التعرف على مميزات وعيوب زيارة مواقع الصحف على الإنترنت إضافة إلى معرفه مدى تفضيل الطلاب لقراءة الصحف الورقيه أو زيارة مواقعها.

أهميه الدراسة:

تعد هذه الدراسة مهمة للأسباب التالية:

1- **الأسباب المجتمعية:** يعد الأردن من الدول المتقدمة في استخدام الإنترنت على مستوى الدول العربية، فلقد حصل على المرتبة السادسة من بين الدول العربية حيث أشار تقرير التنمية البشرية عام 2006 إلى أن 110 شخص من كل 1000 شخص في الأردن يستخدمون الإنترنت كما تبرز أهميه هذه الدراسة أيضا حيث تعد الصحافة مرآه المجتمع وتعكس قضاياه ومشاكله، ولذا تسعى الدراسة إلى معرفه مكانه الصحافة بشكلها التقليدي من خلال الصحافة المطبوعة وبشكلها الجديد من خلال التعرف على أنماط قراءه هذه الصحف من خلال الإنترنت

لدى الشباب الذي يعد الركيزة الأساسية لتقدم أي مجتمع، ومن ثم تبرز أهميه هذه الدراسة من خلال تطبيقها على الشباب.

وإيمانا من جامعة اليرموك بأهمية معرفة شبابها لكل مستجدات العلم ومن أجل مساعدتهم في تحصيل المعلومات والبيانات اللازمة لهم في دراستهم والضرورية لهم في حاجاتهم فلقد أدخلت الجامعة إمكانية استخدام طلابها لشبكه الإنترنت من خلال مختبرات الجامعة منذ عام 1996 كما أتيحت خدمات الإنترنت للطلاب لاسلكيا عبر أجهزه الحاسب الآلي المحمولة الخاصة بالطلاب.

2- **الأسباب البحثية:** تشير الدراسات السابقة كما أوضحنا سابقاً إلى تقلص عادة قراءة الصحف الورقيه مما يجعل دراسة مواقع هذه الصحف ضرورة لإيصال المعرفة والوعي لأفراد المجتمع بشكل عام وللشباب بشكل خاص. وهناك العديد من الدراسات التي أشرنا إليها وكانت تهتم بهذه القضية كما تهتم بقضايا الحرية على الصحف الالكترونية ومدى مصداقية هذه الصحف حيث لم تجري دراسة عربيه – على حد علمنا – تتناول هذا الموضوع من هذه الزاوية ولهذه الدراسة أهميه بحثيه حيث يتم التعرف على أهم المواد التي يحرص الشباب الجامعي على التعرض لها من خلال مواقع الصحف على الإنترنت، كما سيتم التعرف أيضا على كل من المميزات والعيوب الخاصة بمواقع هذه الصحف ونأمل أن توجه هذه الدراسة أنظار الباحثين إلى مزيد من الدراسات حول هذه القضايا.

3- **الأسباب الخاصة القائم بالاتصال:** ونقصد بهم الصحفيين الذين يعملون في مجال الصحافة مطبوعة كانت أم على الإنترنت، وذلك بغرض توفير رجع الصدى Feed Back من الجمهور، وذلك لتطوير صحفهم ولإعادة الصحافة إلى مكانتها العالية في المجتمع ومحاوله التغلب على المشكلات التي تواجهها وخصوصاً منافسه وسائل الإعلام الأخرى من راديو وقنوات دوليه ومحليه أخرى.

تساؤلات الدراسة وفروضها:

تهدف الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات الاتيه:

1- ما مدى قراءة الطلاب للصحف الأردنية الورقيه مقارنة بزيارة مواقعها على الانترنت ؟

2- ما أنماط قراءة الصحف المطبوعة مقارنة بأنماط زيارة مواقع الصحف على الانترنت ؟

3- ما الأسباب التي تجذب الطلاب لزيارة مواقع الصحف على الانترنت ؟

4- ما الاشباعات التي يسعى الطلاب إلى تحقيقها من خلال قراءة الصحف المطبوعة وزيارة مواقعها ؟

5- ما الموضوعات التي تهم الطلاب في مواقع الصحف اليومية على الانترنت ؟

6- ما أسباب تفضيل قراءه الصحافة المطبوعة أو زيارة موقع الصحف على الانترنت ؟

7- ما أسباب عدم قراءه الصحف المطبوعة وعدم زيارة مواقع الصحف على الانترنت ؟

فروض الدراسة:

1- لا يختلف معدل قراءة الطلاب للصحف المطبوعة باختلاف متغيراتهم الديموغرافيه.

2- لا يختلف معدل زيارة الطلاب لمواقع الصحف على الانترنت باختلاف متغيراتهم الديموغرافيه.

3- لا يختلف معدل زيارة الطلاب لمواقع الصحف على الانترنت بامتلاك جهاز كومبيوتر محمول أو بتوافر جهاز كومبيوتر متصل بالانترنت بالمنزل بينما يختلف معدل زيارة الطلاب لهذه المواقع باختلاف مدى إجادتهم التعامل مع الكومبيوتر.

4- لا تختلف دوافع الطلاب لقراءة الصحف المطبوعة باختلاف متغيراتهم الديموغرافيه.

5- لا تختلف دوافع الطلاب لزيارة مواقع الصحف باختلاف متغيراتهم الديموغرافيه.

6- هناك علاقة ارتباط داله إحصائياً بين المواظبة على قراءه الصحف اليومية أسبوعياً والاشباعات التي يسعى الطلاب إلى تحقيقها من قراءه الصحف.

7- هناك علاقة ارتباط داله إحصائياً بين عدد مرات زيارة مواقع الصحف أسبوعيا والاشباعات التي يسعى الطلاب إلى تحقيقها من زيارة هذه المواقع.

منهج الدراسة والعيّنة وأداة جمع البيانات:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية حيث تصف هذه الدراسات الوضع الراهن ويحاول الباحثون جمع البيانات بشكل كمي بهدف وصف الظاهرة المراد دراستها كما يحاولون تفسير أسبابها (Babbie, 2007, 89).

ولقد تم تطبيق هذه الدراسة على عيّنة قوامها 171 مفردة من طلبة كلية الإعلام بجامعة اليرموك.

حيث بلغ عدد مجتمع الدراسة 520 مفردة أي أن العيّنة تبلغ نسبتها 33% من مجتمع الدراسة الأصلي. ولقد تم اختيار العيّنة على أن تكون ممثلة للمجتمع الأصلي حيث بلغت نسبة الطالبات 65% مقابل 35% للذكور.
والجدول التالي يوضح خصائص عيّنة الدراسة.

جدول 1: خصائص عيّنة الدراسة

		التكرار	النسبة المئوية
النوع	ذكور	60	35.1
	إناث	117	64.9
	المجموع	171	100
السنة الدراسية	الأولى	3	1.8
	الثانية	69	40.4
	الثالثة	66	38.6
	الرابعة	33	19.3
	المجموع	171	100
التخصص	تحرير صحفي	25	14.6
	إذاعة وتلفزيون	81	47.4
	علاقات عامة وإعلان	65	38
	المجموع	171	100
توافر جهاز كمبيوتر متصل بالانترنت في المنزل	نعم	106	62
	لا	65	38
	المجموع	171	100
امتلاك كمبيوتر محمول	نعم	82	48
	لا	89	52
	المجموع	171	100
إجادة التعامل مع الكمبيوتر	ممتاز	87	50.9
	جيد	68	39.8
	ضعيف	16	9.4
	المجموع	171	100
المستوى الاقتصادي الإجمالي	مرتفع	53	31
	متوسط	63	36.8
	منخفض	55	32.5
	المجموع	171	100

وتعد عيّنة هذه الدراسة عشوائية بسيطة وقد جمعت بيانات هذه الدراسة من الطلاب باستخدام استمارة استقصاء شملت العديد من الأسئلة التي تحقق أهداف الدراسة وتجيب على تساؤلاتها، وتم التأكد من الصدق الظاهري للاستمارة عن طريق عرضها على بعض المحكمين بكلية الآداب وكلية الإعلام بجامعة اليرموك، كما أجري للاستمارة اختبار قبلي لمعرفة مدى فهم الطلاب لما تحتويه، أما بالنسبة لاختبار الثبات فقد تم إجراؤه عن طريق الاختبار وإعادة الاختبار Test & Retest وطبق على عيّنة من 20 مفردة بعد مضي أسبوعين على توزيع استمارة الاستبيان وبلغ معامل الثبات 89% مما يبين ثبات أداة جمع البيانات.

نتائج الدراسة

أولاً: الإجابة على تساؤلات الدراسة

التساؤل الأول: مدى قراءة الطلاب للصحف الأردنية الورقيه مقارنة بزيارة مواقعها على الانترنت.

جدول 2: مدى قراءة الطلاب للصحف المطبوعة مقارنة بزيارة مواقعها

النشاط	نعم		لا	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
قراءة الصحف اليومية المطبوعة	124	72.5	47	27.5
زيارة مواقع هذه الصحف على الإنترنت	135	78.9	36	21.1

يتضح من الجدول السابق أن نسبه 72.5% من الطلاب عيّنة الدراسة يقومون بقراءة الصحف المطبوعة مقارنه بنسبه 78.9% يزورون مواقع هذه الصف على الانترنت.

وتوضح هذه النتيجة أن زيارة مواقع الصحف تستحوذ على نسبه أكبر من قراءه هذه الصحف المطبوعة ويمكن أن يعزى هذا لتطور وسائل الاتصال وتعود طلاب الجامعة على استخدام أجهزه الكومبيوتر والانترنت كما يمكن أن يعزى إلى انتشار أجهزه الكومبيوتر على نطاق واسع وبأسعار معقولة.

وبسؤال الطلاب عن الصحف التي يتم قراءتها سواء كانت بشكل مطبوع أم من خلال مواقعها على الانترنت يوضح الجدول رقم (3) هذه الصحف.

جدول 3: الصحف التي يقوم الطلاب بقراءتها

الصحف التي تقرأ / النشاط	الرأي	الدستور	العرب اليوم	الغد	الديار	الأنباط
نسبة قراءة الصحف المطبوعة	53.8	34.5	7	31	صفر	0.6
نسبة زيارة مواقعها على الانترنت	59.6	26.3	7	30.4	0.6	صفر

ويتضح من الجدول السابق أن صحيفة الرأي تأتي في المرتبة الأولى من حيث نسبه قراءه الطلبة لها في شكلها المطبوع بنسبه 53.8% كما تأتي في نفس المرتبة الأولى بالنسبة لزيارة موقعها على الانترنت وإن كانت النسبة في الزيارة تتفوق على قراءة الصحيفة في شكلها المطبوع 59.6% وهذا يؤكد تفسيرنا السابق بمدى جاذبية مواقع الصحف على الانترنت نظرا لانتشار أجهزه الكومبيوتر أما بالنسبة لصحيفة الدستور فقد جاءت في المرتبة الثانية من حيث إقبال الطلاب على قراءتها في شكلها الورقي المطبوع بنسبه 34.5% في حين أن صحيفة الغد جاءت في المرتبة الثانية من حيث زيارة موقعها على الانترنت بنسبه 30.4% على العكس من صحيفة الدستور والتي حظيت بنسبه 26.3% بالنسبة لزيارة موقعها على الانترنت.

ومن الملفت للنظر أن الطلبة لا يكادون يقرأون صحيفتي الديار والأنباط حيث وصلت إلى النسبه 0.00% بالنسبة لقراءة صحيفة الديار في شكلها المطبوع و 0.6% بالنسبة لصحيفة الأنباط في حين أن صحيفة الديار حظيت بنسبه 0.6% فقط فيما يتعلق بزيارة موقعها على الانترنت أما صحيفة الأنباط فلم يقوم أحد من الطلاب بزيارة موقعها.

والجدول التالي يوضح مدى قيام الطلاب أو ذويهم لشراء الصحف المطبوعة

جدول 4: الانتظام في شراء الصحيفة

الانتظام في شراء الجريدة	التكرار	النسبة المئوية
دائما	46	26.9
أحيانا	71	41.5
نادرا	18	10.5
لا	36	21.1
المجموع	171	100

ويتضح من الجدول السابق أن نسبة 21.1 % لا تشتري الصحيفة بواقع 36 مفردة وهذا يعني أن نسبة 78.9 % فقط هي التي تشتري الصحف بواقع 135 مفردة.

ولمعرفه مدى تأثير زيارة مواقع الصحف على قراءة الصحف المطبوعة تبين أن نسبه 50.4% ترى أن زيارة مواقع الصحف قد قللت من قراءة الصحف المطبوعة وتبين أن نسبه 63.7% من عيّنة الدراسة لم تعد تقوم بشراء الصحيفة المطبوعة كما كانت تفعل قبل اعتياد زيارة هذه المواقع كما يوضح الجدول التالي:

جدول 5: شراء الصحف المطبوعة كما كانت تشترى قبل اعتياد زيارة مواقع هذه الصحف

شراء الصحيفة	التكرار	النسبة المئوية
نعم اشتريها كما كنت قبل اعتياد زيارة المواقع	49	36.3
لا اشتريها كما كنت قبل اعتياد زيارة المواقع	86	63.7
المجموع	135	100

والجدول السابق يوضح مدى الضرر التي ألحقته المواقع الالكترونية بالصحف المطبوعة.

ويتبين هذا الضرر حيث يتبين من الجدول التالي أن نسبه 36.3% فقط من الطلاب هم الذين يشترون الصحف المطبوعة.

جدول 6: من يقوم بشراء الصحف المطبوعة *

القائم بالشراء	التكرار	النسبة المئوية
أنا أقوم بشرائها	64	35.6
يشتريها أحد أفراد الأسرة	83	46.2
يشتريها أحد الأصدقاء	25	13.8
لا أشتريها وإنما أقرأها من المكتبة العامة	8	4.4
المجموع	180	100

* يمكن للمبحوث الاختيار أكثر من بديل.

ولقد ذكرت نسبه 46.8% من الطلاب صعوبات تواجههم في الحصول على الصحف اليومية المطبوعة تمثلت في أنها لا تصل إلى المكان الذي يعيشون فيه 26.9% أو أنها تصل في أوقات متأخرة 8.2% وأن سعرها بنسبه 1.8%.

التساؤل الثاني: أنماط قراءة الصحف المطبوعة مقارنة بأنماط زيارة مواقع الصحف على الانترنت

جدول 7: المواظبة على قراءة الصحف اليومية أسبوعيا

المواظبة	التكرار	النسبة المئوية
مرة أو مرتين أسبوعيا	86	50.3
ثلاث أو أربع مرات أسبوعيا	53	31
من خمس إلى سبع مرات أسبوعيا	32	18.7
المجموع	171	100

جدول 8: عدد مرات زيارة مواقع الصحف على الانترنت أسبوعيا

مرات الزيارة أسبوعيا	التكرار	النسبة المئوية
مرة أو مرتين	88	51.5
ثلاث أو أربع مرات أسبوعيا	26	15.2
خمس إلى سبع مرات أسبوعيا	21	12.3
لا يزور	36	21.1
المجموع	171	100

ويتضح من الجدولين السابقين انخفاض نسبه قراءة الصحف اليومية أسبوعياً بشكل عام سواء كانت في شكلها الورقي أو من خلال مواقعها على الانترنت حيث يبين الجدول رقم(7) أن نسبه 18.7% فقط يقومون بقراءة الصحف أسبوعياً من 5-7 مرات في حين أن نسبه 31.0% فقط يقومون بهذا على الإنترنت من 3-4 مرات أسبوعياً، وتتأكد النتيجة حيث أن ما يزيد على نصف نسبه العيّنة 50.3% يقومون بها مره أو مرتين أسبوعياً.

ويؤكد الجدول رقم (8) ما جاء في الجدول رقم (7) إلى حد كبير فيما يتعلق بمرات زيارة مواقع الصحف على الانترنت أسبوعياً أي أن ما يزيد على نصف العيّنة لا يزورون مواقع الصحف على الانترنت سوا مره أو مرتين أسبوعياً بنسبة 51.5% مقارنه بنسبة 15.2% يزورونها 3 أو4 مرات أسبوعياً وتأتي النسبة الأقل 12.3% تزور مواقع الصحف مره أو مرتين أسبوعياً.

جدول 9: مدى الانتظام في قراءه الصحف المطبوعة يوميا أو زيارة مواقعها.

النشاط / مدى الانتظام	قراءة الصحف المطبوعة يوميا		زيارة مواقع الصحف يوميا	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
دائما	12	7	38	22.2
أحيانا	77	45	79	46.2
لا	82	48	54	31.6
المجموع	171	100	171	100

ويوضح الجدول السابق مدى انخفاض قراءه الصحف المطبوعة يوميا حيث تبين أن نسبه 7% فقط من الطلاب الذين يقومون بقراءة الصحف المطبوعة يومياً كما يشير الجدول السابق إلى أن نسبه 48%من الطلاب لا يقومون بقراءة الصحف المطبوعة يوميا في حين أن نسبه 22.2% من الطلاب يقومون بزيارة مواقع هذه الصحف يوميا وهذا يعني تدني مستوى قراءه الطلاب للصحف المطبوعة وإن كانت نسبه زيارة الطلاب لمواقع الصحف على الانترنت أعلى، وأن نسبه أقل من الطلاب لا يزورون مواقع الصحف 31.6% مقارنه بنسبه 48% من الطلاب لا يقومون بقراءة الصحف اليومية المطبوعة وهذا يعني مدى تفوق مواقع الصحف الالكترونية على الانترنت مقارنه بقرأتها بشكلها المطبوع.

أي أن عاده الإقبال على قراءه الصحف ضعيفة جدا بشكل عام إلا أن الفارق يبدو واضحاً من حيث الإقبال على زيارة مواقع الصحف أكثر بكثير من الإقبال من قراءتها في شكلها الورقي.

جدول 10: منذ متى بدأت زيارة مواقع الصحف على الانترنت

الفترة الزمنية	التكرار	النسبة المئوية
منذ أقل من عام	54	31.6
منذ سنة أو سنتين	60	35.1
منذ ثلاث أو أربع سنوات	15	8.8
منذ خمس سنوات فأكثر	6	3.5
لا يزور المواقع	36	21.1

يوضح الجدول السابق أن نسبه 35.1% من الطلاب بدأت في زيارة مواقع الصحف منذ سنه أو سنتان في حين أن 31.6% بدأت زيارة هذه المواقع منذ أقل من عام في حين أن نسبه 8.8% بدأت زيارة هذه المواقع من 3-4 سنوات وأن نسبه 3.5% بدأت الزيارة منذ 5 سنوات وأكثر وهذا يعني أن خبرة الطلاب بزيارة مواقع الصحف حديثة، ويمكن أن يعزى هذا إلى أن الطلاب كانوا لا يزالون في المرحلة الثانوية وعندما التحقوا بالجامعة زادت فرص زيارة هذه المواقع لديهم حيث توفر لهم الجامعة فرصه الدخول إلى الانترنت كما يمكن أن يعزى هذا إلى طبيعة دراسة الطلاب مجال الإعلام ويتأكد هذا التفسير حيث تبين من الجدول التالي إلى أن نسبه 39.4% يزورون هذه المواقع من خلال الجامعة في المرتبة الأولى يليها البيت بنسبه 37.7% ثم مقاهي الانترنت 18.1%.

جدول 11: أماكن زيارة الطلاب لمواقع الصحف على الانترنت

مكان الزيارة	التكرار	النسبة المئوية
البيت	71	37.7
الجامعة	74	39.4
عند الأصدقاء أو الأقارب	9	4.8
مقاهي الانترنت	34	18.1
المجموع	188	

يمكن اختيار أكثر من بديل

وبسؤال الطلاب عن اعتقادهم بأن مواقع الصحف على الإنترنت أكثر صدقا من الصحف المطبوعة تبين أن نسبة 56.7% لا يوافقون على هذا مما يعني أنهم يرون أن الصحف المطبوعة أكثر مصداقية من مواقع هذه الصحف

التساؤل الثالث: ما الأسباب التي تجذب الطلاب لزيارة مواقع الصحف على الانترنت

جدول 12: الأسباب التي تجذب الطلاب لزيارة مواقع الصحف على الانترنت *

الأسباب	التكرار	النسبة المئوية
لا تكلفني كثيراً مثل شراء الصحف	18	6.9
يمكن قراءة أكثر من صحيفة يوميا	52	19.8
الحصول على أحدث الأخبار ومتابعة الأحداث الجديدة	48	18.4
التفاعل بإرسال رسائل والتعليق	36	13.7
تخزين الأخبار والمقالات على الكمبيوتر وقراءتها فيما بعد	45	17.2
تفضيل التعامل مع الكمبيوتر على التعامل مع الصحف	25	9.5
توفر عنصر الصوت والصورة والحركة في المواقع	38	14.5
المجموع	262	

* يمكن للمبحوث الاختيار أكثر من بديل

يوضح الجدول السابق أن إمكانية قراءة أكثر من صحيفة يوميا من خلال زيارة موقع الصحف يأتي في المرتبة الأولى بالنسبة لأسباب زيارة مواقع الصحف على الانترنت بنسبه 19.8% ويعزى هذا لإمكانية زيارة مواقع أكثر من صحيفة واحده وأكثر من مرة وبدون أي تكاليف كما يمكن أن يعزى إلى إمكانية الطلاب المحدودة مادياً لشراء هذه الصحف ويمكن أن يعزى أيضاً إلى شعور الطلاب بأهميته أمام زملائه وإشباعه لرغبه الظهور أمام الطلاب وأنه يزور مواقع الصحف وخصوصاً وأن زيارة هذه المواقع جاءت في المرتبة الأولى من خلال الجامعة كما أوضح الجدول رقم (11).

ويأتي الحصول على الأخبار والأحداث الجديدة في المرتبة الثانية بنسبه 18.4% ويمكن أن يعزى هذا إلى طبيعة دراسة طلاب الإعلام ومدى اهتمامهم بالجديد في عالم الأخبار والأحداث، ويمكن أن يعزى أيضاً إلى أن الانترنت أكثر قدرة على تحديث معلوماته باستمرار ودائماً بدلا من أن ينتظر الطالب إلى صدور العدد التالي من الصحيفة المطبوعة في الغد.

ويأتي إمكانية تخزين الأخبار والمقالات على جهاز الكومبيوتر وقراءتهما فيما بعد في المرتبة الثالثة بنسبه 17.1% ويمكن أن يعزى هذا إلى مدى حاجة الطلاب إلى الأخبار والتعليقات المتعلقة بمجال دراستهم أو مجال اهتماماتهم وهواياتهم الشخصية.

وجاء توافر عناصر الصوت والصورة والحركة في مواقع الصحف على الانترنت في المرتبة الرابع بنسبه 14.5% في ترتيب أسباب انجذاب الطلاب إلى مواقع الصحف على الانترنت وهذا السبب يتعلق بالإمكانيات المتاحة لمواقع الصحف على الانترنت وهذه الإمكانيات لا تتوفر للصف المطبوعة.

وتأتي إمكانية تفاعليه الطلاب في المرتبة الخامسة بنسبه 13.7% ويعني هذا أن الطلاب يريدون إرسال رسائل إلكترونيه لمن يعملون بهذه المواقع وإرسال تعليقاتهم وآرائهم الشخصية وهذا السبب أيضاً يتعلق بالإمكانيات المتاحة لمواقع الصحف على الانترنت، صحيح أن ميزة التفاعلية موجودة بالصحف المطبوعة ولكن إرسال الرسائل إلى الصحف المطبوعة يستغرق وقتاً وتكلفه في حين لا يتطلب هذا في التفاعلية بالنسبة لزيارة مواقع الصحف على الانترنت.

ولقد جاء سبب تفضيل التعامل مع الكومبيوتر كوسيلة حديثه على تعامل مع الصحف المطبوعة في المرتبة السادسة بنسبة 9.5% ويمكن أن يعزى هذا في ميزة التعامل مع الكومبيوتر وجاذبية الوسيلة بدلا من التعامل مع الصور الثابتة في الصحف المطبوعة وإمكانية تلويث الأيدي والملابس بأحبار الطباعة وأخيراً جاء سبب أن زيارة مواقع الصحف على الانترنت لا تكلف كثيراً في المرتبة السابعة بنسبه 6.8%.

تبين من الجدول رقم (12) أن الحصول على الأخبار الجديدة ومتابعه الأحداث الجديدة يأتي في المرتبة الثانية من بين الأسباب التي تجذب الطلاب لزيارة موقع الصحف على الانترنت وسؤال الطلاب عن المصدر الذي يفضلونه الحصول منه على

المعلومات والأخبار إذا وقعت أزمة أو حدث طارئ كما تبين أن النسبة 50.3% من الطلاب يفضلون الحصول على المعلومات من خلال الراديو والتلفزيون مقابل 22.8% يفضلون الحصول على المعلومات من خلال مواقع الصحف على الانترنت أما نسبه 15.2% فقط تفضل الحصول على المعلومات من خلال الصحف كما يوضح الجدول التالي

جدول 13: إذا وقعت أزمة أو حدث طارئ من أين تفضل الحصول على المعلومات

التفضيل	التكرار	النسبة المئوية
الصحف المطبوعة	26	15.2
مواقع الصحف على الانترنت	39	22.8
كلاهما معا	20	11.7
مصادر أخرى مثل الراديو والتلفزيون	86	50.3
المجموع	171	100

يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء توافر أجهزه الراديو والتلفزيون بشكل كبير في معظم البيوت وسهولة الاستخدام بشكل أيسر من الكومبيوتر وذلك في المشاهدة أو الاستماع الجماعي بين أفراد الأسرة من جهة، ومن جهة أخرى فوريه الحصول على المعلومات أو الحدث من خلال الراديو والتلفزيون بشكل أسرع من التحرير والكتابة على الكومبيوتر وظهورها بشكل متأخر قليلا عن الراديو أو التلفزيون، ولذا تأتي مواقع الصحف في المرتبة الثانية من حيث تفضيل الطلاب عيّنة الدراسة متابعه الأزمات والأحداث الطارئة بعد الراديو والتلفزيون، ويمكن تفسير أن نسبه 15.2% من الطلاب فقط يفضلون الحصول على المعلومات من خلال الصحف المطبوعة لان الصحف ستتابع ما حدث من خلال المقالات أو الآراء في اليوم التالي لهذا الحدث.

التساؤل الرابع: ما الاشباعات التي يسعى الطلاب إلى تحقيقها من خلال قراءة الصحف المطبوعة وزيارة مواقعها

جدول 14: الاشباعات التي يسعى الطلاب لتحقيقها من قراءة الصحف المطبوعة

الإشباع	مدى حدوثه بالنسبة المئوية			المتوسط الحسابي
	دائما	أحيانا	لا	
معرفة آخر الأحداث والتطورات	44.4	26.8	8.8	2.36
تكوين رأي عن القضايا	29.2	47.4	23.4	2.06
الشعور بالأمان من خلال المعرفة	45.6	46.8	7.6	2.38
إجمالي متوسط العبارات				6.80
تعزيز الآراء السياسية	38	45	17	2.21
اكتساب رؤية ومهارة تحليل الأحداث	4.4	52	7.6	2.33
تبني رأي من يعجبني في الآراء والتحاليل	31	36.2	22.8	2.08
إجمالي متوسط العبارات				6.62
تعتبر المادة الإخبارية أساساً للتفاعل مع الآخرين	42.7	5.3	7	2.36
آخذ موضوعات وأستخدمها في المحادثات مع الآخرين	32.2	55	12.9	2.19
تسهيل التواصل الاجتماعي مع الأهل والأصدقاء	20.5	55.6	24	1.96

الإشباع	مدى حدوثه بالنسبة المئوية			المتوسط الحسابي
	دائما	أحيانا	لا	
إجمالي متوسط العبارات				6.51
من أجل التسلية والهروب من الواجبات	15.2	48.5	36.3	1.79
من أجل الاستمتاع	21.6	63.2	15.2	2.06
ملء وقت الفراغ	22.8	58.5	18.7	2.04
إجمالي متوسط العبارات				5.89

يتضح من خلال الجدول السابق أن الإشباع الخاص بمراقبة البيئة والمعرفة جاء في المرتبة الأولى من بين الاشباعات التي يسعى الطلاب إلى تحقيقها من خلال قراءة الصحف المطبوعة وذلك بمتوسط 6.80 يليه المشاركة في الرأي مع الآخرين بمتوسط 6.62 ثم إشباع التفاعل الاجتماعي بمتوسط 6.51 وجاءت التسلية في المرتبة الأخيرة بمتوسط 5.89.

ويمكن أن يفسر هذا في ضوء النظرة التقليدية للصحافة المطبوعة والتي ترى أن أهم اشباعات الصحف المطبوعة تتمثل في المعرفة وتكوين الرأي ولذا جاءت التسلية في المرتبة الأخيرة.

جدول 15: الاشباعات التي يسعى الطلاب لتحقيقها خلال زيارة مواقع الصحف الالكترونية

الإشباع	مدى حدوثه بالنسبة المئوية			المتوسط الحسابي
	دائما	أحيانا	لا	
معرفة آخر الأحداث والتطورات	% 37.4	% 52	% 10.5	2.27
تكوين رأي عن القضايا	% 29.8	% 56.7	% 13.5	2.16
الشعور بالأمان من خلال المعرفة	% 29.2	% 59.6	% 11.1	2.18
إجمالي متوسط العبارات				6.51
تعزيز الآراء السياسية	% 34.5	% 52.6	% 12.9	2.22
اكتساب رؤية ومهارة تحليل الأحداث	% 36.3	% 52.6	% 11.1	2.25
تبني رأي من يعجبني في الآراء والتحاليل	% 28.7	% 50.3	% 21.1	2.08
إجمالي متوسط العبارات				6.55
تعتبر المادة الإخبارية أساس للتفاعل مع الآخرين	% 33.9	% 57.9	% 8.2	2.26
آخذ موضوعات وأستخدمها في المحادثات مع الآخرين	% 34.5	% 53.8	% 11.7	2.23
تسهيل التواصل الاجتماعي مع الأهل والأصدقاء	% 22.2	% 57.3	% 20.5	2.02
إجمالي متوسط العبارات				6.51
من أجل التسلية والهروب من الواجبات	% 19.3	% 48	% 32.7	1.87
من أجل الاستمتاع	% 33.5	% 54.4	% 12.3	2.21
ملء وقت الفراغ	% 31.6	% 55.6	% 12.9	2.19
إجمالي متوسط العبارات				6.27

يوضح الجدول السابق أن إشباع المشاركة في الرأي مع الآخرين جاء في المرتبة الأولى بمتوسط 6.55 بالنسبة للاشباعات التي يسعى الطلاب إلى تحقيقها من خلال زيارة مواقع الصحف وهذا يعكس خصائص وسيله الانترنت التفاعلية والرغبة في إيصال الرأي للآخرين من خلال التعليق على ما يحدث أو المساعدة في تبني رأي معين تلى هذا الإشباع مراقبه البيئة والمعرفة والتفاعل الاجتماعي بمتوسط واحد 6.51 وجاءت التسلية في المرحلة الأخيرة بمتوسط 6.27.

الأمر اللافت للنظر من جدولي 14 و 15 أن متوسط اشباعات التسلية بالنسبة لزيارة مواقع الصحف 6.27 مقابل 5.89 بالنسبة للصحف المطبوعة ويرجع هذا إلى طبيعة الانترنت وما قد تحققه من إشباع التسلية بشكل أكبر بكثير من الصحف المطبوعة.

كما تبين تساوي متوسطي التفاعل الاجتماعي والذي بلغ 6.51 كإشباع لكل من قراءه الصحف المطبوعة وزيارة مواقعها على الانترنت، وهذا يعني أن الأهم المضمون، بمعني أن الطلاب يهتمون أساساً بالمادة الإخبارية كأساس للتفاعل مع الآخرين سواء كان هذا في قراءه الصحف المطبوعة أو زيارة مواقعها على الانترنت.

ويمكن أن يقال نفس الشيء في إشباع المشاركة في الرأي مع الآخرين وإن كان الملاحظ هنا تقارب متوسطي الإشباع بالنسبة للصحف المطبوعة والذي بلغ 6.62 في حين كان 6.51 بالنسبة لزيارة مواقع الصحف.

التساؤل الخامس: ما الموضوعات التي تهم الطلاب في مواقع الصحف اليومية على الانترنت

جدول 16: الموضوعات التي تهم الطلاب في مواقع الصحف *

الموضوعات	التكرار	النسبة المئوية
السياسية	73	25.2
الرياضية	37	12.8
الأدب	32	11
الأفلام والمسرحيات	32	11
الاقتصادية	23	7.9
الحوادث والجرائم	93	32.1
المجموع	290	100

* يمكن للمبحوث الاختيار أكثر من بديل

يتبين من خلال الجدول السابق أن الحوادث والجرائم أتت في المرتبة الأولى بنسبه 32.1% ويمكن أن يفسر هذا في ضوء أن الحوادث والجرائم مليئة بالقيم الإخبارية التي تجذب الطلاب وتهمهم كما أنها تلعب على أوتار الإثارة وجذب اهتمام الجمهور.

وأتت الموضوعات السياسية في المرتبة الثانية بنسبه 25.2% ولا غرابه في هذا حيث أن المنطقة العربية تمر بأوضاع راهنة هامة ويسعى الطلاب لمعرفه ما يحدث كما يمكن أن يفسر هذا في ضوء طبيعة مواقع الصحف والتي تهتم بالموضوعات السياسية ويعكس هذا أيضاً اهتمام الجمهور بالمعرفة السياسية وجاءت الموضوعات الرياضية في المرتبة الثالثة بنسبه 12.8% حيث يوضح هذا مدى اهتمام الطلاب بالمواد الرياضية ومتابعتهم للأحداث على الساحة الرياضية كما يعكس هذا طبيعة المرحلة العمرية للطلاب في سن الشباب وتفضيلهم للموضوعات الرياضية وجاءت في المرتبة الرابعة كل من موضوعات الأدب والأفلام والمسرحيات بنسبه 11% وأخيراً الاقتصاد في المرتبة الأخيرة بنسبه 7.9% وقد يعكس هذا الإحباط الذي لدى الشباب من الوضع الاقتصادي العام كارتفاع نسبه البطالة وإحساسهم بقلة التحمل أو انعدامها من جهة وقد يعكس عدم اهتمام الطلاب بالاقتصاد من جهة أخرى.

التساؤل السادس: ما أسباب تفضيل قراءة الصحافة المطبوعة أو زيارة موقع الصحف على الانترنت؟

جدول 17: أسباب تفضيل قراءه الصحف المطبوعة

العبارة التي تعكس سبب التفضيل	النسبة المئوية مدى حدوثها			المتوسط الحسابي
	دائما	أحيانا	لا	
لا أفضل قراءة الصحف على مواقعها على الإنترنت لأنها مرهقة للعينين	13.5	36.8	49.7	1.64
أفضل الصحافة المطبوعة أكثر لوضوح الصور بها	21.6	35.1	43.3	1.78
أفضل الصحافة المطبوعة أكثر لسهولة تقليب الصفحات	28.1	29.2	42.7	1.85
أفضل الصحافة المطبوعة أكثر لان قراءتها ممتعة أكثر من قراءتها على الانترنت	38	35.1	26.9	2.11
أفضل الصحافة المطبوعة أكثر حتى لا أخسر الكثير من الوقت على الانترنت	15.2	30.4	54.4	1.61
أفضل الصحافة المطبوعة أكثر لأن تنزيل الأخبار والمعلومات على الكمبيوتر يستغرق وقت أطول	5.8	32.7	61.4	1.44
إجمالي المتوسط الحسابي للعبارات				10.43

يوضح الجدول السابق أن قراءه الصحف الورقيه أكثر متعه من زيارة مواقعها جاء في المرتبة الأولى من أسباب تفضيل قراءه الصحف المطبوعة بمتوسط 2.11 وهذا يبين أن الصحافة المطبوعة لازالت تحظى بدرجه تفضيل عالية لدى بعض الطلاب يليها في المرتبة الثانية سهوله تقليب الصفحات بمتوسط 1.85 ثم وضوح الصور بها بمتوسط 1.78 ثم لان القراءة على الانترنت مرهقه على العينين بمتوسط 1.64 يليها الخوف من ضياع الوقت على الانترنت بمتوسط 1.61 وأخيرا لان تنزيل الأخبار والمعلومات يستغرق وقتا طويلاً بمتوسط 1.44 والواضح أن هذه الأسباب تعكس سلبيات جهاز الكومبيوتر كإرهاق العينين أو الصعوبة في الانتقال من صفحه لأخرى على العكس من سهوله هذا في الصحافة المطبوعة والخوف من فقدان الوقت عند التجول على الانترنت.

جدول 18: أسباب تفضيل زيارة مواقع الصحف الالكترونية

العبارة التي تعكس سبب التفضيل	النسبة المئوية مدى حدوثها			المتوسط الحسابي
	دائما	أحيانا	لا	
مواقع الصحف أكثر صدقا من الصحف المطبوعة	9.4	33.9	56.7	1.53
تتمتع مواقع الصحف بحرية أكبر من الصحف المطبوعة	44.4	40.4	15.2	2.29
أكثر خدمات الانترنت التي استخدمها قراءة الصحف على مواقعها	9.9	45.1	45	1.65
ليست مكلفة مثل شراء الصحف	21.1	37.4	41.5	1.80
وجود وجهات نظر مختلفة	30.4	46.8	22.8	2.08
للتعليق على الأخبار والمقالات	29.2	38.6	32.2	1.97
إجمالي المتوسط الحسابي				11.32

ويوضح الجدول السابق أسباب تفضيل مواقع الصحف على الانترنت وجاء في المرتبة الأولى تمتع مواقع الصحف بحريه أكبر من الحرية الممنوحة للصحف المطبوعة بمتوسط 2.29 أن وجود وجهات نظر مختلفة جاءت في المرتبة الثانية لسبب تفضيل زيارة مواقع الصحف على الانترنت بمتوسط 2.08 وهذان السببان يعكسان مدى الحرية التي تتمتع به مواقع الصحف وجاء في المرتبة الثالثة إمكانية التعليق على الأخبار والمقالات بمتوسط 1.97 ثم أن زيارة المواقع ليست مكلفه مثل شراء

الصحف المطبوعة بمتوسط 1.8 وجاء في المرتبة الخامسة أن أكثر خدمات الانترنت التي استخدمها قراءة الصحف على مواقعها بمتوسط 1.65 وأخيراً أن مواقع الصحف على الانترنت أكثر صدقاً من الصحف المطبوعة، وكل هذه الأسباب تعكس مزايا مواقع الصحف.

وبالرجوع إلى جدول 17 و 18 نلاحظ أن المتوسط الحسابي لأسباب تفضيل زيارة مواقع الصحف 11.32 مقابل 10.43 لأسباب تفضيل قراءه الصحف المطبوعة وهذا يعني أن الطلاب يفضلون زيارة مواقع الصحف أكثر من قراءه هذه الصحف في شكلها الورقي المطبوع.

التساؤل السابع: ما أسباب عدم قراءه الصحف المطبوعة وعدم زيارة مواقع الصحف على الانترنت

جدول 19: أسباب عدم قراءه الصحف المطبوعة *

السبب	التكرار	النسبة المئوية
ليس لدي وقت	41	41.4
الجرائد مرتفعة الثمن	4	4.1
لا أصدق ما ينشر فيها	3	3
أفضل الحصول على الأخبار من الراديو والتلفزيون	30	30.3
أفضل قراءتها على الانترنت	21	21.2
المجموع	99	

* يمكن للمبحوث الاختيار أكثر من بديل

يوضح الجدول السابق أسباب عدم قراءه الصحف حيث جاء في المركز الأول ضيق الوقت بنسبه 41.4% يليه تفضيل الحصول على الأخبار من الراديو والتلفزيون في المرتبة الثانية بنسبه 30.3% ثم تفضيل القراءة على الانترنت بنسبه 21.2% ويليها أن الجرائد مرتفعه السعر بنسبه 4.1% وأخيرا عدم تصديق ما ينشر فيها بنسبه 3%.

جدول 20: أسباب عدم زيارة مواقع الصحف على الانترنت *

السبب	التكرار	النسبة المئوية
ليس لدي جهاز كمبيوتر	10	8.5
لا أجيد بشكل كبير التعامل مع الانترنت	24	2.1
أواجه مشكلات تتعلق بالسرعة في تحميل الأخبار والمقالات	18	15.3
الاشتراك على الانترنت مكلف ومرتفع الثمن	31	26.3
ليس لدي وقت	34	29.1
المجموع	117	

* يمكن للمبحوث الاختيار أكثر من بديل

يبين الجدول السابق أسباب عدم زيارة مواقع الصحف على الانترنت يرجع لضيق الوقت في المرتبة الأولى أيضاً كما في أسباب عدم قراءه الصحف اليومية بنسبه 29.1% يليه أن الاشتراك على الانترنت مكلف ومرتفع الثمن بنسبه 26.3% ثم المشكلات التي تتعلق في السرعة في تحميل الأخبار والمقالات بنسبه 15.3% ثم عدم تملك جهاز كومبيوتر بنسبه 8.5% وأخيرا عدم إجادة مهارات في التعامل مع الكومبيوتر بنسبه 2.1%.

ثانيا: التحقق من فروض الدراسة

الفرض الأول: لا يختلف معدل قراءة الطلاب للصحف المطبوعة باختلاف متغيراتهم الديموغرافيه.

لاختبار صحة هذا الفرض أجريت سلسله من التحليلات الإحصائية كما يوضح الجدول التالي وقد ثبتت صحة هذا الفرض فيما يتعلق بكل من النوع والتخصص والسنة الدراسية والمستوى الاقتصادي وتعليم الوالدين إلا أنه لم تثبت صحة الفرض فيما يتعلق بمكان الإقامة.

جدول 21: المعاملات الإحصائية المستخدمة لقياس الفرض الأول

المعامل الإحصائي	المتغير الديموغرافي		المتوسط الحسابي	قيمة المعامل الإحصائي	درجات الحرية	الدلالة
(T.test) اختبار ت	النوع	ذكور	1.78	ت = 1.24	169	0.22 غير دال
		إناث	1.63			
(T.test)	مكان الإقامة	قرية	1.87	ت = 2.05	169	0.042 دال
		مدينة	1.61			
Oneway ANOVA تحليل التباين في اتجاه واحد	التخصص	صحافة	1.72	ف = 0.13	بين المجموعات 2 داخل المجموعات 168	0.87 غير دال
		إذاعة وتلفزيون	1.70			
		علاقات عامة وإعلان	1.65			
تحليل التباين في اتجاه واحد	السنة الدراسية	الأولى	1.67	ف = 0.64	بين المجموعات 3 داخل المجموعات 167	0.59 غير دال
		الثانية	1.78			
		الثالثة	1.61			
		الرابعة	1.64			
تحليل التباين في اتجاه واحد	المستوى الاقتصادي	مرتفع	1.58	ف = 0.91	بين المجموعات 2 داخل المجموعات 168	0.4 غير دال
		متوسط	1.78			
		منخفض	1.67			
تحليل التباين في اتجاه واحد	تعليم الأب	أمي	2	ف = 0.18	بين المجموعات 3 داخل المجموعات 167	0.91 غير دال
		أقل من الثانوي	1.69			
		ثانوي وما يعادله	1.71			
		جامعي فأعلى	1.65			
تحليل التباين في اتجاه واحد	تعليم الأم	أمية	2.17	ف = 2.51	بين المجموعات 3 داخل المجموعات 167	0.06 غير دال
		أقل من الثانوي	1.47			
		ثانوي وما يعادله	1.70			
		جامعية فأعلى	1.69			

حيث يتبين من الجدول السابق أن طلاب القرى أكثر قراءة للصحف المطبوعة بمتوسط 1.87 مقابل متوسط 1.61 لطلاب المدن، وهذا الفرق دال إحصائياً بمستوى معنوية 0.05 ودرجه ثقة 0.95 ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء

تجانس طلاب الجامعة مما يعكس أن معدل قراءة الطلاب للصحف المطبوعة لا يختلف باختلاف متغيراتهم الديموغرافيه إلا في حاله مكان أقامه الطالب، وهذا يعني أن الطلاب القرويين يقومون بقراءة الصحف المطبوعة أكثر من زملائهم سكان المدن.

الفرض الثاني: لا يختلف معدل زيارة الطلاب لمواقع الصحف على الانترنت باختلاف متغيراتهم الديموغرافيه

جدول 22: المعاملات الإحصائية المستخدمة لقياس الفرض الثاني

المعامل الإحصائي	المتغير الديموغرافي		المتوسط الحسابي	قيمة المعامل الإحصائي	درجات الحرية	الدلالة
(T.test) اختبار ت	النوع	ذكور	1.61	ت = 1.27	133	0.21 غير دال
		إناث	1.44			
(T.test)	مكان الإقامة	قرية	1.49	ت = -0.16	133	0.87 غير دال
		مدينة	1.51			
Oneway ANOVA تحليل التباين في اتجاه واحد	التخصص	صحافة	1.68	ف = 5.21	بين المجموعات 2 داخل المجموعات 132	0.007 دال
		إذاعة وتلفزيون	1.65			
		علاقات عامة وإعلان	1.24			
تحليل التباين في اتجاه واحد	السنة الدراسية	الأولى	1	ف = 2.53	بين المجموعات 3 داخل المجموعات 131	0.06 غير دال
		الثانية	1.68			
		الثالثة	1.32			
		الرابعة	1.52			
تحليل التباين في اتجاه واحد	المستوى الاقتصادي	مرتفع	1.56	ف = 1.20	بين المجموعات 2 داخل المجموعات 132	0.3 غير دال
		متوسط	1.58			
		منخفض	1.35			
تحليل التباين في اتجاه واحد	تعليم الأب	أمي	1	ف = 0.42	بين المجموعات 3 داخل المجموعات 131	0.74 غير دال
		أقل من الثانوي	1.37			
		ثانوي وما يعادله	1.55			
		جامعي فأعلى	1.51			
تحليل التباين في اتجاه واحد	تعليم الأم	أمية	1.63	ف = 0.17	بين المجموعات 3 داخل المجموعات 131	0.92 غير دال
		أقل من الثانوي	1.48			
		ثانوي وما يعادله	1.54			
		جامعية فأعلى	1.46			

يبين الجدول رقم (22) صحة الفرض الثاني حيث يتبين أن المتغيرات الديموغرافيه ليست السبب في اختلاف معدل زيارة الطلاب لمواقع الصحف حيث وجد أن النوع ومكان الإقامة والسنة الدراسية والمستوى الاقتصادي وتعليم الوالدين لا يؤثرون على اختلاف معدل زيارة الطلاب لهذه المواقع.

وهذا يعكس تجانس الطلاب حيث أنهم في كليه واحده وذوي خلفيه معرفيه متقاربة.

إلا أن صحة الفرض لم تثبت فيما يتعلق بالتخصص حيث تبين أن طلاب قسم الصحافة يزورون مواقع الصحف على الانترنت بمتوسط 1.68 مقابل 1.65 لقسم الإذاعة والتلفزيون أما أقل الأقسام زيارة فكان قسم العلاقات العامة بمتوسط 1.24 وهذا يعني أن التخصص يؤثر على معدل زيارة الطلاب لمواقع الصحف.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء أن طلاب قسم الصحافة يودون دائماً معرفه أحدث الأخبار وقد يعزى هذا إلى طبيعة دراستهم أو الأعمال المكلفين بها أو اهتماماتهم الشخصية.

الفرض الثالث: لا يختلف معدل زيارة الطلاب لمواقع الصحف على الانترنت بامتلاك جهاز كومبيوتر محمول أو بتوافر جهاز كومبيوتر متصل بالانترنت بالمنزل بينما يختلف معدل زيارة الطلاب لهذه المواقع باختلاف مدى إجادتهم التعامل مع الكومبيوتر.

جدول 23: المعاملات الإحصائية المستخدمة لقياس الفرض الثالث

المعامل الإحصائي	المتغير		المتوسط الحسابي	قيمة المعامل الإحصائي	درجات الحرية	الدلالة
(T.test)	امتلاك كمبيوتر محمول	نعم	1.51	ت = 0.05	133	0.96 غير دال
		لا	1.50			
(T.test)	توافر كمبيوتر متصل بالانترنت في المنزل	نعم	1.51	ت = 0.16	133	0.87 غير دال
		لا	1.49			
تحليل التباين في اتجاه واحد	إجادة التعامل مع الكمبيوتر	ممتاز	1.64	ف = 3.09	بين المجموعات 2 داخل المجموعات 132	0.04 دال
		جيد	1.31			
		ضعيف	1.50			

ويوضح الجدول السابق صحة الفرض الثالث حيث تبين أن كل من امتلاك جهاز كومبيوتر محمول أو توفر جهاز كومبيوتر متصل بالانترنت في المنزل لا يؤثر على مدى زيارة مواقع الصحف الالكترونية على الانترنت، وهذا يمكن أن يفسر في ضوء انتشار أجهزه الكومبيوتر في المجتمع وإمكانية زيارة هذه المواقع بمقاهي الانترنت أو في الجامعة حيث لم يعد تملك جهاز الكومبيوتر هو المؤثر الوحيد على مدى زيارة مواقع الصحف.

كما تأكدت صحة الفرض حيث تبين أن إجادة التعامل مع الكومبيوتر تؤثر في زيارة مواقع الصحف حيث بلغ المتوسط الحسابي لمن يجيدون التعامل مع الكومبيوتر بشكل ممتاز 1.64 مقابل 1.50 وهذا الفرق دال إحصائياً.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء منطقيتها، فمن المنطقي أن من لديه مهارات عالية في التعامل مع الكومبيوتر يتعرض أكثر لمواقع الصحف بصفه خاصة ولعالم الانترنت بصفه عامه.

الفرض الرابع: لا تختلف دوافع الطلاب لقراءة الصحف المطبوعة باختلاف متغيراتهم الديموغرافيه

جدول 24: المعاملات الإحصائية المستخدمة لقياس الفرض الرابع

المعامل الإحصائي	المتغير الديموغرافي		المتوسط الحسابي	قيمة المعامل الإحصائي	درجات الحرية	الدلالة
(T.test) اختبار ت	النوع	ذكور	2.12	ت = 1.08	169	0.28 غير دال
		إناث	2.17			
(T.test)	مكان الإقامة	قرية	2.17	ت = 0.58	169	0.57 غير دال
		مدينة	2.14			
Oneway ANOVA تحليل التباين في اتجاه واحد	التخصص	صحافة	2.20	ف = 0.43	بين المجموعات 2 داخل المجموعات 168	0.65 غير دال
		إذاعة وتلفزيون	2.15			
		علاقات عامة وإعلان	2.14			
تحليل التباين في اتجاه واحد	السنة الدراسية	الأولى	1.94	ف = 0.58	بين المجموعات 3 داخل المجموعات 167	0.63 غير دال
		الثانية	2.16			
		الثالثة	2.16			
		الرابعة	2.14			
تحليل التباين في اتجاه واحد	المستوى الاقتصادي	مرتفع	2.14	ف = 1.16	بين المجموعات 2 داخل المجموعات 168	0.32 غير دال
		متوسط	2.19			
		منخفض	2.12			
تحليل التباين في اتجاه واحد	تعليم الأب	أمي	2.21	ف = 0.37	بين المجموعات 3 داخل المجموعات 167	0.78 غير دال
		أقل من الثانوي	2.10			
		ثانوي وما يعادله	2.15			
		جامعي فأعلى	2.17			
تحليل التباين في اتجاه واحد	تعليم الأم	أمية	2.13	ف = 0.52	بين المجموعات 3 داخل المجموعات 167	0.67 غير دال
		أقل من الثانوي	2.10			
		ثانوي وما يعادله	2.18			
		جامعية فأعلى	2.16			

ولقياس هذا الفرض تم دمج اشباعات الصحف المطبوعة الأربعة في فئات واحده (المعرفة، المشاركة في تكوين الرأي، الفائدة الاجتماعية، التسلية) ثم قمنا بالحصول على المتوسط الحسابي بعد دمج هذه الاشباعات وتم عمل سلسله من التحليلات الإحصائية كما يوضح الجدول رقم 24 حيث تبين صحة هذا الفرض.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء تجانس طلاب كليه الإعلام وهذا يعني أنهم يحاولون تحقيق نفس الاشباعات من قراءه الصحف المطبوعة بغض النظر عن متغيراتهم الديموغرافيه.

الفرض الخامس: لا تختلف دوافع الطلاب لزيارة مواقع الصحف باختلاف متغيراتهم الديموغرافيه

جدول 25: المعاملات الإحصائية المستخدمة لقياس الفرض الخامس

المعامل الإحصائي	المتغير الديموغرافي		المتوسط الحسابي	قيمة المعامل الإحصائي	درجات الحرية	الدلالة
(T.test) اختبار ت	النوع	ذكور	2.18	ت = 0.42	169	0.67 غير دال
		إناث	2.15			
(T.test)	مكان الإقامة	قرية	2.12	ت = -0.92	169	0.36 غير دال
		مدينة	2.18			
Oneway ANOVA تحليل التباين في اتجاه واحد	التخصص	صحافة	2.09	ف = 0.58	بين المجموعات 2 داخل المجموعات 168	0.56 غير دال
		إذاعة وتلفزيون	2.18			
		علاقات عامة وإعلان	2.16			
تحليل التباين في اتجاه واحد	السنة الدراسية	الأولى	2	ف = 1.48	بين المجموعات 3 داخل المجموعات 167	0.22 غير دال
		الثانية	2.11			
		الثالثة	2.18			
		الرابعة	2.25			
تحليل التباين في اتجاه واحد	المستوى الاقتصادي	مرتفع	2.18	ف = 0.29	بين المجموعات 2 داخل المجموعات 168	0.75 غير دال
		متوسط	2.17			
		منخفض	2.13			
تحليل التباين في اتجاه واحد	تعليم الأب	أمي	1.17	ف = 1.92	بين المجموعات 3 داخل المجموعات 167	0.13 غير دال
		أقل من الثانوي	2.06			
		ثانوي وما يعادله	2.17			
		جامعي فأعلى	2.19			
تحليل التباين في اتجاه واحد	تعليم الأم	أمية	2.01	ف = 1.12	بين المجموعات 3 داخل المجموعات 167	0.34 غير دال
		أقل من الثانوي	2.12			
		ثانوي وما يعادله	2.17			
		جامعية فأعلى	2.20			

ولقياس هذا الفرض أيضاً تم دمج اشباعات زيارة مواقع الصحف الالكترونية الأربعة (المعرفه، المشاركة في تكوين الرأي، الفائدة الاجتماعية، التسلية) في فئة واحده وأطلق عليها الاشباعات الناتجة من زيارة مواقع الصحف وتم عمل سلسله من التحليلات الإحصائية كما يبين الجدول رقم (25) وتبين صحة هذا الفرض.

وهذا يعني أن المتغيرات الديموغرافيه لا تؤثر على الاشباعات التي يسعى الطلاب إلى تحقيقها من خلال زيارة مواقع الصحف على الانترنت ويمكن أن يفسر هذا في ضوء تجانس الطلاب عيّنة الدراسة.

جدول 26: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

	الاشباعات التي يسعى الطلاب لتحقيقها من زيارة مواقع الصحف	المواظبة على قراءة الصحف اليومية أسبوعيا	عدد مرات زيارة المواقع أسبوعيا	المستوى الاقتصادي	النوع	السنة الدراسية	التخصص	مكان الإقامة	توفر جهاز كمبيوتر متصل بالانترنت في البيت	امتلاك كمبيوتر محمول	المستوى التعليمي للأب
الاشباعات التي يسعى الطلاب لتحقيقها من قراءة الصحف المطبوعة	0.32**										
المواظبة على قراءة الصحف اليومية أسبوعيا	0.17*										
مرات زيارة المواقع أسبوعيا	-0.04	0.31**									
المستوى الاقتصادي	-0.03	0.04	-0.1								
النوع	0.08	-0.09	-0.1	0.02							
السنة الدراسية	0.001	-0.08	-0.1	-0.02	0.08						
التخصص	-0.06	-0.04		-0.1	-0.07	0.06					
مكان الإقامة	-0.04	-0.16*	-0.24**	-0.2**	-0.007	-0.07	-0.1				
توفر جهاز كمبيوتر متصل	0.01	0.05	0.01	0.37**	-0.03	-0.001	0.04	0.14			

	الاشباعات التي يسعى الطلاب لتحقيقها من زيارة مواقع الصحف	المواظبة على قراءة الصحف اليومية أسبوعيا	عدد مرات زيارة المواقع أسبوعيا	المستوى الاقتصادي	النوع	السنة الدراسية	التخصص	مكان الإقامة	توفر جهاز كمبيوتر متصل بالانترنت في البيت	امتلاك كمبيوتر محمول	المستوى التعليمي للأب
بالانترنت في البيت											
امتلاك كمبيوتر محمول	-0.07	0.02	-0.01	**0.41	0.08	**0.22	0.003	0.03	**0.32		
المستوى التعليمي للأب	0.06	-0.04	-0.005	**-0.39	-0.001	0.06	0.09	**0.22	*-0.19	-0.13	
المستوى التعليمي للأم	0.06	-0.03	-0.04	**-0.32	0.02	0.006	0.1	*0.15	0.14	*0.17	**0.67

* ارتباط بيرسون دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05

** ارتباط بيرسون دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01

الفرض السادس: هناك علاقة ارتباط داله إحصائيا بين المواظبة على قراءه الصحف اليومية أسبوعياً والاشباعات التي يسعى الطلاب إلى تحقيقها من قراءه الصحف.

بالرجوع إلى الجدول رقم (26) يتبين صحة هذا الفرض حيث وجد أن معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرين 0.17 وهو دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05 وبدرجه ثقة 0.95 .

وهذا يعني أن الطلاب الذين يقومون بقراءة الصحف اليومية أسبوعيا بشكل أكبر يسعون إلى تحقيق اشباعات أكثر من خلال قراءه هذه الصحف.

ويتفق هذا مع نظريه الاستخدامات والاشباعات فكلما زاد استخدام الوسيلة كلما زادت الاشباعات التي يسعى الأفراد إلى تحقيقها.

الفرض السابع: هناك علاقة ارتباط داله إحصائيا بين عدد مرات زيارة مواقع الصحف أسبوعيا والاشباعات التي يسعى الطلاب إلى تحقيقها من زيارة هذه المواقع.

بالرجوع إلى جدول رقم (26) تبين عدم صحة هذا الفرض، حيث وجد أن معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرين 0.04- وهذا الارتباط غير دال إحصائيا .

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء أن زيارة مواقع الصحف لا يرتبط بالاشباعات التي يسعى الطلاب إلى تحقيقها على العكس مما اتضح في الفرض السادس وقد يعود هذا إلى أن الطلاب الذين يشترون الصحف يميلون أكثر لإشباع حاجات تتحقق لديهم من خلال قراءه الصحف.وقد يعود هذا إلى أن الطلاب عندما يستخدمون مواقع الصحف يقومون بعد هذا بزيارة مواقع أخرى تحقق اشباعات أخرى.

الخلاصة والتوصيات:

هدفت هذه الدراسة إلى تعرّف أنماط ودوافع تعرض طلبة كلية الإعلام بجامعة اليرموك للصحف الأردنية اليومية المطبوعة الصادرة باللغة العربية سواء في شكلها الورقي أو من خلال زيارة مواقعها على الانترنت، ولقد طبقت الدراسة على عيّنة قوامها 171 مفردة من طلبه الكلية وتمثل هذه العيّنة ثلث مجتمع الدراسة ولقد تم جمع البيانات عن طريق استمارة استقصاء تغطي أهداف البحث وتجيب على تساؤلاته.

ولقد أسفرت هذه الدراسة عن النتائج الآتيه:

1. تقرأ نسبه 72.5% من الطلاب الصحف المطبوعة مقارنه بنسبه 78.9% يزورون مواقع هذه الصحف على الانترنت .
2. حصلت جرائد الرأي والدستور والغد على نسب قراءه وزيارة مواقعها بشكل أكبر من جرائد العرب اليوم والديار والأنباط.
3. أثرت زيارة مواقع الصحف على شراء الصحف المطبوعة.
4. انخفاض نسبه قراءة الصحف اليومية أسبوعياً سواء في شكلها الورقي حيث تبين أن 18.7% من عيّنة الدراسة يواظبون على قراءة الصحف باستمرار (5-7 مرات أسبوعياً) مقابل 12.3% من الطلاب يزورون مواقع هذه الصحف (5-7 مرات أسبوعياً).
5. هناك عدة أسباب تجذب الطلاب لزيارة مواقع الصحف على الانترنت مثل إمكانية قراءة أكثر من صحيفة يومية 19.8% والحصول على الأخبار والأحداث الجديدة 18.4% وإمكانية تخزين الأخبار والمقالات وقرأتها على جهاز الكومبيوتر فيما بعد ثم توافر عنصر الصوت والصورة والحركة في مواقع الجرائد 14.5% إمكانية التفاعل مع الآخرين 13.7% وأخيراً تفضيل التعامل مع الكومبيوتر كوسيلة حديثه على التعامل مع الصحف المطبوعة 9.5%.
6. الاشباعات التي يسعى الطلاب لتحقيقها من خلال قراءه الصحف المطبوعة أو زيارة مواقعها تمثلت في أربع فئات رئيسيه: (المعرفة، المشاركة في الآراء، التفاعل الاجتماعي مع الآخرين، التسلية).
7. كانت أهم الموضوعات التي تهم الطلاب في مواقع الصحف على الانترنت الحوادث والجرائم 32.1% ثم السياسية 25.2% ثم الرياضية 12.8% ثم الموضوعات الخاصة في الأدب والأفلام والمسرحيات 11% وأخيراً الاقتصاد 7.9% .
8. هناك أسباب تجعل الطلاب يفضلون قراءه الصحف المطبوعة مثل وضوح الصور وسهوله تقليب الصفحات وحتى لا يخسرون الوقت، كما أن هناك أسباب تدفع الطلاب إلى تفضيل مواقع الانترنت مثل تمتعها بحريه اكبر وأنها ليست مكلفه ووجود وجهات نظر مختلفة ولإمكانية التعليق والتفاعلية.
9. يذكر الطلاب الذين لا يقومون بقراءة الصحف المطبوعة بعض الأسباب لذلك مثل عدم وجود وقت أو لان الصحف المطبوعة مرتفعه السعر ولتفضيل الحصول على الأخبار من الراديو والتلفزيون، كما يذكر الطلاب الذين لا يزورون مواقع الصحف بعض الأسباب لهذا مثل عدم امتلاك جهاز كومبيوتر أو ضيق الوقت أو عدم إجادة مهارات التعامل مع الكومبيوتر.
10. وبالنسبة لنتائج اختبارات الفروض وجد أن:

- لا يختلف معدل قراءة الطلاب للصحف المطبوعة باختلاف متغيراتهم الديموغرافيه. وثبتت صحة هذا الفرض إلا فيما يتعلق في مكان الإقامة.
- ثبتت صحة الفرض الثاني حيث وجد أن معدل زيارة الطلاب لمواقع الصحف على الانترنت لا يختلف باختلاف المتغيرات الديموغرافيه إلا فيما يتعلق بالتخصص.
- ثبتت صحة الفرض الثالث حيث تبين أن معدل زيارة الطلاب لمواقع الصحف على الانترنت لا يختلف بامتلاك كومبيوتر محمول أو توفر جهاز كومبيوتر متصل بالانترنت في المنزل بينما يختلف معدل زيارة الطلاب لهذه المواقع باختلاف مدى إجادتهم التعامل مع الكومبيوتر.

- ثبتت صحة الفرض الرابع والخامس حيث تبين أن الاشباعات التي يسعى الطلاب إلى تحقيقها من خلال قراءة الصحف المطبوعة أو زيارة مواقعها لا تختلف باختلاف المتغيرات الديموغرافيه.
- ثبتت صحة الفرض السادس حيث وجدت علاقة ارتباط داله إحصائياً بين المواظبة على قراءة الصحف المطبوعة والاشباعات التي يسعى الطلاب إلى تحقيقها من خلال قراءة الصحف.
- لم تثبت صحة الفرض السابع حيث لم تظهر علاقة ارتباط داله إحصائياً بين عدد مرات زيارة مواقع الصحف أسبوعياً والاشباعات التي يسعى الطلاب إلى تحقيقها من زيارة هذه المواقع.

التوصيات:

1. على القائمين على صناعه الصحف المطبوعة تطوير أساليب الإخراج والتحرير في الصحف حتى تتمكن من المنافسة في سوق وسائل الاتصال.
2. إجراء المزيد من الدراسات حول أنماط وعادات قراءه الصحف المطبوعة وزيارة مواقعها على الانترنت.
3. على الصحف المطبوعة إجراء المزيد من الدراسات لتلبيه احتياجات ورغبات القراء وأن تطور من مواقعها على الانترنت بحيث أن بكون هناك اختلافاً بين الصحف في شكلها الورقي وفي شكلها على مواقع الانترنت.

توصي الدراسة بأن يقوم أساتذة الصحافة والإعلام بتدريب الطلاب على كيفيه إنشاء مواقع جذابة للصحف التي يقومون بإصدارها كمشاريع تخرج على اعتبار أن هؤلاء الطلاب هم صحفيو المستقبل.

الهوامش

[1] للمزيد من التفاصيل حول هذه المنافسة بين الصحافة المطبوعة ووسائل الإعلام الأخرى يمكن الرجوع إلى:

http://www.w3.org/Tr/Xhtmll/DTD/Xhtmll - transitional.dtd.accessedon26/3/2009

[2] أنظر في نفس السياق أيضاً:

http://arabic.irib.ir/Pages/Cultural/detailnews.asp?idn=29050.accessedon21/2/2009

[3] تفاصيل أكثر حول زيادة نسب الإعلان في الصحف الالكترونية مقارنة بنسب الإعلان في الصحف المطبوعة في الموقع التالي.

http://www.al-jazirah.com.sa/digimag/11/22005/gadeia4.htm.accessedon4/1/2009

[4] للإطلاع على مزيد من التفصيلات حول الإعلانات على المواقع الإخبارية على الإنترنت يمكن الرجوع إلى نفس الموقع الموجود بالهامش الأول في هذه الدراسة.

[5] لتفاصيل أكثر حول هذه الدراسة التي أجريت في الهند يمكن الرجوع إلى الموقع التالي والذي يبين نتيجة المسح.

http://Parlyush.instablogs.com/entry/readers-have-a-preference-to-read-newspapers-survey.accessedon7/2/2009

[6] للمزيد من التفاصيل حول هذا الاستفتاء يمكن الرجوع إلى:

http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=4&issueno=10857&article=483463.accessedon17/11/2008

المراجع العربية:

أبو إصبع، صالح (2005). **استراتيجيات الاتصال وسياساته وتأثيراته**. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

تقرير التنمية البشرة (2006). ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر والأزمة العالمية. اليونسكو.

درويش، شريف (2005). **الصحافة الإلكترونية: دراسات في التفاعلية وتصميم المواقع**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

درويش، عبد الرحيم (2008). **استخدام طلاب قسم الإعلام بجامعة اليرموك لشبكة الإنترنت وإدراكهم لمدى تأثيرها على الذات وعلى الآخرين.** بحث مقبول للنشر بمجلة بحوث الإعلام. جامعة الأزهر.

رواقه، غازي (2003). واقع استخدام تقنية الإنترنت لدى طلبة جامعة اليرموك في ضوء بعض المتغيرات. **أبحاث اليرموك: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**. جامعة اليرموك. المجلد 19 العدد 3.

القاضي، أمجد و نجادات، علي (2007). **الآثار الناجمة عن العوامل المؤثرة في استخدام طلبة الصحافة والإعلام من جامعة اليرموك للانترنت: دراسة ميدانية**. أبحاث اليرموك: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة اليرموك. المجلد 23 العدد 4 ص، ص 1555-1584.

القرعان، خلود (2008). **وسائل الاتصال وأثرها على بعض قيم الطلبة الجامعيين في المجتمع الأردني**. رسالة ماجستير. غير منشورة. اربد. كلية الآداب، جامعة اليرموك.

الناطور، أنسام (2001). **استخدام الإنترنت وعلاقته مع كل من التحصيل الأكاديمي والتفاعل الاجتماعي وعادات الدراسة لدى عينة من الطلبة الجامعيين**. رسالة ماجستير. غير منشورة اربد. كلية التربية. جامعة اليرموك.

نجادات، علي (2009). **مستقبل الصحف الورقيه الأردنية في واجهة الصحف الالكترونية في ظل ثروة المعلومات والمعرفة: دراسة مسحية**. بحث مقبول للنشر في مجلة دراسات. الجامعة الأردنية.

النمرات، عروب (2005). **العلاقة بين استخدام الإنترنت والاكتئاب لدى عينة من طلبة جامعة اليرموك والعلوم والتكنولوجيا الأردنية**. رسالة ماجستير. غير منشورة اربد. كلية التربية. جامعة اليرموك.

المراجع الأجنبية:

Babbie, E. (2007). *The Practice of Social Research*, 11th ed., Belmont: Wads Worth.

Boyajay, K. (2007). *Internet Impact on Traditional Media use for News*. Paper presented as a part of making and using online news: Reports on Accelerating Global News Cycle, Journalism Studies Division, and ICA.

Bucher, H. – J. and Schumacher, p. (2007). The Relevance of Attention for Selecting News Content: An eye – Tracking Study on Attention. Patterns in the Reception of Print and Online Media. *Communications: the European Journal of Communications Research*, vol. 12. pp 144-164.

waal De, E; Schonbach, K. and Lauf, E. (2005). Online newspapers: A substitute or complement for print newspapers and other information studies. *Communications: the European Journal of Communication Research*, vol. 30 Issues, March, pp. 55-72

Flavian, C. and Gurrea, R. (2006a). The choice of digital newspapers: influence of reader goals and user experience. *Internet Research***,** vol.16, Issue 3, July, pp. 231-247.

Flavian, C. and Gurrea, R. (2006b). Readers' motivations in the choice of digital versus traditional newspapers. *Journal of targeting, Measurement & Analysis for Marketing*, vol.14, Issue 4, July, pp. 325-335.

Flew, T. (2002). *New Media: An Introduction*, Oxford: Oxford university press.

Jamal, A. and R. Melkote, S. (2008). Viewing and avoidance of the Al-Jazeera Satellite television channel in Kuwait: A uses and Gratifications perspective. *Asian Journal of Communications*, vol. 18, No. 1, March, pp. 1-15.

Jha, S. (2008). Understanding internet usage patterns among students in a Northeastern State of India, ICFai *Journal of Marketing Management*, vol. 7. no. 1, pp. 25-36.

Jordan Times. 26/2/2009: vol, 34, No. 10131.

Mings, S. M. (1997). Uses and gratifications of online newspapers: A preliminary study. *Electronic Journal of Communications*, vol. 7, No. 3.

Nguyen, A; Ferrier, E; Western, M., and Mckay, S. (2005). Online news in Australia: patterns of uses and Gratifications. *Australian Studies in Journalism***,** Vol. 15. No. 1 pp. 5 – 34

Pardun, C. and W. S., Glenn (2004). Reading newspapers ranked lowest versus other media for early teens, Newspapers Research Journal, Vol. 25. Issue 3. Summer, pp. 77-82

Payne, G.A; Dozier, D; Nomai, A; and Yagade, A (2003). Newspapers and the Internet: A uses and gratifications perspective, African Journalism studies, vol. 24. No. 1. pp. 115-126.

P. Cassidy, W. (2007). Online news: An examination of the perceptions of credibility newspaper journalists, journal of computer mediated communication, vol. 12. pp. 144-164.

Roy, Kumar S. (2007). Internet uses and gratifications structure. *ICFA Journal of Management Research*, vol. 6, Issue 12, December, pp. 43-63.

Rubel, S. (2008). Will the newspaper disappear. *Advertising Age***,** Vol. 79, Issue 44, PP. 21 – 27.

Stavrositu , C. and Sundar, S. S. (2008). If c. is so Iffy, Why the H. Use? The Relationship between Medium Use and Credibility, *cyber Psychology and Behavior*, vol. 11. No.1 pp. 65-68.

Van der Wurff, R. *et al* (2008). Online and newspapers reading versus newspapers reading. *The European Journal of Communication Research*, vol. 33. issue 4. Dec., pp. 403 – 430.

Watson, J. (1998). Media communication; An Introduction to Theory and Process, 4th ed., London: Macmillan press.

دور السياسة الخارجية الأردنية في دعم الاقتصاد الأردني (1988-2001)

عمر خضيرات، أستاذ مساعد، كلية اربد الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، اربد، الأردن.

استلم البحث في 2008/7/6 وقبل للنشر 2009/4/28

ملخص

يُعَد تحقيق الرفاهية الاقتصادية وتعزيز ودعم الاقتصاد الوطني وتعبئة الموارد الاقتصادية من الأهداف المهمة للسياسة الخارجية لأي دولة على وجه العموم ، ولدول العالم النامي على وجه الخصوص . وذلك لكون هذه الدول (الدول النامية) تعاني من فجوة كبيرة بين الأهداف التي تسعى لتحقيقها وبين مواردها الاقتصادية المتاحة.

ولقد سعى الأردن كغيره من الدول النامية لتحقيق التنمية وحماية مصالحه الاقتصادية مستثمراً سياسته الخارجية التي تمثل – كما هو الحال بالنسبة لمجموعة محدودة جداً من الدول – مصدرا من مصادر الثروة القومية. وتسعى هذه الدراسة لمحاولة الإجابة عن الكيفية التي حاول صانع القرار السياسي الأردني من خلالها توظيف سياسته الخارجية بهدف دعم البعد الاقتصادي وتعزيز ودعم موارد الأردن الاقتصادية ، والحصول على المساعدات اللازمة لتغطية احتياجاته لمواجهة التحديات والضغوط الاقتصادية التي تواجه الأردن وذلك خلال الفترة الممتدة من 1988-2001 .ولقد انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن العامل الاقتصادي يعتبر عامل ضغط وليس عامل دعم لصانع القرار في السياسة الخارجية الأردنية وأن هناك علاقة حيوية وقوية بين رؤية صانع القرار الخارجي الأردني لأهمية دعم الاقتصاد الأردني وبين السلوك الفعلي لصانع القرار من أجل دعم وتعزيز الاقتصاد الأردني.

واعتمدت هذه الدراسة أهم المقولات التي يبني عليها منظور الاقتصاد السياسي والذي يعتني بقضية التفاعل بين العوامل الاقتصادية والسياسية المؤثرة على أهداف وسلوك السياسة الخارجية.

وخلصت الدراسة إلى التثبت من صحة الفرضية التي انطلقت منها وهي أن العامل الاقتصادي عامل ضغط وليس عامل دعم لصانع القرار في السياسة الخارجية الأردنية ، كما أن هناك علاقة قوية وحيوية بين رؤية صانع القرار الخارجي الأردني لأهمية دعم وتعزيز الاقتصاد الوطني وتعبئة موارده الاقتصادية وبين السلوك الفعلي لصانع القرار الأردني من خلال التفاعل بين المتغيرات السياسية والاقتصادية من أجل حل مشكلاته الاقتصادية والعمل على تعزيز اقتصاده الوطني.

The Role of the Jordanian Foreign Policy in Supporting the Jordanian Economy (1988 - 2001)

Omar Khdairat, *Assistant professor – Al Balqa' Applied University – Irbid University College.*

Abstract

The goal of achieving economic welfare, consolidating national economy and supporting economic resources is one of the main goals of foreign policy for any country in general, and for the underdeveloped world in particular. Thes(underdeveloped) countries suffer from a wide gab between the goals hoped to be achieved and available economic resources. Jordan, as one of the underdeveloped countries, attempted to achieve development and safeguard its economic interests by investing its foreign policy, which represents –as is the case with a limited group of countries– one resource of its national potentials. This study tried to investigate the methods the Jordanian decision maker followed to employ his foreign policy to support the economic dimension and consolidate the economic resources of Jordan in order to obtain necessary aids to meet requirements and face challenges and economic pressures during the period extending from 1988-2001.

The study was based on the hypothesis that the economic factor is a pressure (on) not a support the decision maker of the Jordanian foreign policy, and that there is a strong vital relation between the vision of Jordanian foreign decision maker and his actual behaviour in order to support and consolidate Jordanian economy.

This study was based on the most important pillar of political economics, namely, the interaction between economic and political factors influencing the goals' namely' and behavior of foreign policy.

The study confirmed the initid hypothesis from that the economic factor is a pressure not a support to the decision maker in Jordanian foreign policy. Moreover, there is a strong vital relation between the vision of Jordanian foreign policy decision maker and his actual behaviour, in regard to the importance of supporting,and consolidating national economy and manipulating its resources, through the interaction between political and economic variables for solving economic problems and consolidating national economy.

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك 2009 ISSN (1023- 0165)

مقدمة:

تحرص الدول النامية في علاقاتها مع الدول الأخرى على جلب المنافع الاقتصادية، بما يعزز مواردها ويدعم اقتصادها الوطني. من هنا، فقد أصبحت قضية تحقيق المكاسب وتعبئة الموارد الاقتصادية الخارجية تشغل حيزاً كبيراً ضمن أهداف السياسات الخارجية لهذه الدول. وبما أن معظم الدول النامية تفتقر القدرة على تحقيق مثل هذه المكاسب، نظراً لوضعها المهمش وضعف أو سوء استغلال قدراتها وإمكاناتها الذاتية، فإن ذلك قد جعلها أكثر اعتماداً على توظيف سياستها الخارجية لمحاولة الوصول إلى حد أدنى – على الأقل – من أهدافها وطموحاتها.

لقد تعرض الأردن خلال فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين لضغوط وتحديات اقتصادية مختلفة ومتنوعة، الأمر الذي جعله عرضه للاضطراب وظروف عدم الاستقرار والتوتر الداخلي. واتساقاً مع ما سبق فان هذه الدراسة تهدف لمحاولة دراسة وتحليل سلوك صانع السياسة الخارجية الأردني خلال فترة الدراسة من اجل دعم وتعزيز موارد الاقتصاد الأردني وتحقيق التنمية ومواجهة الضغوط والتحديات الاقتصادية الكبيرة التي واجهت الأردن، وذلك في ضوء الحالة الفريدة وغير المألوفة في العلاقات الدولية، حيث تعد مسألة حجم الدولة وإمكاناتها المادية والاقتصادية المعيار الحقيقي الذي يحدد مقدار فاعليتها على الساحة الدولية. والأردن كما هو معلوم وبمقياس الحجم دولة صغيرة ويعاني من ضعف موارده ونقص الإمكانات المادية والاقتصادية.

أولاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها.

لقد مر على الأردن خلال فترة نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين تحديات وضغوط اقتصادية كبيرة. ومن بين هذه التحديات، أنه - ومنذ بداية انخفاض عوائد النفط لدى دول الخليج العربي - بدأت بتخفيض مساعداتها للأردن، وهو أمر يتعارض مع اعتماد الأردن على هذه المساعدات، مما أثر على الاقتصاد الأردني ووصول الأردن إلى أزمة اقتصادية عام 1988، استمرت محدثة اضطرابات سياسية خطيرة عام 1989. وعلى ضوء نشوب أزمة/ حرب الخليج الثانية عامي 1990-1991، اتخذ الأردن موقفا من الأزمة / الحرب اعتبره البعض يميل لصالح العراق، رغم تأكيده، أي الأردن، مراراً على أن موقفه لم يكن ضد الكويت، وإنما ضد تشكيل تحالف دولي ضد العراق. وقد أدى هذا الموقف إلى قطع مساعدات دول الخليج العربي ودول التحالف، وعودة مئات الألوف من العاملين الأردنيين في دول الخليج العربي مما أدى إلى تفاقم أزمته الاقتصادية.

وعلى ضوء نتائج حرب الخليج الثانية، وانهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية، وبروز هيمنة القطب الدولي الواحد، والتبشير بنظام عالمي جديد وانتهاء الحرب الباردة التي انتهى معها الميزان الدولي القائم على أساس وجود دولتين متنافستين على قدر من المساواة في القوة العسكرية، وبروز ظاهرة العولمة ومتطلباتها وتجلياتها وآثارها، فقد ولدت هذه القضايا اقتناعاً لدى صانع القرار الأردني بضرورة التغيير في السياسات والتوجهات، على اعتبار أن ذلك يمكن أن يخفف من حدة المشكلات والقضايا المؤثرة في استقرار الأردن وبقائه.لقد أتخذ الأردن خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي عدة قرارات تجاه أزمات وصراعات مختلفة فاقت إمكاناته المادية بشكل كبير، مثال ذلك موقفه من أزمة /حرب الخليج الثانية عامي 1990-1991 وتوقيعه على معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية في 26 / تشرين الأول / 1994. لذا، فإن عدم التوافق بين الإمكانات المادية الداخلية للأردن والقرارات التي اتخذت تجاه الأزمات والصراعات المختلفة جعلت مشكلة هذه الدراسة تكمن في محاولة إجابتها عن الكيفية التي حاول صانع القرار السياسي الأردني من خلالها توظيف سياسته الخارجية بهدف دعم البعد الاقتصادي وتعزيز موارد الأردن الاقتصادية، وكيف حاول صانع القرار السياسي الأردني التصدي للأزمات والضغوط الاقتصادية، وتوظيف السياسة الخارجية بهدف تعبئة الموارد الاقتصادية خلال الفترة بين عامي 1988 – 2001.

ثانياً : فرضية الدراسة :

انطلقت هذه الدراسة من فرضية مفادها أن العامل الاقتصادي عامل ضغط وليس عامل دعم لصانع القرار في السياسة الخارجية الأردنية، وأن هناك علاقة حيوية وقوية بين رؤية صانع القرار الخارجي الأردني لأهمية دعم الاقتصاد الأردني وبين السلوك الفعلي لصانع القرار من أجل دعم وتعزيز الاقتصاد الأردني

ثالثاً أهمية موضوع الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تركز على تناول البعد الاقتصادي وأثره في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأردني من خلال دراسة وتحليل سلوك صانع القرار السياسي الأردني الذي يسعى إلى تحقيق أحد الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية الأردنية المتمثل في تعبئة وتعزيز الموارد الاقتصادية من أجل مواجهة الضغوط والأزمات الاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد الأردني وتحقيق التنمية في مختلف مجالاتها.

رابعاً: حدود الدراسة:

تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتدة ما بين عامي 1988- 2001وجاءت هذه لفترة لتكون موضعاً للدراسة لعدة اعتبارات من أهمها تعرض الأردن خلالها لضغوط وتحديات اقتصادية مختلفة ومتنوعة، وواجهت سياسته الخارجية العديد من الصعوبات والأزمات في مراحل مختلفة من هذه الفترة، فرضت نفسها بقوة على الساحة الأردنية، وأدت إلى تفاقم المشكلة الاقتصادية، وأثرت بشكل واضح على الأوضاع الاقتصادية ومسيرة التنمية في كل أبعادها.

فقد جرى اعتماد بداية فترة الدراسة على العام 1988، بناءً على مجموعة من العوامل كان أهمها أن الأردن في هذا العام شهد بروز حدة وخطورة الأزمة الاقتصادية التي أخذت بالتصاعد التدريجي منذ منتصف الثمانينيات (من القرن العشرين) إلى أن وصلت في عام 1988 إلى درجة أصبح من الصعوبة بمكان التعامل معها بالنهج ذاته، حيث أدت سياسة الاقتراض الكثيف إلى ظهور أزمة المديونية في الأردن، مما أدى إلى مزيد من عجز الموازنة وميزان المدفوعات، كما وهبطت احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية، وتعرض سعر صرف الدينار لأزمة حادة أدت إلى انخفاضه وبشكل كبير في نهاية عام 1988، الأمر الذي أحدث مجموعة من التغيرات على مستوى السياسات الاقتصادية والسياسة الداخلية، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على توجهات وسلوكيات الأردن الخارجية ممثلا بالتوجه نحو طلب المساعدة من المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، والدول الدائنة.

كما أن أزمة حرب الخليج الثانية (1990-1991) أدت إلى مضاعفة حجم الأعباء الاقتصادية بالنسبة إلى الأردن وتعقد مشكلاتها، الأمر الذي وضع صانع السياسة الخارجية الأردنية في مواجهة صعوبات حادة على مستوى الاختيار بين البدائل المحدودة المتاحة، بالإضافة إلى مشكلات تعبئة وتوزيع الموارد المحدودة في ضوء تنوع وتعقد المتغيرات الداخلية والخارجية في المجالين السياسي والاقتصادي.

كما وقع الأردن، أيضاً، في أكتوبر/ تشرين أول 1997 اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وانضم إلى منظمة التجارة الدولية في ديسمبر/ كانون الأول عام 1999. ووقع الأردن - كذلك - اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية في 25/أكتوبر/تشرين أول 2000.

وجاءت القمة العربية التي عقدت في عمان بتاريخ 27-28 آذار/مارس 2001، لتؤكد أهمية البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية من خلال تركيز جلال الملك عبد الله الثاني - رئيس هذه القمة - على التكامل الاقتصادي العربي واعتباره أحد أهم مرتكزات القوة والسيادة والاستقرار للأمة العربية.

خامساً: منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة بشكل رئيسي أهم المقولات التي يبنى عليها منظور الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية. ويقوم هذا المقترب على أساس أن ديناميات العلاقات الدولية في العالم الحديث هي نتاج التفاعل المتبادل بين السياسات والاقتصاديات. كما يعنى هذا المقترب بقضية التفاعل بين العوامل الاقتصادية والسياسية المؤثرة على أهداف وسلوك السياسة الخارجية، حيث لم يعد من الممكن الاستمرار في الفصل بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية في مجال دراسة السياسة الخارجية. كما أن هناك اعتماداً متبادلاً مستمراً بين السياسات الاقتصادية والسلوك السياسي، ويساهم هذا الاعتماد المتبادل في تشكيل نمط التفاعلات بين الدول، وكذلك في إحداث التغيرات المختلفة في العلاقات فيما بينها.

وللتعامل مع المشكلة البحثية التي تثيرها هذه الدراسة فلقد تم معالجة الموضوع من خلال تقسيمه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول:أهداف السياسة الخارجية الأردنية.

إن أهداف السياسة الخارجية لأي دولة تتمثل – أولاً، وقبل كل شئ – في تحقيق مصلحتها الوطنية، التي لا تعني أكثر من تحقيق أمور ثلاثة، هي: القوة، والرفاه، والمكانة. إن هذه الأهداف لا تتغير أبدا بالنسبة إلى أي دولة. فهي المحدد والموجه لسلوك الدولة في المجال الخارجي، في كل الظروف، ولكن الذي يتغير هو عملية ترتيب الأولويات حسب المتغيرات والظروف الداخلية والخارجية.(الغرايبة،1998 :2).

وتولي الدبلوماسية الأردنية عناية خاصة للأحداث العالمية، إلا أنها تعطي الأحداث ذات العلاقة المباشرة بالمصالح القومية الأردنية اهتماما متزايدا يتناسب وحجم الأحداث، وما قد يتمخض عنها مما يكون ذا أثر في المصالح الوطنية. ويعكس اهتمام الدولة بالقضايا الدوليةو توجهات السياسة الخارجية لتلك الدولة. وباصطلاح التوجهات أو التكيفات، فإننا نعني ذلك السلوك العام للدولة ومدى التزامها ضمن المحيط الخارجي وإستراتيجيتها الأساسية لتحقيق أهدافها وغاياتها وطموحاتها للتغلب على التهديدات الداخلية والخارجية التي تواجهها(Holsit,1983 :98).

ويعرض التحليل فيما يلي، أهداف السياسة الخارجية الأردنية من خلال ثلاثة مطالب، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: الأهداف السياسية:

يمكن –بصفة عامة- إجمال الأهداف السياسية للأردن فيما يلي:

1. الحفاظ على الكيان الأردني، من خلال المحافظة على سيادة الدولة ووحدة أراضيها، وسلامة نظامها السياسي واستقراره(ألمجالي،1997)
2. السعي لحل القضية الفلسطينية من كافة جوانبها.
3. الوحدة الوطنية(الميثاق الوطني :38).
4. دعم التضامن العربي (الملك حسين،1993).
5. التعددية السياسية (الأمير الحسن،1986)
6. العدالة الاجتماعية والمحافظة على الحقوق الأساسية للإنسان والارتقاء به(المجالي،1997).
7. المشاركة الفاعلة في الجهود الدولية.
8. كسب التأييد العالمي للقضايا الوطنية والقومية، باستخدام الدبلوماسية النشطة والمشاركة الفاعلة في المنظمات والنشاطات الدولية، وإقامة علاقات دولية متوازنة، والمحافظة على العهود والمواثيق الدولية (المجالي،1997).
9. الإسلام والعروبة نقطتا انطلاق رئيسيتين في سياسة الأردن الخارجية، إذ يحاول النظام ممارسة نفوذه المتواضع في هذين المجالين لتحقيق الهدف الرئيسي من وراء سياسته الخارجية التي تتمثل في استمرار الأردن وبقائه(قرني، هلال،1994 :357).
10. مواصلة الانفتاح والتفاعل مع دول العالم والمنظمات الدولية، وتبادل الخبرات، والتعاون في شتى الميادين المختلفة لتطوير مقدرات الدولة وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين، وتفعيل دور الأردن في المشاركة الإنسانية الفاعلة، وضرورة التسامح بين الشعوب والديانات المختلفة (العزام،1998 :42).
11. الالتزام بمبادئ وأفكار الثورة العربية الكبرى، وبميثاق الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والتركيز على المبادئ القومية العربية والإسلامية، والعمل على إذابة التناقضات والحواجز بين الدول العربية والإسلامية لبناء التعاون والتضامن بينها (الأمير الحسن،1986: 75).

المطلب الثاني: الأهداف العسكرية والأمنية والإستراتيجية.

إن هاجس الأمن والمحافظة على السيادة ظلّ يشكل أحد الأهداف الرئيسية لصانع القرار في السياسة الخارجية الأردنية، وكانت لغة الأمن هي اللغة الدارجة بين الحكومات الأردنية، بإحكام السيطرة وبسط النفوذ ورد ما يواجه الدولة من تحديات خارجية وداخلية كانت دائما تعبر عن نجاح السلطة في بسط نفوذها.

كما أن مفهوم الأمن القومي بالنسبة للأردن لا يقتصر على أمن الأردن وحده، ولا على أمن الأقطار العربية منفردة، بل يجب أن ينظر إليه من خلال النظرة الشمولية للأمن القومي العربي. ويؤمن الأردن بأن مواجهة أي عدوان أو خطر يهدد أي جزء من أجزاء الوطن العربي هو مسؤولية جماعية. ويؤكد على ذلك الأمير الحسن بن طلال، حيث يقول: " إنه لا يستطيع أي قطر عربي بمفرده مهما كان حجم سكانه أو ضخامة موارده، أن يواجه الأخطار المحدقة به، فضلا عن الأخطار المحدقة بالوطن العربي الكبير (الامير حسن :14).

وقد عمل الأردن على تقريب وجهات النظر بين الدول العربية للمحافظة على التوازن بينها لحماية النظام العربي، والقيام بدور العامل المهدئ في المنطقة. فسياسة الأردن الخارجية، تنطلق من أن استقراره وأمنه لا يمكن أن يستمر دون توفر محيط عربي سليم (أبو عوده، 1996:25).ومن هذا المنطلق، فإن السياسة الخارجية الأردنية تسعى لتحقيق الأهداف الأمنية والعسكرية والإستراتيجية التالية:

1. الإيمان الثابت بالوحدة العربية هدفا ومصيرا، دون اللجوء إلى القوة والضم أو إغفال للخصوصية القطرية، وتجاهل الواقع العربي (بدران، 1988:75).
2. يأخذ الأردن بالاعتبار في سياسته الخارجية، حسابات توازن القوى الدقيقة في المنطقة ككل بشكل يسمح بأن يدعم وضعه بين دول عربية كبرى، وأن تبقى هذه الدول ضمن حساباته الإستراتيجية مع إسرائيل (Cordesman, 1985:52)
3. إن ثروات الوطن العربي الإستراتيجية هي للأمة العربية كافة، ويجب وضعها في خدمة المجتمع العربي لبناء اقتصاده وتعزيز أمنه القومي.
4. إن السياسة الخارجية الأردنية تنطلق في مفهومها للأمن الوطني والقومي من إدراكها لمخاطر التجزئة والتبعية وما تؤدي إليه من تهديد للأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الأردن والوطن العربي. وعليه، فإن الأمن الوطني الأردني لا يمكن عزله عن الأمن القومي العربي طالما هو يرتبط به ويتأثر به ويؤثر فيه سلبا وإيجابا(الكيلاني،1996 :7).
5. يؤمن الأردن بأن التنسيق الأمني والعسكري العربي يجعل الوطن العربي في مركز أقوى بكثير مما هو عليه، وخاصة فيما يتعلق بالتنسيق العسكري، إذ أن من شأن هذا التنسيق أن يوفر مزايا نسبية عسكرية للأردن والأقطار العربية الأخرى (الميثاق الوطني :32)
6. يسعى الأردن إلى تحقيق حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، ويرى أنه طالما بقيت القضية الفلسطينية دون حل، فإنها ستبقى مصدر خطر للأمن الأردني ولمستقبل الأردن، وأن مستقبل الأردن يرتبط معها وجودا وعدما (العزام،1998: 6).
7. يرى الأردن أن عدم تطوير القدرات الدفاعية، وفي مقدمتها إنتاج السلاح، من أكبر الأخطار التي تواجه الأمن القومي العربي والأمن الوطني، لذلك، فإنه يركز في سياسته الخارجية على ضرورة التكامل العربي في هذا المجال (الأمير حسن:12)

المطلب الثالث:الأهداف الاقتصادية للسياسة الخارجية الأردنية

تعد السياسة الاقتصادية أحد مكونات السياسة الوطنية الشاملة، شأنها شأن السياسات الاجتماعية والعسكرية والسياسية. وتقع مسؤولية تحديد الأهداف الاقتصادية للدولة على عاتق القيادة السياسية، التي تأخذ بعين الاعتبار الموازنة بين أهداف الدولة كافة: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية.

ويتضح من خلال متابعة الخطاب الرسمي الأردني على مدى التركيز على الأهداف الاقتصادية للسياسة الخارجية الأردنية والوظائف التي يجب أن تقوم بها الدولة الأردنية في محيطها الإقليمي والدولي من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية.

ويمكن القول بأن الاهتمام بموضوع التنمية وتعزيز القدرات الاقتصادية الأردنية، إنما يتركز حول العناصر التالية:

1. التأكيد على أهمية القضايا الداخلية وإعطائها الأولوية على غيرها من القضايا (الرشدان :96)
2. توجيه السياسة الخارجية بحيث تصاغ بأسلوب يؤدي إلى خدمة الأهداف الوطنية، وخاصة تلك المتعلقة بتحقيق التنمية الاقتصادية.
3. يجب أن يكون الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الأردنية تدعيم قدرة الدولة وإمكانياتها، من أجل مواجهة الصعوبات الناجمة عن المشكلة الاقتصادية، وذلك عن طريق تشجيع الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا، والعمل على التقارب والتعاون مع الدول والتكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية عن طريق توقيع الاتفاقيات الاقتصادية (Jreisal,1993:105).

كما أن المتتبع للخطاب السياسي الأردني يجد التركيز على مجموعة من الأهداف والمرتكزات الاقتصادية التي من أهمها:

1. تحقيق الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات (الملك حسين،1993).
2. تحسين مستوى معيشة الفرد وتحقيق الرفاه للمجتمع (الأمير حسن،1993)
3. العمل في اتجاه تحقيق التكامل الاقتصادي العربي (الأمير الحسن،1993)
4. جذب مزيد من الدعم الدولي للمشروعات الاقتصادية وتحديث وسائل الإنتاج فيها، وهو ما يعبر عن ثقة الدول المانحة والمستثمرة في سياسة الأردن ومناعتها (الرشدان،1995: 1660).
5. الدعوة إلى اعتماد العرب على كتلة اقتصادية واحدة، متماسكة حتى تمكن الأمة العربية من المحافظة على وجودها ومستقبلها ودورها.
6. توظيف أدوات السياسة الخارجية للوصول إلى أسباب الثروة الاقتصادية من خلال تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن والوحدات الدولية، والعمل على تضييق الفجوة وتحقيق العدالة في توزيع مصادر الثروة بين المواطنين (الرشدان،1995: 1660).
7. دعم صمود الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، باستيراد السلع الفلسطينية، ودعم التنمية في الأراضي الفلسطينية (الأمير الحسن:6).
8. تحقيق الأمن الغذائي(الميثاق الوطني، 1990:24).
9. استغلال العلاقات السياسية مع دول العالم لصالح الاقتصاد الأردني، وتشجيع الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال، وتحقيق مزيد من التعاون الاقتصادي العربي (الملك حسين،1989).

ويلاحظ أن الأردن قد قام بجهود كبيرة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يتضح من خلال أحاديث صانع القرار الخارجي الأردني في عدة مناسبات مدى تركيزه على أهمية التنمية الاقتصادية وتعزيز وتعبئة الموارد الاقتصادية. فقد أشار الملك الراحل، في تقديمه للخطة الاقتصادية والاجتماعية عام 1993، إلى "أن الأردن أصبح نموذجاً وقدوة في الإصلاح السياسي والنهج الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، ولابد أن يكون في الوقت ذاته نموذجا في الإصلاح الاقتصادي والجهد الإنمائي الذي يشارك فيه الجميع من القاعدة إلى القمة. ومثلما أعلنا أن لا رجعة عن الديمقراطية، فإننا نعلن اليوم وبنفس العزم أن لا رجعة عن التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة، وتحقيق العدالة والتكافؤ في توزيع ثمار التنمية بين جميع أفراد المجتمع (الملك حسين، 1993).وفي الخطاب الذي ألقاه الملك الحسين في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الثاني عشر عام 1995، يقول " إننا عازمون كل العزم على وضع الأردن على خريطة العالم الاقتصادية، مستفيدين من موقعه المتميز، ومن عناصر الأمن والاستقرار فيه، ومن مسيرته التنموية في إطار من الديمقراطية والاعتدال. وقد جاء مؤتمر قمة عمان الاقتصادية تتويجاً لجهودنا في هذا المجال، وأملنا كبير في أن يلمس

شعبنا الكريم ثمار هذه الجهود ونتائج هذا العمل خلال السنوات القادمة، وذلك بتوفير المزيد من الخدمات الأساسية، وقيام العديد من الاستثمارات، وتوفير فرص العمل، وتوطيد الاقتصاد الأردني بما يكفل تعزيز القدرة الذاتية، وتوفير حاجات المواطن (الملك حسين،1995).

المبحث الثاني:المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الأردني وعلاقتها بالمتغيرات الخارجية

عانى الأردن من مشكلات اقتصادية متفاقمة خلال مراحل نشوئه وتطوره، ولم تتمكن الخطط الاقتصادية المتعاقبة من حل هذه المشكلات، التي منها ما هو متكرر ومنها ما هو متجدد وطارئ (الحوراني،1997 :114).هذا، ويمكن تقسيم أبرز المشكلات التي مر بها الاقتصاد الأردني إلى ما يلي (الخلايله، 1998 :38):-

أولاً: البطالة:

لازمت مشكلة البطالة الاقتصاد الأردني في معظم مراحل تطوره، وأخذت أبعاداً اقتصادية واجتماعية متنوعة. ففي النصف الأول من الخمسينيات من القرن العشرين، كانت البطالة تشمل ما يزيد عن 60% من القوى العاملة، ووصلت نسبة البطالة إلى 11.7% سنوياً في الفترة من 1968-1973، بسبب حرب عام 1967، وما رافقها من نزوح بشري كبير، وانخفضت نسبة البطالة إلى حد كبير في الفترة من 1976-1982، إلا أن معدل البطالة وصل إلى 8% عام 1986 بسبب الركود الاقتصادي في الدول العربية منذ منتصف الثمانينات من القرن المذكور ذاته (عيسى وآخرون،1989: 54-64).وقد أدت أزمة الخليج إلى عودة أعداد كبيرة من العاملين في دول الخليج العربي عامي 1990-1991، حيث ارتفعت نسبة البطالة إلى 18% عام 1990 (عميره، 1990 :210). وفي عام 1993 بلغت نسبة البطالة 18,8% إلا أنها انخفضت في عام 1995 إلى 15,3% وعام 1997 إلى 15% وفي عام 2001 انخفضت الئ 31.3%(التقرير الاستراتيجي العربي الموحد).

ثانياً: العجز المالي:

لازمت مشكلات العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات والعجز المالي لخزينة الدولة الاقتصاد الأردني منذ نشأته. وقد ساعدت الأحداث السياسية التي تولدت عن القضية الفلسطينية وعن حرب الخليج الثانية على ترسيخ هذه المشكلة، الإ أن المساعدات والمعونات الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج ساهمت في تخفيف هذا العجز(كساسبه،1993 :482).

هذا ويبين الجدول رقم (1) حجم العجز في الميزان التجاري خلال السنوات 1988-2000.

جدول 1: التجارة الخارجية خلال سنوات 1988-2000 (بالمليون دينار أردني)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1988	281.270.8	1.021.666.7	640.395.9-
1989	632.987.5	1.230.142.4	597.154.9-
1990	706.087.1	1.725.828.1	1.019.741.5-
1991	770.744.3	1.710.462.9	939.718.6-
1992	829.302.6	2.214.002.2	1.384.699.6-
1993	864.661.6	2.453.624.8	1.588.963.2-
1994	995.181.2	2.362.582.5	1.367.401.3-
1995	1241.23	2590.25	1347.1-
1996	1288.171	3043.556	1753.4-
1997	1301.389	2908.085	1605.1-
1998	1277.9	2712.4	1434.5-
1999	1298.8	2622.5	1323.7-
2000	1345.3	3203.9	1858.6-

المصدر: (1)البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي السادس والثلاثون 1999، تموز 2000.
(2)البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي السابع والثلاثون 2000، نيسان، 2001.

ثالثاً:المديونية الخارجية:

توجه الأردن منذ نشأته إلى التمويل الخارجي، إذ كانت بريطانيا في عهد الإمارة هي المصدر الرئيسي للقروض التي يحتاجها الأردن، وأمتد نطاق الاقتراض الخارجي في مرحلة الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين، فشمل الدول العربية والأجنبية والمؤسسات الدولية، ودخل الأردن في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات من ذات القرن الأسواق المالية والدولية، حيث أخذ بالاقتراض من البنوك التجارية الدولية (النابلسي،1993 :170).

وكان الهدف من الاقتراض الخارجي دعم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة وتطوير القدرة العسكرية في مواجهة التهديد الإسرائيلي باعتبار الاقتراض الخارجي مصدراً مكملاً للقدرة الوطنية ووسيلة لمواجهة عجز الموازنة وميزان المدفوعات (موسى، 1996:514). ولقد أدى الإفراط في الاقتراض إلى بروز أزمة المديونية الخارجية وعجز الأردن عن الدفع الكامل لمستحقات الديون الخارجية في نهاية عام 1988، حيث أدى ذلك إلى تعرض سعر صرف الدينار الأردني إلى أزمة حادة أدت إلى انخفاضه انخفاضاً كبيرا، وأخذت معظم الفعاليات الاقتصادية بالتراجع (خلايله،1998 :382). وتعتبر المديونية الخارجية إحدى أهم المشكلات الراهنة التي يعاني منها الاقتصاد الأردني، والتي يترتب على استمرارها عواقب وخيمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.ويبين الجدول رقم (2) حجم الدين العام الخارجي خلال السنوات (1990-2001).

جدول 2: حجم الدين الخارجي الأردني 1990-2001/مليون دولار

السنة	المبلغ
1990	5064.3
1991	4958.7
1992	4577.6
1993	4229.6
1994	4338.8
1995	4465.9
1996	4722.9
1997	4580.6
1998	5009.8
1999	5186.2
2000	4794.7
2001	4742.8

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002 ص 361

رابعاً: اختلال بنية الاقتصاد:

يواجه الاقتصاد الأردني مشكلات ذات طابع هيكلي تتعلق في بنيته، بقطاعيه الخارجي والداخلي يمكن ملاحظتها فيما يلي على وجه الخصوص(الحوراني،1997 :115).

(أ) اختلال التركيب القطاعي للاقتصاد الأردني، من حيث ضيق قاعدة القطاعات الإنتاجية، وقلة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، فكان ذلك يفرض على الأردن استيراد معظم حاجاته الاستهلاكية من السوق الخارجي.

(ب) عدم المواءمة بين الإنفاق الحكومي والخاص، والموارد المتاحة.

(ج) عدم التناسب بين معدلات الاستثمار والادخار الوطني والاعتماد على التمويل الخارجي في التنمية

(د) اختلال التوزيع السكاني بين مناطق الأردن المختلفة، وتركز السكان والقوى العاملة في مناطق محدودة، بسبب الهجرات الفلسطينية إلى المدن الرئيسية، والهجرة الداخلية من الريف إلى المدن

(هـ)اختلال في توزيع المشروعات الاستثمارية والخدمات والمرافق الإنتاجية على الأقاليم.

(و) عدم تناسب معدلات الاستثمار ومعدلات الادخار الوطني، والاعتماد على التمويل الخارجي في التنمية الاقتصادية.

تميزت المراحل السابقة من تطور الاقتصاد الأردني بتوافر ظروف وشروط تاريخية كانت تمكن الأردن من التغلب على مشكلاته الاقتصادية من خلال الاعتماد على العون الخارجي الغربي والعربي.كما أسهمت السياسة الداخلية والخارجية – من خلال القدرة القيادية - على إدارة الأزمات الداخلية، والتعامل مع المستجدات الخارجية، وإقامة التوازنات الإقليمية والتحالفات، كما أسهمت بقسط كبير في قدرة الأردن على مواجهة مشكلاته الاقتصادية بوسائل وحلول سياسية أساسا (Feddah,1974:257-260)

كذلك، فقد شهدت المنطقة والعالم في السنوات الأخيرة من العقد الماضي تغيرات مهمة استدعت نمطا مختلفا من المواجهة مع المشكلات الاقتصادية. فقد بات واضحا أن انتهاء الحرب الباردة، قد ولّد ظروفا جديدة لم يعد ممكن فيها الحصول على المعونات المالية والاقتصادية التي كان متيسرا الحصول عليها، عندما كان العالم - ومنه الأردن- منقسما إلى معسكرين متصارعين بكل أبعاد وتجليات الصراع السلمي والعنيف. هذا الأمر أكده رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي في صيف عام 1992، حيث قال "إن المصالح الأمريكية لا تتغير، ولكن الذي يتغير هو ما يتهددها، وانتهاء الشيوعية معناه إعادة النظر فيما يمكن أن يهدد هذه المصالح"(حسين، 1993:311).

كما أن فرص تجديد التضامن العربي بالصورة التي عرفتها المنطقة في العقدين الأخيرين منذ مطلع السبعينيات من القرن العشرين، وحتى حرب الخليج الثانية هي فرص محدودة. وعليه، فإن الخبرة القيادية التي طالما مكنت صانع القرار السياسي الخارجي الأردني من الخروج معافىً من الأزمات الداخلية والإقليمية، لابد من أن توظف في تهيئته للانتقال إلى مرحلة الكفاءة الاقتصادية في مواجهة مشكلات المستقبل الاقتصادية، ذلك أن محتوى العلاقات الدولية في المرحلة المقبلة سيغلب عليها طابع التنافس الاقتصادي أكثر مما يغلب عليها طابع التنافس السياسي أو العسكري.

المبحث الثالث :- دور السياسة الخارجية الأردنية في دعم وتعزيز الاقتصاد الأردني:

تعد تعبئة الموارد الاقتصادية أحد الأهداف الرئيسية للسياسات الخارجية في معظم الدول النامية، خاصة وأن هذه الدول تعاني من فجوة كبيرة بين الأهداف التي تسعى لتحقيقها وبين الموارد المحدودة المتاحة لديها. وبالتالي، فإن دعم الاقتصاد الوطني في هذه الدول يعد من أهم الأولويات في سياساتها. وتحرص الدول النامية في جميع علاقاتها مع الدول الأخرى على جلب المنافع الاقتصادية، بما يعزز مواردها ويدعم اقتصادها الوطني (Korany,Hillal,1984:4-5).ويركز هذا المبحث على توجه وأهداف السياسة الخارجية وسلوك السياسة الخارجية، بعد أن تم دراسة أبعاد المشكلة الاقتصادية الداخلية كمحدد رئيس للسياسة الخارجية الأردنية في مباحث سابقة من هذه الدراسة. وسيتم تناول هذا الموضوع من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: توجه و تصور صانع القرار الخارجي الأردني تجاه مسألة دعم وتعزيز الاقتصاد الأردني

التوجه هو الطريقة التي يدرك بها صانعو القرار أنماط القرار والالتزامات والقواعد والأفعال الملائمة لدولهم، والوظائف التي يجب على دولهم القيام بها في العالم المحيط أو البيئة الخارجية المتمثلة في النظام الدولي أو نظم إقليمية معينة. وعادة ما تختلف تصورات صانعي القرار عن دور دولتهم وما يمكن أن تقوم به من مهام، باختلاف الدول والمناطق الجغرافية أو الأهداف والقضايا التي يتجه إليها هذا الدور(Holsti,1970: 245).

ويتضح من متابعة الخطاب الرسمي لجلالة الملك الراحل الحسين بن طلال، باعتباره صانع السياسة الخارجية وقائد مسيرة الدبلوماسية في تلك المرحلة، بالإضافة إلى سمو الأمير الحسن ولي العهد السابق وكبار المسؤولين الأردنيين أن تصور الدور يتضمن القضايا الرئيسية التالية(الرشدان،1999 :96):-

أ. الاهتمام بموضوع التنمية الداخلية وبذل كافة الجهود من أجل تحقيقها.

ب. التركيز على التعاون والانفتاح بين الأردن والدول العربية من جهة، وبين الأردن ودول المنطقة والدول الكبرى من جهة أخرى.

ويمكن القول بأن الاهتمام بموضوع التنمية يتركز حول العناصر التالية (الرشدان،1999: 97):

1- التأكيد على أهمية القضايا الداخلية وإعطائها الأولوية على غيرها من القضايا.

2- توجه السياسة الخارجية بحيث تصاغ بأسلوب يؤدي إلى خدمة الأهداف الوطنية، وخاصة تلك المتعلقة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3 - يجب أن يكون الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية تدعيم قدرة الدولة وإمكانياتها من أجل مواجهة الصعوبات الناجمة عن المشكلة الاقتصادية، وذلك عن طريق تشجيع الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا، والعمل على التقارب والتعاون مع الدول والتكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية عن طريق توقيع الاتفاقيات الاقتصادية.

كما أكد جلالة الملك حسين على أولوية قضية التنمية على قضية الحرب، في الخطاب الذي ألقاه عشية مشاركة الأردن في مؤتمر مدريد، حيث تحدث عن رؤيته لدور القائد حيث بدأ حديثه بالسورة الكريمة : (لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف، فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف)، مشيراً إلى أن الله قد حدد مسؤولية القائد بأمرين أساسيين هما: الإطعام من جوع، ويعني خلق فرص العمل لكل القادرين عليه من خلال استثمار موارد دولهم، وتعليم الناس وتأهيلهم، وتحريك ودفع عجلة الإنتاج في سائر قطاعات الاقتصاد. أما التأمين من الخوف، فيعني أموراً كثيرة بدءاً من احترام حقوق الإنسان وحريته وانتهاء بتوفير الأمن المادي والاجتماعي للمواطن وحماية أمن واستقرار الدولة (الرشدان،1999: 98).كما جاء اهتمام الملك الحسين في الانفتاح على العالم واضحاً في خطابه السابق حيث قال "إن المؤتمر مؤتمر سلام، أي أن استرجاع الأرض يشكل واحداً من نتائجه وليس جميعها. فهنالك الأمن الإقليمي والسلام بين دول المنطقة، وحل مشكلات البيئة والمياه والتنمية الاقتصادية وغيرها، وهي النوع الذي يتطلب تعاونا أو اتفاقات جماعية. والأردن الذي يقع في قلب منطقة الشرق الأوسط لا يمكن أن يبقى منعزلاً عن حل هذه المشكلات، لأنها تعنيه وتتصل مباشرة بوجوده ومستقبله وبدوره الإقليمي، وبدونها نتعرض - لا قدر الله - لمخاطر يعلم الله وحده حجمها ومداها (الوقائع والوثائق الأردنية :88).

ويقول جلالته في الخطاب الذي ألقاه في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الثاني عشر عام 1995:" إننا عازمون كل العزم على وضع الأردن على خريطة العالم الاقتصادية، مستفيدين من موقعه المتميز، ومن عناصر الأمن والاستقرار فيه. وقد جاء مؤتمر قمة عمان الاقتصادي تتويجاً لجهودنا في هذا المجال، وأملنا كبير في أن يلمس شعبنا الكريم ثمار هذه الجهود خلال السنوات القليلة القادمة، وذلك بتوفير المزيد من الخدمات الأساسية وقيام العديد من الاستثمارات، وتوفير فرص العمل، وتوطيد الاقتصاد الوطني بما يكفل تعزيز القدرة الذاتية لهذا الوطن العزيز، وتوفير حاجات المواطن، وقد بدأت حكومتي بالعمل على تعزيز بنيان الاقتصاد الوطني من خلال صيغة مثلى للمشاركة مع أوروبا والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (الوقائع والوثائق الأردنية : 89).

كما أن الاهتمام بموضوع التنمية الداخلية يتضمن العناصر التالية (الرشدان،1999: 100):

1. الرغبة في تنمية العلاقات مع الدول العربية، والعمل على إحياء الثقة المتبادلة بين هذه الدول بما يؤدي إلى تحقيق التعاون في كافة المجالات السياسية والاقتصادية.
2. الرغبة في التعاون مع دول الإقليم (الشرق الأوسط) من ناحية، والرغبة في التعاون والتكامل بين إقليم الشرق الأوسط وإقليم البحر الأبيض المتوسط بما يحقق التعاون بين الأردن وأوروبا.
3. إن جميع أشكال هذا التعاون والانفتاح يجب أن تقوم على أساس الفهم الصحيح لاحتياجات هذه الدول، وعلى أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ومراعاة الخصوصيات.

ويلاحظ من متابعة دور التعاون في الخطاب الرسمي الأردني، أن جلالة الملك الحسين قد أكد في أكثر من مناسبة على ضرورة التعاون مع الدول العربية. ففي الخطاب الذي ألقاه في افتتاح للدورة العادية لمجلس الأمة الثاني عشر في 1993/11/23، قال : "إن إيماننا بوحدة هذه الأمة، ومستقبل أجيالها يتطلب منا أن نعمل على إحياء الثقة المتبادلة بين الأشقاء العرب، وتجاوز العقبات والسلبيات التي اكتنفت مسيرة التضامن العربي، ونبذ الفرقة والخصام وإحلال التفاهم والوئام. فعوامل التلاقي العربي تفوق بكثير عوامل التباعد والافتراق ولابد لنا من أن ننطلق من عملنا العربي من مفهوم أمننا القومي

الشامل، ومصالحنا المتداخلة، ومستقبلنا المشترك، وصولا إلى شمولية الحل لمختلف قضايانا الإستراتيجية (الوقائع والوثائق الأردنية، 1993: 85).

كما ركز سمو الأمير الحسن في خطبه وأحاديثه على أهمية التعاون والانفتاح ما بين الأردن ودول إقليم الشرق الأوسط. فقد أكد في محاضرة له بعنوان التطورات المعاصرة والمبادرة الأردنية، على دور التعاون والانفتاح ما بين دول المنطقة والذي يجب أن يقوم على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل ومراعاة الخصوصيات. وتطرق سموه إلى المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها هذه المبادرة، وهي (صحيفة الدستور، 1994:18):-

أ. الأردن وإقليم الشرق الأوسط : "ونحن حينما ندعو إلى تكامل الإقليم دعوة مستندة إلى مراعاة الخصوصيات داخل هذا الإقليم أو ذاك والحفاظ على المزايا فإننا ندعو إلى هذا التكامل بمعنييه الاقتصادي والتنموي، وإننا لا نمارس ترفا ذهنيا بل إن إقليم الشرق الأوسط يستطيع أن يمنح وحداته وأممه وشعوبه الرفاه وإلغاء الفقر ومعالجة البطالة بدون الحديث عن التكامل بمعنى إلغاء الهويات أو الاعتداء على المزايا الثقافية، التاريخية وغيرها.

ب. الأردن وإقليم البحر الأبيض المتوسط : "لقد آن الأوان أن يقوم التكامل بين أوروبا والشرق الأوسط على أساس فهم صحيح لاحتياجاتهما بحيث يشكلان إقليما واحداً يسمى إقليم البحر الأبيض المتوسط".

ج. الأردن والمؤتمر الاقتصادي : "إن التأكيد على البعد الاقتصادي في السياسة باعتباره الركيزة الأساسية في رسم كل ما هو مستقبلي موضوع بدأنا الحديث به في الأردن منذ عشرات السنوات. ولقد بدأنا الحديث منذ سنين للفت النظر للتفاوت الحاد في الدخل الذي يفرق بين دول إقليم الشرق الأوسط من جهة وبين مجموعة الشمال ومجموعة الجنوب من جهة أخرى.

وقد عكست كلمة الأمير الحسن إلى اتحاد جامعة أكسفورد في 1994/11/24 رؤية سموه للشرق الأوسط وأوجه التعاون بين دوله، حيث قال : " وإذا ما أريد للشرق الأوسط أن ينعم بمستقبل مستقر لابد أن يجد لغة محايدة يتم بموجبها مناقشة التحديات المشتركة، وتحقيقا لهذا الهدف راح الأردن ومنذ فترة طويلة ينادي بضرورة الوصول إلى مؤتمر أمن وتعاون خاص بالشرق الأوسط يزيل العوائق والعوارض النفسية التي تقف في طريق التعاون الإقليمي والدولي، ويسعى هدفنا المتوخى بالنتيجة إلى فتح الاقتصاديات القومية إلى الانسياب الحر للتجارة على صعيد المنطقة بأسرها وللاستثمار ونقل التكنولوجيا"(صحيفة الرأي،1994 :18).

كما أكد سمو الأمير الحسن في أكثر من مناسبة على ضرورة تقوية حالة الاعتماد المتبادل بين الدول العربية، بحيث يصبح من المستحيل استخدام القوة بين هذه الأقطار، وإدارة التنافس على أساس اقتصادي تجاري سلمي (صحيفة العرب اليوم، 1994:7).

كما يؤكد التوجه الأردني نحو التعاون والانفتاح الاقتصادي البيان الذي ألقاه رئيس الوزراء الأردني الأسبق عبد الكريم الكباريتي أمام مجلس النواب عام 1996 حيث قال : "وفي السياسة الاقتصادية، فإن جهود الحكومة سوف تنصب على استكمال بناء اقتصاد يعتمد على إمكاناته وطاقات أبنائه وفي إطار التفاعل مع الدول الشقيقة والصديقة والتكتلات الاقتصادية العالمية، ستعمل الحكومة على تعزيز الحوار الاقتصادي العربي بما يمكن من إحداث تغيير جذري في نمط التجارة البينية العربية، باتجاه توسعها وبما يعزز دور الأردن العربي ويفتح آفاق الأسواق الإقليمية بصورة أفضل. وعلى المستوى الدولي، سوف تستمر الحكومة في اتجاه المزيد من الانفتاح الاقتصادي على العالم وتهيئة المناخ لتفاعل الاقتصاد الأردني بالاقتصاد الدولي من خلال الوصول إلى اتفاقية شراكة بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي واستكمال المفاوضات للانضمام إلى اتفاقية مع منظمة التجارة الدولية، تضمن المصلحة الوطنية من خلال التدرج في تحرير الاقتصاد بما يكفل الزيادة في المقدرة على التنافس وتعظيم المنفعة من الأسواق الجديدة التي تفتحها هذه الاتفاقيات".(الوقائع والوقائع الأردنية).

وفي كلمة لوزير الخارجية الأردني في مؤتمر رجال الأعمال الأردنيين والفرنسيين في باريس في 1997/6/24، قال: "نحن نقوم بإعادة بناء الدبلوماسية نحو تعزيز التجارة والاستثمار، نحن نبحث عن آلية عمل بين وزارة الخارجية ومؤسسات القطاع الخاص في الأردن، وذلك بأن تلتقي بانتظام بحيث تكون مكاتب وزراء الخارجية في الخارج منهمكة تماماً في عملية التنمية(صحيفة الرأي،1997: 18).

ويتضح مما سبق، أن الخطاب الرسمي الأردني قد ركز على أمرين، هما: التنمية الداخلية من جهة، والتعاون والانفتاح من جهة أخرى، وذلك في إطار إدراك القيادة الأردنية لأهمية توجيه أكبر قدر من الاهتمام للمشكلة الاقتصادية، ودفع عجلة التنمية وتقوية العلاقات الاقتصادية مع كافة الدول التي يمكنها أن تساعد الأردن بشكل أو بآخر في حل مشكلاته الاقتصادية. وقد استخدم الأردن سياسته الخارجية كإحدى الأدوات الرئيسية للمساهمة في تخفيف عبء الأزمة الاقتصادية، وذلك من خلال الرغبة في التعامل مع كافة الدول التي يمكن أن تساهم وتساعد في مواجهة المشكلات الاقتصادية وحلها.

المطلب الثاني: سلوك صانع السياسة الخارجية الأردنية من أجل دعم الاقتصاد الوطني:

سلوك السياسة الخارجية هو السلوك الفعلي للسياسة الخارجية الذي يتبع من أجل تحقيق الأهداف والذي يترجم التوجه، ويتضمن أنماط المواقف والقرارات والردود والمهام والالتزامات نحو الفاعلين الدوليين الآخرين (Herman, 1978: 32).

والواقع، أن دراسة السلوك الخارجي للسياسة الخارجية الأردنية يقتضي معرفة التفاعل بين المتغيرات السياسية والاقتصادية، بمعنى تحليل الكيفية التي تؤثر من خلالها العوامل السياسية في حرص الأردن على حل مشكلاته الاقتصادية، والعمل على تعزيز اقتصاده الوطني، والحصول على المساعدات اللازمة لتغطية احتياجاته. وقد تركزت التفاعلات السياسية الاقتصادية بشكل أساسي في العلاقات الأردنية مع الدول العربية والولايات المتحدة، والدول الأوروبية واليابان وذلك بالنظر إلى ثلاث حقائق (الرشدان،1999: 105).

الأولى: ارتباط الاقتصاد الأردني باقتصادات الدول العربية وخاصة الدول المجاورة والدول المنتجة للنفط.

الثانية: أن الجانب الأساسي للمساعدات التي يحصل عليها الأردن مصدرها الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية واليابان.

الثالثة: أن معظم هذه المساعدات مرتبط إلى حد كبير بعوامل سياسية متعلقة بمدى التزام الأردن بعملية السلام في الشرق الأوسط.

وعلى صعيد العلاقات الأردنية العربية، تقوم السياسة الأردنية تجاه الدول العربية على أساس التمسك بمبدأ التضامن العربي والعمل بموجبه انطلاقا من ميثاق جامعة الدول العربية وما ينبثق عنه من مقررات القمة العربية.

وقد ركز الميثاق الوطني الأردني في معرض تناوله للسياسة الخارجية الأردنية على تمتين العلاقات الأردنية بالدول العربية من منطلق أن الأردن جزء لا يتجزأ من أمته العربية والإسلامية، وأن العروبة هي هويته القومية، وأن الأردن يؤمن إيمانا راسخاً بحتمية الوحدة بين الأقطار العربية وضرورة العمل المخلص لتحقيقها، كما يؤمن بأن ثروات الوطن العربي ملك للأمة العربية ويجب وضعها في خدمة المجتمع العربي لبناء اقتصاده وتعزيز أمنه القومي(الميثاق الوطني :18).

والواقع، أن اهتمام السياسة الخارجية الأردنية بالدول العربية اهتمام كبير، فقد كان الأردن أحد البلدان السبعة المؤسسة لجامعة الدول العربية عام 1945، باعتبار أنها الإطار الذي يفترض أن تعمل من خلاله الدول العربية على تحقيق حد أدنى من التنسيق بين سياستها الخارجية.

ومما يؤكد استمرار الأردن في دعم مسيرة التضامن العربي مشاركته في جميع فعاليات ونشاطات المؤتمرات التي عقدت في إطار جامعة الدول العربية ولاسيما مؤتمرات القمة، واستضافت عمان العاصمة الأردنية عدة مؤتمرات للقمة العربية هي: مؤتمر القمة الحادي عشر الذي عقد في 1980/11/28، ومؤتمر الوفاق والاتفاق الذي عقد بتاريخ 1987/11/8 وقمة عمان في 27-28/آذار/مارس/ 2001.

ويمكن القول في هذا الخصوص إن العمل على وحدة الصف العربي والعمل العربي المشترك يشكل إحدى دعائم السياسة الخارجية الأردنية. وقد بين الملك حسين في مناسبات عديدة مدى اهتمام الأردن بالقضايا العربية، حيث يقول : "لقد اتبعت حكومتي على صعيد علاقتنا الخارجية سياسة قومية جادة متزنة تنبع من عراقة هذا البلد الأردني العزيز في العروبة والإسلام، ومن إيماننا العميق بأن التضامن العربي تمليه الحياة العربية المشتركة والمصالح الموحدة والمستقبل

الواحد، ويفرضه التزامنا بميثاق جامعة الدول العربية وقرارات القمة العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك". (الوقائع والوثائق الأردنية : 132).

وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية، فإن تجارة الأردن مع هذه الدول تتجاوز 20% من مجموع صادرات ومستوردات الأردن السلعية، وإذا ما أضيف إلى ذلك صادرات الأردن ومستورداته من الخدمات، فإن النسبة سترتفع إلى حوالي 25% من مجموع تجارة الأردن في السلع والخدمات، وكذلك تدل الشواهد على أن انتقال رأس المال بين الأردن وباقي الدول العربية يشير إلى حركة مرتفعة نسبياً (العناني،1996: 115).

أما بالنسبة لدول الخليج العربي، فقد تمكن الأردن، في السنوات القليلة الماضية من تحقيق تقدم واضح في العلاقات الأردنية الخليجية خاصة مع الكويت والمملكة العربية السعودية، حيث ارتفعت صادرات الأردن إلى الكويت بشكل مستمر حتى وصلت إلى 15.3 مليون دينار في النصف الأول من عام 1997، كما ازدادت قيمة الصادرات الأردنية للسعودية إلى 72.5 مليون دينار في النصف الأول من عام 1997 (البنك المركزي،1997 : 5).

كما ازدادت الاستثمارات السعودية والقطرية في الأردن، واتخذت الحكومتان السعودية والقطرية قرارات إيجابية لصالح توثيق العلاقات مع الأردن سياسياً واقتصادياً، وإعطاء أولوية للعمالة الأردنية للعمل في هاتين الدولتين خاصة في قطر التي أكدت حكومتها أنها ستبذل ما في وسعها لدعم الأردن اقتصادياً، ومن خلال تشغيل العمالة الأردنية والاستثمارات القطرية في الأردن. كما بدأت البحرين والإمارات العربية المتحدة باستيراد بعض السلع الأردنية وخاصة الزراعية منها، فضلا عن سلطنة عمان التي لم تتأثر العلاقات معها بسبب أزمة الخليج الثانية (الرشدان 1995 :106).

كما استطاع الأردن تطوير علاقاته السياسية والاقتصادية مع الدول العربية الشقيقة، وتم عقد العديد من الاتفاقيات الاقتصادية معها، ونشط حجم التبادل التجاري البيني، وتم توقيع اتفاق نفطي مع العراق في نهاية عام 1997، ينص على زيادة كميات النفط العراقي المصدرة للأردن بأسعار منخفضة، وتأسيس شركات أردنية عراقية مشتركة لتوثيق التعاون النفطي بين البلدين (الرشدان :107).

أما بخصوص سلوك السياسة الخارجية الأردنية في المجال الدولي، فقد أكد الميثاق الوطني الأردني على إقامة علاقات الأردن الدولية في جميع المجالات على أساس قواعد المساواة والاحترام المتبادل والمصالح المتوازنة والموقف الدولي من قضايا الأمة العربية. ودعا الميثاق، كذلك، إلى صياغة نظام دولي جديد متوازن تقوم فيه العلاقات الدولية على أساس احترام الشعوب واستقلالها، وحقها في تقرير مصيرها والمشاركة في بناء التقدم بعيداً عن التحيز والهيمنة الدولية بجميع أشكالها (الميثاق الوطني:22).

كما سعت السياسة الخارجية الأردنية لحل المشكلات القائمة في الشرق الأوسط من خلال النظر إليها على أنها مشكلات متشابكة مع بعضها ويمكن أن تؤدي إلى تهديد الأمن والاستقرار. وفي هذا المجال، أكد الملك حسين على أن أزمة الخليج الأخيرة، والاقتصاد العالمي والقضية الفلسطينية وأسلحة الدمار الشامل هي مشكلات شرق أوسطية متشابكة تماما، وأن أي جهد دولي يبذل للتصدي لواحدة من هذه المشكلات دون غيرها، سوف يؤدي في أحسن الأحوال إلى التجميد المؤقت لانفجار الأزمات وليس إلى استئصال أسبابها، في الوقت الذي يتوجه فيه العالم نحو التعاون بدل المجابهة، ونحو التنمية والازدهار بدل القتل والتدمير(الملك حسين،الوقائع والوثائق الأردنية : 1993).

وإزاء التطورات الدولية التي حصلت في مطلع التسعينيات، دعا الأردن إلى ضرورة فهم النظام الدولي وتصويب العلاقات معه من أجل التفاهم، وأوضح أن النظام العالمي لا يمكن إن يفسح المجال للكينونات الصغيرة مهما أوتيت من أسباب الغنى والوفرة. ولذا، جاءت دعوة الأردن إلى إنشاء نظام عربي جديد يتناسب وطبيعة المرحلة والظروف الجديدة، ويكون قادراً على تحمل الأعباء ومواجهة التحديات التي يفرضها النظام الدولي الجديد (الرشدان 1995 :1651).

وعلى صعيد علاقات الأردن مع القوى الكبرى، فإن الأردن حرص في سياسته الخارجية على تحقيق عنصر التوازن في علاقاته مع القوتين العظميين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقاً. وإذا كان الأردن قد اهتم بتنشيط علاقته مع الاتحاد السوفياتي، فإنه في الوقت ذاته عمل على الحفاظ على علاقاته الممتازة والتقليدية مع الولايات المتحدة.

أما التعاون الوثيق بين الأردن والولايات المتحدة في المجالات السياسية والاقتصادية، فقد دخل مرحلة جديدة منذ مشاركة الأردن في عملية السلام وثم توقيع اتفاقات السلام مع إسرائيل عام 1994، ووعد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون فيه

بشطب الديون الأمريكية على الأردن والبالغة حوالي (702) مليون دولار أمريكي على ثلاث دفعات انتهت عام 1996، إلى جانب ذلك طلب الرئيس كلينتون من الدول الغربية الأخرى الأعضاء في نادي باريس العمل على مساعدة الأردن من أجل التخلص من مديونيته (Jordan Times,1994).

وقامت الإدارة الأمريكية بتزويد الأردن بمعدات عسكرية حديثة، وزيادة حجم المعونة الخارجية، وعملت على تشجيع الاستثمارات الأمريكية في الأردن، وطلبت من دول الخليج إنهاء مقاطعتها للأردن والتي نتجت عن حرب الخليج الثانية، وقامت بتقديم مساعدة مالية بقيمة خمسين مليون دولار أمريكي للمساهمة في إقامة بعض المشاريع المائية (Kidron,1994:55). كما وافقت على أن تقوم شركة بريطانية خاصة هي لويدز (Lioydes Register) بتفتيش السفن في ميناء العقبة بدلاً من قوات البحرية الأمريكية التي كانت تقوم بهذه المهمة في أعقاب حرب الخليج(Stephen,1995:61) .

وقد تطورت عملية الدعم الأمريكي للأردن من خلال تعزيز العلاقات مع الأردن والتركيز على أهميته واعتباره حليفا رئيسيا للولايات المتحدة دون اللجوء إلى الاستدانة والقروض الخارجية. وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الحين على إيجاد فرص للتعاون مع الأردن في مجالات مختلفة وخاصة في الأسواق الأردنية، لان الأردن يعتبر شريكاً مهماً ويمكن أن يكون مركزاً للتجارة الأمريكية نظراً لما يتمتع به من استقرار سياسي بين دول المنطقة(Lewis,1992).

وتأكد الدعم الأمريكي للأردن من خلال المشاركة الفاعلة والرئيسية في قمة عمان الاقتصادية عام 1995، والحرص على زيادة التعاون الاقتصادي والاستثماري من قبل الولايات المتحدة وخاصة في مجال التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي من قبل الشركات الأمريكية(صحيفة الدستور، 1995:8).

وقد تم تخصيص قروض أمريكية زراعية للأردن بقيمة (21) مليون دولار بموجب برنامج الغذاء من أجل السلام. كما وقعت اتفاقية بين الأردن والولايات المتحدة يتم بموجبها فتح تسهيلات مالية تقدر بحوالي (200) مليون دولار، وذلك من أجل توفير التمويل اللازم لشراء مستوردات أمريكية. وتقرر في عام 1997 تقديم منحة أمريكية على أربع سنوات بمقدار (25) مليون دولار لتمويل نشاطات اقتصادية مختلفة. كما تم منح مساعدات مالية للأردن بقيمة (50) مليون دولار من أصل (100) مليون دولار خصصت لمساعدات اقتصادية. كما قامت الإدارة الأمريكية بتزويد الأردن بمعدات عسكرية حديثة، وعملت على تشجيع الاستثمارات الأمريكية في الأردن، وطورت عملية الدعم الأمريكي للأردن معتبرة الأردن حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة (العمرو،1999: 28).

أما بخصوص سلوك السياسة الخارجية الأردنية مع الدول الأوروبية، فقد اتبعت الحكومة الأردنية سياسة التعاون والانفتاح مع هذه الدول. كما ارتبط الأردن مع الدول الأوروبية بعدد من الاتفاقيات الاقتصادية. ويستورد الأردن من الدول الأوروبية ما معدله 33.2% من مجموع مستورداته.

أما في مجال ما يصدره الأردن إلى هذه الدول، وإن كان آخذاً في النمو، إلا أنه مازال محدوداً. وأما بالنسبة لحجم الاستثمار الأوروبي في الأردن، فإنه مازال محدوداً ومحصوراً في قطاعات البنوك والتأمين. وينظر الأردن إلى اتفاقية الشراكة الأوروبية على أنها تشكل أساساً لعلاقة إستراتيجية تشمل العلاقات السياسية وسبل تطويرها، بالإضافة إلى التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية المختلفة، وهي تعطي مزيداً من الثقة بالاقتصاد الأردني ومزيداً من الضمانات للاستثمار الأوروبي في الأردن (الرشدان 1995 : 120).

كما تهدف الاتفاقية إلى تطوير العلاقات بين الأردن والدول الأوربية وتوفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الجانبين في محاولة للتوصل إلى موقف مشترك فيما بينها مع تفهم كل طرف لموقف ومصالح الطرف الآخر من الحوارات الدولية والقضايا السياسية. وجاء توقيع الأردن الاتفاقية منسجماً مع توجهات العالم نحو العولمة وتحرير الاقتصاد والانخراط مع الاقتصاد العالمي الذي يفرض على الدول أن تختار نهج الانفتاح الاقتصادي بشكل عام، حيث إن الأردن يسير حالياً بالمسارين معاً.

وتعتبر الأردن الدولة الخامسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي توقع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي بعد المغرب وتونس والسلطة الفلسطينية وإسرائيل (الرشدان،1999 : 121).

هذا وتجدر الإشارة، هنا، إلى تميز العلاقات الاقتصادية الأردنية مع بلدين أوروبيين على وجه الخصوص، هما ألمانيا وفرنسا. فعلى صعيد العلاقات الأردنية – الألمانية، فقد حاولت السياسة الخارجية الأردنية تجاوز العقبة التي تحد من تطوير

العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين والمتمثلة بمواقف البلدين من قضايا الشرق الأوسط. وحرص الأردن على تدعيم علاقته مع ألمانيا ودفعها للعمل معاً للتخفيف من آثار المواقف السياسية على مجمل العلاقات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية. ومن هنا كانت زيارات المسؤولين الأردنيين إلى ألمانيا للوصول إلى فهم أفضل من كل طرف لقضايا وحاجات الطرف الآخر، كما هدفت إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي (الأحمد،1993 :25).

ولقد بقيت العلاقات الاقتصادية بين ألمانيا والأردن محكومة بظروف نشأة كل من البلدين وتأثير القوى الخارجية على سياستهما. كما برز دور ألمانيا كقوة فاعلة ضمن المجموعة الأوروبية وتبنيها للمواقف الأوروبية العامة حيال قضايا الشرق الأوسط، ولقد استفاد الأردن بحكم موقعه الاستراتيجي ومواقفه السياسية، من الدور الألماني في المجموعة الأوروبية والمحصور في المجالات الاقتصادية، فقد قدمت ألمانيا للأردن ما بين عامي 1962-1997 ما قيمته (2.9) بليون مارك كقروض ميسرة. وحصل الأردن خلال ذات الفترة كمساعدات تقنية ما قيمته (293) مليون مارك ألماني، وتراوح معدل الفائدة على هذه القروض ما بين 0.75% -2% وفترة سداد ما بين 20-30%. وكمثال على ذلك، فقد قدمت ألمانيا عام 1998 قرض بقيمة (44) مليون مارك وفترة سداد تبدأ من سنة 2009-2038 بمعدل فائدة 0.75% لمبلغ (14) مليون مارك من قيمة القرض وبفائدة 2% للمبلغ المتبقي وقدره (30) مليون مارك وقرض قيمته (30) مليون مارك بفائدة 0.75% وفترة سداد تبدأ من 2005-2038(الأحمد، 1993:25)

كما قدمت ألمانيا منحاً للأردن لدعم مشاريعه الاقتصادية والمائية والسياحية المختلفة. فقد قدمت منحة مقدارها (8) مليون مارك سنة 1998 كمساعدة لسلطة المياه، و (20) مليون مارك من بنك الإعمار الألماني لمشاريع حزمة الآمان الاجتماعي، ومنحة بقيمة (3) مليون مارك من الوكالة الألمانية للتعاون التقني لبنك تنمية المدن والقرى، علاوة على تحويل قرض بقيمة (27) مليون مارك إلى منحة سنة 1998. وقد بلغت نسبة المنح من التعاون المالي بين الأردن وألمانيا سنة 1998 39% منح ونسبة 61% قروض سهلة (الأحمد،1993 : 26).

ويبين الجدول التالي تطور التبادل التجاري بين البلدين في الفترة ما بين 1991-1998 بالمليون مارك

جدول 3: تطور التبادل التجاري بين الأردن وألمانيا في الفترة ما بين-1998 بالمليون مارك

السنة	الصادرات	الواردات
1991	2.3	85.6
1992	1.7	262.9
1993	3.4	285.6
1994	3.995	184.348
1995	3.886	218.350
1996	12.132	242.227
1997	17.279	292.023
1998	5.512	265.809

المصدر: البنك المركزي الأردني، نشرات إحصائية متعددة.

ويتبين من الجدول السابق تحسن أداء الصادرات الأردنية خاصة في سنة 1995 –1996، حيث ارتبط ذلك بتطورات عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط. كما يلاحظ تراجع ذلك في سنة 1998 وهي السنة التي شهدت تعثراً في محادثات السلام، ويلاحظ أن نسبة الصادرات الأردنية إلى الواردات في الفترة ما بين 1991-1993 بلغت 1.16%، في حين ارتفعت هذه النسبة في الفترة ما بين 1994-1998 إلى 3.55%.

ويحظى التعامل الاقتصادي مع ألمانيا بأهمية خاصة في السياسة الاقتصادية الأردنية لعدة اعتبارات، منها: حجم مستوردات الأردن من ألمانيا مقارنة مع الدول الأوروبية، حيث تراوحت نسبة ذلك ما بين 25-30% من مجمل مستوردات الأردن من الدول الأوروبية، كما أن ألمانيا من كبرى الدول الدائنة للأردن، حيث يمثل رصيد الدين الألماني حتى 1999/3/31 ما يعادل (954.55) مليون مارك، يضاف إليها قروض لدعم مستوردات بقيمة 29.22 مليون مارك. إضافة إلى أن ألمانيا تحتل مرتبة متقدمة بين الدول المانحة للأردن. ففي سنة 1998، كانت نسبة مساهمة ألمانيا في المنح المقدمة للأردن ما يعادل 14%، وتأتي بذلك ترتيبا بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، إضافة إلى الجهود الألمانية التي

خففت من عبء المديونية الأردنية إما بجدولة أو شطب جزء من ديونها أو تحويل بعض القروض إلى منح وتقوم بدور مساعد لجهود الأردن بعمليات شطب الديون للدول الأوروبية الأخرى (حداد،2000 :160).

أما بالنسبة لسلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه فرنسا، فقد اتسمت بالاحترام المتبادل، ولقد كان جلالة الملك حسين موضع احترام وإعجاب في فرنسا بشكل خاص منذ عهد الرئيس الفرنسي الراحل شارل ديغول. ولقد لخص الرئيس الفرنسي جاك شيراك أمام البرلماني الأردني في زيارته بتاريخ 1996/11/24 مواقف فرنسا في علاقاتها الخارجية مع العالم العربي بشكل عام ومع الأردن بشكل خاص، حيث قال: "نعرفكم يا صاحب الجلالة منذ زمن بعيد، وتربطنا بكم صداقة راسخة وقديمة. وفي ظل صداقتنا، ينمي الأردن وفرنسا علاقات ثابتة ومتينة ومتسمة بالثقة. وعلينا، أن نجهد معا من أجل السلام الذي يمكن أن يتقدم بفضل حوارنا وجهودنا المشتركة لأن الأردن صاحب دور أساسي في استقرار المنطقة (حداد، 2000: 161).

وفي معرض حديثه عن علاقة فرنسا الخارجية مع محيطه المتوسطي، قال شيراك: "فلنكن أكثر طموحا، ولنصنع من حوض البحر المتوسط منطقة استقرار وتضامن وازدهار، ولنؤمن نجاح التعاون الأوروبي المتوسطي الذي انطلق في برشلونة ولن ننسى أن الأردن أول من دعم المشروع الفرنسي حول ميثاق الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط، أوليس البحر الأبيض المتوسط مهد الحضارات ومنطقة حوار استثنائي للثقافات"(حداد،2000: 162).

كما وتعتبر العلاقات الأردنية - الفرنسية في المجال الاقتصادي علاقات مميزة بدورها، حيث ساهمت فرنسا في مشاريع التنمية الأردنية منذ عام 1977، إذ ساهمت مساهمة فعالة في بناء صرح اقتصادي أردني ضخم ألا وهو مصنع الأسمدة، بالإضافة إلى مساهمتها في تمويل مشاريع في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية. فقد تم توقيع بروتوكول مالي بقيمة (250) مليون فرنك فرنسي لتمويل مشروع الأسمدة، (45) مليون فرنك من هذا القرض بشروط مسيرة، (205) مليون فرنك بشروط تجارية. كما قدمت فرنسا (290) مليون فرنك فرنسي لتمويل مشروع مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية. وقامت فرنسا – كذلك - بتمويل مشروع المحطة الأرضية للتلفزيون الأردني ومشروع الخدمات الهندسية لوزارة الأشغال، ومشروع التدريب في مؤسسة المواصلات وجميع هذه المشاريع قد تم تمويلها بموجب قروض ميسرة من الحكومة الفرنسية بلغ مجموعها (40) مليون فرنك فرنسي في عام 1988 (وزارة التخطيط،1991 :16).

ولقد شعرت فرنسا، كغيرها من الدول الصناعية كألمانيا واليابان وغيرها، بما عانى ويعاني منه الأردن إثر أزمة الخليج الثانية، هذه الآثار التي انعكست على معظم قطاعات الاقتصاد الأردني، وكدعم للأردن للتغلب على الصعوبات المالية الناجمة عن حرب الخليج وخاصة العجز في ميزان المدفوعات، قدمت الحكومة الفرنسية قرضين بشروط ميسرة ومن خلال بروتوكولين ماليين، الأول عام 1990 وبقيمة (100) مليون فرنك فرنسي، والثاني عام 1991 بقيمة (120) مليون فرنك فرنسي لتمويل مستوردات الأردن من فرنسا، حيث يسدد القرض الأول على مدى (15) سنة بفائدة (1.5%) سنويا، والثاني يسدد على مدى (17) سنة وبفائدة (1%) سنويا (الصالح،1994 :44). وقدمت الحكومة الفرنسية خلال عامي 1992 و 1993 قرضين بقيمة (163) مليون فرنك، ومن خلال بروتوكولين ماليين كانا على الشكل التالي (الصالح،1994: 44).

1-البروتوكول المالي الموقع بتاريخ 1992/12/8 بقيمة (80) مليون فرنك فرنسي لتمويل مشاريع المحطة الأرضية للتلفزيون الأردني في البقعة، بحيث يسدد القرض على مدى (20) سنة من ضمنها فترة إمهال مدتها (10) سنوات وبفائدة سنوية تبلغ (1%) سنوياً.

2- البروتوكول المالي الموقع بتاريخ 1993/12/2 بقيمة (80)مليون فرنك فرنسي والذي تم تعديله بتاريخ 1994/1/13 ليصبح (83) مليون فرنك فرنسي. وقد تم توفير هذا القرض لتمويل وحدتي توليد غازيتين في رحاب/ محافظة اربد، بحيث يسدد هذا القرض على مدى (20) سنة من ضمنها فترة سماح مدتها (10) سنوات بفائدة سنوية (1%) سنوياً.

هذا ويبين الجدول رقم (4) القروض الثنائية المختلطة والتنموية والاستثنائية التي حصل عليها الأردن من الحكومة الفرنسية.

جدول 4: القروض الثنائية المختلفة والتنموية والاستثنائية التي حصل عليها الأردن بالمليون فرنك فرنسي

اسم المشروع	القيمة	تاريخ التوقيع
قروض تنموية مختلطة:		
مشروع مصنع الأسمدة	250	1977/3/8
مشروع مؤسسة المواصلات	590	1982/2/12
مشاريع مختلفة	40	1985/3/5
قروض تمويلية استثنائية		
دعم ميزن المدفوعات	100	1990/12/10
دعم ميزان المدفوعات	120	1991/12/2
قروض تنموية بشروط سهلة		
مشروع محطة التلفزيون/البقعة	80	1992/12/8
مشروع محطة توليد غاز/رحاب	83	1994/1/13

المصدر: وزارة التخطيط، التقرير السنوي للأعوام 1977-1985، 1990-1994، عمان، ص22.

وتحتل السياحة الفرنسية للأردن المرتبة الرابعة بين الدول الأوروبية بعد كل من إيطاليا وبريطانيا وألمانيا. وقد بلغ عدد السياح الفرنسيين الذين قدموا للأردن عام 1993 حوالي (16.795) سائحاً، كما بلغ مجموع السياح الفرنسيين خلال الأعوام الخمسة 1989-1993 حوالي (60.283) سائحا مقارنة مع عدد السياح الذين قدموا من الدول الثلاث المذكورة والذي بلغ (98.680)، (92.540)، (91.879) سائحا على التوالي.

المبحث الرابع: توجهات السياسة الخارجية الأردنية الاقتصادية في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين ابتداءً من عام 1999 ولغاية 2001

يحتل التحدي الاقتصادي بكل مكوناته رأس السلم في أوليات جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين لما له من انعكاسات مباشرة على الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد. ويتمثل هذا التحدي أساساً في معالجة الركود الاقتصادي وضعف التنمية الاقتصادية وتزايد معدلات البطالة (14-27%) والفقر (40%) في المجتمع، كما يظهر التحدي في معالجة العجز في الميزانية وشطب الديون الخارجية البالغة (6.8) مليار دولار (Maclead,2000: 58). وقد أشار كتاب التكليف لحكومة السيد عبد الرؤوف الروابدة الجديدة إلى اهتمام الملك عبد الثاني، بهذا التحدي كأولوية، حيث قال : "إن البطالة والفقر همان كبيران يواجهان الوطن ويعيقان عملية النمو والنماء، ويؤثران على قدرات الوطن ويزيدان في معاناة المواطن، وأن على الحكومة أن تضع في مقدمة أولوياتها التصدي الجاد لهاتين المشكلتين. كما أن الاقتصاد الأردني يعاني من التباطؤ والركود لأسباب عديدة. وقد حقق البرنامج الوطني للتصحيح الاقتصادي العديد من النجاحات، إلا أنه لا يزال بحاجة إلى إعادة النظر وفق المتغيرات والمستجدات، ويشمل ذلك بطبيعة الحال إعادة النظر في الأجهزة البيروقراطية المتضخمة بحيث تعود لتتناسب مع حجم الأردن وإمكاناته، وكذلك العمل على معالجة مشكلة التصدير إلى الضفة الغربية التي لا تزال إسرائيل تحول دون تحقيق تقدم ملموس فيها، ويتسبب الحصار المفروض على العراق بالتضييق على حركة البضائع والصناعات الأردنية، كما أن تداعيات أزمة الخليج الثانية تمثل جزءا من أسباب البطالة في البلاد (Maclead,2000: 58).

وتتعامل القيادة الجديدة مع المشكلة الاقتصادية بجدية ملحوظة، وتشير إلى ضرورة إحداث قفزة نوعية في علاقات الأردن الخارجية للإسهام في حل هذه المشكلة، وعلى الأخص ما يتعلق بفتح الأسواق العربية الخليجية للصادرات الأردنية، وحركة العمالة من الأردن واليها، والسعي لجذب الاستثمارات الاقتصادية للأردن، وزيادة حجم التبادل التجاري والانفتاح الجمركي مع الدول العربية والمجتمع الدولي، ودعوة المجتمع الدولي وعلى الأخص الأمريكي والأوروبي لتقديم المساعدات الاقتصادية والدعم المالي اللازم للنهوض بالاقتصاد الأردني، والعمل على تطبيق برنامج جديد للتصحيح الاقتصادي باتفاق مع صندوق النقد الدولي، والتوسع في تطبيق برامج الخصخصة للقطاع العام لتخفيف الأعباء المالية والإدارية على الدولة

ولتقليل الروتين والبيروقراطية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين تحت فلسفة السوق الحرة واقتصاد السوق (مركز دراسات الشرق الأوسط،1999 :23).

وظهر الثقل الخاص للبعد الاقتصادي ضمن أولويات إعادة البناء والإصلاح في الأردن، منذ الأيام الأولى لعهد جلالة الملك عبد الله الثاني. فقد دعا جلالته بتاريخ 1999/2/20 إلى تكثيف الجهود الرسمية لزيادة الاستثمار العربي والأجنبي في المملكة، وإزالة كافة العقبات التي تقف في طريق جذب هذه الاستثمارات، مؤكدا على أهمية إيلاء الجانب الاجتماعي لبرامج التنمية الاقتصادية أهمية كبرى، وذلك بالحفاظ على حقوق العاملين في المؤسسات والشركات التي تنوي الحكومة إخضاعها للخصخصة.

كما دعا جلالته إلى ضرورة النهوض بالأداء الاقتصادي، بما ينعكس إيجابيا على خلق مزيد من فرص العمل والحد من البطالة، وذلك من خلال آلية قادرة على تسهيل التنمية والاستثمار (مركزالاردن الجديد للدراسات،2000 :17).

ولقد جاء كتاب التكليف السامي لحكومة السيد عبد الرؤوف الروابدة أول حكومة في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني مركزا على إيلاء البعد الاقتصادي اهتماما خاصا.

وجاء رد رئيس الوزراء على كتاب التكليف محدداً للإستراتيجية الاقتصادية التي ستلتزم بها الحكومة، والتي تعتمد على أربعة مرتكزات رئيسية، هي (الوثائق والوقائع الأردنية، 1999:17):-

1- تعزيز البيئة الاستثمارية وتوظيفها في الأردن وخلق فرص العمل وزيادة الإنتاج والدخل.

2- تحسين كفاءة القطاع العام للارتقاء بالخدمات التي تقدمها الحكومة للمستهلك والمنتج.

3- معالجة الفقر والبطالة وآثارهما وتطوير العنصر البشري، باعتباره المرتكز الأساسي لسياسة الحكومة التنموية.

4- الاستمرار في مسيرة الانفتاح على العالم لتعظيم المنفعة المتأتية من زيادة حركة التجارة والاستثمار واكتساب المعرفة العالمية وتوظيفها.

ولقد شهد النصف الأول من عام 1999 جهوداً رسمية مكثفة بهدف تخفيف وطأة الدين الخارجي، قادها جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين من خلال زياراته إلى مجموعة الدول الدائنة لإقناعهم بتحويل ديونهم إلى استثمارات داخل المملكة، لما لذلك من آثار إيجابية واضحة على الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي وعلى وضع ميزان المدفوعات وعلى النمو الاقتصادي بشكل عام.

وقد حملت الشهور الستة الأولى من العام 1999 تطورات إيجابية على صعيد المديونية الخارجية. فقد أوصى رؤساء الدول الدائنة حكوماتهم بعد زيارة الملك عبد الله الثاني لهذه الدول بإعادة جدولة مليار دولار من المديونية الأردنية، في حين قام وزير المالية الأردني ميشيل مارتو أثناء اجتماعه مع رئيس نادي باريس ببحث شطب كامل الديون الأردنية البالغة (7) مليارات دولار، إلا أنه في شهر أيار / مايو من عام 1999 تم التوصل إلى اتفاق تمت بموجبه إعادة جدولة ما مقداره (787) مليون دولار لحكومات الدول الأعضاء في نادي باريس والتي تمثل الأقساط والفوائد المستحقة خلال الفترة من 99/3/1 ولغاية 2002/4/30 (وزارة الإعلام،1999: 28).

ولقد نجحت زيارة جلالة الملك عبد الله الثاني إلى فرنسا ولقاءاته مع الرئيس جاك شيراك ورئيس الوزراء الفرنسي آنذاك ليونيل جوسبان ومختلف الفعاليات الاقتصادية في فرنسا إلى تحقيق نقلة نوعية أخرى للعلاقات بين الأردن وفرنسا.

فقد صرح الرئيس الفرنسي أثناء الزيارة بأنه قد تم اتخاذ قرارات مهمة جداً بشأن شطب الدين الأردني وتخفيف عبء مديونيته الخارجية. كما دعا مجموعة الدول الثماني إلى مساعدة الأردن اقتصاديا وتخفيف ديونه. وقد علق رئيس الوزراء الأردني على دعوة الدول الثماني إلى تخفيف ديون الأردن الخارجية بأن هذه الدعوة ورقة قوية بيد الأردن للتفاوض على خفض مديونيتنا (صحيفة الدستور،1999).

وقامت الحكومة الأردنية في النصف الأول من عام 1999 بالتوسع في تطبيق برامج الخصخصة للقطاع العام لتخفيف الأعباء المالية والإدارية على الدولة. فقد وافق مجلس الوزراء بتاريخ 1999/6/6 على برنامج خصخصة الملكية وإعادة هيكلتها، وأعلن عن إدخال شريك استراتيجي في الملكية الأردنية بنسبة (49%) وآلية لمعالجة الديون والتحول من مؤسسة

عامة إلى شركة مساهمة تعمل على أسس تجارية مع عدم المساس بحقوق الموظفين وبقاء كفالة الحكومة لالتزامات الملكية المالية (أبو حمور،1999: 238).

وعلى صعيد خصخصة مؤسسة النقل العام، تم بتاريخ 1998/11/19 التوقيع على اتفاقيات تشغيل خطوط مؤسسة النقل العام مع الشركات الثلاث التي أحيل عليها العطاء. وقامت الشركة الاستشارية المعنية بعملية تصفية موجودات المؤسسة. كما حاز ائتلاف شركة (Rithon) و شركة (Wiskolsin) على حق امتياز وإدارة سكة حديد العقبة في إطار عملية الخصخصة لسكة حديد العقبة. وتم بتاريخ 1999/1/1، تقسيم شركة الكهرباء الوطنية إلى ثلاث شركات وإعادة هيكلها تمهيدا لخصخصة هذه الشركة (أبو حمور،1999: 238).

وبعد التفاوض على برنامج التصحيح الاقتصادي للفترة من 1999-2001 مع بعثة صندوق النقد الدولي، أقرت صيغته النهائية بتاريخ 1999/3/17، حيث دعت هذه الصيغة إلى مجموعة من الأهداف أهمها (الجومرد،1999: 237)

1. تحقيق زيادة متواصلة في معدلات النمو الاقتصادي.
2. احتواء التضخم ضمن معدلات منخفضة.
3. تعزيز وضع الاحتياطات الأجنبية، وذلك من خلال الاستمرار في تبني سياسة نقدية حصيفة، والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار، وتخفيض عجز الموازنة، والسير قدما في عملية التصحيح الهيكلي (الخصخصة، حزمة الأمان الاجتماعي، تحرير التجارة الخارجية).

وفي ظل توجه الحكومة الأردنية لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بدفع عجلة الاقتصاد الأردني وتحسين المناخ الاستثماري وتهيئة الأردن للانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية، تقدمت الحكومة بعدد من القوانين والتعديلات على القوانين. فقد تم إصدار قانون جديد للجمارك في مطلع عام 2000، حيث تم تعديل قاعدة القيمة الداخلة للبضائع الداخلة للأردن، باعتماد قيمة الصفقة بدلا من قيمة التخمين بالإضافة لحصر الإعفاءات الجمركية.

وتم تخفيض الحد الأعلى للتعرفة الجمركية من 40% إلى 35% من أجل إعطاء التجارة الخارجية مزيدا من الحرية. وكذلك صدر قانونان معدلان للضريبة العامة على المبيعات والضريبة الإضافية من أجل تعويض خزينة الدولة عن النقص الحاصل في الإيرادات. وقد تم رفع ضريبة المبيعات لتصبح (13%)، وأخضعت عدد من السلع المعفاة للضريبة العامة على المبيعات بموجب القانون المعدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم 24 (مركز الأردن الجديد للدراسات،2000: 21). وبالنظر إلى حدة وخطورة مشكلة المياه، فقد اتخذت إجراءات عملية وفعالة من أجل مواجهة النقص الحاد في الماء الناجمة عن حالة الجفاف التي سادت خلال صيف عام 1998. فقد وضعت خطط لمواجهة الطلب على الماء خلال الصيف، وتم حفر وتشغيل أبار في المحافظات، وشرعت الحكومة الأردنية بإنشاء عدة سدود (الموجب، والوانة والتنور).

وإزاء ذلك، فقد وضع جلالة الملك عبد الله الثاني على رأس أولوياته الاهتمام بالجانب الاقتصادي، لما له من الأهمية، حيث يرى جلالته أن الاستقرار الاقتصادي يساعد على استقرار البلد في جميع مناحي الحياة. وقد أكد جلالته أهمية هذا الجانب في كتاب التكليف السامي الموجة لرئيس الوزراء عبد الرؤوف الروابدة، بتشكيل الوزارة الأولى في عهد جلالته في 1999/3/4، - وكما تم الإشارة إليه سابقا - حيث طالب جلالته الوزراء إيلاء الجانب الاقتصادي الأهمية الكبرى، وإعادة النظر في التشريعات الاقتصادية وفق الظروف والمتغيرات المحلية والدولية، وتوفير المناخ المناسب للاستثمار، وتشجيعه، وإزالة العقبات التي تواجهه، وتوفير التسهيلات التي تجذبه، والاهتمام بالتخاصية وتطوير مؤسساتها (مركز الأردن الجديد،2000 :21).

وحدد جلالة الملك في خطاب العرش بتاريخ 1999/11/2 أولويات العمل للمرحلة القادمة، حيث قال "إن التنمية الاقتصادية وإيجاد المناخ الاستثماري الجاذب ومعالجة المديونية هي على رأس أولوياتنا" (الوثائق الأردنية،1999 :21).

أما على صعيد الزيارات واللقاءات التي قام بها جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين خلال عام 1999 لدعم الاقتصاد الأردني وللترويج للاستثمار في الأردن، فقد قام جلالة الملك بجولات شملت العديد من دول العالم، داعيا الدول الدائنة لتخفيف العبء عن كاهل الاقتصاد الأردني من خلال تخفيف عبء المديونية وشطب الديون أو تحويلها إلى استثمارات، مؤكدا على ما يمتاز به الأردن من وفرة في القوى البشرية المؤهلة، داعيا رجال الأعمال الأجانب إلى الاستثمار

في القطاعات الواعدة للاقتصاد الأردني، لاسيما في قطاعات التعدين والسياحة، إضافة إلى قطاعات تكنولوجيا المعلومات وصناعة البرمجيات والصناعة التحويلية التي يمكن أن تستفيد من مزايا المناطق الصناعية المؤهلة.

فقد التقى جلالة الملك عبد الله الثاني برئيس الوزراء البريطاني توني بلير، الذي أكد تفهم بلاده لاحتياجات الأردن الاقتصادية وضرورة دعمه، وحث الدول الأوروبية على الإسهام في جهود الأردن لتمكينه من تجاوز مشكلاته الاقتصادية، وتخفيف الآثار السلبية المترتبة عليه بسبب مديونيته، كما أكد على موقف بريطانيا الداعم والمؤيد لإعادة جدولة الديون الأردنية (الوثائق الأردنية،1999: 92).

ومن جهة أخرى، وخلال زيارة جلالة الملك عبد الله الثاني إلى اليابان في شهر كانون أول/ ديسمبر 1999، تم التوقيع على اتفاقية بين البلدين اشتملت على حزمة من المساعدات اليابانية للأردن خلال الثلاث السنوات القادمة 2001/99 تصل قيمتها إلى (400) مليون دولار، منها 125 مليون دولار إعادة هيكلة الديون المترتبة على الأردن لليابان، بالإضافة إلى تحويل (70) مليون دولار إلى مشاريع سياحية واستثمارية، و (70) مليون دولار أخرى من الديون تقدم كمنحة للحكومة الأردنية لدعم خزينة الدولة، وما تبقى يقدم كدعم لمشاريع المياه وإعادة بناء جسر الملك حسين (مركز دراسات الشرق الأوسط،1999: 19)

وقام جلالة الملك عبد الله الثاني في شهر أيار/ مايو 1999 بزيارة لكل من فرنسا وألمانيا وأسبانيا واجتمع جلالة الملك عبد الله الثاني إلى كل من الرئيس الفرنسي جال شيراك والرئيس الألماني هيرتزوغ والمستشار الألماني جيرهارد شرويدر، والملك أخوان كارلوس، حيث تم التأكيد على تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن وكل من فرنسا وألمانيا وأسبانيا، وأشار جلالة الملك عبد الله الثاني إلى ضرورة وأهمية تفهم الدول الأوروبية لاحتياجات الأردن الاقتصادية، وتخفيف أعباء المديونية الأردنية، وتحقيق نسبة نمو اقتصادي تساعد الأردن على تجاوز مشكلاته الاقتصادية، حتى يتمكن الأردن من الاستمرار في دوره في حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة (الوثائق الأردنية،1999: 96).

وقد أوصى رؤساء هذه الدول حكوماتهم بإعادة جدولة الديون المستحقة على الأردن، ومبادلة ديون الأردن بمشاريع رأسمالية ومشاريع تنموية أخرى. وقد تم في شهر أيار/ مايو التوصل إلى اتفاقية تم بموجبها إعادة جدولة حوالي (787) مليون دولار لحكومات الدول الأعضاء في نادي باريس. كما تم التوقيع على اتفاقيات مبادلة ديون بمشاريع رأسمالية ضمن الموازنة ومشاريع تنموية أخرى مع حكومات ألمانيا وفرنسا وأسبانيا بقيمة إجمالية بلغت حوالي (106) مليون دولار، وسعر خصم مقداره (50%) (الوثائق الأردنية:97).

أما على الصعيد الداخلي، فالمتتبع لانشغالات الملك عبد الله الثاني الداخلية، يجد أن الموضوع الاقتصادي لا يزال يحتل المقدمة على اهتماماته الوطنية فقد عقد المنتدى الاقتصادي الثاني في البحر الميت بحضور أكثر من (300) شخص من المهتمين بالشؤون الاقتصادية من القطاعين العام والخاص، حيث حرص جلالة الملك عبد الله الثاني من خلال هذا المؤتمر على تجديد روح العمل والتنمية بمشاركة الجميع.

كما وجه جلالة الملك عبد الله الثاني رسالة لرئيس الوزراء بتاريخ 28/آذار/مارس 2000 كانت بمثابة كتاب تكليف سام جديد للحكومة بالتركيز على الإصلاح الاقتصادي الشامل للدولة، والتفرغ للشأن الاقتصادي من أجل توفير حياة كريمة للشعب ومواكبة الأهداف المعلنة للعهد الجديد منذ بدايته، وهي ضرورة الإصلاح الاقتصادي، والإصلاح الإداري، والاستثمار، وتنمية الموارد، ومعالجة والتصدي لظاهرة البطالة (الوثائق الأردنية :8).

ولقد زاد من القناعة في مهمة الحكومة الاقتصادية ما ورد في كتاب التكليف السامي عند التشكيل الوزاري عندما سمي وزير الخارجية ناطقا رسميا للسياسة الخارجية، بحيث يعبر وزير الخارجية عن السياسة الخارجية التي يقودها جلالة الملك عبد الله الثاني أسوة بما يجري في الدول العربية المجاورة مثل جمهورية مصر العربية وسوريا وغيرها، بحيث لا ينشغل رئيس الوزراء بالسياسة الخارجية ولا يدلي بتصريحات حولها، وإنما يتفرغ للشؤون الداخلية وعلى رأسها الشؤون الاقتصادية (صحيفة الرأي،2000 :8). كما اعتبرت تعبئة الموارد
الاقتصادية من أهم أهداف السياسة الخارجية الأردنية في مطلع عام 2000 –2001. وتأتي اتفاقية التجارة الحرة التي وقعها في البيت الأبيض نائب رئيس الوزراء الأردني وزير الشؤون الاقتصادية وممثلة التجارة الأمريكية تشاولين باوسبشفيكي بحضور جلالة الملك عبد الله الثاني والرئيس الأمريكي بيل كلينتون بتاريخ 25/ تشرين أول/أكتوبر 2000 تتويجاً للجهود والمباحثات المكثفة التي بذلها جلالة الملك عبد الله الثاني مع الإدارة الأمريكية بهدف ربط الاقتصاد الأردني بالاقتصاد

العالمي وتمكينه من الاستفادة من الفرص الاستثمارية والتصديرية بعد أن وقع الأردن اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانضم إلى منظمة التجارة الدولية (الوثائق الأردنية،2000 :77). وستسهم الاتفاقية في جلب الاستثمارات في الصناعات التصديرية بهدف الاستفادة من فرص التصدير إلى السوق الأمريكي دون قيود، وهي ميزة لا تحظى بها إلى كندا والمكسيك والسلطة الفلسطينية وإسرائيل.

وأكد جلالة الملك عبد الله الثاني في كلمته خلال مراسم توقيع الاتفاقية، أن الاتفاقية بما ستجلبه من استثمارات ستكمل الخطوات التي اتخذها الأردن لتفعيل أداء اقتصاده وتوفير فرص التميز والإنجاز للمواطن الأردني. وأشار جلالة الملك عبد الله الثاني إلى أن أبعاد الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية تتجاوز فتح السوق الأمريكية أمام الصادرات الأردنية لتؤكد الثقة بنجاح الأردن كنموذج للإنجاز والتميز، حيث استطاع الأردن أن يطور قوانينه الاقتصادية، ويحقق إنجازات مهمة في إطار الخصخصة وأن يوفر بيئة جاذبة للاستثمارات(الوثائق الأردنية،2000: 78).

وقد أشاد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بالإنجازات التي حققها الأردن في ظل قيادة الملك عبد الله الثاني، وأضاف أن جلالة الملك عبد الله الثاني يعمل بلا كلل لتوفير الرخاء والتقدم لشعبه في الوقت الذي يدعم فيه السلام الذي يشكل متطلبا هاما لتحقيق النمو الاقتصادي مؤكداً على استمرار الولايات المتحدة في تقديم الدعم للأردن (صحيفة الرأي،2000: 25).

كما تُعد اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية تحديا للمنتج الأردني سواء في مجال إنتاج السلع أو الخدمات لأنها تفرض عليه أن يطور إنتاجه وسلعه من حيث الجودة والتسويق، وإزالة كافة المعوقات عن الاستثمارات، وفتح أسواق جديدة لتصدير الصناعات.وفي الإطار ذاته يعتبر التوقيع على هذه الاتفاقية نجاحا وتتويجا لمساعي جلالة الملك عبد الله الثاني للانفتاح على واحد من أكثر الأسواق التجارية حجما وأكثرها حيوية وأعلاها قوة شرائية واستهلاكية، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأمريكية والعربية والأجنبية لدخول السوق الأردني والاستثمار فيه، خاصة وان التخفيضات الجمركية التي تمنحها الاتفاقية للصادرات الأردنية من السلع والخدمات سوف يساعد في إقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة مع الجانب الأمريكي مما يعني تخفيض العجز التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية (Grassley,2000: 110).

كما جاءت زيارة رئيس الوزراء الأردني السيد علي أبو الراغب إلى العراق بتاريخ 1 تشرين ثاني/نوفمبر/ 2000 ليكون أول رئيس وزراء عربي يكسر الحصار الجوي المفروض على العراق، وتم الاتفاق خلال هذه الزيارة على زيادة حجم البروتوكول التجاري بين الأردن والعراق لعام 2001 ليبلغ حوالي (450) مليون دولار، وكذلك الاتفاق النفطي الذي سيتم بموجبه تزويد الأردن بخمسة ملايين طن من النفط بأسعار تفضيلية منها منحة بقيمة (300) مليون دينار، وكذلك الاتفاق على مد خط أنابيب لنقل النفط من العراق إلى مصفاة البترول الأردنية (صحيفة الدستور،2000 :25).وجاء الموقف الأردني واضحا في رفضه الامتثال للعقوبات الذكية على العراق التي اقترحتها كل من بريطانيا والولايات المتحدة، حيث جاء في المذكرة التي رفعها الأردن إلى الأمين العام للأمم المتحدة بأن مصالح الأردن في الصناعة والطاقة والتجارة مع العراق تمثل جزءاً من العلاقات الاقتصادية الثنائية، وأن العواقب السياسية على الأردن لنظام العقوبات المقترح ليس أقل خطورة وتهديداً من العواقب الاقتصادية. وعليه، فإن الأردن يواجه حالة الامتثال فيها لقراراتها لخطر يهدد كثيراً من استقراره الاجتماعي والاقتصادي والسياسي (المستقبل العربي،2001 : 153).

وقام جلالة الملك عبد الله الثاني بزيارة إلى جمهورية النمسا بتاريخ 23/كانون ثاني/يناير2000، وحضر مع الرئيس النمساوي توماس كليستل مراسم توقيع اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار. والتقى جلالة الملك عبد الله الثاني في غرفة تجارة فينا بممثلي كبرى الشركات النمساوية ورجال الأعمال في النمسا، حيث بين جلالته الفرص الاستثمارية المتوفرة في قطاع تكنولوجيا المعلومات وقطاع الاتصالات الذي بلغت الاستثمارات فيه حوالي (600) مليون دولار وتضاعف عدد الشركات العاملة فيه. كما بين جلالته الفرص الاستثمارية المتوفرة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة والفرص المتوفرة في قطاعات عدة منها السياحة والطاقة والاتصالات والتعدين وتكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية. (الوثائق الأردنية، 2000).وأكد جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين في خطابه في منتدى دافوس الاقتصادي العالمي في سويسرا بتاريخ 2000/1/30 على أن الأردن مثله مثل العديد من دول العالم النامي يلج القرن الجديد مدركاً التحديات التي يمثلها والفرص التي يتيحها، آخذاً العبر من تجارب الماضي، ومستمرا في مراقبة تحولات المستقبل (الوثائق الأردنية،2000).وقال جلالته: "لهذا قررنا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وكنا من أوائل الموقعين على اتفاقيات الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي، وشاركنا في اتفاقية التجارة العربية الحرة، ونعمل جاهدين للتوصل إلى اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية". (وزارة الإعلام،2000)

كما وقع الأردن بتاريخ 2001/1/28، مع كل من مصر وسوريا ولبنان الاتفاقية التنفيذية لنقل وتسويق وتوزيع الغاز الطبيعي المصري بين الدول الأربع، وأكد السيد علي أبو الراغب رئيس الوزراء في كلمة ألقاها في حفل التوقيع عن اعتزاز الأردن بأن يكون شريكا في هذا المشروع الكبير الذي يشكل لبنة جديدة في بناء التعاون العربي المشترك. كما أكد على أن هذا المشروع يشكل نقلة نوعية للإرادة السياسية الصادقة في توحيد قدرات وموارد الدول العربية، وداعما قويا وفاعلا في ربط المصالح المشتركة في هذه الدول ويؤدي إلى مكتسبات لها ولشعوبها (صحيفة الرأي،2001 : 31).

وتتويجا لمساعي جلالة الملك عبد الله الثاني لتفعيل العمل العربي المشترك، فقد دشن جلالة الملك عبد الله الثاني والرئيسان المصري محمد حسني مبارك والسوري بشار الأسد مشروع الربط الكهربائي بين الأردن وسوريا بتاريخ 14/ آذار/مارس 2001، والذي بلغ تكاليفه الإجمالية نحو (145) مليون دولار منها (115) مليون دينار على الجانب السوري و (30) مليون على الجانب الأردني. ويأتي تدشين هذا المشروع بعد مرور عامين على افتتاح المرحلة الأولى من المشروع المتمثل بالربط الكهربائي بين الأردن ومصر في آذار/ مارس من عام 1999، بكلفة إجمالية بلغت (231) مليون دولار منها (150) مليون على الجانب المصري و (81) مليون على الجانب الأردني. كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم لنقل الغاز المصري عبر الأردن وسوريا ولبنان ثم تركيا، وإنشاء شركتين مشتركتين بين الدول الأربع برأسمال قدره (1200) مليون دولار. ويشار في هذا المجال إلى أن حجم التبادل التجاري بين الأردن ومصر قد زاد ليبلغ حوالي (66.6) مليون دولار عام 2000 مقابل (62.7) مليون دولار عام 1999، وأن حجم الاستثمار المصري في الأردن حوالي (520) مليون دولار (حجازي، 2001:91).

وغني عن البيان، أن الأردن كان من بين الدول السبع التي أنشأت جامعة الدول العربية، والدول القليلة التي صادقت على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية المشتركة عام 1964، واحتضنت العاصمة الأردنية عمان مؤتمر القمة العربية الاقتصادية عام 1980، والتي أسست لعلاقات اقتصادية عربية واقعية ولكنها سرعان ما تلاشت بسبب الظروف السياسية والعسكرية التي مرت بها المنطقة العربية. كما عقد في عمان مؤتمر القمة الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 1995.والواقع، أن الاقتصاد الأردني من أكثر الاقتصاديات العربية تداخلاً مع المصالح العربية، إذ أن ثلث قواه العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، وأن حوالي 40% من صادراته تتجه للدول العربية، وأكثر من خمس مستورداته منها، وهي المصدر الوحيد للأردن من البترول. كما أن تحويلات الأردنيين العاملين في الدول العربية تزيد عن مليار دولار سنوياً(الحوراني :35).

ولقد جاءت القمة العربية التي عقدت في عمان بتاريخ 27-28/آذار/مارس 2001 لتؤكد اهتمام الأردن بالبعد الاقتصادي ودعوته بأن تكون القمة بداية عهد جديد وانطلاقة باتجاه التكامل في المجالات السياسية والاقتصادية. وكانت قمة عمان في حد ذاتها وليدة لخطوة من الخطوات المهمة في تطوير جامعة الدول العربية. ولقد قدم الأردن للمؤتمر تصوراً عملياً للعمل الاقتصادي العربي على أساس ما يلي (صحيفة الرأي،2001 :37) :-

أولاً: السير المتدرج نحو خلق بيئة اقتصادية متجانسة من خلال موائمة الأطر التشريعية والقانونية في مختلف الأقطار العربية، بحيث يستطيع قطاع الأعمال العربي ممارسة النشاطات الاقتصادية والمالية وفقا للمعايير ذاتها وبما يكفل تسهيل انسياب السلع والخدمات ورأس المال فيما بينها.

ثانياً: ربط البنية التحتية الأساسية في قطاعات النقل والمواصلات والاتصالات والطاقة بين الدول العربية في الإقليم الواحد وفيما بين الأقاليم العربية.

ثالثاً: تفعيل منطقة التجارة العربية الكبرى وإزالة العقبات أمام تدفق السلع والخدمات بين الدول العربية.

رابعاً: التوصل إلى اتفاقات ثنائية وجماعية لحماية الاستثمارات ومنع الازدواج الضريبي وإعطاء القطاع الخاص دوراً رئيسياً في الاقتصاد.

خامساً: إعطاء قطاع النقل أولوية كبرى من خلال تفعيل اتفاقيات النقل العربي، وتشجيع إنشاء خط ملاحي يربط بين المشرق والمغرب العربيين، لكون هذا القطاع يشكل عصبا أساسيا للربط بين أقطار الوطن العربي وتسهيل التواصل والتبادل بينها.

سادساً: إن التطور الهائل الذي يشهده سوق المال العربي، يستدعي الاتفاق على سياسات مالية تؤدي إلى ربط الأسواق المالية في البلاد العربية.

سابعاً: تطوير أساليب العمل العربي في مجمل القطاعات، وتطوير أساليب العمل العربي من خلال وجود إرادة سياسية فاعلة تدعمها جامعة الدول العربية، وإجراء مراجعة شاملة للجامعة ولمؤسسات العمل العربي المشترك بما يكفل إعادة هيكلتها وتطوير أدائها والمواءمة بين عملها وعمل المنظمات والمجالس العربية المتخصصة.

مجمل القول، إذاً، لقد تقدمت الاهتمامات الاقتصادية بشكل كبير على الاهتمامات السياسية في نتائج قمة عمان. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذي حققه القادة العرب على الصعيد السياسي والمتمثل في التأكيد على مواصلة الدعم للشعب الفلسطيني والدعوة لإنهاء الحصار على العراق، بالإضافة إلى طرح الحالة العراقية الكويتية للمرة الأولى وبشكل معمق أمام القادة العرب، كان الإنجاز الكبير للقمة على الصعيد الاقتصادي. فقد أكدت القمة من خلال الكلمات التي ألقاها القادة على أن معالجة القضايا الاقتصادية لها الأولوية في وضع الركيزة الأساسية لعلاقات عربية - عربية متينة على كافة الأصعدة.

الخاتمة:

ينتمي الأردن إلى مجموعة الدول ذات الإمكانيات والموارد الاقتصادية المحدودة، حيث يلعب البعد الاقتصادي دورا كبيرا في نمط وتوجه سياسته الخارجية، إضافة إلى عوامل ومتغيرات داخلية وخارجية أخرى، مما يضطر صانع القرار دائما إلى أن يأخذ بالحسبان البعد الاقتصادي وتعبئة الموارد الاقتصادية وانعكاساتها على أمن البلاد واستقلالها وحرية قرارها قبل اتخاذ أي قرار سياسي خارجي. .

ويمكن القول إنه منذ تفاقم الأزمة الاقتصادية في الأردن بعد منتصف الثمانينات بدا واضحا في الخطاب السياسي الأردني مدى التركيز على مسألة تحقيق التنمية، وإصلاح الهيكل الاقتصادي، حيث بدأ التركيز من قبل صانع السياسة الخارجية الأردنية على اتخاذ بعض الإجراءات الداخلية، والتوجهات الخارجية كان من أهمها التركيز والاهتمام بموضوع التنمية الداخلية، وبذل كافة الجهود من أجل تحقيقها، والتركيز على التعاون والانفتاح بين الأردن والدول العربية من جهة، وبين الأردن ودول المنطقة والدول الكبرى من جهة أخرى،، كمحاولة لإيجاد الظروف الملائمة لتحقيق الاعتماد على الذات عبر ما يمكن أن تخلقه ظروف وعوامل الاستقرار التي قد تساعد على خلق بيئة قادرة على جذب الاستثمار وتحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون الاقتصادي.وقد حاولت الدراسة التعرف على دور السياسة الخارجية الأردنية في تعبئة الموارد الاقتصادية ودعم وتعزيز الاقتصاد الأردني ،حيث تبين أن تعبئة الموارد الاقتصادية تعتبر أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الأردنية وخاصة خلال فترة الدراسة:

كما ثبت من خلال هذه الدراسة تقدم الاهتمامات الاقتصادية بشكل كبير على الاهتمامات السياسية في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني، حيث وقع الأردن اتفاقية الشراكة الأردنية – الأوروبية، وانضم إلى منظمة التجارة الدولية، ووقع على اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وجاءت هذه الدراسة لتبين التوجه الجديد للسياسة الخارجية الأردنية لتعبئة الموارد الاقتصادية التي تعد أحد أهم الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الأردنية، حيث تناولت هذه الدراسة تصور السياسة الخارجية لقضايا التنمية الاقتصادية في الأردن، ومن ثم التركيز على التعاون والانفتاح بين الأردن ودول العالم الأخرى. وجاء المبحث الأخير من هذه الدراسة ليتناول بالدراسة والتحليل توجهات السياسة الخارجية الأردنية الاقتصادية في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني، حيث كشف التحليل عن حقيقة أن مواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة تمثل رأس السلم في أولويات السياسة الداخلية والخارجية الأردنية، وذلك من خلال إيلاء جلالة الملك عبد الله الثاني الجانب الاقتصادي الأهمية الكبرى، وطلبه من خلال كتب التكليف السامي إلى إعادة النظر في التشريعات الاقتصادية وفق الظروف والمتغيرات الدولية.

كما تم في هذا المبحث أيضاً دراسة القمة العربية التي عقدت في عمان بتاريخ 27-28/آذار/مارس / 2001، حيث ثبت –مرة أخرى- من خلال الخطاب السياسي لجلالة الملك عبد الله الثاني ولرئيس الوزراء الأردني تقدم الأولويات والاهتمامات الاقتصادية على الاهتمامات السياسية الأخرى.

وخلصت الدراسة، على وجه العموم، إلى التوكيد على حقيقة أساسية مفادها أن العامل الاقتصادي يعتبر عامل ضغط وليس عامل دعم لصانع القرار في السياسة الخارجية الأردنية،وأن هناك علاقة قوية وحيوية بين رؤية صانع القرار الخارجي

الأردني لأهمية دعم وتعزيز الاقتصاد الوطني وبين السلوك الفعلي لصانع القرار من خلال التفاعل بين المتغيرات السياسية والاقتصادية من أجل حل مشكلاته الاقتصادية والعمل على تعزيز اقتصاده الوطني.

المراجع:

أبو حمور (2000)، محمد، السياسة المالية والتصحيح الاقتصادي في الأردن، عملن، الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الإستراتيجية،.

أبو عوده، عدنان (1996)، ندوة حوار الخيارات من 21- 28 كانون أول 1996، عمان، رابطة الكتاب الأردنيين.

الأحمد، احمد قاسم (1993)، التعاون الاقتصادي بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية ألمانيا، عمان: مركز الدراسات الدولية، الجمعية العلمية الملكية.

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (2002)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام.

البنك المركزي الأردني (1997)، نشرات إحصائية متعددة 1990- 1997، تشرين الأول / اكتوبر،.

البنك المركزي الأردني (2001)، التقرير السنوي السابع والثلاثون لعام 2000، نيسان.

البنك المركزي الأردني (2000)، التقرير السنوي السادس والثلاثون لعام 1999، تموز.

الجومرد، اثيل، (محرراً) (2000)، تقييم المساعدات الخارجية للأردن 1989 – 1994، الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الإستراتيجية.

الحوراني، هاني (محرر) (1997)، الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي، عمان : مركز الأردن الجديد للدراسات.

الخلايلة، أحمد (1998)، الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية، عمان: المطابع العسكرية، الطبعة الأولى.

الرشدان، عبد الفتاح (1995)، مسيرة الدبلوماسية الأردنية عام 1990/1989، مجلة دراسات العلوم الإنساني.

الرشدان،عبد الفتاح (1999)، السياسة الخارجية الأردنية وتعبئة الموارد الاقتصادية ، 1987-1997، اربد : جامعة اليرموك، مركز الدراسات الأردنية.

الصالح، احمد مصطفى (1994)، التعاون الاقتصادي بين المملكة الأردنية الهاشمية والالفرنسية،فرنسية، عمان : الجمعية العلمية الملكية، مركز الدراسات الدولية.

العزام، عبد المجيد (1998)، عملية السياسة الخارجية الأردنية ن عمان، دار العلم للملايين.

العمرو، ثروت سلامة (1999)،المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن، رسالة ماجستير، المفرق:جامعة آل البيت الأردنية.

العناني، جواد (1996)، متطلبات التغيير الهيكلي للاقتصاد الأردني، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي، نظره مستقبلية، عمان 26-29/أيار مايو، عمان : مركز الأردن الجديد للدراسات.

الغرايبة، مازن (1998)، الدور في السياسة: إطار تحليلي مقترح، أعمال ندوة السياسة الخارجية الأردنية: واقع وتطلعات، عمان: جامعة العلوم التطبيقية.

ألمجالي، عبدالسلام (1997)، رئيس الوزراء الأردني الأسبق، الإستراتيجية الأردنية، محاضرة في كلية الأركان والحرب الملكية، مركز دراسات الشرق الأوسط، توجهات السياسة الخارجية الأردنية في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط،

المشاريع والمذكرات المختلفة المقدمة إلى مجلس الأمن حول العقوبات على العراق (2001)، موقف الأردن من العقوبات الذكية على العراق (تقرير)، مجلة المستقبل العربي، عدد 270، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ، ص153.

المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية (2000)، حالة الاقتصاد الأردني 1999، تقرير عن أداء الاقتصاد الأردني خلال عامي 1998-1999، عمان : مركز الأردن الجديد.

الميثاق الوطني الأردني (1990)، عمان: مديرية المطابع العسكرية.

النابلسي، محمد سعيد (1993)، المديونية الأردنية الخارجية ومنهج التصحيح الاقتصادي الأردني، في مؤتمر الاقتصاد الأردني: المشكلات والآفاق، عمان : الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الإستراتيجية

الوقائع والوثائق الأردنية (1997).

الوقائع والوثائق الأردنية (1999)، الربع الثاني، عمان: دائرة المطبوعات والنشر.

الوقائع والوثائق الأردنية (2000)، عمان: وزارة الإعلام، مديرية المطبوعات والنشر.

بدران، إبراهيم (1988)، الأردن والوسطية، عمان: وزارة الشباب.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2002)، تقرير التنمية الإنسانية العربي الصادر عن المكتب الإقليمي العربي.

جريدة الدستور الأردنية (1999)، عدد 7313، تاريخ.

جريدة الدستور الأردنية (1999)، عدد 9520، تاريخ.

جريدة الدستور الأردنية (2000)، الدستور الاقتصادي، العدد 11545.

جريدة الدستور (1994).

جريدة الدستور (1995).

جريدة الرأي (1997).

جريدة الرأي الأردنية (2001)، الرأي الاقتصادي، العدد11100.

جريدة الرأي (2000).

جريدة العرب اليوم (1994).

حجازي، محمد (2001)، العلاقات الأردنية المصرية والتعاون العربي المشترك، مجلة الندوة، العدد الثاني، تموز.

حداد، غازي (2000)، العلاقات الأردنية الفرنسية في عهد الحسين، اربد : جامعة اليرموك، مركز أبحاث الدراسات الأردنية.

حسين، سوسن (1993)، "كلينتون بين إرادة التغيير ومعوقات الانطلاق"، مجلة السياسة الدولية، عدد 111، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

خطاب العرش السامي الذي ألقاه جلالة الملك الحسين في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الثاني عشر في (1993)، نقلا عن الوقائع الأردنية (1993)،الربع الرابع، عمان : دائرة المطبوعات والنشر.

خطاب العرش السامي الذي ألقاه جلالة الملك حسين بن طلال في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة في (1995).

خطاب الملك حسين أمام الجلسة التي عقدها قادة مجلس التعاون العربي في بغداد بتاريخ (1989)، الوثائق الأردنية، عمان: وزارة الإعلام، مديرية المطبوعات والنشر(1989).

خطاب جلالة الملك الحسين في افتتاح الدورة العادية لمجلس الأمة الثاني عشر في 1995/11/23، نقلاً عن الوقائع والوثائق الأردنية، الربع الرابع (1995).

رودني ولسون (1995)، التكامل التجاري والمالي الشرق أوسطي، دروس مستقاة من تجربة الاتحاد الأوروبي، (ترجمة مركز الأردن الجديد للدراسات) عمان : مركز الأردن الجديد للدراسات.

عميرة، محمد (1990)، تطور وخصائص سوق العمل الأردني (1955- 1989)، عمان، دار البشير للنشر.

عيسى إبراهيم وآخرون (1989)، واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، عمان: الجمعية العلمية الملكية، الجزء الثالث.

قرني، بهجت. هلال، علي الدين (1994)، (محررين). السياسات الخارجية للدول العربية، القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الطبعة الأولى.

كتاب التكليف السامي لحكومة السيد عبد الرؤوف الروابده (1999)، الوثائق الأردنية، عمان، وزارة الإعلام، مديرية المطبوعات والنشر.

كساسبه، حمد (1993)، السياسة الاقتصادية والحكومية في مجال تشجيع الاستثمار في الأردن، في مؤتمر الاقتصاد الأردني، عمان : مركز الدراسات الإستراتيجية.

كلمة جلالة الملك عبد الله الثاني في افتتاح مؤتمر القمة العربية الدوري الأول بتاريخ (2001)، الوثائق والوقائع الأردنية: وزارة الإعلام، مديرية المطبوعات والنشر (2001).

كلمة سمو الأمير الحسن التي وجهها إلى اتحاد جامعة أكسفورد، صحيفة الرأي الأردنية، عمان، (1994).

موسى، سليمان (1996)، تاريخ الأردن في القرن العشرين (1958-1995)، عمان: مكتبة المحتسب، الطبعة الأولى.

وزارة التخطيط الأردنية (1997)، الخطة الاقتصادية والاجتماعية(1991-1997) عمان: دائرة الأبحاث.

وزارة التخطيط، المنح والقروض المتعاقد عليها خلال أعوام (1977-1985، 1990-1994) نشرة خاصة.

وزارة التخطيط (1996)، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام 1991-1995، عمان: دائرة الأبحاث.

وزارة المالية (1999)، نشرة مالية حكومية، المجلد الأول، عمان .

Amman, Maclead (2000), Meet the New King, Abdullah 11, King of Jordan, Times, vol.155,Issue 6.

Chuch Grassley, Senator (2000), "The Jordan Free Trade Agreement ", Washington D.C, FDCH, Press.

Cordesman, Anthony (1985), Jordanian Arms and The Middle East Balance, Middle East Institute, Washington, D. C..

H. K. Holsti (1983), International Politics, For A framework Analysis, 4th (ed), Prentice Hall.

Herman, Charles (1978), Foreign Policy Behavior that which is to be Explained (in) c. Hermany M. East (eds): Why Nations act? Sage publications, London.

Holsti, K. J (1970), National Role Conception in The Study of Foreign Policy, International Studies Quarterly, 14, (3) September.

Jreisat, Jamil (1993), "Politics and The Economy in Jordan", Arab Studies Quarterly Winter 93, Vol.1 issue 1.

Kidron, Peretz (1994), "Peace Treaty Agreement", Middle East International, October, 21.

Korany, Bahaget, Ali Hillal Dosssouki,(1984), (eds), The Foreign Policies of Arab States, West View Press, cd,.

Lewis, Bernard (1992) ,"Rethinking The Middle East", Foreign Affairs, Vol 71, No.4.

Mohamad Feddah (1974), The Middle East in Transition: A Study of Jordan's Foreign Policy, New York: Asia Publishing House.

P. V. Vive Kannad (1994), Jordan to Lobby Paris club For Dept.Relief During Imf Task, Jordan Times.

Zunes Stephen (1995), The Israeli Jordanian Agreement Peace or Pax American ? Middle East Policy,vol 111,No.4,Aprill.

التصوير الفوتوغرافي بين التصميم والتكوين

قاسم الشقران، قسم الفنون التشكيلية، كلية الفنون، جامعة اليرموك، اربد-الأردن.

استلم البحث في 6/7/2008 **وقبل للنشر 17/11/2008**

ملخص

يهدف هذا البحث إلى مناقشة ثلاثة مباحث أساسية هي: أولاً التصميم حيث تم التطرق إلى تعريف التصميم وعناصره ومبادئه الأساسية و علاقة العناصر مع بعضها البعض. وفي المبحث الثاني تمت مناقشة التكوين من خلال الوحدة التصميمية وتكوين التصميم، أما في المبحث الثالث فقد تناول الباحث التصوير الفوتوغرافي وفيه تم توضيح معني التصوير الفوتوغرافي والتكوين في الصورة الفوتوغرافية من خلال الوحدة التصميمية والقيمة الضوئية والصورة كمسطح ثنائي الأبعاد وتحويل الحجم ثلاثي الأبعاد إلى مسطح الصورة الفوتوغرافية ذات البعدين.

Photography between design and composition

Qasem Shukran,*Department of Fine Arts, Yarmouk university, Irbid- jordan.*

Abstract

This study aims at investigating three main subjects. The first is to design where the definition of design, its elements and its main principles and the relations among elements are discussed . In the second, composition is discussed through designation unit and design composition. In the third , the researcher investigated the issue of photography where the meaning of photography and composition of photographic image are explained through the designation unit,the optical value,the image as a two-dimensional plane, and converting the three- dimensional object into a two- dimensional photographic image .

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك **ISSN (1023- 0165) 2009**

مقدمة:

المبحث الأول : التصميم (Design) :

المطلب الأول : ما هو التصميم (What is Design) ؟

التصميم هو أحد فروع الفنون التطبيقية (Applied Arts) ويرى بعضهم ذلك على أساس أن (جميع الفنون الإنسانية هي فنون تجميع العناصر لإيجاد تكوين (Composition) جديد، حيث لا يعدو دور الفنان أن يكون أداة لتنظيم هذه العناصر وفقاً لمنهج رآه معبراً عن أحاسيسه وميوله)(رياض، 1972، 9). ويرى آخرون أن التصميم (هو تنظيم أو ترتيب عناصر لخلق شكل أو هيئة (Form)(شيرزاد،1985، 23)وبالرغم من اعتقاد الكثيرين أن التصميم عملية إضافة زخارف أو حلية معينة لأي شكل، لإضفاء ناحية جمالية معينة إلى الشكل سواء أكان تكوين معمارياً أو منتجاً إضافياً أم أي منتج تصميمي آخر والحقيقة هي عكس ذلك تماماً، إذ أن التصميم هو عملية هادفة لخلق وإبداع مرئي وهي مختلفة عن الرسم أو النحت من خلال بروز الجانب العملي والوظيفي لهذه العملية الإبداعية وهذا ما لا تركز عليه بعض الفنون الجميلة.

فالمطلوب من العمل التصميمي إيصال فكرة أو هدف معين بالإضافة إلى جلب المتعة لنظر المشاهد وأحاسيسه كما في (فن الإعلان) كذلك هو الحال بالنسبة للمنتج الصناعي فيجب عليه أن يتلاءم مع حاجة المستهلك. وعلى ضوء ذلك نرى أن التصميم الجيد (هو ببساطة إمكانية إبراز اكبر قدر ممكن من الإبداع لإظهار بساطة وجوهر الشيء المصمم بالإضافة إلى اعتبارات العملية الإنتاجية)(Wong ,1972, 5).

ومن خلال التعمق بالمدلولات أعلاه نرى أن التصميم (عمل أساسي للإنسان حيث أننا كلما أدينا عملاً لغرض معين فإننا في الواقع نصمم)(سكوت،1968، 5)

وتتم علمية الابتكار أو الإبداع في أي عمل تصميمي من خلال مراعاة قواعد ومفاهيم خاصة هي ما يتعلق بأسس التصميم (Design Basics). وبذلك فعملية التصميم هي عمل مبتكر ومبدع يؤدي في النهاية إلى غرض نفعي للإنسان. ونعني بالابتكار هنا قدرة العمل على الإضافة الجديدة لما هو موجود لا أن يكون مشابه له، وهذا التحقيق لا يأتي من فراغ طبعاً وإنما من خلال سلوك إنساني. ولتعامل الإنسان مع الطبيعة ومنتجاتها صفتان هما :

أ- أن يضغط الإنسان احتياجاته ويحددها بما هو متوفر من مواد معينة في كافة الميادين.

ب- أن يستخدم الخيال والمعرفة والمهارة في ابتكار ما يلبي احتياجاته المتزايدة.

وبالنظر إلى الحالة (أ) نجد أنها حالة عجز يصل إليها الإنسان تؤدي إلى قيامه بضغط احتياجاته لما هو متوفر لديه وهذا يؤدي بالتالي إلى حمل جمود الحياة وتوقفها وعدم تطورها.

أما الحالة الثانية (ب) وهي استخدام القدرات الابتكارية والمعرفية فتؤدي إلى التقدم والتطور لحياة الإنسان الفردية والجماعية ومن هنا يأتي مفهوم العمل الخلاق أو المبدع للإنسان.

فعملية الابتكار هي القادرة على الإضافة الجديدة إرضاءً لاحتياجات إنسانية جديدة ويدخل في هذا المضمار ما يرتبط بالجوانب الوظيفية والتعبيرية في العمل التصميمي، ومن ذلك نستطيع أن نجمل أننا في حالة عمل تصميم معين هناك احتياجات معينة يجب تلبيتها لكي تتم العملية وترتبط هذه الاحتياجات بما يلي:

1. **الضرورة الإنسانية:** وبدونها تلغى العملية التصميمية بالكامل
2. **الضرورة الفنية:** وهو ما يتعلق باستخدام خامة معينة وتفضيلها على غيرها وهذا يرتبط بنواحي تصميمية أو كلفوية معينة.
3. **السبب الفني (التقني)** : وهو ما يرتبط بعملية ربط الأجزاء المادية المستخدمة في التصميم (سكوت ،1968، 5-10)

المطلب الثاني : عناصر التصميم (The Elements of Design):

تبرز أهمية عناصر التصميم من خلال كونها ممثلة للأولويات التي يجب الإلمام بها في كل دراسة للتصميم يقام بها.

وهذه العناصر عبارة عن وحدات بنائية يتكون من خلال تجميعها أي عمل فني. ولا تشمل الأعمال الفنية بهذا المفهوم الأعمال التشكيلية فحسب، وإنما هي وحدات نجدها في كل شيء موجود في الطبيعة.

وعلى العموم تقسم عناصر التصميم إلى تقسيمات عدة. ويرى الباحث أن يتم الأخذ بالتقسيم التالي للعناصر كونه الأشمل والأنسب لطبيعة موضوع البحث.

أ- العناصر المجردة (Conceptual Elements) :

تمثل وحدات تجريدية يتكون من تجميعها أو من بعضها كل ما هو موجود في الطبيعة من مكونات وهي وحدات هندسية مترابطة مع بعضها بمعنى أن بعضها يكمل الآخر وهي :

- النقطة (Point)
- الخط (Line)
- المسطح (Plane)
- القيمة الضوئية (Value)

ب- العناصر المرئية (Visual Elements) :

وهي وحدات بنائية يتم تشكيلها اعتماداً على العناصر المجردة وتشمل :

- المجسم أو الحجم (Size)
- اللون (Color)
- الملمس (Texture)

وسيتم التعريف بكل عنصر من العناصر أعلاه واستخداماته المهمة في التصميم والإمكانات الابتكارية الكافية فيه وتأثيره في المحيط أو الفراغ المحيط به. كما سيتم التركيز على ما تشمله هذه العناصر من إمكانية على تكوين الوحدات التصميمية وهي الوحدات البنائية الرئيسية في إظهار تكوين معين، كذلك سنتطرق إلى إبراز هذه العناصر وتأثيراتها في عملية التصوير الضوئي كونها أساسية في كل عمل.

1- النقطة : (Point)

للنقطة عدة تعريفات منها :

- (النقطة وضعية إيحائية فليس لها طول أو عرض أو هي لا تشكل أي مساحة في الفراغ وتمثل بداية الخط، كذلك تتشكل من خلال تقاطع خطين مع بعضها) (Wong , 1972, 7)
- وتعرف بأنها : أبسط العناصر التي يمكن أن تدخل في أي تكوين وهي أينما كانت لا تعبر إلا عن مجرد تحديد مكاني (رياض ، 1974، 58).
- كما وتعرف بأنها : حصيلة ظاهرة الأثر وهي تحمل صفات السطح مهما كانت صغيرة وصفات الحجم مهما كانت مسطحة) (عبو،1982 ، 302).

من خلال التعريفات أعلاه يرى الباحث وقوع التعريف الأول في خطأ كبير بتجاهله المساحة المحددة للنقطة في الفراغ. في حين يؤكد التعريفان الآخران أن النقطة هي أبسط عنصر يمكن أن يدخل في تكوين العمل الفني من تصميم أو تصوير.... الخ.

ويأتي ذلك من صفات معينة تؤهلها لتكون عنصراً له استقلاليته في العمل، فهي ذات مساحة يمكن تحديدها سواء أكانت بشكل منتظم أو غير منتظم.

وبناءً على ذلك يرى الباحث أن يتم الاعتماد على التعريف التالي كونه يلائم طبيعة البحث وهو أن النقطة أبسط العناصر في التكوين الفني تحمل صفات الشكل المسطح من خلال كونها ثنائية البعد مثل الدائرة الصغيرة أو نقطة القلم الاعتيادية. وكذلك على صفات الشكل المجسم الثلاثي الأبعاد من خلال احتوائها على (عمق أو سمك) كما في الكرة أو حبة الحصى الصغيرة.

ولو تم التقاط صورة فوتوغرافية لقبة السماء من خلال تلسكوب معين فسنرى الصورة مساحة سوداء فيها نقاط بيضاء كثيرة جداً هي أجرام عادية أو نجوم بعيدة جداً عن الأرض. وهذه النجوم يمكن أن تكون بأحجام هائلة جداً أكبر من الأرض بعشرات أو مئات المرات. ولكن لبعد المسافة بيننا تجعلها تظهر بهذا الشكل. ولو تخيلنا إمكانية الوصول إليها فسنراها تكبر من نقطة صغيرة بالتدرج إلى أكبر فأكبر ويبدأ البعد الثالث بالظهور إلى أن نصل إلى بداية حجمها الطبيعي المجسم الذي كان في السابق عبارة عن نقطة مسطحة بسيطة في الصورة.

إن موقع النقطة في الفراغ يثير إحساسات حركية كثيرة لدى المشاهد. فإذا نظرنا الى لوحة بيضاء وقد رسم بداخلها في زاوية معينة. فإن هذه النقطة ستشير عند النظر إليها إلى احساسات حركية معينة تعطيها حرية الحركة بأي جهة ضمن اللوحة. وهذا الإحساس موجود لدى كل شخص ولكن عملية تصويرها وإسقاطها على العمل الفني تكون متفاوتة من شخص إلى آخر.

كذلك لو تم وضع نقطتين في فراغ فإن الخط الوهمي الواصل بينهما في هذه الحالة سوف يحتل تحديد لصفة مهمة وهي الاتجاه. كذلك لو تجمعت مجموعة أكبر من النقاط فإن المشاهد سيحدد شكل بسيط يتخيله من ربط هذه النقاط بخطوط وهمية والحالة تنطبق على صورة النجوم أيضاً حيث أن وضع النقاط وأحجامها المختلفة سوف يثير في المشاهد إمكانية تخيل أشكال مختلفة ضمنها. وبذلك تساهم النقطة في تشكيل الفراغ وتحديد استجابات حركية لدى المشاهد ومنها تتأكد صفة الحركة الديناميكية لها في الفراغ المحيط بها أو سطح اللوحة (رياض ، 1974 ، 58-59).

2- الخط (Line)

هناك تعريفات كثيرة للخط نذكر منها : أن (الخط لا يعدو أن يكون سلسلة من النقاط المتلاصقة يحدد بعداً واتجاهاً لكنه معبأ بطاقة وقوى حركية كافية في هذا الاتجاه)(رياض ، 1974 ، 59-60).

- (الخط مكون من حركة النقطة وله طول ولكن ليس له عرض وله وظيفة واتجاه وهو سيل من النقاط محدداً لجهة بواسطة حركة النقطة ويمثل الخط محيط أو حاشية المسطح). (Wong ,1972, 7)
- الخط (متكون من تلاصق نقاط مع بعضها إما مشكلة خطاً مستقيماً أو منحنياً (شيرزاد ، 1985، 25).
- (إن طبيعة تكوين الخط ومساحته تتوقف على مساحة وحجم النقطة التي انطلق منها) (عبو ، 1982، 166).

ويرى الباحث أن يتم الاعتماد على التعريف التالي بعد إضافة بسيطة بحيث يكون على النحو التالي الخط هو سيل من النقاط المتلاصقة يحدد بعداً واتجاهاً وهو معبأ بطاقة حركية كافية في هذا الاتجاه. ويمكن أن يكون الخط المرسوم قوياً أو ضعيفاً، ناعماً أو خشناً، سلساً أو عنيفاً، سميكاً أو رفيعاً ولينا أو حاداً.

وهناك نوعان رئيسيان من الخط هما :

الخط المستقيم : ويتكون من حركة النقطة باتجاه ثابت ويرمز هذا النوع من الخط إلى الصلابة والضبط والقوة.

الخط المنحني : ويتكون من حركة النقطة المرنة الانسيابية ذات التغير الإيقاعي والمنحني ويمكن أن يكون جزءاً من الدائرة بحيث يكون ثابت الاتجاه أو متغيراً ومثيراً للانتباه عندما يكون ذا شكل حلزوني.

أما الشكل المشتق من الخط المستقيم فهو الخط المنكسر أو المتعرج أو الذي يكون عبارة عن خطوط مستقيمة ملتقية أو متقاطعة بزوايا حادة أو متعرجة وتمتاز بتغيراتها المفاجئة في الاتجاه حيث تكون مرتجة ومتقلبة لكنها مثيرة والإيقاع فيها تشنجي ومتقطع.

إن الخطوط أقدم وسائل التعبير الفني المستخدمة وقد لا تكون الخطوط واضحة أو مميزة في الطبيعة كما نراها في الصور الفوتوغرافية مثلاً، فمهما احتوت الصورة تفاصيل ومساحات فهي لا تعدو أن تكون عبارة عن خطوط مستقيمة أو متعرجة أو منحنية وبكافة أشكالها الأخرى وهي تمثل الهيكل البنائي للصورة (رياض ،1974، 65).

والخطوط تكون على أشكال إما متوازية، وهي الخطوط الممتدة مع خط الأفق، أو شاقولية وهي العمودية على خط الأفق. أما المائلة فهي المحصورة بين الخط الأفقي والعمودي.

ولكل نوع من الأشكال الثلاث نواحي تعبيرية خاصة في العمل الفني حيث يثير الخط المتوازي شعوراً بالملل والثبات على وتيرة واحدة كما في خطوط السكك الحديدية. أما الخط العمودي فهو خط قوي ومثير ويرمز إلى الثبات والاستقرار. في حين يثير الخط المائل بحالة من السقوط أو الارتفاع والحركة.

ويكون وضع الخطوط في الصورة الفوتوغرافية إما بشكل بنائي حيث يتكون من خلال تجمعها الشكل أو التكوين للمساحات الموجودة في الصورة. أو تكون خطوطاً ثانوية وظيفتها الوصل بين الخطوط والمساحات الضوئية والظلية في الصورة والربط بين الكتل البنائية فيها وحدود الصورة وإطارها من خلال إعطاء البعد الثالث أو العمق إلى العمل.

ويمكن أن يحدد الخط الفاصل بين ضوئية مختلفة من ظلال شديدة إلى متوسطة إلى مناطق إضاءة ناصعة، بالإضافة إلى النواحي التعبيرية الكامنة في أنواع الخطوط المختلفة. فللخط وظائف أخرى مهمة منها قدرته على شد الانتباه إلى مركز الصورة من خلال التحكم باتجاهات معينة. ويمثل الخط أحد الأدلة لمركز الانتباه أو السيادة في الصورة.

ومن عيوب التصوير أن الخطوط تؤدي إلى أن يكون إطار الصورة موقفاً لذروة البصر فيها إذ ينجذب البصر في هذه الحالة إلى خارج حدود الصورة في نقطة وهمية مما يؤدي إلى التشتت. لذا فواجب الصورة شد الانتباه إلى نقطة مركزية إما في الوسط أو على أحد الجوانب حيث تمثل مركز السيادة من خلال إبرازها له بشكل متميز عما حوله من قيم ضوئية أو وضوح عالي أو اتجاه الخطوط (رياض ، 1974 ، 66-67).

3- المسطح (Tow Dimensions)

(يتكون من خلال حركة الخط في اتجاهات مختلفة ومتعارضة وله بعدان طول وعرض ولكن ليس له سمك أو عمق وله وظيفة واتجاه يمكن أن يكون بقيم ضوئية مختلفة) (Wong , 1972, 7).

ويتكون المسطح من خلال ارتباط الخطوط مع بعضها باتجاهات مختلفة حاصرة بينها زوايا قد تكون قائمة كما في المربع أو حادة كما في المثلث. وتمثل الأشكال الهندسية كالمربع، المستطيل، المثلث.... الخ أشكال مختلفة لأنواع المسطحات المنتظمة. والصورة الفوتوغرافية عبارة عن مسطح ذو قياس محدد ببعدين طول وعرض وتكون الأشكال الموجودة في الصورة على أنواع منها :

- يدخل في تكوين الصورة ما لا يقل عن اثنين أو أكثر من مساحات مختلفة.
- أحجام مختلفة للمساحات المكونة للصورة
- موقع المساحات وانسجامها في التكوين العام للصورة من خلال حالة الانسجام (Harmony) أو التضاد (Contrast) في أشكال وقياسات المساحات.
- الانسجام أو التضاد في القيم الضوئية لهذه المساحات من خلال تجاور هذه المساحات واستخدام حالات معينة فيها. ولكل نوع ناحية تعبيرية مختلفة عن الأخرى. ويتم توزيع المساحات في الصورة. اعتماداً على أسس وقواعد سيتم توضيحها في فقرات قادمة.
- الموازنة في توزيع المساحات.
- التناسب بين المساحات والقيم الضوئية.
- تأكيد الوحدة والتنوع والسيادة من خلال توزيع المساحات المختلفة في الصورة.

ويكون وجود المساحات محدد بالموضوع العام للعمل. وعلى العموم هناك أوضاع معينة يجب مراعاتها في توزيع المساحات في الصورة الفوتوغرافية هي :

التراكب: (Over lapping)

يحدث التراكب من خلال إخفاء شكل لجزء من شكل آخر موضوع خلفه بحيث يحصل الشكل الأول على مركز السيادة في الصورة. ويعمل التراكب على إزالة مشاعر التوتر والتفكك عندما تكون هناك وحدات غير مترابطة في العمل الفني الواحد من خلال المساحات الضوئية أو المساحات ذات القياسات المتباينة غير المترابطة.

ومن خلال التراكب يتم الإحساس بالعمق أو البعد الثالث وهي أحد الوسائل التي يمكن من خلالها تصور العمق في العمل الفني المسطح بشكل عام (رياض 1974 ، 88-91).

بالإضافة إلى التراكب هناك خصائص أخرى لوجود المسطحات في العمل الفني منها:

- التلامس (Touch)
- التداخل (Interpenetration)
- التشابك (Interlocking)

ولكل منها القدرة على التجميع للعناصر وتوضيح الإحساس بوحدة الموضوع أو التكوين النهائي.

4- القيمة الضوئية : (Value)

القيمة الضوئية أو الجلاء (هي القيمة النسبية لإشراق اللون فللخط والشكل جلاؤهما بين الأسود والأبيض وبينهما الرمادي (شيرزاد،28,1985).

ويمكن تمييز مناطق الظل والضوء من خلال الإضاءة المستخدمة وشدتها وزاوية سقوطها والجسم الواقع على مسافة معينة منها.

إن القيمة الضوئية هي أحد المؤثرات المهمة في عملية التصميم كونها تبرز الشكل من خلال النظر. وبدونها لا يمكن أن يكون وجود للفن المرئي. وتقسم المناطق الظلية أو الرمادية في سلم الألوان بين اللونين الأبيض والأسود من خلال نسب متفاوتة. ويقسم دليل القيمة الضوئية إلى (9) درجات مختلفة التدرجات.

ويمكن الحصول على قيم ضوئية متنوعة من خلال العناصر المختلفة كما في النقطة أو الخط من خلال تفسيرات ذهنية لمجموعة من النقاط ودرجة كثافتها.

ولقد استخدم مدلول الظل والنور للدلالة على العمق أو البعد الثالث من خلال القدرة على التجسيم للشكل الموضوع في الفراغ وترتبط مفاهيم الظل والنور بارتباطات مهمة بالنسبة للإنسان من خلال التصورات والمعتقدات الدينية المختلفة. فمثلاً في إحدى القبائل الإفريقية على الشخص أن يقف ولا يسير مطلقاً إذا لم يكن هناك ظلٌ له. فهم يعتقدون أن الظل متلازم مع الجسم وحام له من الأعداء حيث يلجأون ليلاً إلى السكون والجلوس لعدم وجود الظل كما في النهار.

ويرتبط كل من النور والظل في الصورة بمعاني كثيرة لدى المشاهد، فالإظلام والاسوداد في الصورة يمثل الخيال والغموض والرهبة والحزن كذلك يرتبط بالجد والوقار أما معاني النور فترتبط بالسحر والقداسة

(رياض، 1974، 121-122).

والظلال (Shadows) هي الاصطلاح المعبر عن مدى التباين أو التدرج في الظل فوجود خط فاصل يؤدي إلى حالة من التضاد بين المنطقتين أما في حالة التداخل بين الظل والنور فتحدث حالة انسجام بينهما ويستفاد من الحالتين كثيراً في الأعمال الفنية وتساهم القيمة الضوئية واختلافاتها في تحقيق غايات فنية مهمة منها :

- تحقيق السيادة من خلال التركيز على الموضوع الرئيسي بإضاءة قوية أو بالعكس مع الخلفية.

- تحقيق التوازن بين مناطق مسطح الصورة.
- تكوين تأثيرات درامية معينة من خلال استخدام قيم ضوئية مختلفة.
- الإحساس بالعمق من خلال تأثيرات الإضاءة. وكذلك الإحساس بالاندفاع أو التراجع لمختلف العناصر في العمل الفني.

ويعود ظهور الظلال إلى أسباب عديدة منها :

- المساحة التي ينبعث منها الضوء حيث ترتبط الظلال المتكونة من حيث شدتها أو ضعفها.
- نوع الإضاءة حيث كونها مركزة أو غير مركزة. منتشرة مباشرة أو غير مباشرة (رياض ، 1974، 119-124)

العناصر المرئية (Visual Elements)

وهي عناصر مكونة من خلال العناصر التجريدية فمن حركة النقطة تكون الخط ومن ارتباط الخطوط مع بعضها وضمن مواصفات معينة تتكون المسطح. ومن مجموعة هذه المسطحات سيتكون الشكل المجسم وهو الحجم الذي يحتوي على ثلاثة أبعاد وذو صفات مرئية واضحة حقيقية مثل الحجم، اللون، والملمس.

1- الحجم (Size)

يتكون الحجم من ارتباط مجموعة مسطحات متماثلة أو مختلفة ومن الأمثلة على ذلك المكعب الذي يتكون من ارتباط ستة مربعات وكذلك الهرم والاسطوانة... الخ. ومن مجموعة الأشكال تتكون الهيئة (Form)، والشكل إما أن يكون صلداً كما في كتلة الحجر أو مجوفاً كما في التكوينات المعمارية. حيث يحتل الفراغ الداخلي فيها الأساس في العمل بالنسبة للمعماري.

ويتكون الحجم أو المجسم من ثلاثة أبعاد (Three Dimensions) هي الطول، والعرض، والعمق. ويتم تخيل الأشكال المجسمة بالرسم عن طريق المنظور حيث يتم استخدام الخطوط المتلاشية لإبراز الشكل الثلاثي الأبعاد. وتستخدم كذلك نقاط التلاشي (Vanishing Points) المختلفة التي يتم تحديدها اعتماداً على زاوية النظر ومستوى الأفق. وبسبب خاصية المجسم الذي يسمح بمشاهدته من أكثر من جهة نرى صعوبة الأعمال المجسمة مثل النحت حيث نحتاج إلى اعتمادها على أسس ومعايير خاصة للتوازن، وذلك أن هذه الصفة من أهم الصفات الواجب مراعاتها في هذا الجانب.

وفي الصورة الفوتوغرافية يتم إدراك الشكل المجسم من خلال مجموعة من الحقائق والظواهر التي تساهم في تخيل العمق وإدراكه في الأشكال المصورة، وهذا مرتبط بعين الإنسان وتفسيرها للظواهر المختلفة من (العوامل التنظيمية للإدراك) وهي ضمن ثبات الإدراك.

والمشكلة الأساسية في ظاهرة إدراك العمق (هي ما يتعلق بحقيقة أن حساسية شبكية العين للضوء لا تمتلك بحد ذاتها العمق، وعليه يجب أن يحدث ذلك بطريقة ما على عدد من الإشارات المبنية على أساس التمييز والمنظور الخطي (Linear Perspective) والبنية والظل والنور والوضع النسبي والمقاييس المعروفة) (صالح ، 1982 ،34 – 35).

2- اللون : (Color)

يقتصر هذا البحث على دراسة اللون من خلال اللونين الأبيض والأسود وتدرجاتهما المستخدمة في التصوير الفوتوغرافي الأسود والأبيض. واللون هو صفة للعناصر المذكورة سابقاً. (النقطة، الخط، المسطح، المجسم).

ويمثل (اللون ظاهرة فيزيائية مصادرها الرئيسية هي الضوء والمرئيات في الطبيعة بواسطة الرؤية هي العين) (شيرزاد ،1985، 153).

وقد أثبت العالم نيوتن علمياً أن الضوء الأبيض يمكن تحليله إلى سبعة ألوان لكل لون طول موجي وتردد خاص به وهي من الأحمر إلى البنفسجي وتنحصر بأطوال موجية من 3800 – 7600 انجستروم (Angstrom).

ويمتلك اللون صفات معينة هي :

- أصل اللون (Hue)
- القيمة اللونية (Value)
- شدة اللون (Intensity)

ويخضع التأثير الفيزيائي للون إلى عدة ميزات تحدد تأثيراته على العين والإنسان وهذه المميزات هي :

أ- **علاقة اللون بالحجم** : إن هناك ظواهر طبيعية عديدة تركز على هذه الناحية من خلال رؤية شخص بملابس بيضاء تجعله يبدو أكبر من شكله الاعتيادي كذلك أن رؤية شجرة وأغصانها باتجاه معاكس لضوء الشمس تجعل الجذع الواسع يبدو ضيقاً وسبب ذلك يعود إلى تأثر شبكية العين باللونين الأبيض والأسود.

ب- **علاقة اللون بالقيمة الضوئية** : فوضع لون غامق على أرضية فاتحة تجعله يبدو أفتح مما هو في الأصل. والعكس في حالة وضع لون فاتح على أرضية غامقة تجعل اللون الفاتح يبدو أغمق من أصله. ويسعى هذا بالتعديل في قيمة اللون وهو مهم في دراسة القيم اللونية للصورة الفوتوغرافية (أبو جد ، 1971 ،80-81 و شيرزاد ، 1985، 170-171).

وهناك ظواهر عديدة ترتبط باللون منها ظاهرة الألوان المتقدمة والمتأخرة. حيث أثبتت الدراسات السيكولوجية إمكانية الألوان على إبراز وتقديم أشياء وتأخير غيرها بحيث تبدو للمشاهد بخلاف الحقيقة في بعض الأحيان. وتساعد الألوان بالقيام بدور أساسي في الإحساس بالبعد الثالث في الصورة الفوتوغرافية المكونة من بعدين فقط.

وينصح في التصوير أن تكون المواضيع الرئيسية ذات ألوان نقية شديدة التشبع بالإضافة إلى الحدة والوضوح العالي على أن يكون ما حولها أو خلفها أقل تشبعاً أو لون معاكس للموضوع الرئيسي وأن يقلل من عمق الميدان عمداً كي تكون الألوان الأقل تشبعاً أقل حدة أيضاً (رياض ، 1974، 264).

3- الملمس : (Texture)

وهو تعبير يدل على الخصائص السطحية للمواد ويكون الإحساس به أساساً من قبل أعضاء اللمس كذلك تتمكن أعضاء البصر من خلال تأثيرات معينة على الأسطح يدركها البصر.

وفي الأعمال الثنائية الأبعاد يرتبط الملمس بالإحساس البصري ولا دخل للإدراك اللمسي في تمييز السطوح. فلو قلنا عن ملمس خشن لمساحة تجاور أخرى ناعمة الملمس في صورة فوتوغرافية فإن الذي لاشك فيه أن سطح الصورة المسجلة سواء كانت ناعمة (Smooth) أو محببة (Grainy)، لامعة (Glossy) أو مطفية (Matt) لا يعنينا إطلاقاً ولكن ما يعنينا هو الإدراك البصري (رياض ، 1974 ، 288).

ويكون اختلاف الملمس من نواحي عديدة منها :

أ- مدى انعكاس الضوء من السطح أو امتصاصه. فالمواد اللامعة والمصقولة تعكس الضوء بشدة أما الخشنة فإنها تشتت الضوء أو تعكسه على أساس حزم صغيرة متناثرة.

ب- اللون، حيث تدخل عوامل تحدد اللون في ظواهر البروز للملمس.

ج- الإعتام أو الشفافية للسطح الذي تسقط عليه الإضاءة فالزجاج مثلاً يختلف عن الخشب.

د- حجم الحبيبات السطحية ومدى كثافتها وتنظيمها وعشوائيتها.

الطبيعة هي المكان الرئيسي الذي يحتوي على مظاهر لا حصر لها من الملمس للأشياء المحسوسة ولأشياء غير المحسوسة التي ترى بواسطة البصريات (كالمجهر) وما تملكه هذه التكوينات من مزايا واحساسات فنية عميقة (Walker 1978,18,. ويمكن الإيحاء بالملمس عن طريق استخدام العناصر المجردة مثل النقطة من خلال تكثيفها في منطقة عن أخرى وما تساهم به من احساسات كبيرة بالملمس، كذلك عن طريق الخطوط وتشابكها أو تعاكسها يمكن الإحساس بالملمس في العمل. أما في الأعمال المجسمة فتتحكم المساحة والحجم واللون في إبراز الملمس على السطح. أما في التصوير

الفوتوغرافي فيكون التعبير عن الملمس معتمداً على العوامل الرئيسية الأربعة السابقة. ويتحدد من ذلك مدى صدق الصورة في نقلها للواقع والإحساس الطبيعي بالملمس. كذلك يمكن التحكم بإبراز الملمس عن طريق زاوية سقوط الأشعة الضوئية على الجسم الجاري تصويره وما تحدثه من تأثيرات كبيرة (رياض ، 1974 ، 296). فمثلاً حينما تصور سطحاً ذا نتوءات كالصخور فإن الضوء حين يكون مواجهاً للسطح فإن النتوءات ستبدو منخفضة وكأنها ثنائي أبعاد أما إذا كانت زاوية الضوء ساقطة بأقل من (45) درجة فإن هذه النتوءات ستبدو بارزة بشكل واضح مما يؤدي إلى ظهور ملمس خشن لسطح هذه الصخور.

المطلب الثالث : مبادئ التصميم (Principles of Design)

إن العلاقات التي تربط عناصر التصميم في الفن المرئي متشابهة من ناحية الإحساس بالأنواع الأخرى من الفنون (شيرزاد ، 1985، 43).

وفي العمل التصميمي تمثل العلاقات الأسس التي يتم توزيع وترابط العناصر فيما بينها وتظهر هذه الأسس مجتمعة في اللوحة أو المجسم ولكن يتم إبراز إحداها على غيرها لتعمل على إضافة جو خاص بالعمل وتعطيه الميزة المطلوبة. ويمكن أن تدرج بعض العلاقات الرئيسية في العمل على النحو التالي :

1- التدرج (Gradation)
2- التضاد (Contrast)
3- الإيقاع (Rhythm)
4- التناظر (Symmetry)
5- التوازن (Balance)
6- التناسب (Proportions)
7- السيادة (الهيمنة) (Dominance)
8- الانسجام (Harmony)
9- الوحدة (Unity)
10- التكرار (Repetition)

وفيما يلي توضيح مبسط لكل منها :

1- **التدرج :** الحالة التي يرتبط فيها طرفان متباينان بدرجات متوسطة وتظهر في الصورة الفوتوغرافية من خلال تدرجات اللون الأبيض والأسود وهي القيم اللونية الرمادية المختلفة المحصورة بين اللونين، كذلك يمكن أن يظهر التدرج في الطول أو العرض للعناصر الداخلة أو الأشكال المكونة للعمل.

ويظهر التدرج بوضوح في الطبيعة من خلال شروق الشمس وتدرج وقعها في السماء حتى الغروب وما تحدثه من تأثيرات كبيرة على سطح الأرض.

ويعبر التدرج عن حركة منتظمة منسجمة وقد يكون واسع أو ضيق حسب طبيعة الموضوع. ويمكن استخدام التدرج أو إضافته إلى الصورة من خلال استخدام المرشحات الضوئية المتدرجة (Gradation filter) لتصوير حالة متجانسة. ويمتاز التدرج بأنه يضفي إلى الموضوع الهدوء والاستقرار في الحركة والتوازن.

2- **التضاد**: وهو الحالة المعاكسة للتدرج والجامع بين النقيضين مثل الأسود والأبيض، والطويل والقصير، الليل والنهار..... الخ.

ويثير التباين الإحساس بالحركة والقوة في العمل وعن طريقه يمكن إظهار الأشكال المطلوب تأكيدها في الصورة الفوتوغرافية مثلاً من خلال التباين الضوئي بأن نجعل الموضوع الرئيسي ذا لون ناصع مع وضوح حاد وخلفية الصورة غامقة وغير واضحة المعالم.

ويساهم في إبراز التباين في التصوير الفوتوغرافي نوع الأفلام والورق الحساس المستخدم والمواد الكيميائية المستخدمة في عملية الإظهار وكذلك المرشحات الضوئية والإضاءة المستخدمة.

3- **الإيقاع** : وهو تكرار الكتل والمساحات بحيث تتكون وحدات قد تكون متماثلة تماماً كما في رقعة الشطرنج أو مختلفة. ويقسم الإيقاع إلى عدة أنواع منها الإيقاع الرتيب وهو المتشابه أو المتماثل والإيقاع غير الرتيب والإيقاع الحر والإيقاع المتزايد والإيقاع المتناقص.

ويلعب الفراغ دور كبير في إبراز الوحدات المكررة المكونة للإيقاع وفي التصوير الفوتوغرافي يستخدم الإيقاع بكثرة من أجل جذب الانتباه إلى الموضوع ومثال على ذلك : ميل سنابل القمح أو دوار الشمس في نفس الاتجاه.

4- **التناظر :** وهي الحالة التي يكون فيها العمل الفني متشابه بنصفيه العلوي والسفلي أو الأيمن والأيسر. وهناك آراء عديدة بعضها مع التناظر والآخر عكسها. فالأول يؤمن بجمال التناظر لأنه يقود إلى التوازن السهل وإلى الهدوء والجمال كما في الزخرفة الإسلامية المعتمدة على التناظر بشكل أساسي لعمل تكويناتها، أما الرأي الآخر فيرى إلى التناظر يقود إلى الجمود والتقوقع ولا يؤمن باستخدام التناظر في العمل.

5- **التوازن :** وهي حالة التعادل في القوى المتضادة وهو إحساس غريزي ويتم التدريب عليه فنياً من خلال التلاعب بالمساحات والعناصر الداخلة في التصميم سواء أكانت مجردة أو مرئية.

ويميل الإنسان إلى التوازن في رؤيته للأعمال الفنية ولكن هناك وضع يكون فيه التوازن الحرج هو المطلوب في العمل لإضافة نوع من الحركة وجذب الانتباه من قبل المشاهد.

يوجد أنواع مختلفة من التوازن في العمل الفني منها المحوري والإشعاعي والمركزي. ويمكن استخدام اللون لإبراز حالات مختلفة من التوازن في القيم الضوئية في التكوين الواحد.

6- **التناسب** : هي علاقات معينة بين الأطوال أو المساحات في الأشكال الثنائية أو الثلاثية الأبعاد، ويتحكم بهذه العلاقة قوانين رياضية خاصة بالأبعاد والقياسات الملائمة للموضوع والتي تحسب على أساس الطول والعرض باستخدام القطاع الذهبي (Golden Section) ويتم فيه التقسيم على أساس معادلة خاصة مفادها أن الجزء الأكبر = طول الخط بأكمله

الجزء الأصغر الجزء الأكبر

وهذا التطبيق يتم على المثلث القائم الزاوية. ويستفاد من هذه الخاصية في تنفيذ التصاميم الخاصة بالأعمال والفنون المرئية والمعمارية وغيرها.

7- **السيادة (الهيمنة)** : وهي علاقات مرتبطة بالناحية السيكولوجية في الإنسان من خلال نزعات نفسية خاصة. وتعمل هذه القاعدة على تكامل العمل الفني ونضوجه. وتتطلب السيادة وحدة الشكل من خلال سيادة خطوط ذات طبيعة معينة أو اتجاه أو مساحة أو حجم أو لون معين. وعنصر السيادة ليس هو ايجابي دوماً بل ربما يكون سلبياً.

8- **الانسجام** : وهي حالة مشابهة للتدرج وتعتمد على عدم إبراز التباين في التكوين وذلك من خلال تدرج متسلسل للقيم اللونية أو الأشكال أو المساحات الثنائية أو الثلاثية الأبعاد.

9- **الوحدة** : هي الالتحام (Cohesion) والاتساق (Consistency) والتكامل (Integrity) في التكوين ولا يمكن إيجاد تكوين بدون وحدة في الفنون المرئية.

10- **التكرار** : وهو وضع مساحات أو خطوط أو ألوان متشابهة مع بعضها ضمن التكوين الواحد. وقد يكون التكرار ثابتاً أو غير ثابت حيث ينقسم النوع الأخير إلى التكرار المتغير والتكرار المتناوب (سكوت ، 24-59 ؛ رياض ، 1974 ، 95-187 و شيرزاد ، 1985 ،33-83).

المبحث الثاني:

التكوين (Composition)

من خلال استعراض الفقرات التي سبقت والتي تخص التصميم وعناصره وعلاقاته التي تربط هذه العناصر لتكوين العمل الفني، نأتي في هذا المبحث على دراسة التكوين وكيف يتم والضوابط علينا مراعاتها. وسيتم كذلك دراسة التكوين التصميمي من خلال تكرار الوحدات التصميمية بعد معرفة معنى الوحدات التصميمية.

المطلب الأول: تكوين الوحدة التصميمية:

الوحدة هي أحد التعابير الواسعة المستخدمة في العمل الفني والتصميمي بشكل خاص. وهي تعني أشياء كثيرة بالنسبة للجميع منها وحدة الأشكال أي تشابهها في حيز محدد أو وحدة الموضوع كما في الكتاب المرجعي حيث يحوى على مجموعة مواضيع تخدم غرضاً محدداً فيه، وحيث ترتبط مع بعضها بوحدة موضوعية تحدد نحو الهدف.

وتظهر الوحدة في العمل من وجوه عديدة فقد تعبر عن استخدام عنصر واحد في العمل الفني ويكون بذلك وحدة العنصر أو استخدام لون واحد أو مشتقات لون واحد.

والمصور الفوتوغرافي يعطي الوحدة للصورة من خلال تحديدها من محدد الرؤية (View Finder). حيث يضبط العناصر الداخلة في تكوين اللقطة بوحدة حركية أو موضوعية أو غير ذلك. ومن ذلك نرى أن تكوين الوحدة التصميمية هو ما نعني به أن يكون لدينا مجموعة من العناصر المتشابهة أو المختلفة مشتركة ضمن مساحة محددة ومرتبطة مع بعضها بأحد العلاقات بحيث تعطي وحدة تكوينية من خلال مظهر معين للتصميم. فمثلاً نرى في التكوينات المعمارية وخصوصاً في العمارة الحديثة بأنها تخضع لأسلوب تكرار الوحدات التصميمية لعمل التكوين الكامل للعمارة. ومن ذلك نستطيع أن نقول أنه لا تكوين بدون وحدة وأن هناك علاقة وثيقة تربط الوحدة بالتكوين

هناك أشكال عديدة لوحدة العناصر في أي تكوين تتمثل بالوحدة الساكنة وتظهر في التكوينات المؤلفة من أشكال هندسية منتظمة، والوحدة الحركية وهي على العكس من الساكنة ونراها في الأحبة المتحركة حيث تمتلك هذه الأحياء القدرة على الحركة المتدفقة والتعبير بالصعود إلى الذروة (شيرزاد ، 1985، 53). في حين نرى الوحدة الساكنة في تصاميم مختلفة كما في تصاميم النسيج أو أعمال الزخرفة فهي تعتمد في بعض أنواعها على تكوين الوحدة التصميمية المكررة ضمن أساليب خاصة بحيث تعطي إحساسات بالجمود من خلال التناظر التام بين أجزاء العمل بحيث إن قطع أي جزء منه سوف لا يؤثر على باقي الأجزاء فيه. هذه الحالة تقود إلى الجمود وعدم الحركة في العمل وهو أحد صفات الحركة الساكنة المملة.

وفي التصوير الفوتوغرافي نجد أمثلة عديدة لهذا النوع من السكون في الوحدة في مواضع الحياة الجامدة أو في تصاوير الأشخاص عموماً وفي المواضيع الطبيعية الرومانسية التي تعطي إضاءة متجانسة بشكل تام إضافة إلى جمود الحركة في المنظر المصور.

ويعتمد بعض المصورين على استخدام مرشحات خاصة لعمل متجانس بين الألوان في الموضوع بحيث تظهر الصورة بشكل متجانس من خلال القيم الضوئية المتقاربة التي تعطي نوعاً من السكون والجمود للصورة، في حين يستخدم بعضهم حالات معاكسة لإظهار الحركة في الصورة الفوتوغرافية من خلال الإضاءة القوية لجزء معين من الصورة ومن خلال وضع الجزء الرئيسي بإضاءة وقوة تحديد عالية أمام جزء غامق وبقوة تحديد ضعيفة تؤدي إلى إبراز الموضوع الرئيسي حيث نحصل على تكوين جيد لحركة ووحدة تكوينية. أيضاً إذا تم تصوير شارع فارع من أي حركة أو أي إنسان أو حيوان فمن الطبيعي أن يظهر التكوين في الصورة بشكل ساكن وجامد وكأن هذا الشارع ويجوز في حين إضافة وعند إضافة ولو طير صغير إلى التكوين السابق فسيوحي لنا بالحركة والحياة.

تحتاج الوحدة في التكوين إلى مجموعة متطلبات على الفنان إظهارها كي يحصل على نتائج جيدة في العمل وهذه المتطلبات تندرج ضمن الآتي :

1- **وحدة الفكر : (Unity of Idea)** : فعمل تكوين من عناصر مجردة مهما كانت جيدة لا يرفي إلى إدخال فكرة معينة إلى هذه العناصر. حيث تؤدي هذه الفكرة إلى بروز وحركة هذه العناصر ضمن التكوين العام. وعلى الفنان استخدام العناصر

من أجل إبراز فكرة قوية ليكون للعمل روح خلاقة جيدة، ونلاحظ ذلك عموماً في تصوير الإعلانات أو الملصقات الخاصة بموضوع معين.

2- **وحدة الأسلوب (Unity of Style)** : ويأتي ذلك بالممارسة بالنسبة للفنان من خلال تركيزه على أسلوب معين إلى حد النضوج. فجميع الأعمال الفنية الخالدة في مختلف الاختصاصات تمتاز بوحدة أسلوب لمصممها. وعندما يصل الفنان إلى أن يعبر عن شخصيته في أعماله فإنه بذلك يصل إلى اللغة والأسلوب الأصيل الذي يتميز به.

3- **الوحدة بالهيمنة (Unity of Dominance)** : يكون ذلك من خلال سيادة أو هيمنة نوع من العناصر في العمل سواء كانت هذه العناصر هي الخطوط أو المساحات أو الألوان. ففي التصوير الفوتوغرافي يمكن أن يكون هناك هيمنة قيمة ضوئية معينة في العمل تؤدي إلى الوحدة من حيث ظهورها بشكل بار ز ومتباين (شيرزاد ، 1985 ،59).

المطلب الثاني :

تكوين التصميم :

ذكر في المحور الأول عن التصميم أنه عملية تجميع عناصر لإيجاد تكوين وحدد لتجميع العناصر علاقات أو قواعد خاصة يتم من خلالها وضع العناصر في العمل ليظهر التكوين. والتكوين يكون إما ثنائي الأبعاد أو ثلاثي الأبعاد من خلال استخدام العناصر المناسبة لكل نوع. فالتكوين الثنائي الأبعاد يكون النظر إليه من الأمام أي من جهة واحدة، لذلك على المصمم العمل على المسطح وإخراج التصميم. وفي الصورة الفوتوغرافية يلاحظ أن المصور اختار الزاوية المناسبة لتصوير لقطة معينة كأحد العوامل المهمة لعمل تكوين جيد.

أما بالنسبة إلى التكوين الثلاثي الأبعاد فهو من الأمور الصعبة التي تواجه المصمم كون هذا النوع من التكوينات يحتاج إلى حسابات دقيقة لإخراج الشكل فيه. فالنظر إلى الشكل يكون من جميع الجهات كي يتم استيعاب المقصود منه كما في التماثيل المجسمة، لذلك على المصمم أن يتعامل مع مجموعة من العلاقات والأنظمة المتداخلة ولعل الجانب المادي المستخدم يمثل النصيب الأكبر من الأهمية إضافة إلى الاستمرارية المطلوب تواجدها في تداخل الجهات مع بعضها البعض ضمن العمل الواحد بحيث تقود كل جهة إلى الجهة الأخرى ضمن التكوين الواحد سكوت ، 1968 ،141-142).

العلاقة بين الداخل والخارج في التكون المجسم: من الأمور الواجب مراعاتها بشدة في التكوينات المجسمة المغلقة خصوصاً هو أن يكون الشكل الخارجي لها معبر بشكل أو بآخر بتعبير جيد عن المحتوى الداخلي وأن يكون امتداداً طبيعياً له. وتبرز هذه الأهمية في العمارة وما يعنيه هذا المفهوم من أساسيات العمل المعماري حيث أن الشكل الخارجي والداخلي للبناء والموائمة بينهما من الأمور الصعبة للمعماري.

لم تكن النظرة سابقاً تشابه ما يعرض حالياً حيث الاهتمام بهذه الناحية أقل، لكن التصاميم الحديثة سواء الصناعية أو غيرها تهتم كثيراً بهذا الجانب في تصميم أي منتج صناعي مثل الكاميرا حيث نلاحظ أن الشكل الخارجي لها قد حدثت فيه تطورات كثيرة من ناحية الخطوط والمساحات ووضع الأجزاء المساعدة التي يتم التحكم بها، وهذه التكوينات الخارجية ذات صلة كبيرة بما يوجد من تكوينات داخلية في الآلة وامتدادات طبيعية لها في كثير من الأحيان.

من هنا تبرز الصعوبة بالنسبة للمصور الفوتوغرافي وهي قدرته على تجسيد التكوينات الخارجية لشكل مجسم وربطها بما هو موجود من تكوينات داخلية يمكن أن تظهر في الصورة وتعزز العمل التصميمي المنظور بواسطة استخدامها بشكل صحيح حيث تؤدي إلى الغرض المطلوب مثل الإضاءة، الزاوية المناسبة للتصوير، البعد البؤري للعدسة، سرعة الغالق وفتحة العدسة الفيلم والورق الحساس المستخدم (رياض ،1974 ،312).

المبحث الثالث :

التصوير الفوتوغرافي (Photography)

إن التصوير الفوتوغرافي هو مدرسة للضوء حيث أنه من خلال فتحة نافذة صغيرة نستطيع التقاط الضوء المنعكس من وجه أو بيت أو شجرة الخ (Boubat ,1974, 15).

وكلمة (Photography) أساساً تقسم إلى كلمتين يونانيتين هما (Photo) وتعني الضوء، و(Graphy) وتعني الكتابة أو الرسم وبهذا نقول بأن التصوير الفوتوغرافي (Photography) هو الرسم أو الكتابة بالضوء.

وهنا لابد من أن هناك مثل صيني قديم جداً مفاده أن الصورة أفضل من ألف كلمة. وعلى الرغم من مرور مئات وربما آلاف السنين على قول هذا المثل فقد بقيت الصورة بصفة عامة والصورة الفوتوغرافية بصفة خاصة تحتل الصدارة في وسائل الاتصال المرئي على الرغم من المنافسة القوية التي تواجهها من السينما والتلفزيون (فلاته ، 1993 ،3). بل ونستطيع أن نقول بأن أهمية وضرورة الصورة زادت كثيراً عما كانت عليه من قبل وخصوصاً ونحن نعيش اليوم في عصر السرعة لنقل المعلومات.

إن التصوير الفوتوغرافي هو علم وفن يعتمد أول ما يعتمد على الضوء، والضوء هو مصدر إحساسنا المرئي بالألوان (رياض ، 1965 ، 9).

ويحدد الباحث التعريف الذي يقول بأن التصوير الفوتوغرافي (هو غاية حققها الإنسان لينقل الأفكار وليسجل الحقائق المرئية وغير المرئية كي يمكن لعالم الغد أن يعلم عن عالم اليوم) (رياض ، 1966 ، 5). كأساس سيتم الاعتماد عليه في البحث وفي تحديد معنى التصوير له.

وسيتم دراسة هذا المبحث وعلاقته بالمبحثين السابقين من خلال أربعة مطالب هي :

المطلب الأول : التكوين في الصورة الفوتوغرافية من خلال الوحدة التصميمية

المطلب الثاني : التكوين في الصورة الفوتوغرافية من خلال القيمة الضوئية.

المطلب الثالث : الصورة الفوتوغرافية كمسطح ثنائي الأبعاد.

المطلب الرابع : تحويل المجسم (ثلاثي الأبعاد) إلى مسطح في الصورة الفوتوغرافية.

المطلب الأول :

التكوين في الصورة الفوتوغرافية من خلال الوحدة التصميمية

تلعب الوحدة التصميمية دوراً أساسياً في الصورة الفوتوغرافية وقد حدد في الفقرات السابقة المقصود بالوحدة التصميمية ولعل ذلك يفي بالغرض. لكن في مجال التصوير الفوتوغرافي تحتوى الصورة الفوتوغرافية أو تخضع لنفس القواعد والأسس التصميمية بل وتعتمد على نفس العناصر سواء كانت منفردة أو مجتمعة ضمن وحدات تصميمية.

ويمثل إطار الصورة الحد المحدد للفراغ الداخلي حيث يجب على المصور استغلاله بشكل جيد من خلال طريقة التقاط الصورة وتوزيعه للعناصر داخلها بحيث يحصل على تأثيرات إضافية عن طريق التوزيع المتوازن المدروس للصورة بالإضافة إلى مضمونها وفكرتها بشكل عام.

ويظهر استغلال الوحدات التصميمية في تصوير الأبنية والعمارات والمنتجات الصناعية حيث تتمثل الوحدة التصميمية فيها بشكل جيد وتظهر قدرة المصور على استغلال كامل مساحة الصورة في إبراز الجوانب الجمالية للموضوع. وتظهر الوحدات كونها عناصر متشابهة مثل مجموعة من الخطوط على أساس ألوان متشابهة مثل قيمة ضوئية واحدة أو عدة قيم لكل عنصر أو من خلال مسطحات متشابهة متراكبة مع بعضها البعض في تكوين موحد.

المطلب الثاني :

التكوين في الصورة الفوتوغرافية من خلال القيمة الضوئية

يلعب الظل والنور في التصوير الفوتوغرافي الدور الرئيسي في هذه العملية ويعتمد على هذين المتضادين في إظهار الأشكال المصورة من خلال التعريض الضوئي للفلم أو الورق الحساس المستخدم.

ويرتبط كل من مفهومي الظل والنور في الصورة بمعاني مختلفة (فالنور في الطبيعة يوحي بمعاني الصراحة أو الحقيقة أو الصدق والنقاء والبراءة والتفاؤل) والظل (الظلام) يرتبط بمعان معاكسة فهو يعني (الشر والشيطان والكتمان والخوف والغموض) (رياض ، 1974 ، 121). وتبقى هذه الدلائل نسبية ويعتقد الباحث بأنها ليست دائماً بهذا المعنى.

ويحتل الظل الناتج السلبي للضوء والملازم له على الدوام مكانة هامة حيث يستخدم في بعض الأعمال لإعطاء نواحي تعبيرية عظيمة. إن وحدة الظلال (sharpness) هو الاصطلاح الذي يطلق (للتعبير عن مدى التباين أو التدرج في الظلال.

أما الضوء فهو يرتبط بالعمل من خلال النواحي التالية :

- تحقيق السيادة من خلال المشاركة مع عناصر أخرى
- تحقيق التوازن مع العناصر الأخرى
- زيادة التأثير الدرامي
- التعاون مع العناصر الأخرى لإثارة الإحساس بالعمق الفراغي.

ويقوم الضوء بالإضافة للتأثيرات أعلاه بدور كبير من الناحية التقنية فيجب أن تكون كمية الضوء في الموضوع الذي يتم تصويره كافية بالنسبة للفيلم حتى يتم تسجيلها بشكل صحيح (رياض ، 1974 ، 122-124).

وبالنسبة للفقرات أعلاه فتأثيراتها تظهر كما يلي :

- يتم تحقيق السيادة من خلال تسليط الضوء على جزء معين يعتبر مركز الموضوع بحيث يقوم بشد انتباه المشاهد له عما سواه من العناصر الأخرى في الصورة.
- ولتحقيق التوازن يقوم المصور بالاعتماد على قدراته الفنية بتوزيع المناطق المضيئة والظلية في الصورة للحصول على توازن ضمن إطار الصورة.
- ويتحقق التأثير الدرامي وهو حالة مطلوب من المصور تأكيدها دراماياً من خلال الحركة والسكون ولكل نوع تأثيراته المطلوبة من ناحية الإضاءة وزاوية التقاط الصورة.

وكما هو معروف فإن الفيلم الأسود والأبيض عندما ينقل الصورة الطبيعية الملونة فإن الألوان الموجودة سيتم نقلها على أساس تدرجات اللونين الأبيض والأسود وحسب كمية الضوء المنعكسة من الجسم، وكلما زادت نسبة الألوان البيضاء والرمادية الفاتحة أخذت الصورة (الطبقة العليا) وعلى العكس في جهة اللون الأسود وتميل إلى (الطبقة المنخفضة) (رياض ، 1974 ، 124-126).

ويجب على المصور حين استخدام الإضاءة أن يقرر الهدف الذي سيحققه وعليه يجب أن يتم تعريض الفيلم فإذا قرر إعطاء الأهمية للطبقة المنخفضة التي يكون فيها الموضوع ذا خصائص درامية أو غامضة أو رهيبة أو حزينة أو لها صفة الوقار عليه أن يدرك إن الطبقة العليا أي أماكن الإضاءة القوية ليست هي ضمن موضوعه الرئيسي. إن القيمة الضوئية كذلك لها دور هام في الإحساس بالعمق الفراغي فعند التقليل من كمية الظلال لإدراك الشكل أحياناً وخصوصاً عند عمل إضاءة متساوية على جسم معين تحدث تشوهات عديدة بسبب عدم وجود الظلال وهذا يمثل أحد المؤثرات الدرامية المنبهة.

المطلب الثالث :

الصورة الفوتوغرافية كمسطح ثنائي أبعاد :

تتكون الصورة الفوتوغرافية من بعدين ويحددها الإطار الخارجي الذي يحصر بينه الفراغ الداخلي للصورة التي سيتم تسجيل المعلومات عليها. وتخضع الصورة الفوتوغرافية في الحكم عليها على نفس الأسس والمعايير المستخدمة للحكم على اللوحات التصميمية المنفذة. ويدخل في تحديد مدى قدرة الصورة على الإيفاء بالتزاماتها بالنسبة للمشاهد على جملة عوامل رئيسية منها:

- عدد المساحات التي تدخل في حدود إطار الصورة.

- حجم وقياسات المساحات الداخلة في التكوين.
- موقع المساحات بالنسبة لمسطح الصورة.
- شكل المسطحات من خلال كونها أشكال منتظمة أو غير منتظمة.
- القيم الضوئية لهذه المساحات.

ومعلوم أن توزيع العناصر داخل الصورة يخضع إلى قواعد وأسس هي نفسها بالنسبة للوحة التصميمية من مراعاة للتوازن والتناسب والتباين.... الخ (رياض ، 1974 ، 88-95). وعلى المصور مراعاة توزيع العناصر في الصورة الملتقطة بحيث تؤدي إلى إضفاء شيء جديد على الصورة غير موجود في الطبيعة أو لا يمكن الإحساس به بسهولة. وأن يقوم بشد انتباه المشاهد إلى داخل حدود إطار الصورة من خلال مركز السيادة وأن لا يشتت ذهن المشاهد إلى خارج الإطار من خلال وضع عناصر غير مكتملة تؤدي إلى تخيلات لإكمالها خارج حدود الإطار إذ أن من مميزات الصورة الجيدة هي قدرتها على شد الانتباه إلى داخلها دون الخروج عن الإطار المحيط بها. وبالنسبة إلى استخدام الشكل والهيئة في التصوير فإن :

(In Compositional terms , shape is the tow - dimensional out line of an object. shapes lack depth , but can be powerful pictorial statements to emphasize shape, give priority to it as a single visual element.

A good way to do this is to use a straight on camera angle to fill frame with the shape (Marvullo, 1984, 34).

المطلب الرابع :

تحويل المجسم (ثلاثي الأبعاد إلى مسطح الصورة الفوتوغرافية :

يرغب المصور في الحصول على صورة حقيقية للتكوين الذي يصوره من خلال الإحساس بالعمق فيه. ولكن المشكلة تتمثل في كون الصورة عبارة عن مسطح أي ثنائية الأبعاد. فكيف يتمكن المصور من الحصول على صورة بمواصفات مجسمة إذا أمكن أو صدق التعبير؟

لابد في البداية من معرفة بعض الظواهر البصرية التي تؤدي إلى الإحساس بالعمق في الطبيعة. ثم نأتي إلى تفسير ما يحدث في الصورة على هذا الأساس. ففي الطبيعة يحصل التأثير بالعمق من خلال الظواهر التالية :

- نسبة الطول والحجم الظاهر إلى الحقيقي.
- التباين بين مناطق الظل والنور.
- تغير البعد البؤري لعدسة العين ذاتياً.
- تقليل عمق الميدان كعامل مؤثر في التجسيم للتكوين.
- التراكب في مساحات الأجسام.
- المنظور الهوائي.
- موضع الأجسام بالنسبة لخط الأفق.

إن هذه الميزات تظهر عند النظر بعين واحدة من قبل الإنسان أما عند النظر بعينين معاً فيحدث التلاقي بين خطي النظر.

وسوف نحاول خلال الشرح الموجز لكل ظاهرة أعلاه توضيح مدى ارتباطها بالجسم المرئي والعين وتأثير ذلك على الإحساس بالعمق للأجسام المصورة المرئية.

- **نسبة الطول والحجم الظاهري إلى الحقيقي :**

كما نعلم أن تحديد رؤية الشكل من قبل العين يتم بواسطة الأشعة المنعكسة من الجسم وهذه الأشعة تسير بخطوط مستقيمة. فعند النظر إلى جسم يبعد عن العين مسافة معينة فإن الأشعة المنعكسة منه ستأخذ شكلاً مخروطياً رأسه في العين ونهايته تمثل الجسم المنظور وباختلاف موقع الجسم من حيث بعده عن العين سيأخذ المخروط أشكالاً مختلفة من حيث طول قاعدته. لذلك نرى الأجسام المتساوية الطول والمختلفة الأبعاد عن العين تأخذ أشكالاً متناقصة في الطول كلما ابتعدت عن العين وهذا ما يعرف بالطول الظاهري، ومن الجدير بالذكر (أن الطول الظاهري يكون أقرب إلى الطول الحقيقي كلما قرب الجسم إلى مسافة مقبولة إلى العين) (رياض ، 1966 : 233).

ويستطيع الإنسان أن يخزن في مخيلته الأطوال الحقيقية لكل جسم مرئي ويتخيل الطول الحقيقي لجسم معين من خلال التركيز الدائم على شكله حيث يحفظ في ذاكرته. فمثلاً جميعنا يحفظ بمخيلته حجماً معيناً يجب أن يكون عليه "الكرسي" وأنه في حالة رؤيته الكرسي بمواصفات معينة تختلف عن الكرسي الاعتيادي ذو القياسات المحددة فسيلاحظ الفرق من خلال تخيل الكرسي الحقيقي لا شعورياً، وهو معيار مستخدم في تحديد أشكال الأجسام الواقعة في مجال رؤيتنا. ومنه يتم الإحساس بالعمق كلما ابتعد الجسم عن العين وقل طوله أو حجمه. وتكون الحالة واضحة بشكل كبير لو كان هناك مقارنة بين الشكلين. وهناك أدلة كثيرة أخرى منها تلاقي الخطوط المتوازية في خطوط سكة الحديد.

عندما ننظر إلى صورة فوتوغرافية فإننا نتخيل الطول أو الحجم الحقيقي للشكل المصور ومن خلال المقارنة والتحليل يتم تحديد النسب والاختلافات ونلاحظ نفس الحالة عند النظر إلى شاشة التلفاز أو شاشة السينما فرغم اختلاف الحجم المصور عن الحقيقي فان الإنسان يستطيع أن يتلائم مع الوضع المشاهد لا شعورياً وبشكل صحيح.

وبما أن الكاميرا تتأثر بالأجسام الظاهرية الواقعة على مسافة معينة منها فان الصورة الناتجة سوف تتأثر كذلك بالنسبة بين الطول الظاهري للأجسام القريبة والبعيدة كما العين تماماً.

وتساهم عوامل عدة في هذا التأثير منها: -

أ- البعد البؤري للعدسة.

ب- المسافة بين العدسة والجسم المراد تصويره.

ج- تحريك جسم الكاميرا وخصوصاً الظهر المتأرجح (Camera Back) في الكاميرات كبيرة الحجم (View Camera).

2- التباين بين الظل والنور:

يحدد الظل تجسيم الشكل. فلو وضعت كرة بيضاء أمام خلفية بنفس اللون وسلطت إضاءة متجانسة عليها سنلاحظ أن الكرة كأنها جزء من الخلفية وليست مجسم أمامها. ولكن لو تم إلغاء بعض الضوء الساقط بحيث يتم الحصول على مناطق معتمة فسنلاحظ تكون ظلال تعطي للكرة شكلها المجسم الصحيح.

وفي الطبيعة نلاحظ تجاور مناطق الظل وتدرجاتها مع مناطق الضوء. لذلك عند النظر إلى الصورة وما نلاحظه من قيم ضوئية متدرجة ومتباينة يمكن أن نحس بالعمق فيها من خلال المقارنة بالطبيعة. ونستطيع أن نحدد أن جسماً ما يقع على مسافة بعيدة ونلاحظ البعد الثالث بسهولة كلما أبتعد هذا الجسم عن المصدر الضوئي وزادت ظلاله، لذلك تمثل المناطق الظلية القوية في الصورة الفوتوغرافية بأنها تقع على مسافات بعيدة وبذلك يتم الإحساس بالعمق في الصورة.

3- تغير البعد البؤري لعدسة العين ذاتياً:

نحن نعلم بأن البعد البؤري لعدسة العين يتم تحديده بواسطة عضلات خاصة لا إرادية تعمل على تكور العدسة أو تسطحها حسب بعد الجسم للحصول على صورة واضحة له (وقد دلت التجارب على أن هذه الدلالة لا تساعد على إدراك مسافة الأشياء التي يزيد بعدها عن ستة أقدام إذا كان الإبصار بعين واحدة) (Williamson , 1983: 352).

ونلاحظ نفس التكيف للعدسة في الكاميرا عندما يتم ضبطها على مسافة اللانهاية حيث مهما بعد الجسم بعد هذه المسافة فإن العدسة لا تحتاج إلى الضبط للحصول على صورة واضحة.

4- تقليل عمق الميدان كعامل مؤثر في التجسيم للتكوين:

يتأثر الإحساس بالعمق من خلال التحكم في عمق المجال (الميدان) (Depth of Field) وكما نعلم أن وضوح الجسم يكون عالياً كلما أقترب من العين ونفس الحالة نجدها عند التصوير بالكاميرا. (ولو أن للكاميرا قدرة أكبر من العين على الإحساس بعمق الميدان وتكييفه). فعدسة العين يكون التحكم فيها لا إرادي من قبل العضلات المحركة لها ولكمية الضوء الداخل إليها. أما الكاميرا فيمكن عن طريق فتحة العدسة التحكم الإرادي بهذه القيم بسهولة مما يؤدي ذلك إلى الحصول على تأثيرات معينة لا نستطيع الحصول عليها عند النظر بالعين. ومن خلال زيادة تأثير عمق المجال يتم الحصول على صورة تمثل البعد أو العمق فيها بسهولة.

5- التراكب في مساحات الأجسام:

ونعني به أن وقوع جسم أمام جسم أخر سوف يؤدي إلى حجب جزء من الجسم الخلفي. وكلما كانت المسافة بين الجسم الأمامي والخلفي وحجم الجسم الأمامي كبيرة أثر ذلك على كمية المحجوب. وكما نعلم أن الجسم الخلفي يحدد عمق بالنسبة للأمامي وبذلك يتم الإحساس بالبعد الثالث بسهولة في هذه الحالة. (أبو جد،1971: 48).

6- المنظور الهوائي:

نلاحظ في صور المناظر الطبيعية أن الأجسام القريبة من الكاميرا وفي مقدمة الصورة تكون واضحة أما الأماكن البعيدة فتكون ضبابية وذلك بسبب تأثير الهواء الجوي. ومن خلال هذه الظاهرة نستطيع أن نحس بالعمق بسهولة واضحة.

7- موضع الجسم بالنسبة لخط الأفق:

يستخدم خط الأفق في الصور كمحدد حيث يمكن من خلال تحديد قرب الأشياء وبعدها ومن هذا التأثير نستطيع أن نحس بالعمق في الصور التي هي ثنائية الأبعاد.

أما في حالة النظر بعينين معاً فان الأدلة والظواهر أعلاه التي تساعد على الإحساس بالعمق هي نفسها مضافاً إليها:

8- التلاقي بين خطي النظر:

من ملاحظة خطي النظر الصادرة من الجسم المرئي إلى العين تكون هذه الخطوط المستقيمة الواصلة مستمرة حتى يقع الجسم إلى مسافة معينة بعدها لا يمكن رؤيته بوضوح لشدة قربه من العين، وتساهم هذه الحالة اللاإرادية بالإحساس بالعمق كلما ابتعد الجسم عن العين. وللحصول على صورة حقيقية بمنظور مشابه لما تراه العين الطبيعية يجب أن تكون زاوية الجسم مساوية لزاوية الرؤية للعدسة (رياض ، 1966: 227-246).

الخاتمة

بعد مناقشة المباحث الثلاثة توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

1- التأكيد على أن التصوير الفوتوغرافي هو فناً على الرغم من وجود ميكانيكية في كيفية الحصول على الصورة الفوتوغرافية.

2- تطابق العناصر المستخدمة في التصميم مع ما يستخدم في تكوين الصورة الفوتوغرافية.

3- يكون التكوين في الفنون البصرية عادة عن طريق الإضافة أما بالنسبة للتكوين في الصورة الفوتوغرافية فيتم عن طريق الحذف وذلك بترك ما لا يريده المصور خارج إطار الصورة.

4- التأكد من استخدام عناصر التكوين كل في مكانه المناسب وعمل دراسة كافية قبل استخدام كل عنصر.

5- اعتبار الكاميرا أداة كالفرشاة بيد الفنان يمكن من خلالها الحصول على تكوين يمتاز جمالية عالية وعدم إهمال دور المصور في ذلك.

6- إن عناصر التكوين موجودة في الطبيعة بالنسبة للمصور وما عليه إلا أن يختار ما يساعده لتكوين الفكرة التي يرغب بنقلها إلى المشاهد.

7- مساعدة المشاهد على تحليل عناصر العمل الفني سواء أكان تصميماً أو رسماً أو صورة فوتوغرافية.

المراجع:

أبو جد، حسن عزت 1971، الظواهر البصرية والتصميم الداخلي، جامعة بيروت العربية.

رياض، عبد الفتاح 1966، آلة التصوير، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

رياض، عبد الفتاح 1965، التصوير الملون، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

رياض، عبد الفتاح 1974، التكوين في الفنون التشكيلية، مكتبة النهضة، القاهرة.

سكوت، جيلام روبرت 1968، أسس التصميم، ترجمة عبد الباقي محمد إبراهيم، مؤسسة فرانكلين للطباعة، القاهرة.

شيرزاد، شيرين إحسان 1985، مبادئ في الفن والعمارة، مكتبة اليقظة، بغداد.

صالح، قاسم حسين 1982، سيكولوجية إدراك اللون والشكل، دار الرشيد للنشر، بغداد.

عبو، فرج 1982، علم عناصر الفن، جامعة بغداد – أكاديمية الفنون، بغداد.

فلاته، مصطفى بن محمد عيسى 1993، التصوير الضوئي في التعليم والتدريب، مطبعة جامعة الملك سعود، السعودية.

Boubat , E. , Fotograf s. , ceviri , M. Necati Ozcan, (1974) Inkilap ve AKA, Istanbul.

Marvullo, J. (1984), Improving your colour photography, Macdonald co., London.

Walker, Irene (1978), Design Sources For the Fiber Artist, Davis publications inc., Massachusetts.

Williamson, Samuel and Cummlns , Herman Z, Light and Color in Natural and Art, (1983) John wiley and sons, inc, New York.

Wong , W. (1972), Principles of Tow Dimensional Design, John Wiley and Sons inc., New York.

سلسلة القيم في صناعة الملابس في الأردن: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية

صفاء صبابحة، كلية التربية، جامعة حائل، حائل- السعودية.

نسيم برهم، قسم الجغرافيا- الجامعة الأردنية.

استلم البحث في 27/3/2007 **وقبل للنشر 27/4/2008**

ملخص

يتميز الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر بتقاسم مراحل الإنتاج وتدويله وبروز ما بات يعرف بسلاسل السلع العالمية. ولهذا انتشرت في كثير من دول العالم المناطق الصناعية المعدة للتصدير.

وقد تبلور في السنوات الأخيرة مدرستان: واحدة ترى في ظاهرة تقسيم العمل فرصة سانحة لتتكامل الدول النامية في الاقتصاد العالمي من خلال التصدير وانتقال التكنولوجيا وما ينعكس ذلك على توفير فرص العمل والحد من البطالة. وتركز المدرسة الثانية على عدم تكافؤ الفرص بين الدول الصناعية والدول النامية وبخاصة في توزيع مراحل الإنتاج. فالدول الصناعية تمتلك الشركات الكبرى التي تحتفظ بالمراحل الحساسة وذات القيمة المضافة المرتفعة وتقذف بالمراحل التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيفة ورخيصة إلى الدول النامية. ومن هنا تطور مفهوم سلاسل السلع العالمية (سابق الذكر) إلى سلاسل القيم العالمية.

وغالباً ما تتنافس الدول النامية فيما بينها على ما يمكن الحصول علية وذلك بتقديم أسعار متدنية للغاية يصبح معها تحقيق الأهداف التنموية مستحيلاً. وبالمقابل تمتلك الشركات الكبرى قدرة أكبر في التفاوض، مما يجبر الدول النامية على الخضوع لها.

ارتبط الأردن بسلاسل القيم العالمية من خلال مصانع الملابس في المناطق الصناعية المؤهلة، وهذه المصانع إما أردنية تقوم بالعمليات الإنتاجية متدنية القيمة المضافة، أو أجنبية يعمل فيها الأردنيون في مراحل هامشية.

وتأتي هذه الدراسة لتحليل سلسلة القيم في صناعة الملابس في المناطق الصناعية المؤهلة والتعرف على خصائصها وأثارها على الأبعاد الاقتصادية من حيث تشغيل الأيدي العاملة الأردنية، واكتسابها للمعرفة والخبرة الصناعية ونقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية. ومن أجل هذا الهدف، تم دراسة 65 مصنعا عاملا في المدن الصناعية المؤهلة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مصانع الملابس الأردنية تقوم بعمليات المراحل الأولية في سلسلة القيم والتي تحقق قيمة مضافة متدنية. كما تعتمد هذه الصناعة على العمالة الشرق آسيوية بنسبة (61 %)، بسبب إنتاجيتها المرتفعة، في حين لم تعمل على جذب العامل الأردني بسبب تدني الأجور المدفوعة في هذا القطاع. وبالمقابل فقد ساهمت بتشغيل أعداد كبيرة من النساء الأردنيات وأحدثت توزيعاً صناعيا أكثر توازناً من السابق.

الكلمات المفتاحية: *سلاسل السلع العالمية، سلسلة القيم العالمية، المناطق الصناعية المعدة للتصدير، المناطق الصناعية المؤهلة.*

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك **2009 (0165) ISSN (1023- 0165)**

Value Chain in Garment Industry in Jordan: A Study in Economic Geography

Safa Sababha, *Faculty of Education, Ha'il University, Ha'il- Saudi Arabia.*

Nasem Barham, *Department of Geography, Yarmouk university, Irbid- Jordan.*

Abstract

The contemporary world economy is characterized by division of labour and production which are embedded in the so- called "commodity value chain". The emergence of 'Export Processing Zones' (EPZs) worldwide could be seen as a result of such development.

The evaluation of such zones and their effects on national economies are identified in two different discourses: the first one stresses the role of "global value chains" in enabling the developing countries to integrate themselves in the world economy and to benefit from technology transfer, export and generate jobs and eliminate unemployment. The second one, based on the economic asymmetry between developed and developing countries, hinder the equal distribution of the production stages equally. Leading firms in the industrial states maintain the more value- added stages in their hands and give the less important and Iabour intensive stages to developing countries. The developing countries run a hard competition which leads to dump prices (race to bottom). The awaited target could not be achieved. Jordan joined the global value chains through the QIZ as a result of the peace treaty with Israel. The apparel industry is the prevailing ones and belong to either to South Asian Companies or to Jordanian and. In both cases Jordanian-s undertake marginal production steps.

This study aim-s at analyzing global apparel value chains in the QIZs and to shedding light on its structure and its economic effects in the fields of generating jobs, technology transfer and enhancing managerial experience. To achieve such target, 65 industrial companies have been investigated in the framework of "Global Value chains".

The main results of the study tend toward the first school. Thelothing industry in the QIZ's.

in Jordan depends for 61% of ita on Labour from The South and The South East and does not attract Jordanian employees due to low wages. It generates low value- added and concentrate on marginal industrial stages. Nonetheless, it offers jobs to rural areas eapecially to women.

Keywords: *Commodity value chain, Global value chain, Export Processing Zones, Qualified Industrial Zones (QIZs).*

مقدمة:

أولا: الإطار النظري للدراسة:

حدث خلال العقد الأخير من القرن الماضي تغييرات في تركيبة الاقتصاد العالمي أدت إلى ظهور ما يعرف بنظام تقسيم العمل، حيث تحتفظ الشركات القيادية في الدول المتقدمة بالمراحل الإنتاجية ذات القيمة المضافة المرتفعة والتي تحقق ربحا أعلى، في حين عملت على نقل المراحل الإنتاجية ذات القيمة المضافة المتدنية إلى الدول النامية، وقد أدى ذلك إلى انتشار ما يزيد عن 3000 منطقة صناعية مخصصة للتصدير Export Processing Zones (EPZs) في أكثر من 116 دولة [1].

وقد أدت تجزأة العملية الإنتاجية بين عدد من الدول إلى ظهور مفهوم "سلسلة القيم العالمية"، حيث تشارك عدد من الدول في هذه السلسلة، عن طريق القيام بأحد المراحل الإنتاجية ضمن السلسلة.

وقد لاقى هذا التطور اهتمام العديد من الباحثين مثل Hassler و Gereffi، وخاصة لتفسير ضعف التنمية الصناعية، وتراجع مستوى المعيشة في الدول النامية، على الرغم من التوسع الصناعي فيها، كما وأصبح بالإمكان تفسير التباين التنموي بين الأقاليم أو الدول تبعا لموقعها في سلسلة القيم.وتتباين الآراء حول جدوى هذا التطور وخاصة في الدول النامية. فمنهم من يعتقد أن دخول سلاسل القيم العالمية يعني التكامل والاندماج مع الاقتصاد العالمي واكتساب المعرفة والتكنولوجيا. في حين يرى فريق آخر من الباحثين أن التنافس بين المنتجين في السلسلة قد يؤدي إلى تسابق نحو الهاوية Race to the "Bottom" والدخول في طريق البؤس "Entering a "Trajectory of Immiserizing(2).

وسنحاول في هذه الدراسة تحليل تطور صناعة الملابس الأردنية في السنوات الأخيرة، (عدد المصانع و التصدير و التوظيف).ومعرفة الاتجاه الذي تسير فيه وبيان أسبابه ونتائجه ضمن نظرية سلاسل القيم.

بلغ عدد مصانع الملابس في الأردن عام 2004م نحو (2147) منشأة، يعمل بها نحو (44797) عاملاً، ووصل حجم التصدير إلى (920) مليون دينار. وقد جاء هذا التطور كنتيجة لإقامة المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن، وفقاً لاتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية في 1997/11/16م على إثر اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل والتي وقعت في عام 1994م..

وتتيح هذه الاتفاقية التصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية بدون تحديد للكمية، وبدون رسوم جمركية، الأمر الذي ساهم في جذب المستثمرين الأجانب إلى الاستثمار في الأردن من مختلف أنحاء العالم.

وقد ارتبط الأردن بسلسلة القيم العالمية من خلال مصانع الملابس في المناطق الصناعية المؤهلة، وهذه المصانع إما أردنية تقوم بالعمليات الإنتاجية متدنية القيمة المضافة، أو أجنبية يعمل فيها الأردنيون في مراحل هامشية.

1- 2 أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة فيما يلي :

- معرفة أثر الارتباط بسلاسل القيم العالمية على التنمية الاقتصادية بعامة وعلى التنمية الصناعية بخاصة.
- معرفة الموقع الذي يحتله الأردن على السلسلة العالمية وهل هنالك احتمالية لتطوير موقع الأردن عامة على هذه السلسلة؟.
- معرفة الفوائد التي حققها المستثمر الأردني بالذات في هذه السلسلة؟ وهل هنالك احتمالية لتطوير دوره في السلسلة؟.
- معرفة دور العامل الأردني في هذه السلسلة؟ وماذا استفاد من الارتباط بالسلسلة؟ وما هي احتمالية تطوير موقعه فيها؟.

1- 3 : مشكلة الدراسة وفرضياتها

تبلورت فكرة سلاسل السلع Commodity Chain وسلاسل قيم السلع Commodity Value Chain وأخيرا سلاسل القيم العالمية Global Value Chain في مطلع التسعينيات من القرن الماضي وذلك لتوضيح ما طرأ على نظام الإنتاج السلعي من تشتيت جغرافي وتقسيم العمل من جهة ولتفسير التخلف في الدول النامية على الرغم من سيرها في ركاب الصناعة.

وقد طبقت هذه الأفكار في مجال إنتاج الخضروات في الدول النامية وتصديرها إلى الدول الصناعية (3)، كما درست صناعة الملابس في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول النامية وبخاصة اندونيسيا وسيرلانكا وفيتنام (4)، وفي صناعة الأحذية في إقليم جنوب الصين (5).

تميزت نظرة معظم الباحثين بالنظرة الكلية لسلاسل القيم دون التعرض للأجزاء المتعددة ومعرفة دور الشركات القيادية في كل منها. فبالإضافة إلى عملية التصميم والتسويق، وهما العمليتان اللتان تحتفظ بهما الشركات الكبرى في الدول الصناعية، هناك مراحل عديدة علينا معرفة ما يجري فيها لتحديد إمكانية الانتقال منها إلى مرحلة أعلى وهكذا. فدخول السلسة شيء والارتقاء فيها شيء آخر، وهذا ما ستحاول هذه الدراسة معالجته.

فإذا تطرقنا إلى صناعة الملابس في الأردن، فإننا نجد ارتفاع عددها بشكل كبير في السنوات الأخيرة، ومع ذلك لم تساهم في حل مشكلة البطالة أو إدخال تقنيات جديدة إلى هذه الصناعة. وبكلمة أخرى، لم تتحول المناطق الصناعية المؤهلة إلى "بؤر إبداعية" و "مراكز تكنولوجية" قادرة على إحداث التنمية المنشودة على الرغم من ازدياد عدد المصانع، وأعداد العاملين فيها وحجم التصدير منها، ويعود ذلك إلى قيام المصانع الأردنية بالمراحل الهامشية في سلسلة القيم والتي لا تحقق قيمة مضافة عليا أو ربحا مرتفعا.

ورغم جهود الحكومات المتعاقبة في دعم القطاع الخاص للتوجه إلى الصناعات المكثفة للعمالة وعلى رأسها صناعة الملابس، للتخفيف من معدلات البطالة التي تفوق (14%)، إلا أن هذه الصناعة لم تعمل على جذب العامل الأردني إلا بشكل محدود.

وعليه فإن أهم الفرضيات التي سيجري اختبارها في هذه الدراسة هي:

1- تقوم مصانع الملابس في الأردن بداية بإنجاز المراحل الأولية ثم ترتقي تدريجيا إلى مراحل أعلى في سلسلة العملية الإنتاجية.

2- تتحكم الشركات العالمية بسلسلة القيم، وتفرض المرحلة الإنتاجية التي تقوم بها المصانع الوطنية.

3- يمكن للباحثين في تفسير التنمية والتخلف، أو التباين التنموي بين الأقاليم أو الدول من خلال الدور الذي تقوم به المصانع في سلسلة القيم.

1- 4 : أهمية الدراسة ومبرراتها

تبرز أهمية الدراسة من خلال التعرف على الأسباب التي جعلت صناعة الملابس غير فاعلة في التنمية الصناعية وتحسين مستوى المعيشة للسكان على الرغم من التطور الهائل في أعداد هذه الصناعة.

هذا ويمكن تلخيص مبررات الدراسة فيما يلي:

4- لا توجد أية دراسة لسلاسل القيم (Value Chain) لأية صناعة في الأردن، وبالتالي جاءت هذه الدراسة لتغطي النقص في هذا الموضوع.

- الحاجة الماسة لوضع إطار نظري يمكن من خلاله تفسير ونشأة وتطور سلاسل الإنتاج لصناعة الملابس في الأردن، الذي يسهم في وضع إطار نظري لسلاسل الإنتاج بشكل عام في الأردن.

- أصبحت سلاسل القيم (Value Chain)، والموقع الذي يحتله المصنع فيها من القضايا التي يتم بواسطتها تفسير التنمية و التطور من جهة، والتخلف من جهة أخرى، حيث أصبحت إحدى نظريات التنمية منذ بداية القرن الحالي، الأمر الذي يحتم دراسة هذا الموضوع.
- ضرورة دراسة سلاسل الإنتاج في صناعة الملابس في الأردن و الموقع الذي تحتله هذه الصناعات في السلسلة، و معرفة القيمة التي تحققها كل مرحله.

1-5: منهجية البحث

- أسلوب الإحصاء الوصفي التحليلي:

اعتمدت الدراسة أسلوب الإحصاء الوصفي التحليلي، في عرض خصائص المنشآت الصناعية في المناطق الصناعية المؤهلة،وتم استخدام بعض الجداول الأشكال البيانية والمؤشرات الإحصائية للكشف عن الحقائق وتفسيراتها المرتبطة بخصائص المنشآت الصناعية، من حيث الجنسيات المستثمرة، والعاملين وأحجامها ونوع الإنتاج، واختبار الفرضيات السابقة الذكر.

وشكلت الأدبيات العالمية التي كتبت منذ منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي، حول سلسلة القيم أساس الإطار النظري لهذه الدراسة.

- أسلوب جمع البيانات:

تم الحصول على قوائم بالمصانع في كل مدينة مؤهلة من إدارة المدينة نفسها، ثم القيام بالمسح الشامل لمصانع الملابس في المدن المؤهلة، وقد بلغ عددها (108) مصنعا موزعة على كافة المدن المؤهلة، تبين أثناء عملية المسح إغلاق (8) مصانع، بالإضافة إلى دمج أربع مصانع مع مصانع أخرى. وتبين أن حوادث الحرائق عملت على إغلاق (13) مصنعاً، والتي ما زالت مسجلة لدى إدارات هذه المدن، كما رفض أرباب (18) مصنعاً إجراء المقابلة، وبالتالي اقتصرت الدراسة على (65) مصنعاً للملابس في المدن المؤهلة الموزعة على كافة أنحاء المملكة. وقد تم دراسة هذه المصانع في المدن المؤهلة بغض النظر عن الوزن النسبي لكل مدينة، وذلك لعدم أهمية هذا العامل، لأن جميع المدن الصناعية المؤهلة في المملكة تعمل بنفس الشروط والأسلوب بغض النظر عن الموقع.

وبعد أن تم تحديد مجتمع الدراسة تم وضع استبانة الدراسة وعرضها على ثلاث محكمين، وقد اشتملت الاستبانة على عدة محاور تتناول أجزاء الدراسة بالتفصيل (أنظر ملحق 1): وبعد توزيع استبانة الدراسة، تم إجراء المقابلات الشخصية، للحصول على معلومات كمية ونوعية من هذه المصانع.

ثانيا: الدراسات السابقة:

تعتبر دراسات سلاسل القيم من الدراسات التي بنيت على التكامل بين طروحات الباحثين في نهاية القرن الماضي، إلا أن جميع هذه الدراسات اعتمدت على الأدلة الحسية المنتقاة من دراسات حالة في الولايات المتحدة الأمريكية، شملت الشركات: Liz Claiborne, Nike, Reebok, Gap, Jc Penney و Wal Mart. ولذلك يمكن القول أن تحليل سلاسل القيم في قطاع الملابس قد تم دراسته ضمن منهجية غربية، ومنحازة للولايات المتحدة الأمريكية تحديدا، لذا أخذ بعض الباحثين في السنوات الأخيرة بتطبيق مفهوم سلسلة القيم على دول جنوب وجنوب شرق آسيا وبشكل خاص اندونيسيا بالإضافة لسيريلانكا وفيتنام.

فقد جاء في دراسة Gary Gereffi (1994) (6) أن نظام الإنتاج الحديث عمل على تجزئة مراحل العملية الإنتاجية، وبالتالي التوزيع الجغرافي للعملية الإنتاجية عبر الحدود، في الوقت الذي تعمل الشركات القيادية فيه على ضبط وتوجيه هذه المراحل، ومن ثم الربط بينها.

ويرى Gereffi بأن سلسلة القيم تقسم إلى سلسلتين، واحدة موجهة من قبل المشتري Buyer-Driven Commodity Chain وأخرى يتم توجيهها من قبل المنتج Producer-Driven Commodity Chain، وعلى الرغم من

التناقض القائم بينهما،إلا أنهما تتكاملان من خلال التجارة العالمية. وهكذا نفهم العولمة كعملية تكامل بين المنتجين والمستهلكين.

وعاد الباحث نفسه في عام 1999، وفي دراسة أخرى (7) للرد على نظرية التبعية التي ظهرت في السبعينيات، والتي ترى أن الارتباط بالدول الرأسمالية سيحول دون تنمية الدول النامية ومن ثم ستبقى هامشا لها، فهو يرى أن هناك إمكانية لتطور الأقاليم الهامشية من خلال ارتباطها بسلسلة القيم العالمية.

أما دراسة Adrian Smith (2002) (8) فترى أن سلسلة القيم هي شبكة عمليات من العمل والإنتاج التي غايتها النهائية سلعة جاهزة. بالإضافة إلى اعتماد صناعة الملابس في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية كدراسة حالة، لتوضيح تجزئة عمليات الإنتاج عبر الحدود.

لقد تطورت الدراسات في هذا المجال، حيث قام كل من Raphael Kaplinsky and Mike Morris، عام 2000(9)، بوضع دليل في سلسلة القيم حيث عرفا سلسلة القيم على أنها: تلك المراحل أو النشاطات التي يمر بها أي منتج ابتداء من كونه فكرة تراود المنتجين حتى تصل إلى يد المستهلك. وبالتالي يظهر نوعان من السلاسل: السلسلة الرأسية (Vertical-Chain)، والسلسلة الأفقية (Horizontal-Chain).

وأشارKaplinsky في ورقة قدمت في ورشة عمل حول سلاسل القيم عقدت في مركز مؤتمرات Rockefeller في Bellgio في عام 2000م (10)، إلى أن سلسلة القيم تصف الأنشطة المطلوبة لإخراج منتج أو خدمة ابتداء من التفكير الأولي وعبر المراحل الوسيطة للإنتاج، والتي تتضمن مزيجاً من التحول المادي ومدخلات الإنتاج، حتى إيصال المنتج للمستهلك النهائي، وقد أشار إلى أن عملية الإنتاج هي إحدى العمليات في سلسلة القيم (الشكل رقم1) على الرغم من أن الدراسات التقليدية كانت تصنف عملية الإنتاج على أنها أهم مرحلة.

شكل 1: سلسلة القيم البسيطة

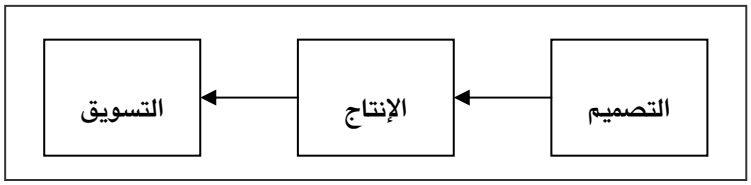

المصدر : Kaplinsky, 2000

بالإضافة إلى تلك الدراسات النظرية التي جاءت بأدبيات سلاسل القيم وأشكال الحاكمية (Governance Forms) فيها، فقد كان هنالك العديد من الدراسات التطبيقية التي تناولت قطاع الملابس في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن هذه الدراسات، دراسة Taplin (1994) (11)،التي تعرض الطرق الاستراتيجية التي اتبعتها الشركات الأمريكية لمواجهة اختراق مستوردات الألبسة الشرق آسيوية، بالإضافة إلى الفارق بين سلسلة إنتاج الملابس النسائية، وسلسلة إنتاج الملابس الرجالية. ويرى Taplin ، بأن سلسلة إنتاج الألبسة تضم مزودي المواد الخام، ومتخصصي التصميم وعملية التصنيع والتوزيع وأعمال بيع التجزئة.

هذا وقد ميز بين سلسلة إنتاج الألبسة الحديثة التي تعتمد على اقتصاديات التنوع(Economic of Scope)، وسلسلة إنتاج الألبسة ذات المقاييس الثابتة التي تعتمد على اقتصاديات الحجم (Economic of Scale).

وتناول Korzeniewicz (1994)، في دراسته (12) سلسلة سلع الأحذية الرياضية (Nike). لتعزيز فهمنا للطبيعة الديناميكية لسلاسل القيم العالمية، ومن أهم ما يميز هذه الدراسة التركيز على الأبعاد الثقافية والتنظيم الاجتماعي وعلاقتها بتوجيه سلسلة القيم.

وأخذت دراسات سلاسل القيم، تنتقل من الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جنوب وجنوب شرق آسيا، كحالات دراسة. ومن أبرز الباحثين الذين ساروا في هذا الاتجاه تناول Markus Hassler (2003) (13). وقد تركزت دراساته على قطاع الألبسة في اندونيسيا، فقد تناول في دراسته, تجزئة العملية الإنتاجية وتوزيعها في أماكن مختلفة، وتطرق لمفهوم التحكم الذي وصفه بأنه: التركز وعلاقات القوة بين الشركات، وقد اقتبس هذا التعريف عن Gereffi، تماما كما اقتبس أنواع

سلاسل القيم وأهميتها. ومن ثم تعرض لارتباط اندونيسيا بسلسلة الإنتاج العالمية وأثر هذا الارتباط في تطور قطاع الألبسة الاندونيسية، وتطرق لمجموعة العوامل الداخلية التي أدت إلى هذا النمو المدهش لهذا القطاع، وأكد على أن عامل أجور الأيدي العاملة كان العامل الحاسم في هذا الارتباط والتطور.

ركز Hassler (2003) ، وفي دراسة أخرى (14) على أن الحد الأدنى للأجور المفروض حكوميا في اندونيسيا يلغي الميزة التنافسية، في قطاع الألبسة الاندونيسي.

وأكد Hassler في هذه الدراسة على التمثيل الثلاثي لسلسلة القيم والتي تتكون من نقاط المركز- النقاط الهامشية - شبه الهامشية.

وأكدHassler (2004) (15) في دراسة حول التغيرات في صناعة الألبسة الاندونيسية، على أثر الحمائية التي كانت تهدف إلى حماية صناعة الملابس في الدول المتقدمة، إلا أنه كان لها أثر حمائي على صناعات الدول النامية المصدرة، حيث أدت إلى تشتت كبير في الجغرافيا العالمية لصناعة الألبسة. وأدخلت العديد من الدول النامية سلسلة إنتاج الألبسة العالمية، وما زال في هذه الدراسة يؤكد على أهمية تدني أجور الأيدي العاملة في الدول النامية لجذب شركات العالم المتقدم لهذه الدول.

وقد تطرق Hassler في دراساته الثلاث السابقة إلى مفهوم سلسلة القيم ومكوناتها وأقسامها وأشكال التحكم فيها. كما عمل على ذكر الظروف الدولية التي ساهمت في ظهور سلاسل القيم في الصناعات المختلفة. ولم يختلف هذا الطرح النظري عما جاء به Gereffi، بل يكاد يكون مشابها له تماما.

وأبرزت دراسة Gaffney (2005) (16) مدى نجاح المدن الصناعية المؤهلة في الأردن ولكن من منظور إقتصادي-سياسي، حيث استعرض الإطار السياسي الإقليمي الذي تم فيه توقيع اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية وتطور أعداد الشركات في هذه المدن والتسهيلات المقدمة من الحكومة الأردنية لهذه المناطق وأثرها في زيادة حجم الصادرات الأردنية، وأنواع المناطق (خاصة وحكومية) وأثر الموقع الجغرافي على استقطاب الشركات الأجنبية. وخلص الباحث إلى تقييم المناطق المؤهلة سياسيا واقتصاديا.

ففي المجال السياسي تطرق إلى الحرج في التعامل مع الشركات الإسرائيلية ولكن هناك آثار ايجابية تتمثل في تشغيل القوى العاملة الأردنية (وخاصة النساء منهم) وزيادة حجم الاستثمارات، وأظهر مشاكل النقل ومنافذ التصدير عن طريق العقبة. فعلى الرغم من انخفاض تكاليف النقل في العقبة عنه في ميناء حيفا، إلا أن المصدرين يفضلون حيفا تبعا لعامل السرعة في الإنجاز وكسب الوقت.وفي نهاية دراسته أوضح المخاطر التي تحيط في المناطق المؤهلة(رفع نظام الحصص وتوقيع اتفاقية مشابهة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ومصر). ولكنه بين ايجابيات الاتفاقيات الأردنية الأمريكية مثل Free-Trade- Agreement (FTA) والسياسة الأردنية تجاه المناطق الصناعية.

وتتميز دراستنا عن غيرها في كونها الأولى التي تدرس المراحل الإنتاجية التي يؤديها الأردنيون في مصانع الملابس في المناطق المؤهلة وذلك لمعرفة إمكانية الارتقاء في سلم سلاسل الإنتاج.

ثالثا: مفهوم سلسلة القيم

ترتبط صناعة الملابس في المناطق الصناعية المؤهلة بسلسلة القيم العالمية، والتي أخذ الباحثون بدراستها لتوضيح علاقات الإنتاج العالمية من جهة، وإمكانية اندماج الدول النامية بالاقتصاد العالمي وتحقيق مكاسب تنموية (اقتصادية واجتماعية) من جهة أخرى. والتي جاءت كنتيجة من نتائج عولمة الإنتاج والتجارة. لقد قامت الشركات في الدول المتقدمة بالاستغناء عن بعض المراحل الإنتاجية التي كانت تقوم بها من قبل، تاركة هذه المراحل لدول العالم الثالث، وركزت على مراحل محددة أبقتها تحت سيطرتها، مثل البحث والتطوير والتصميم والتسويق، بالإضافة إلى إنتاج العناصر التي تحقق قيمة مضافة عالية(17). وتشكل عمليات الإنتاج المنتشرة عالميا ما يعرف بسلاسل السلع العالمية (Global Commodity Chain). وقد تبين أن لعمليات التصميم والتسويق والإنتاج قيم متباينة الأمر الذي ساهم في تعديل المفهوم السابق إلى مفهوم سلاسل القيم العالمية (Global Value Chain)، وقد كانت للشركات الكبرى في الدول الصناعية القدرة على توجيه وإدارة بل والسيطرة على هذه السلاسل بحيث أطلق عليها الشركات الرائدة (Leader corporation)(18). ونظرا لتشابك عمليات الإنتاج والتسويق في سلاسل القيم، فإنه يتم التعرض لهذه الشبكات ودراستها في ضوء الأبعاد التالية(19) : البعد

الأول ويشتمل على طبيعة المدخلات والمخرجات في السلسلة (Input –Output Structure) وكيفية ترابط هذه المكونات للوصول إلى زيادة القيمة المضافة عند إنجاز المنتج النهائي أي أنها تدرس علاقات التوريد. أما البعد الثاني فيتمثل في البعد المكاني (جغرافي) (Teritoriality) ويشتمل على التوزيع الجغرافي لأماكن تقسيم العمل. وأخيرا بنية الحاكمية (Structure of Governance) والتي تشير إلى علاقات السلطة والقوة المسيطرة التي تحدد كيفية توزيع المصادر المالية والمادية والبشرية وتدفقها ضمن السلسلة والكيفية التي يتم فيه توجيه الأعمال التي تشتمل عليها السلسلة.

هذا وقد أضافت دراسة Hassler, 2003 بعدا آخر وهو الإطار المؤسسي Institutional Framework والذي يحدد دور السياسات المحلية والوطنية والعالمية في كل مرحلة من مراحل الإنتاج (20).

وبهذا يقدم مفهوم سلسلة القيم العالمية إمكانية لتقسيم العملية الإنتاجية لمنتج أو سلعة محددة إلى حلقات أو مراحل، وبالتالي يمكن تحليل البنية الاجتماعية والتنظيمية لكل حلقة أو (Node)، وكلما ارتفعت القيم المضافة للمرحلة (Node) زادت تنافسية المشروع. وبالتالي فإن المشاريع العاملة ضمن هذه المراحل (Core Nodes) مرتفعة القيمة تعمل على حماية تنافسيتها من خلال إيجاد حواجز على دخول المنافسين. وقد تكون هذه الحواجز قائمة على تكنولوجيا عملية خلاقة، أو على خصائص نوعية لإنتاج أفضل، أو على احتكار علامة تجارية. وغالبا ما تكون ميزاتها مرتبطة بالموقع، مثل التوطن بالقرب من مراكز البحث والتطوير ومزودي المدخلات والشركات المنافسة، مما يعمل على تحفيز التنافس العالمي(21). وعلى النقيض من ذلك تتميز النقاط الهامشية للعمليات متدنية القيمة المضافة بوجود عدد كبير من المشاريع المنافسة، وتكون العمليات أقل تعقيدا، تتميز بالتركيز على خفض التكاليف من خلال كثافة القوى العاملة، واستخدام مواد خام متدنية التكلفة أو تطبق اقتصاديات الحجم. وتميل جغرافية هذه النقاط إلى التشتت، بسبب سهولة استنساخ الميزات التي تقوم عليها.

وتصبح هذه النقاط (Nodes) في سلسلة القيم هي الموضع الحقيقي الذي يحقق القيمة والربح، وليس الاقتصاد الوطني، وبالتالي تصبح مواقع الصناعات المعدة للتصدير مواقع معزولة عن محيطها. كما أكد Gereffi على التسويق كحلقة ربط أساسية في السلسلة، ففي الإنتاج منخفض التكلفة (مثل صناعة الألبسة والأحذية)، فإن الأرباح لا تتحقق في عمليات مراحل التصنيع بل في أنشطة التصميم والتسويق وأعمال بيع التجزئة، ومن ثم فإن عدم التكافؤ العالمي وتنمية العالم الثالث أو عدم تنميته، تحدد من قبل الموقع الذي تحتله الدول في سلسلة الإنتاج العالمي (22).

رابعا: ارتباط صناعة الملابس في الأردن بسلسلة القيم العالمية

كان من نتائج توقيع اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل في عام 1994م أن قامت الولايات المتحدة بتوسيع اتفاقية التجارة الحرة بينها وبين إسرائيل والتي وقعت بينهما عام 1985م لتشمل الأردن، وذلك لتعزيز التعاون مع إسرائيل و"خدمة السلام في المنطقة" ودعم القطاع الخاص. وقد نصت الاتفاقية على قيام إسرائيل والأردن بالإنتاج في المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) التي أقيمت في الأردن بشرط أن يكون 8% من قيمة المنتج من إسرائيل (23).

وبذلك ارتبطت صناعة الملابس في الأردن بسلسلة القيم العالمية من خلال صناعة الملابس في المناطق الصناعية المؤهلة، والتي جاء إنشائها وفقا لاتفاقية المناطق المؤهلة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية في 1997/11/16، والتي تسمح بتصدير منتجات المصانع المقامة ضمن هذه المناطق إلى السوق الأمريكية دون حدود للحصص. وقد جذبت المناطق الصناعية المؤهلة صناعة الملابس من مناطق متعددة من العالم، وذلك لأن صادرات الملابس إلى سوق العالم المتقدم (أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية) تخضع لنظام الكوتا الذي فرضته هذه الدول في اتفاقية الأنسجة المتعددة Multi-Fiber Arrangement) عام 1973م. وعندما لم تتمكن هذه الدول من مواجهة اختراق صادرات الملابس الشرق آسيوية، والتي أخذت تكتسح سوق العالم المتقدم، وأمام هذه الصادرات أخذت صناعة الملابس والنسيج في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية بالتراجع من حيث عدد المنشآت وأحجامها، وكذلك انخفاض معدل التوظيف الكلي في هذا القطاع إلى نحو (88%) في عام 1987، مما كانت عليه عام 1954، لذا فقد عملت هذه الدول على فرض نظام الحصص على تصدير أنواع محددة من الملابس إلى أسواقها، وهذا ما عرف باتفاقية الأنسجة المتعددة. وقد أدى هذا الدور الحمائي والذي كان يهدف إلى حماية سوق العالم المتقدم إلى حماية صناعات الدول النامية المصدرة، فنظام الحصص حال دون سيطرة الدول الشرق آسيوية على صادرات الملابس وأدى إلى تشتت كبير في الجغرافيا العالمية لصناعة الملابس (24).

وقد استطاعت المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن جذب عدد كبير من مصانع جنوب وجنوب شرق آسيا للاستفادة من إمكانية التصدير للسوق الأمريكية، وكان قانون تشجيع الاستثمار لعام م1995 والذي ينص على عدم وجود أية قيود على تملك المشروع من قبل غير الأردني، ولا داعي لوجود شريك محلي، بالإضافة إلى إمكانية تحويل كامل رأس المال والأرباح والرواتب وليس هنالك زمن أو مدة محددة للمشروع (25)، الأثر الكبير في دخول هذه الشركات إلى المناطق الصناعية المؤهلة.

ومنذ توقيع اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة في أواخر عام 1997م، وإعلان قيام أول مدينة صناعية مؤهلة " مدينة الحسن الصناعية في محافظة اربد" شهدت حركة استثمارية لافتة، وبلغ عدد المشاريع الصناعية فيها (82) مصنعا عام 2004م، تشكل مصانع الملابس الجاهزة نحو (62%) من مجموع المشاريع الصناعية فيها، ووفرت (13550) فرصة عمل(26). وقد تزايد أعداد المناطق الصناعية لتصل إلى (10)، وقد بلغ عدد المصانع فيها (108) مصنعا يعمل جلها في إنتاج الملابس وتصدر إلى الولايات المتحدة فقط.

خامسا: خصائص سلسلة إنتاج الألبسة في المناطق الصناعية المؤهلة

1-5 المراحل الإنتاجية التي تقوم بها مصانع المناطق المؤهلة:

تتضمن سلسلة إنتاج الألبسة عدد من المراحل: البحث والتطوير (Research and Development) ذلك لمعرفة ذوق المستهلك، والتصميم، والتزويد بالمواد الخام والإكسسوارات، والقص والخياطة والتشطيب والكي والتغليف وأحيانا الغسيل، وأخيرا التعريف بالمنتج، ومن ثم التسويق ومحلات التجزئة (الشكل رقم 2). وقد احتفظت الشركات الرائدة في الولايات المتحدة بمرحلة التصميم والتسويق، ذلك أن هذه المراحل هي التي تحقق الربح في صناعة الملابس.

اقتصرت صناعة الملابس في الأردن على عمليات القص والخياطة والتشطيب والتغليف، إلا أن هناك تباينا في عدد المراحل التي تنفذها المصانع (الجدول رقم1). ورغم أن عمليات التصميم ما زالت محتكرة من قبل الشركات الرائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه وجد ستة مصانع في المناطق المؤهلة قد بدأت عملياتها الإنتاجية من مرحلة التصميم، وجميع هذه المصانع مملوكة من قبل مستثمرين من أمريكا والهند وإسرائيل والصين، ولا وجود للمستثمر الأردني ضمن هذه المصانع. ويعني هذا أن الإنتاج المتكامل (Full- Package Production) التي يعبر عن مرحلة الانتقال من التجميع إلى كامل التصنيع ما زال بعيدا عن بنية صناعة الملابس الأردنية. وهذا يعني أن أمامنا خيارات لإحداث هذه النقلة النوعية: إما أن تتحول بعض مصانع الملابس في هذا الاتجاه أو أن يكتسب العاملون في المصانع الستة السابقة الذكر الخبرة والمعرفة تقنيا وإداريا لتأسيس مثل هذه المصانع مستقبلا. ولهذا يتحتم علينا معرفة طبيعة العمل الذي يقوم به العاملون في هذه المصانع.

شكل 2: مراحل سلسلة إنتاج الألبسة

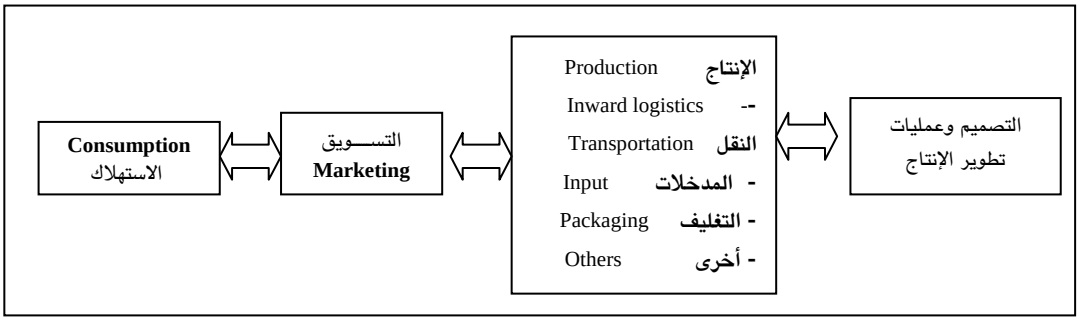

المصدر: Raphael Kaplinsky and Mike Morris, 2000

جدول 1: مراحل الإنتاج في المناطق الصناعية المؤهلة

نوع العملية	التكرار	النسبة(%)
القص - الخياطة- التشطيب- التغليف	44	68
الخياطة - التشطيب - التغليف	8	12
الخياطة	3	4.6
الغسيل	1	1.5
التطريز على الملابس	1	1.5
الطباعة على الملابس	1	1.5
التشطيب والتغليف	1	1.5
التصميم- القص- الخياطة- التشطيب- التغليف	6	9.4
المجموع	65	100

المصدر: الباحثان، المسح الميداني، 2005م.

تقوم (68%) من مصانع المناطق المؤهلة بالعملية الإنتاجية ابتداء من مرحلة القص- الخياطة – التشطيب- التغليف. ويمتلك هذه المصانع المستثمرون الشرق الآسيويين والإسرائيليين والبريطانيين والأمريكيين، وعلى الرغم من وجود (7) مصانع أردنية تبدأ عملياتها الإنتاجية من مرحلة القص، إلا أن جميعها ترتبط بعقود من الباطن مع المصانع الشرق آسيوية وغير مرتبطة بسلسلة الإنتاج العالمية.وتعمل في المصانع التي تبدأ عملياتها بالقص عمالة من جنسيات مختلفة بلغ مجموعها (23939)، ألا أن العمالة الأردنية لم تشكل منها سوى 30% أي نحو (7154) عامل، وقد تم استثناء العامل الأردني من مرحلة القص تماما، وترتفع نسبة العمالة الأردنية في مرحلة الخياطة إلى (28%) في حين تبلغ في مرحلتي التشطيب والتغليف نحو(71%).

ونظرا لأن عمليات القص تعد من العمليات التي تتطلب مزيدا من الدقة والمهارة، فإن (12%) من مصانع المناطق المؤهلة قد بدأت العملية الإنتاجية من مرحلة الخياطة ولا تقوم بعملية القص، فوفق نظام (Bundle) فإن عددا من القطع يصل إلى (25) قطعة تقص في إسرائيل وتربط في حزمة كاملة، وتنقل بين المصانع المرتبطة بعقود من الباطن أو تنتقل عبر الحدود، وتنقل إلى مصانع المناطق المؤهلة لتجري عليها عمليات الخياطة والتشطيب والتغليف. ومن الجدير بالذكر أن ثلاثة أرباع الوقت الإجمالي لإنتاج القطعة يتمثل في عمليات القص، وليس في عمليات الخياطة. ورغم الوقت الطويل اللازم لعملية القص، إلا أنها تتم في الخارج. وفي هذا المجال يمكن أن نطرح السؤال التالي: هل المهارة والخبرة اللازمين لهذه العملية تقف وراء هذا النوع من تقسيم العمل أما أن عملية القص تعد من العمليات القريبة من عملية التصميم التي تحول الشركات الكبرى من الوصول إليها؟.

ونظرا لما تتطلبه عمليات القص من مهارة وخبرة، ولما تتطلبه عمليات الخياطة والتشطيب والتغليف من كثافة الأيدي العاملة، فقد عملت الشركات الإسرائيلية على نقل العملية الإنتاجية إلى المناطق الصناعية المؤهلة في حين احتفظت تلك الشركات بمركز إقليمي لها في إسرائيل يعمل على الحصول على الطلبيات من الشركات الأمريكية، أو كوكيل لبعض الماركات الأمريكية المشهورة. وتقوم بعملية القص بمصانع تابعة لها في إسرائيل، وينقل القماش المقصوص إلى مصانعها في المناطق الصناعية المؤهلة، ولذا فإن (50%) من المصانع التي تقوم بعملية الخياطة – التشطيب – التغليف، هي إسرائيلية تحتفظ بعمليات النقاط شبه الهامشية (Node) في السلسلة، وأحيانا النقاط المركزية في السلسلة التي تحقق القيمة والربح الأعلى ضمن سلسل إنتاج الألبسة العالمية. أما عمليات النقاط الهامشية والتي لا تحقق الربح والقيمة الأعلى، فإنها تتم في مصانع المناطق الصناعية المؤهلة، لتدني أجور العمالة الأردنية، في حين أن (50%) من المصانع التي تقوم بعمليات الخياطة – التشطيب – التغليف، هي مصانع أردنية وهندية ترتبط بعقود من الباطن مع المصانع الكبيرة لتنفذ لها بعضا من العمليات الإنتاجية. تقوم (5%) من مصانع المناطق المؤهلة بعمليات الخياطة فقط، فالقماش المقصوص للألبسة الطبية مثلا يأتي من إسرائيل لتجري عليه عمليات الخياطة في مصانع المناطق المؤهلة، ثم يحزم ويعود بواسطة الشاحنات إلى إسرائيل، لتتم عمليات التشطيب والتغليف ومن ثم التصدير للسوق الأمريكي.

وكذلك الأمر بالنسبة للمصنع الأردني والباكستاني، اللذين يقومان بعمليات الخياطة فقط للألبسة القطنية حيث ترتبط بعقود من الباطن مع المصانع الكبيرة.

وهناك مصنعان متخصصان بعمليات التطريز والطباعة على الملابس، مرتبطان بعقود من الباطن مع المصانع التي يتطلب إنتاجها التطريز والطباعة، وتعمل هذه على تنفيذ هذه العمليات فقط، ومن ثم فهي غير مرتبطة بسلسلة الإنتاج العالمية مباشرة، وتعود ملكية هذين المصنعين إلى مستثمر هندي وآخر كوري.

ورغم أن مصانع الملابس تميل إلى التكامل في عمليات الإنتاج في مراحل التشطيب والغسيل، وذلك لعدم الكفاءة في الفصل عند هذه العمليات ولضمان الجودة فيها، إلا أنه وأثناء عملية المسح الميداني وجد مصنعين يقومان بعمليات التشطيب والغسيل والتغليف فقط، يرتبطان بعقود من الباطن مع المصانع الكبيرة، ويبدو أن هذين المصنعين ما زالا حديثا النشأة.

2-5: جنسيات مالكي مصانع الملابس في المناطق الصناعية المؤهلة

شكلت المناطق الصناعية المؤهلة مناخا استثماريا عمل على جذب العديد من المستثمرين الأجانب من جنسيات مختلفة، وبخاصة من دول جنوب وجنوب شرق آسيا (جدول رقم2)، لقد بلغت نسبة المصانع التي يمتلكها المستثمرون الشرق آسيويين (60%) من مجموع المصانع في المدن المؤهلة، وشكل المستثمرون الهنود أعلى نسبة بنسبة (29%)، ويليهم الأردنيون بنسبة (17%).

وقد جاء إنشاء المصانع الأمريكية في المناطق المؤهلة، كإحدى الاستراتيجيات التي اتبعتها الشركات الأمريكية، التي أخذت بالتراجع أمام المستوردات الشرق آسيوية، فعملت على نقل العملية الإنتاجية إلى ما وراء البحار، والاحتفاظ بمركز للتصميم والتسويق في المركز،

جدول 2: المستثمرون حسب الجنسية في المناطق الصناعية المؤهلة

الجنسية	التكرار	النسبة(%)
هندي	19	29.2
أردني	11	17
باكستاني	6	9.2
إسرائيلي	6	9.2
صيني	6	9.2
تايواني	4	6
أمريكي	3	5
سيرلانكي	2	3.1
تركي	2	3.1
عماني	1	1.5
إماراتي	1	1.5
بريطاني	1	1.5
فلسطيني	1	1.5
هونغ كونغ	1	1.5
كوري	1	1.5
المجموع	**65**	**100**

المصدر: الباحثان، المسح الميداني، 2005م.

ونظرا لخضوع صادرات هذه الشركات لنظام الحصص، فقد كان انتقالها إلى المناطق المؤهلة الأردنية إحدى الطرق الاستراتيجية التي اتبعتها لتجاوز نظام الكوتا، لذا تشكل المصانع الأمريكية نحو (5%) من المصانع القائمة في المناطق المؤهلة.

أما المستثمر الإسرائيلي فقد كان الأسرع في الاستفادة من مزايا الاستثمار في المناطق المؤهلة الأردنية، نظرا لفارق الأجور بين البلدين، فقد كانت (90%) من صناعة الملابس الإسرائيلية تعتمد على التعاقد من الباطن (Subcontracting) مع المصانع الفلسطينية، مستغلة بذلك مهارة وتدني أجور العامل الفلسطيني، مقارنة مع الأجور المدفوعة للعمالة الإسرائيلية في هذا القطاع. فمتوسط أجر العامل الفلسطيني في هذا القطاع يبلغ 260 دولارا، مقارنة مع 1000 دولار للعامل الإسرائيلي(27). ونظرا لانخفاض الأجور في الأردن مقارنة مع إسرائيل وتدني نسبة الجمارك في إسرائيل، فقد فقدت المصانع الإسرائيلية قدرتها على المنافسة. وتبعا لنظرية (Transaction Theory) فقد نقلت المصانع الإسرائيلية إنتاجها كله أو أجزاء منه إلى الأردن فوفقا لهذه النظرية يتم احتساب تكلفة الإنتاج داخل المصنع (in Home)، وتكلفة إنتاجه خارج المصنع، وعليه يتم نقل الإنتاج نحو الخارج إذا كانت التكلفة أقل.

يمتلك مستثمرون عرب من عمان والإمارات وفلسطين ثلاثة مصانع فقط في هذه المناطق، لا ترتبط مباشرة بسلسلة الإنتاج العالمية، وإنما تعمل على شكل عقود من الباطن مع الشركات الشرق آسيوية. وكذلك يمتلك الأتراك مصنعين فقط، ولعل ارتفاع تكاليف المنتجات التركية بسبب ارتفاع أجور العمالة وتكاليف المواد الخام كان السبب في استقطاب المناطق المؤهلة للأتراك، ألا أن طبيعة التنظيم التشريعي الذي قامت بموجبه المناطق المؤهلة والذي ينص على اقتصار التسويق إلى السوق الأمريكية، جعل هذه المناطق غير جاذبة للمستثمر الأوروبي الذي عمل على نقل صناعة الملابس إلى أوروبا الشرقية، لذا لا يتواجد في المناطق المؤهلة الأردنية سوى مصنع بريطاني واحد.

أما المستثمر الأردني فلا يمتلك في المناطق الصناعية المؤهلة سوى إحدى عشر مصنعا، ثمانية منها غير مرتبطة بسلسلة الإنتاج العالمية، وإنما ترتبط بعقود من الباطن مع المصانع الكبيرة، فالمستثمر الأردني ما زال لا يملك الخبرة والمعرفة التي تمكنه من الارتباط المباشر بسلسلة الإنتاج العالمية. لقد تمكنت ثلاث مصانع أردنية فقط (أحدها كان شريكا لمصنع باكستاني) من امتلاك القدرة على الارتباط المباشر بسلسلة الإنتاج العالمية، والتصدير المباشر لسوق المستهلك الأمريكي، مما يشكل أملا في قدرة المصنع الأردني على الارتقاء بموقعه في سلسلة القيم العالمية.

3-5: العمالة المرتبطة بسلسلة الإنتاج العالمية:

رغم أن حقيقة تدني أجور الأيدي العاملة الأردنية يقدم تفسيرا جزئيا لجذب المستثمرين في قطاع الملابس إلى المناطق الصناعية المؤهلة، إلا أن ارتفاع نسبة العمالة الوافدة ضمن هذه المصانع يقلل من أهمية هذه الحقيقة، ويؤكد على الدافع الرئيس لجذب المصانع الأجنبية إلى الأردن، وهو التخلص من نظام الحصص المفروض عالميا.

وتنص بنود اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة على أن تكون نسبة (40%) من العمالة فيها أردنية، وتشترط كذلك قيام المستثمر الأجنبي بمهمة تأهيل وتدريب نسبة من العمالة الأردنية مقابل المزايا المقدمة من الجانب الأردني. بلغت نسبة العمالة الأردنية (39%) فقط (الجدول رقم3)، وتتركز في المراحل المساندة للعملية الإنتاجية، فالعامل الأردني مستثنى من مرحلة القص بشكل تام، وذلك لما تتطلبه هذه العملية من الدقة وتراكم الخبرة والمعرفة التي يفتقر إليها العامل الأردني فالارتباط بهذه العملية يحتاج من العامل قضاء فترة زمنية معينة في العمليات الأخرى، ثم ينتقل منها إلى مرحلة الخياطة فمرحلة القص، أي التعلم من خلال العمل طويل الأمد، إلا أن العمالة الأردنية غير مستقرة، يرى مدراء المصانع، أن (75%) من العمالة الأردنية غير مستقرة و تنقطع عن العمل بشكل متكرر ودائمة البحث عن عمل أفضل، بل إن (40%) من العمالة الأردنية قد تنقلت بين مصانع التجمع الصناعي ذاته، حيث يبقى العامل الأردني في المعدل 19.4 شهرا فقط في المصنع الذي يعمل فيه في المناطق المؤهلة، في حين يرتفع هذا المعدل إلى 81.7 شهرا خارج المناطق المؤهلة، الأمر الذي يعبر عن عدم استقرار العامل، ولذا فإن العامل الأردني يبقى يراوح مكانه، ويتم تركيزه في العمليات المساندة للعملية الإنتاجية كالغسيل والكي والتشطيب، مما يبقيه بعيدا عن صلب العملية الإنتاجية، وبذلك يعمل المستثمر الأجنبي على تطبيق بند الاتفاقية الذي يشترط استخدام العمالة الأردنية ولكن لا يلتزم بتدريبها وتطويرها ويستقدم بدلا من ذلك العمالة الشرق آسيوية لما تتمتع به من خبرات ومهارة والتزام في العمل.

جدول 3: جنسيات العمالة المرتبطة بسلسلة إنتاج الألبسة في المناطق الصناعية المؤهلة، 2005م

الجنسية	التكرار	النسبة (%)
الأردنية	13338	39
البنغالية	8770	26
السيريلانكية	5593	16
الصينية	4677	14
الهندية	1419	4
أخرى*	479	1
المجموع	**34276**	**100**

المصدر: الباحثان، المسح الميداني، 2005م.

- الجنسيات الأخرى تتضمن جميع الجنسيات التي تقل نسبتها عن (1 صحيح)، وهي الباكستانية والتايوانية والبنغالية والفلبينية والمصرية.

تشكل العمالة الشرق آسيوية المصدر الرئيس للعمالة المرتبطة بعمليات سلسلة إنتاج الألبسة العالمية في المناطق الصناعية المؤهلة، ليس لانخفاض تكلفتها بل لإنتاجيتها المرتفعة، فتكلفة العامل الأردني الإجمالية لا تتجاوز 130 دولارا شهريا، في حين أن تكلفة العامل الوافد قد تصل إلى ثلاثة أضعاف تكلفة العامل الأردني، لأنها تتضمن تكاليف السفر و الإقامة والسكن والطعام والتأمين الصحي، إلا أن إنتاجية العامل الوافد تصل إلى ثلاثة أضعاف إنتاجية العامل الأردني. ففي حين يوضع على خط الإنتاج 25 عامل وافد لينتج 95 قطعة، فإن نفس العدد من العمالة الأردنية لا يتجاوز إنتاجها (28 – 35) قطعة في نفس الفترة الزمنية.

وعمل كل مصنع على استقدام طاقم إداري من نفس الدولة، لإدارة العمليات الإنتاجية وإدارة شؤون الارتباط بسلسلة الإنتاج العالمية والحصول على الطلبيات، في حين تم الاعتماد على الإداري الأردني في أعمال المحاسبة والشؤون القانونية وشؤون الموظفين وأعمال السكريتاريا، ويفسر ذلك ارتفاع نسبة الإداري الأردني إلى (63%)، وذلك بسبب تدني أجور العاملين الأردنيين، بالمقارنة مع استقدام طاقم إداري من دولة المستثمر، فهذه المصانع تمتاز بأحجامها الكبيرة ولذا تتطلب طاقم إداري كبير الحجم لإدارة شؤون المصنع، كما أن الإداري الأردني يتميز بمعرفته بالأبعاد القانونية والمؤسيسة والإدارية والاجتماعية في الأردن، والتي يجهلها الإداري الأجنبي.وهذا يفسر وجود (897) أردني في إدارة هذه المصانع، بمعدل (14) شخص لكل مصنع. وقد أثبت الإداري الأردني كفاءة عبر عنها (85%) من مديري المصانع، وبالمقابل يرى الإداري الأردني أن الطواقم الإدارية الوافدة تتبع أساليب مختلفة لحماية مهنهم وعدم نقل خبرتهم للإداري الأردني، مما يعمل عائقا على نقل خبرات متراكمة تمتد إلى ثلاثة عقود ونصف.

تبلغ الإناث ثلاثة أضعاف الذكور في العمالة الأردنية، (الشكل3)، فمصانع المناطق المؤهلة عملت على جذب الإناث من القرى والمخيمات وتجمعات المهاجرين في المدن. تستقطب مصانع الملابس الإناث العازبات، من ذوات التحصيل العلمي التدني، في حين ترتفع نسبة الذكور في مجال الإدارة باستثناء أعمال السكريتاريا التي أوكلت للإناث، ويشكل ارتفاع نسبة الذكور في صناعة الملابس خارج نطاق المناطق الصناعية المؤهلة(28)، دليلا على أن انخفاض الأجور المدفوعة من قبل مصانع المناطق المؤهلة هي العامل الرئيس لانخفاض أعداد الذكور فيها.

شكل 3: خصائص العمالة المرتبطة بسلسلة الإنتاج العالمية حسب الجنس

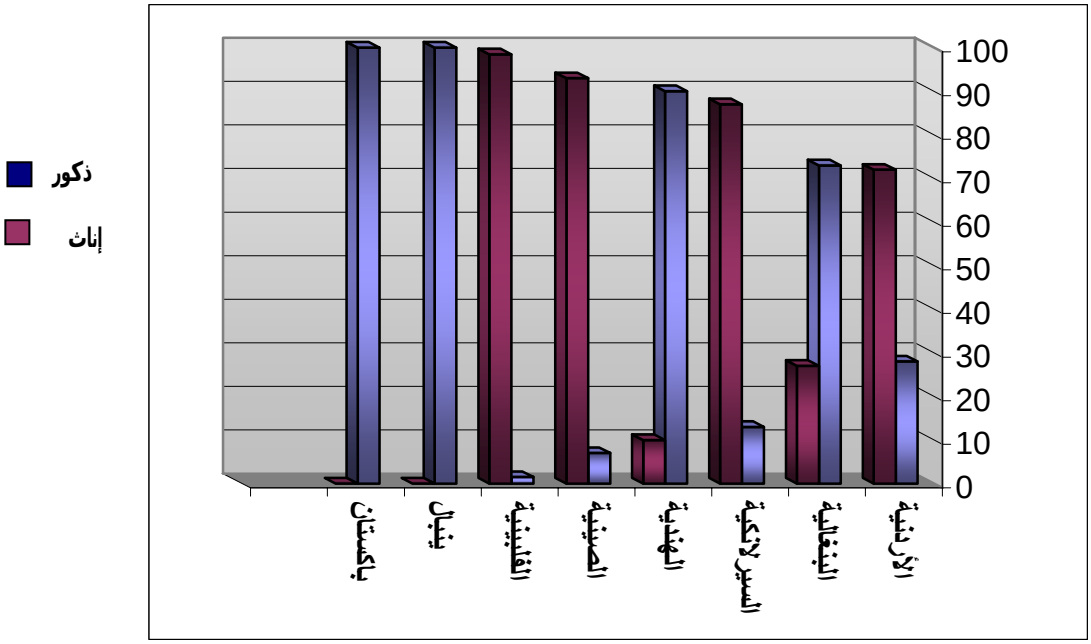

المصدر : الباحثان، المسح الميداني، 2005م.

5-4: نوع الإنتاج:

نظرا لارتباط مصانع المناطق المؤهلة، بسلسلة الإنتاج العالمية والتي تستهدف السوق الأمريكية، وبالتالي يرتبط عمل هذه المصانع بالطلب من المشتري الأمريكي، لذا فإن (43%) من هذه المصانع يعمل على إنتاج جميع أنواع الألبسة (الجدول رقم4).حيث تتمتع هذه المصانع بالمرونة العالية (Flexibility)، وتقوم على اقتصاديات الحجم (Economic of Scale) واقتصاديات التنوع (Economic of Scope)، في حين تخصصت (38.5%) من مصانع المناطق المؤهلة بإنتاج الملابس النسائية، و(6%) فقط بالملابس الرجالية.

وقد جاءت هذه الحقيقة لتؤكد ما توصلت إليه الدراسات السابقة مثل دراسة Appelbaum, and Gereffi (1992)(29) ودراسة Dicken and Hassler, (2000) (30) ودراسة Taplin (1994) (31)، فقد جاء في هذه الدراسات أن مراحل الإنتاج ذا القيمة المضافة العالية في سلسلة القيم مثل سلسلة الألبسة الرجالية بقيت متركزة جغرافيا في الدول المتقدمة ذات الأجور العالية، في حين أصبحت سلسلة ألبسة النساء أكثر تشتتا وتركزا في آسيا، فالنقاط (Node) عالية القيمة في سلسلة القيم مركزة مكانيا، بينما النقاط الهامشية منخفضة القيمة مشتتة وموزعة جغرافيا.

جدول 4: خصائص المصانع في المناطق الصناعية المؤهلة حسب نوع الإنتاج 2005م

نوع الإنتاج	عدد المصانع	النسبة (%)	متوسط حجم المصنع (عامل/مصنع)
جميع أنواع الملابس	28	43	479
ملابس نسائية	25	38.5	651
ملابس رجالية	4	6	317
ولادي وبناتي	1	1.5	109
ملابس قطنية	1	1.5	95
ملابس طبية	1	1.5	270
الجينز	5	8	2535
المجموع	**65**	**100**	**4456**

المصدر: الباحثان، المسح الميداني، 2005م.

5- 5: حجم المصانع المرتبطة بسلسلة الإنتاج العالمية

تميزت مصانع المناطق المؤهلة بأحجامها الكبيرة، سواء من حيث حجم التوظيف أو رأس المال المستثمر أو الطاقة الإنتاجية.

لقد تجاوز حجم التوظيف في (86%) من مصانع المناطق المؤهلة (100) عامل، في حين أن (57%) من مصانع المناطق المؤهلة قد تجاوز حجم التوظيف فيها (500) عامل، بل إن (29%) منها يتجاوز حجم التوظيف فيه (1000) عامل، وقد بلغ متوسط حجم هذه المصانع نحو (624) عامل للمصنع الواحد.

كما أن (37%) من مصانع المناطق المؤهلة قد بلغ حجم رأس مالها المستثمر عند التأسيس (50000) دينار أردني. في حين أن (40%) من هذه المصانع يتراوح حجم رأس مالها ما بين (100000- 360000)، ونحو (17%) يتراوح حجم رأس مالها ما بين (مليون- 8 مليون) دينار أردني.

وفي الواقع لم نجد علاقة بين حجم المصنع وجنسية المالك، ويتواجد المستثمر الأردني في جميع الفئات المذكورة، باستثناء الفئة الأخيرة.

سادسا: النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، التي يمكن استعراضها على النحو التالي:

- ساهم نظام تقسيم العمل العالمي في إدخال الأردن في سلاسل الإنتاج العالمية، حيث احتفظت الشركات القيادية بالمراحل التي تحقق القيمة المضافة العليا، في حين انتقلت المراحل ذات القيمة المضافة المتدنية إلى الأردن من خلال مصانع الملابس في المناطق الصناعية المؤهلة الأردنية.
- لم تتكامل المصانع الأردنية مع سلسلة القيم العالمية بعد، إلا جزئيا، حيث ارتبط ثلاثة مصانع فقط بالسلسلة مباشرة، أما المصانع الثمانية الأخرى فترتبط بعقود من الباطن مع مصانع غير أردنية.
- تطورت صناعة الملابس الأردنية نتيجة لعوامل وظروف دولية، في حين لم يكن للعوامل الداخلية سوى أثر محدود.
- تساهم صناعة الملابس في الأردن بشكل محدود في تشغيل القوى العاملة الأردنية، إذ لم تتجاوز نسبة العمالة الأردنية (39%) من مجموع العاملين في صناعة الملابس في المناطق المؤهلة، حيث يتناقض نظام تقسيم العمل في سلاسل الإنتاج العالمية مع سياسة الحكومة الأردنية في تشغيل القوى العاملة.
- لا تسهم صناعة الملابس في تطوير قدرات العامل الأردني، بسبب تركزه في العمليات المساندة للعملية الإنتاجية، وبقاءة بعيدا عن جوهر العمليات الإنتاجية، الأمر الذي ينفي الفرضية الأولى (ص5)، حيث لم يتم الارتقاء إلى مرحلة أعلى على سلسلة الإنتاج.
- تبقى معظم مراحل الإنتاج في المصانع الأردنية المرتبطة بسلسلة القيم العالمية من مستويات إنتاجية متدنية على السلسلة بحيث تبقى القيمة المضافة في أقل المستويات، وهذا يعزز صحة الفرضية الثانية والتي تنص على أن الشركات العالمية هي التي تتحكم بسلاسل القيم.
- تطبق مصانع سلسلة الإنتاج العالمية اقتصاديات الحجم كإستراتيجية لتحقيق الربح، وتطبق إستراتيجية اقتصاديات التنوع لتحافظ على موقعها في السلسلة لذا تغلب صفة الصناعات الكبيرة على جميع مصانع سلسلة الإنتاج العالمية، بعكس بنية الصناعات الأردنية التي تتميز بحجمها الصغير.
- انخفاض الأجور هو العامل الرئيس لعدم جاذبية هذه الصناعة للأيدي العاملة المحلية، وبخاصة الذكور منهم.

سابعا: التوصيات

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإننا نوصي بما يلي:

1- ضرورة إنشاء مراكز لتصميم الملابس والتركيز عليها في مساعدات التنمية المقدمة من الدول الصناعية. ويمكن أن يدخل التصميم في الدراسات الأكاديمية للارتقاء بهذه المهنة وتوظيفها في المصانع الأردنية.

2- ضرورة تطبيق التعليمات والإجراءات المتعلقة بنسبة العمالة الأردنية في مصانع المناطق المؤهلة وتحسين شروط ومناخ العمل حتى تصبح هذه المصانع جاذبة للعمالة الأردنية.

3- وضع برامج تدريبية متخصصة للعاملين في مصانع الملابس لإكسابهم قدرات منافسة في جميع مراحل الإنتاج.

4- التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص في الأردن مع مؤسسات التنمية العالمية للتوسع في تأسيس وتطوير معاهد متخصصة في تصميم الملابس لنقل الأردن إلى مراحل متقدمة في هذه الصناعة وتعظيم القيمة المضافة منها.

5- تعريف المنتجين الأردنيين بكافة الاتفاقيات ومزاياها لتنويع التصدير من حيث الدول ومن حيث الاتفاقيات.

الهوامش:

1) Gereffi, G. (1994**).** pp. 95-122

1- Dicken, P., and Hassler, M. (2000). pp. 263- 280

2- Dolan, C., and Humphrey, J. (1999)

3- Knutsen, H. (2004)

4- - Chen, X. (2003**).** pp.166-186

5- Gereffi, G. (1994**)** مصدر سابق.

6- -7. Gereffi, G. (1999). pp. 37-70.

8- Knutsen, H. (2004) مصدر سابق

9- Kaplinsky, R., and Morris, M. (2000).

-10 Kaplinsky, R., and Morris, M. (2000) مصدر سابق.

11- Taplin, I. (1994). pp. 205-222.

12- Korzeniewicz, M. (1992**).**

13- Hassler, M. (2004)

14- Hassler, M. (2003)

15- Hassler, M. (2004).مصدر سابق

16- Gaffney,J.p.2005.

17- Knutsen, H. (2004).مصدر سابق

18- Gereffi, G. (1994**)**.مصدر سابق

19- Hopkins, T., and wallerstein, I. (1986).

20- Hassler, M. (2003)مصدر سابق

21- Porter, M. (1990).

22- Korzeniewicz, M. (1992**)**.مصدر سابق

23- مؤسسة تشجيع الاستثمار، (2005). **تقارير غير منشورة.**

24- Gereffi, G. (1994**)**..مصدر سابق

25- مؤسسة تشجيع الاستثمار، (2005).

26- Dicken, P., and Hassler, M. (2000) مصدر سابق.

27- ESCWA. (1997).

28- صبابحة، صفاء صبح، (2006).

. -29Appelbaum, R., and Gereffi, G. (1992) -

30-(2000) Dicken, P., and Hassler, M. مصدر سابق

31-(1994) Taplin, I. مصدر سابق.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية

إدارة تجمع الضليل الصناعي. (2005م). أعداد وأنواع الصناعات القائمة فيها، تقارير غير منشورة.

إدارة مدينة الحسن الصناعية. (2005م). أعداد وأنواع الصناعات القائمة فيها، تقارير غير منشورة.

إدارة مدينة التجمعات الصناعية المؤهلة. (2005م). أعداد وأنواع الصناعات القائمة فيها، تقارير غير منشورة.

إدارة مدينة سايبرستي. (2005م). أعداد وأنواع الصناعات القائمة فيها، تقارير غير منشورة.

صبابحة، صفاء صبح. (2006). سلسلة القيم في صناعة الملابس في الأردن، رسالة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان – الأردن.

مؤسسة تشجيع الاستثمار. (2005). قانون وأنظمة تشجيع الاستثمار، قانون رقم 16 لعام 1995م، عمان، الأردن.

مؤسسة تشجيع الاستثمار. (2005). تقارير غير منشورة.

وزارة الصناعة والتجارة. (2005)، قسم المناطق الصناعية المؤهلة، كشوف صناعات الملابس، تقارير غير منشورة.

المراجع الأجنبية:

Appelbaum, R., and Gereffi, G. (1992). Points of Profit in the Garment Commodity Chian. Paper Presented at the UCLA Center for Pacific Rim Studies Conference, 'the Globalization of the Apparel Industry in the Pacific Rim. May 15-18.

Chen, X. (2003). the New Spatial Division of Labor and Commodity Chains in the Greater South China Economic Region. in: Gereffi, G., and Korzeniewicz, M.(Eds)., Commodity Chain and Global Capitalism, pp.166-186.

Dicken, P., and Hassler, M. (2000). Organising the Indonesian Clothing Industry in the Global Economy: the Role of Business Networks, Environment and Planning A, 32. pp. 263- 280.

Dolan, C., and Humphrey, J. (1999). Changing Governance Patterns in the Trade in Fresh Vegetables Between Africa and the United Kingdom, Environment and Planning A.

ESCWA. (1997). Proceedings of the Expert Group Meeting on the Impact of the Peace Process on Selected Sectors, Amman, 23-25 June

Gaffney, J. p. 2005.Jordan's Qualified Industrial Zones: A Qualified Success? A Thesis in Middle Eastern Political Economy. University of Pennsylvania.

Gereffi, G. (1994). the Organization of Buyer-Driven Global Commodity Chains: How U.S. Retailers Shape Overseas Production Networks. in: Gereffi, G.,and Korzeniewicz, M. (Eds)., Commodity Chain and Global Capitalism, pp. 95-122.Westport: Praeger.

Gereffi, G. (1999). International Trade and Industrial Upgrading in the Apparel Commodity Chain, Journal of International Economies 48: pp. 37-70.

Hassler, M. (2003a). Crisis,Coincidences and Strategic Market Behavior: the Internationalization of Indonesian Clothing Brand-Owners, Area,35(3). pp241-250.

Hassler, M. (2003b). Raw Material Procurement, Industrial Upgrading and Labor Recruitment: Intermediaries in Indonesias Clothing Industry. Geoforum, 35.

Hassler, M. (2003c). the Global Clothing Production System: Commodity Chains and Business Networks, Global Networks 3, (4), pp513-531.

Hassler, M. (2004a). Governing Consumption: Buyer-Supplier Relationships in the Indonesian Retailing Business.

Hopkins, T., and wallerstein, I. (1986). Commodity Chains in the World-Economy Prior to 1800, Review 10, 1:157-170.

Kaplinsky, R., and Morris, M. (2000). A Hand Book for Value Chain Research, Bellagio, September.

Knutsen, H. (2004). Industrial Development in Buyer-Driven Networks: the Garment Industry in Vietnam and Srilanka. in: Gereffi, G., and Korzeniewicz, M. (Eds)., Commodity Chain and Global Capitalism, Westport: Praeger.

Korzeniewicz, M. (1992). Global Commodity Networks and the Leather Foot Wear Industry: Emerging Forms of Economic Organization in the Postmodern World. Sociological Perspectives, 35.

Porter, M. (1990). Competitive Advantage: Grealing and Sustaining Superior Performance, New York.

Smith, A., Rainnine,A.,Dun Ford, M., Hardy, H., and Sadler, D. (2002). Networks of Value Commodities and Regions: Reworking Divisions of Labour in Macro-Regional Economies. Progress in Human Geography, 26, pp. 41- 63.

Tapline, I. (1994). Strategic Reoientations of U.S. Apparel Firms. in: Gereffi, G., and Korzeniewicz, M.(Eds)., Commodity Chain and Global Capitalism, Westport: pp. 205-222.

ملحق رقم 1

إستبانة الدراسة

السيد مدير المصنع:

تقوم الطالبة "صفاء صبح صبابحة" بإعداد دراسة حول صناعة الملابس في الأردن، بعنوان: " Value Chain in Grament Industry in Jordan".

نرجو من حضرتكم التعاون وتزويدنا بالبيانات والمعلومات التي نحتاج إليها.علما بأن كافة المعلومات والبيانات سيتم استخدامها لأغراض الدراسة فقط، وسيتم تزويدكم بنتائج هذه الدراسة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحثة: صفاء صبح صبابحة

القسم الأول:

- اسم المنشأة:	- الموقع: المحافظة
- تاريخ التأسيس.	المنطقة
- الكيان القانوني للمنشأة:	اسم التجمع الصناعي:
1. مساهمة عامة	- رأس المال المستثمر عند
2. محدودة المسؤولية	- رأس المال حاليا:
3. تضامن	- سبب التغير إن وجد:
4. توصيات بسيطة	
- مصدر الآلات (الدولة):	
- هل استوردتها جديدة أم مستعملة؟.	
- سبب اختيار صناعة الملابس؟.	

تاريخ الميلاد: جنسية المالك:

المهنة قبل الصناعة: المستوى التعليمي:

الدورات ومكانها:

القسم الثاني: نوع المنتج

	بناتي		نسائي		ولادي		رجالي		
رجالي									
ولادي									
نسائي									
بناتي									
غير ذلك									

- الدولة المصدر إليها؟
- هل هناك علاقة بين نوع المنتج والدولة المصدر إليها؟
- التصدير: *برا *بحرا *جوا

اسم المطار: 1.العقبة 2- حيفا

ما هي المراحل الإنتاجية التي يقوم بها المصنع؟

النسيج	الصباغة	وضع التصميم	القص	الخياطة	الكي والتغليف
التسويق	**خدمات ما بعد البيع**	أخرى/ حدد			

- هل بدأت هذه المراحل منذ التأسيس؟

القسم الثالث:

- طبيعة العقود المبرمة: مكتوبة شفوية

دائم غير منتظم.(حسب الطلب)

- مصدر العقد: مباشرة من المستورد

عن طريق الوسيط

أخرى/ حدد

- ما الذي يحدده العقد:

1. نوع المنتج	
2. نوع المواد الخام	
3. مكان استيراد المواد الخام	
4. نوع الإكسسوارات	
5. مكان استيراد الإكسسوارات	
6. تاريخ التسليم	
7. طريق التغليف	
8. التعريف بالمنتج	
9. أخرى/ حدد	

- كيف تم التعرف على الشركات التي قدمت العرض؟
- هل هناك عقود من الباطن مع شركات أخرى، حدد العمليات، لماذا؟
- وإذا لم يستوفي المنتج الشروط، ماذا يحدث للإنتاج؟ هل حصل ذلك مع مصنعكم؟ كم مرة؟

القسم الرابع: التكاليف والأرباح

مجموع تكاليف الإنتاج	أجور العمال	التكاليف الثابتة	تكاليف الإكسسوارات
تكاليف المواد الخام	**أجرة النقل**	**نسبة الوسيط**	**نسبة الربح**
السعر المعرف على المنتج			

القسم الخامس: دور الوسيط

القسم السادس:

- هل قام شخص/ عامل بعد عمله في المصنع بفتح مشروع خاص به؟، ماذا كان يعمل في المصنع؟.
- هل زادت الطاقة الإنتاجية للعامل، حدد بالقطعة؟
- هل جرى تطوير على الآلات؟
- ماذا استفدتم من الارتباط بالسلسلة؟:
  - تطوير المنتج
  - وقت التوريد
  - أخرى/ حدد
- هل يوجد وحدة الاتصال بالخارج:
- هل يوجد دورات تدريب للعاملين:
  - مدة التدريب
- نتائج التدريب
- هل يوجد دورات للإداريين:
- داخل الأردن:
- خارج الأردن :
- حدد الدول:
- مدة الدورة:

القسم السابع:

- المجموع الكلي للعمالة	العدد الثابت	العدد الإضافي عند الطلب
	الإدارة	
	العمالة	
	عدد الإناث	
	عدد الذكور	
- الجنسية	مجموع الإداريين	مجموع العرب

- ساعات العمل
- الأجور
- ما هي التغيرات التي طرأت منذ 2005/1/1م:

1. حجم الإنتاج
2. كميات التصدير

نقوشٌ صفويةٌ جديدة من قاع الفهدة

زياد طلافحه، دائرة الآثار العامة، قسم المشاريع، الأردن.

استلم البحث في 18/6/2007 وقبل للنشر 15/12/2007

ملخص

يقدمُ هذا البحث دراسة تحليلية لغوية لعشرةِ نقوشٍ من الفرع الصفوي كُتبت بلهجةٍ عربيةٍ شمالية، عثر عليها في منطقةِ قاع الفهدةِ الواقعة جنوب شرق بلدة الصفاوي بحوالي عشرة كيلو مترات. وتبرزُ أهمية هذه النقوش بأنها أخبرت عن بعضِ أحوال الطقس كسقوطِ الأمطار الشديده، وسجلت أحداثاً وقعت في الماضي مثل الرعي، والورود على الماء، والرحيل، والاستظلال، وكلها تدل على ممارسة الحياة اليومية.

يناقش هذا البحث أفعالاً وأسماءً جديدة ترد لأول مرة في النقوش الصفوية، كما تحاول هذه الدراسة إظهار الأهمية التاريخية والاجتماعية لهذه النقوش، ومدى ارتباطها باللهجات العربية القديمة والحديثة.

New Safatic inscriptions from the Qac AL-Fahdeh

Ziad Talafha, *Department of Antiquities, Division of projects, part projects, Jordan.*

Abstract

This paper introduces a linguistic analysis of ten inscriptions from the Safaitic branch which were written in a Northern Arabic dialect and were found in the al-Fahdeh Qac (Basin), Al-Safawi town; about south east ten kilometers.The importance of these inscriptions arises from the fact that they memtion some changes in climate such as a heavy rainfull they also consistitute a record of such daily life events as tending herds, getting to water sources, moving and taking refuge in the shade. In addition, this paper discusses new verbs and nouns which appeared for the first time in the Safatic inscriptions. It Also, tries to display the social ,and the historical importance for these inscriptions and the extent of their relation to other ancient and recent Arabic dialects.

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك 2009 ISSN (1023- 0165)

مقدمة:

يقعُ قاع الفهدة إلى الجنوبِ الشرقي من بلدةِ الصفاوي، وعلى بعد عشرة كيلو مترات منها، وقاع الفهدة جزء من وادي راجل في الباديةِ الأردنيةِ، حيث تتجمع مياه الأمطار بعد انتهاء موسم الشتاء ويحتفظ بها بعض الوقت وقد كان تجمع المياه في تلكِ القيعان محط جذب واهتمام أهل البادية في الماضي، والحاضرِ، وذلك لسقايةِ حيواناتهم، والرعي على بعضِ الأعشاب، والشجرات البرية الرعوية والتي تنمو حول تلك الأمكنة. مازال سكان البادية الأردنية يرتادون هذا المكان حتى الزمن الحاضر وللغاية نفسها، ونتيجة إشغال هذا المكان في الماضِي وجد العديد من النقوشِ على الرجومِ، وجوانب الأودية، وجدران الحظائر، إضافة للعديد من الرسوماتِ الآدمية، لفرسان يمتطون خيولاً في حالةِ صيد أو لأشخاص منفردين، أما الرسومات الحيوانية فتمثلت في الأسدِ، والفهد، والجمل، والفرس، والمها، وغيرها من الحيواناتِ، إضافة لوجود بقايا بعض الحظائر"الصير"في المكان.

يتناول هذا البحث توثيق عشرة نقوش جديدة من النقوشِ العربيةِ الشماليةِ من الفرع الصفوي وجدت في قاع الفهدة، إذ يتناول هذا البحث قراءة لهذهِ النقوش ودراستها، وتحليلها، ومقابلة مفرداتها مع مفرداتِ النقوش العربية القديمة آنذاك، كما يظهر هذا البحث مدى ارتباط هذه النقوش باللهجاتِ العربيةِ القديمة والحديثة سواء أكانت أسماء كانت أم أفعالاً، وكما يعرض البحث مضامين هذه النقوش ويبرز أهميتها اللغوية والتاريخية.

1. بنيةُ النقوش

أولاً:نقوشُ الملِكية.

بيانُ مِلكيتهم لتلك النقوش والتي دونت على الحجارةِ على نحو:"هذا النقش لفلانِ بن فلان".

ثانياً:النقوشُ الإخباريةُ.

احتوت هذه النقوشُ على موضوعٍ واحدٍ وهو الإخبار عن أحداثٍ وقعت في الماضي مثل:الرعي، والورودِ على الماءِ، والرحيلِ، والإستظلالِ، وذكر بعضِ الأحداثِ المناخيةِ كالأمطارِ الشديدة، وتدلُ كلهًا على ممارسةِ الحياةِ اليوميةِ.

2 ـ قراءة النقوش ونقل معانيها إلى العربية.

النقش رقم 1: (الشكل1).

كُتبَ النقشُ على حجرٍ شبهِ دائري بدأت كتابة من اليسارِ إلى اليمين وأخذ من الإطارِ الخارجيِّ للنقشِ الثاني مسيراً لخطِّ كتابته، كُتب النقشُ بواسطة أداةٍ حادةٍ، حروفُه متوسطةُ الحجم، واضحةٌ، ومقروءة.

النقشُ بالحروفِ العربيَّة

ل ك ز م ب ن ن ص ر ب ن و ع ل و ن ف ر م ن خ ل.

المعنى:

لكزم بن نصر بن وعل ونفر من الوادي.

الإيضاح:

لكزم:

اسمُ صاحبِ النقشِ، بدا بلام التمليك اسمُ علم مذكر بسيط. الكافُ، والزاي، والميمُ، أصلٌ صحيحٌ، يدلُّ على قصرٍ وقماءةٍ (ابن فارس ،1990، ج5، 176)، العربُ تقولُ للرجلِ البخيلِ أكزم، والكزوم من الإبلِ الهَرِمَة، كزيم، وكزمان، اسمان (ابن منظور، 1955، ج12، 517).

ورد هذا الاسم في نقوشٍ صفويةٍ أخرى(WH,2563؛HIN,499)، وظهر أيضاً في الصفوية بصيغة" أ ك ز م"(Ababneh2005, In1068: 374).

نصر:

اسمُ علمٍ مذكرٍ بسيطٍ. النونُ، والصاد، والراءُ أصلٌ صحيحٌ. يدلُّ على إتيانِ الخيرِ، وإعانةِ المظلومِ، والنواصرُ مسايلُ المياهِ(ابن فارس،1990،ج5،435)، وفي التنزيلِ قول الله سبحانه وتعالى﴿حَتى يقُولَ الرسُولُ والذينَ ءامنوا مَعَهُ مَتَى نَصرُ اللهِ﴾ ﴿البقرة آية 214﴾، والنصرةُ حسنُ المعونة، وأنصار النبيِّ ﷺ غلبت عليهم الصفة، فجرى مجرى الأسماء فصاروا يُدعَوْنَ بحي الأنصار. وبنو ناصرٍ وبنو نصرٍ بطنان (ابن منظور1955، ج5، 212)، وفي الموروثِ العربي ورد الاسم"نَصْر"(ابن دريد،1958،490).

ورد هذا الاسم في نقوشٍ صفويةٍ أخرى(Ababneh2005,In220:164؛WH,2727)، وكذلك بصيغةِ الفعل"ن ص ر"بمعنى أعان(ISB,49). وورد في السبئية على صيغةِ"ن ص ر م"(HIN,590)، وكذلك ظهر في السبئيةِ على صيغةِ الفعلِ"ي ص ر ن"بمعنى: أمد بعون، نصر، ناصر، الفعل"هـ ن ص ر ن"يعني:نال مناصرة"(بستون1982، 100)، وبصيغة"ن ص ر م"في النقوش الحضرية(RES,1,482). وفي النبطيةِ ظهرَ بصيغةِ "ن ص ر و"(الذييب،2002، نقش ،211، 196)، وفي الثموديةِ ظهر على صيغةِ "ن ص ر"(الذييب،2002، نقش5، 21)، وظهر في اليونانية بصيغة(ϛoNάσρ) (Wuthnow,1930,p82)، وكذلك في التدمرية(Stark,1971,p100)، وفي لهجة "هذيل ونجد" يأتي المصدر"نصورا"صيغة للفعلِ نصر (سلوم،1987،445) ،وترد في لهجاتِ الأحقافِ كلمة"ن ص ر"وتعني:نصراً و "نْ صُ ر"وتعني:"نصر، أعان"(مريخ ،2000،360).

وعل:

اسمُ علمٍ مذكرٍ بسيط. الواوُ، والعينُ، واللامُ، كلمتان. إحداهما الوعل ذكر الأرْوَى، وعلى التشبيه قيل لكبارِ الناسِ وأشرافهم وعول، وفي الحديثِ عن النبي ﷺ قال:"وتهلك الوعولُ، وتظهرُ التحوت".والثانيةُ قولُهم:"لا وَعْلَ عنه أي لا مَلْجَأ له"وقد تكون العين مبدلة من الهمزة وائل، واعل بمعنى :"الملجأ"(ابن فارس،1990،ج6،123)، والوعلةُ الموضعُ المنيعُ في الجبلِ، ووعلة اسمُ شاعرٍ من جرمٍ(ابن منظور1955،ج11،732).

ورد هذا الاسم نقوشٍ صفويةٍ أخرى(Ababneh2005,In105:127؛ISB,440)، ظهر في السبئيةِ بصيغةِ"و ع ل"(بستون، 1982، ص 155)، وظهر في الثموديةِ بالصيغة نفسها(الذييب،2000، نقش68، 66)، ويرد في لهجةِ الأحقاف كلمة"ء ع ي ل" وتعنى وعلاً(مريخ،2000، 461)، وفي اللهجةِ الأردنيةِ ظهرت كلمة"توعل، يتوعل "وتطلقُ على من خَشُنَ طبعه، ورجلٌ وعلٌ رجل فاقد الذوق(العزيزي ،1974، ج3،227).

ونفر:

الواو حرفُ استئناف. نفر فعل ماضٍ، النونُ، والفاءُ، والراءُ، أصلٌ صحيحٌ، يدلُّ على تجافٍ وتباعد، وهو نفار الشيء عن الشيءِ(ابن فارس،1990،ج5، 459)، والنَّفْرُ التَّفرقُ، ونَفَرَ الظبيُ وغيره:شَرَدَ، والنَّفير الجماعة من الناسِ(ابن منظور، 1955، ج5،224)، وفي التنزيلِ قال الله سبحانه تعالى﴿فَلَولا نَفَرَ من كُلِّ فِرقَةٍ مِّنهُم طَائِفَةٌ﴾ ﴿ التوبة آية 122﴾، والمنافرةُ تعني:"المحاكمة"(ابن هشام،1936،ج2، 450).

وهو فعلٌ شائعُ الاستعمالِ في النقوشِ الصفويةِ(ISB,10؛عبابنه، 2005، نقش352، 207)، وفي السريانيةِ ورد الفعل"ڕڦ"(nfar) بمعنى:هرب(Costaz,1963,p210)، وفي السبئيةِ ورد"ت ف ر"وتفيد معنى نفر الحجيج(بستون1982، 92)، ووردت كلمة"نفر"بلغة بني كنانة بمعنى"الغزو"(حسنون، 1972، 27)، وكذلك وردت في لهجة هذيل كلمة "النفار"بمعني"الغزو"(ابن سلام، 1984، 123)، ووردت في لهجات الأحقاف كلمة"نْ فُ رُ"وتعني سار أو مشي مسرعاً، وتستخدم للتعبيرِ عن الهبوطِ أو الإسراع في المسيرِ أثناء النزول من الأماكنِ المرتفعة كالهضابِ والربى وغيرها (مريخ، 2000، 347)، وربما يكون هذا المعنى من أقرب المعاني لكلمة"نفر"في النقوشِ الصفويةِ، وفي لهجات شرق الجزيرة العربية يطلقون كلمة النُفره"على طريقةِ فطم الحوار عن الناقةِ(حنظل، 1978، 618).

م نخل:

الميم اختصار حرف الجر"من"، دغمت النون في النونِ من كلمةِ نخل، النونُ، والخاءُ، واللامُ أصلٌ صحيحٌ. تدلُّ على انتقاءِ الشيءِ، واختيارِه، نخّلت الأودية لتستصفي أجودها وأفضلها، والانتخال:الاختيار لنفسك أفضله(ابن منظور، 1955، ج11، 652).

ولفظة"نخل"تأتي بمعنى:الوادي(WH,73)، وهي مأخوذة من الكلمةِ السريانية"ܢܚܠ" (nḥel)، وتعني:سيل، نهر(Costaz,1963,p201)، وفي العبرية القديمة ورد(נַחַל) (naḥal)، بمعنى:نهر(Gesenius,1978,p543).

وأرى أنّ النخل هو المرعى الخصب المفضل لأنه نُخِلَ واستصفيَ على غيره من المراعي، والأراضي الخصبة، وليس بمعنى:الوادي، كما ورد في السريانية والعبرية، وأطلقت لفظة نخل على كثيرٍ من المواقع مثل نخل ماء، وعين نخل، ووردت كلمة "نخل"بمعنى:الريف أو مجمع البيوت في شعرِ ذي الرمة قال:

مِنَ ٱلْعِرَاقِيّةِ اللاتي يُحِيلُ لها بَيْنَ الْفَلَاَةِ وَبَيْنَ النَّخْلِ أُخْدُودُ

(ابن هشام،1936،ج1،48).

أما إدغامُ النونِ في الميمِ فاللهجاتُ العربيةُ تميلُ إلى الإدغامِ، فقبيلة أسد وتميم وهذيلٍ، وخزاعةَ ثبت في أشعارِها ولهجتها أنها تدغم وبخاصةٍ صوتَ النونِ لأن الإدغام طريقةٌ قصيرةٌ للتخفيفِ، وهناك إسباب صوتية ايضاً فالنون صوت لثوي انفي متوسط الشدة والرخاوة مجهورمرقق، وصوت الميم انفي مجهور، فقرب المخارج وتشابه الصفات تحدث ظاهرة الإدغام، واللهجةُ الصفويةُ كغيرها من اللهجاتِ العربيةِ القديمةِ ثبتَ في كثيرٍ من مفرداتها أنها تدغم صوتَ النونِ. وهذه الظاهرة هي من خصائصِ البيئةِ البدويةِ والتي تجنحُ للسرعةِ في نطقِ الكلماتِ ومزجِها ببعضها، فحذف صوت النون من حرف الجّر"من"(طلافحه،129،2000).

النقش رقم 2: (الشكل 1).

كُتِبُ النقشُ على الحجرِ نفسه، بدأت كتابه من اليسارِ إلى اليمينِ وداخل إطارٍ، كُتبت الحروفُ بخط سميكٍ وبطريقة الدقّ، وهي واضحةُ، ومقروءة.

النقشُ بالحروفِ العربيَّة

ل ج ز ر ب ن ز ع ف.

المعنى:

لجزر بن زعف.

الإيضاح:

لجزر:

اسمُ صاحبِ النقشِ، بدأ بلام التمليك، اسمُ علمٍ مذكرٍ بسيط. الميمُ، والزاي، والراءُ أصلٌ صحيحٌ، تفيد معنى:القطْع(ابن فارس، 1990،ج1، 456)، الجزر الشياه السمينة، الواحدة جزرةٌ، والجِزارة أطرافُ البعيرِ، فراسنه ورأسه، ومنه الجزر والمد، وهو رجوع الماء إلى الخلفِ(ابن منظور، 1955،ج4، 134).

يرد هذا الاسم لأولِ مرة في النقوشِ العربيةِ الشماليةِ. ورد في لهجات الأحقاف"جْ زْ ز"بمعني قطع سنبل الذرة(مريخ، 2000، ص247)، وفي لهجاتِ شرقِ الجزيرةِ العربية يُطلقون كلمة جِزَرْ على الثورِ الذي يقوم بأعمالِ الحِراثة وغيرِها؛لأن الثور لا يذبح إلا إذا كبر"فهو قد جزر"(حنظل، 1978، 138).

زعف:

اسمُ علمٍ مذكرٍ بسيطٍ. الزاي، والعينُ، والفاءُ أصلٌ صحيحٌ، يقال سم زعاف:سم قاتل وموتٌ زعاف:موت عاجل، ويُشتبه أن يكون هذا من الإبدالِ وتكون الزاي مبدلةً من ذالٍ، ويقال أزعفته وزعفته إذا قتله(ابن فارس،1990،ج3، 8)، وكان عبدُالله بن سبرةَ أحد الفتاك في الإسلام له سيف سماه المزعف(ابن منظور، 1955،ج9، 134).

ورد هذا الاسم في نقوشٍ صفويةٍ أخرى(Ababneh2005,In27:93؛ISB ,99)، وفي الثّمودية ظهر الاسم"ز ع ف"(الذييب، 1999، نقش134، 145).

النقش رقم 3: (الشكل 2).

كُتبَ النقشُ على حجرٍ بازلتيٍّ مستطيل الشكلِ، بُدأت كتابته من اليسار إلى اليمين، بخطٍّ سميكٍ، وبطريقةِ الدقّ. حروفه واضحةٌ، ومقروءةٌ، توجد ثماني نقاطٍ نقشت مستقيمةً أسفلَ النقش، وإحدى عشرة نقطة في أعلاه نقشت بطريقةٍ منتظمةٍ.

النقشُ بالحروفِ العربيّة

ل ح م ج ن ب ن ب د ر.

المعنى:

لحمجن بن بدر

الإيضاح:

لحمجن:

اسمُ صاحبِ النقشِ، بدأ بلام التمليك، وهو اسمُ علمٍ مذكرٍ على وزنِ فعلان الحَمَج فتح العينين، وحدةٌ في النظرِ وكأنه، مبهوت، أو نظرة خائف، والحموج الصغير من ولد الظبي ونحوه (رضا، 960،ج2، 157)، التحميج عند العرب نظرُ بتحديق، وقال أبو العيال الهذلي:

وحَمَّجَ لِلْجَبانِ الموْتُ حتى قَلْبُهُ يَجِبُ (ابن منظور، 1955،ج2، 240).

وورد في الصفوية اسمُ على صيغةِ(ح م ج ت) (HIN,201).

بدر:

اسمُ علمٍ مذكرٍ بسيطٍ، الباءُ، والدالُ، والراءُ، أصلٌ صحيحٌ. يدل على كمالِ الشيء وامتلائه، وسمي البدرُ بدراً لتمامه، وامتلائه، وقيل لعشرةِ آلاف درهم بدرة(ابن فارس، 1990،ج1، 208).

ورد هذا الاسم نقوشٍ صفويةٍ أخرى(طلافحه، 2000، نقش46، HIN,97؛67)، وظهر في الثموديةِ على صيغةِ"ب د ر ا ل"(Branden,II,1956,129)، وعلى صيغة "ب د ر م"(Branden,I,1956,p80)، وفي المعينيةِ ورد بالصيغة نفسها(HIN,97)، و ظهر في القتبانيةِ بصيغةِ(ب د ر م) (Hayajneh,1998,p93)، وهو من الأسماءِ المعروفة عند العربِ البدو(Hess,1912,p11).

النقش رقم 4: (الشكل 3).

كُتبَ النقش على حجرٍ بازلتيٍّ كبير من جهتهِ العليا، بُدأت كتابتَه من اليسارِ إلى اليمينِ، الحروفُ متوسطة الحجم، واضحةٌ، ومقروءةٌ.

النقشُ بالحروفِ العربيّة

ل ع ط س ب ن ر ك ب.

المعنى:

لعطس بن ركب

الإيضاح:

لعطس:

اسمُ صاحبِ النقشِ، بدأ بلام التمليك، اسمُ علمٍ مذكرٍ بسيطٍ. العينُ، والطاءُ، والسينُ كلمةٌ واحدة وهي العطاس، ويستعار منها فيقال عطسَ الصبحُ إذا انفلق(ابن فارس، 1990،ج4، 355)، العطاسُ هو خاصٌ بالإنسانِ فلا يقال لغيره(رضا، 1960،ج4، 135).

ورد هذا الاسم في نقوشٍ صفويةٍ أخرى(WH,2010؛عبابنه، 2005، نقش213، 161)، وظهرَ في الثموديةِ بنفس الصيغةِ"ع ط س"(HIN,424؛TIJ,196)، وفي النبطيةِ"ع ط س و"(Negev,1991,p50).

ركب:

اسمُ علمٍ مذكرٍ بسيط، الراءُ، والكافُ، والباءُ، أصلٌ صحيحٌ. ويدلُ على كل شيءٍ علا شيئاً، وهو كل ما رُكب، والركائب المطي واحدتها ركوبة أو مطية(ابن فارس،1990،ج2،432)، وفي التنزيلِ قول الله سبحانه ﴿والرَكبُ أسفلَ منكم﴾ ﴿الأنفال آية42 ﴾، لايقال"ركب"إلا لأهل الإبل والخيل، ورَكب اسم قبيلة من قضاعةِ من اليمنِ(الحميري،1983ج213،4).

ورد هذا الاسم نقوشٍ صفويةٍ أخرى (Ababneh2005,In356:208؛ISB,321)، ظهر في السبئيةِ على صيغةِ"ر ك ب ن"(بافقيه وآخرون، 1985، 433)، وفي السبئية أيضاً ظهر بصيغة"ركب"ركبت"بمعنى راحلة، راكب، جندي، راكب بعير (بستون 1982، 117)، وفي اللّحيانيّة ظهر بصيغة"ر ك ب"(أبوالحسن،2002،نقش،263، 190)، وفي الثموديةِ ظهر بصيغةِ"ر ك ب"(المهباش، 2003، 78)، كذلك"وفي لهجةِ الأحقافِ وردت كلمة"رْ كْ ب"تعني:ركِبَ على بعيرٍ أو ناقةٍ، وفي المهريةِ وردت"ء ر كُ ب"نعني الركائب أو الإبل(مريخ،2000، 392).

النقش رقم 5: (الشكل 4).

كتب النقشُ على حجرٍ بازلتيٍّ كبير من الجهةِ العليا، بُدأت كتابتَه من اليمينِ إلى اليسار. كُسِرَت بدايةُ ولم يتبقَ سوى هاتان الكلمتان في النهاية، الحروف متوسطة الحجم واضحة ومقروءة، يمكن أن تُقرأ هاتان الكلمتان إما كأسماءِ أعلامٍ، وإما أفعالاً، وأرجح أنها أفعال على عادةِ النقوشِ الصفوية والتي تنتهي عادة بالأفعال.

النقش بالحروف العربية.

.....و م ج و س م ا ل.

المعنى:

.....ومج وسمأل.

الإيضاح:

ومج:

الواو حرفُ استئنافٍ، مجَ الماءَ شربه وجرعة وشربه دفعة واحدة، وفي اللهجات العامية تستعمل هذه الكلمة بمعنى يخالف المعنى المعجمي(فريحة، 1973،167)، ومجاج المزن ماؤه ومطره(رضا، 1960،ج5،246)، مج الماء من الفم صبُّه قريباً(ابن منظور،1955،ج2،363)، والمجاج المتكثر بما لا يملك لغة يمانية(سلوم،1987، 419)، أمج بلد من أعراض المدينة"أمج وغران"واديان يأخذان من حرةِ بني سليم ويفرغان في البحر(ابن هشام، 1936،ج2، 514).

لم ترد هذه الكلمة في النقوش الصفوية الأخرى، وأرى أن معنى"الشرب"هو أقرب المعاني لهذه الكلمة.

وسمأل:

الواو حرفُ استئناف، السمأل والسموأل:الظل، واسْمَأَلَّ الظل إذا أرتفع، قالت سلمى بنت مجذعة الجهنية ترثي أخاها:

يَردُ المياهَ حضيرةً ونقيضة ورد القطاه إذا اسْمأَلّ التبع

(ابن منظور،1955،ج11،347).

ويمكن أن تفسر كاسم وليس فعلاً، ورد في الصفوية الاسم" س م أ ل"(الخريشة ،2002،نقش22،37)، وورد في الثمودية كذلك الاسم المركب"ي س م و ل" (أسكوبي1999، نقش183، 254)، والسمال نوع من الشجر لغة يمانية، وهي التي تسمى"الشبت"(سلوم، 1987، 216)، وأرى أن هذا الفعلَ يردُ لأولِ مرةٍ في النقوش الصفوية.

النقش رقم 6: (الشكل 5).

كُتِبَ النقشُ على واجهةِ حجرٍ بازلتيٍّ كبير من الجهةِ العليا، بُدأت كتابته من اليسار إلى اليمينِ، حروفه متوسطة الحجمِ، واضحةٌ، ومقروءةٌ.

النقشُ بالحروفِ العربيَّة

ل م ل ك ت ب ن ع و ذ.

المعنى:

لملكت بن عوذ.

الإيضاح:

لملكت:

اسم أبي صاحبِ النقش، بدأ بلام التمليك، وهو اسمُ علمٍ مذكرٍ. الميمُ، واللامُ، والكافُ، أصلٌ صحيحٌ، يعني القوةَ في الشيء، ويقال أملك عجينةَ شدّه، وملكت الشيء قَوّيته(ابن فارس،1990،ج5،351)، وردَ هذا الاسمُ في نقوشٍ متحفي:دمشق وتدمر، وشُرح بأنّه اسمُ علمٍ مؤنثٍ ويلفظ ملكة، مالكة(أبو عساف،1975، مجلد،25،145)، ومالكة من الأسماءِ المعروفةِ عند العرب البدو(Hess,1912,p49).

ورد هذا الاسم في نقوشٍ صفويةٍ أخرى(طلافحه،2000، نقش13، 50؛الذييب 2003، نقش35، 83)، والمعينية(al-Said,1995,p222)، وكذلك بصيغة"م ل ي ك ت"(Negev,1991,p39)، وظهرَ في النقوشِ الثموديةِ بالصيغة نفسِها"م ل ك ت" (أسكوبي،1999،نقش246،328)، وظهرَ بصيغةِ"م ل ك هـ"في النقوش اللحيانية (Caskel,1954,p149)، وعرف في اللهجةِ الجباليةِ والمهرية كلمة"مْ ل كَ تَ"وتعني الغلبةَ والقهرَ والسيطرة(مريخ، 2000، 332).

أرى أن إلحاقَ التاء في اخرِ بعضِ أسماءِ الأعلامِ المذكرةِ في النقوشِ الصفويةِ ظاهرةٌ لغويةٌ وليست علامةَ تأنيثٍ، فقد ورد العديدُ من الأسماءِ المذكرةِ في النقوشِ الصفويةِ بالصيغةِ المؤنثةِ مثل:"م ل ك ت،ج ف ف ت"، وهي من الأسماءِ"م ل ك،ج ف ف" (طلافحه،2000، 155).

فالدارسُ لظاهرةِ التذكيرِ والتأنيثِ في اللهجاتِ العربيةِ يجدُ أنّ بعض ما تؤنثُهُ قبيلةٌ تذكرهُ قبيلةٌ أخرى، وهناك ظاهرةٌ في اللهجات:الصفويةِ، والثموديةِ، والنبطيةِ، وهي أن كثيراً من أسماءِ الأعلامِ كانت منتهية بالتاءِ، وإذا ما وضعت على ميزانِ العربيةِ عدّت من الأسماءِ المؤنثةِ مع أنها أسماءٌ مذكرةٌ، فهناك إرباك ما في هذه اللهجاتِ يعود إلى عوامل متعددةٍ وظروفٍ اجتماعيةٍ مختلفة، وربما يكونُ الانعزالُ لهذه الأسماءِ هذا الأثرُ في عدمِ تطوُرها(الجندي، 1978،ج2، 643)، واعتبرَ إلحاقُ تاء التأنيثِ للأسماءِ المذكرةِ في بعضِ اللغاتِ العربيةِ المبكرةِ عائداً إلى التأثر بعوامل دينية، أو هو دلالة على اختصارِ الاسمِ المركبِ وقد تعد التاء في نهايةِ الاسمِ علامةً على التصغيرِ مثل:"ي ف ع ت"،ي ث ع ت"(Hayajneh,1998, p22؛ السعيد،2003، 101).

وفي بعضِ اللغاتِ القديمةِ مثلَ الأكاديةِ والفينيقيةِ والحبشيةِ عَدَ حرف التاء حرفاً أصيلاً في الكلمةِ وذلك لتطورِ حرفِ الهاءِ عنه، ووجودهِ وصلاً ووقفاً في تلك اللغاتِ، ووجدَ في العربيةِ بحالةِ الوصلِ، وظهر في حالِ الإضافةِ في العربيةِ والعبريةِ والآراميةِ، فهناك أسماءٌ تنتهي بالتاء في العبريةِ وهي مذكرةٌ ومثلُها في العربيةِ مثل طلحةَ، وحمزةَ وغيرها (عبد التواب، 1981، 26).

عوذ:

اسمُ علمٍ بسيطٍ على وزنِ فَعَلَ، عاذ يعوذ وعياذاً، لاذَ به ولجأ إليه واعتصم، ومعاذ اللهِ أي عياذاً باللهِ، وفي التنزيل قول الله سبحانه وتعالى﴿فإذا قرأت القرآنَ فاستعذ بالله من الشيطانِ الرجيم﴾ ﴿النحل الآية 98 ﴾،والعائذُ من الإبلِ الحديثةِ النتاج(ابن منظور، 1955،ج3،500).

ورد هذا الاسم في نقوشٍ صفويةٍ أخرى(Ababneh2005,In176:510؛WH,622)، وردَ عوذ اسمُ لأحد أكبرِ القبائل الصفوية(الروسان،1987، 339)، وظهر في الثموديةِ بصيغةِ"ع و ذ"(TIJ,500)، وفي اللحيانيةِ ظهر"ع ي ذ"(أبو الحسن ،2002،نقش147،239)، وفي النبطيةِ ظهر بصيغةِ"ع و ذ"(الذييب،2002، نقش190،204)، وفي التدمريةِ ورد على صيغةِ"ع و ي د و"(Stark,1971,p105).

النقش رقم 7: (الشكل 6).

كتبُ النقشُ على حجرٍ بازلتيٍّ دائري الشكلِ تقريباً، بُدأت كتابتَه من اليمينِ إلى اليسارِ، ثم اتجه يميناً حتى أكملَ كتابتهُ في المنتصفِ من اليسارِ، ظهرتَ الكتابةُ بشكلٍ حلزوني، جميع حروفه، واضحة، ومقروءة.

النقشُ بالحروفِ العربيَّة

ل م ش ك ر ب ن ش ك س ب ن ج د ص و م ط ر ث ل ث ت أ م ط ر س ف ن.

المعنى:

لمشكر بن شكس بن جدص ومطر ثلاثة أمطر سفن(سفان).

الإيضاح:

لمشكر:

اسمُ صاحبِ النقشِ، بدأَ بلامِ التمليكِ، على وزنِ مفعل، وهي من صيغِ المبالغة لاسم الفاعل(قباوة،1994،154)، الشينُ، والكافُ، والراءُ أصل صحيح، وتعني: الثناء على الإنسانِ بالمعروف، والشكر هو الرضا باليسيرِ، الشكير من النباتِ وهو الذي ينبتُ حولَ ساق الشجرة(ابن فارس،1990،ج3،208)، شكرِت الإبل تشكر إذا أصابتَ مرعى فسمنت عليه، الشكرة:الممتلئة الضرع من النوق، واشتكرت الرياح أتت بالمطرِ قال امرؤ القيس:

تُخْرِج الوَدَّ إذا ما أشْجَذَتْ وتُولِيهِ إذا ما تَشْتَكِرْ

ويشكر قبيلة من ربيعةِ، وبنو يشكر قبيلة من بكرِ بن وائل(ابن منظور،1955،ج4، 426).

ورد هذا الاسم نقوشٍ صفويةٍ أخرى(ISB,447؛الخريشة،2002، نقش257، 67)، وفي الثمودية ورد الفعل"ش ك ر"(المهباش، 2003، 91).

شكس:

الشكس السيء الخلق، وتشاكس الرجلان تضادا، ومحلة شكس ضيقة(ابن منظور،1955،ج6،ص112)، والشكس الشرس خلقه في المبايعة، وغيرها، وهو صعب الخلق(رضا،1958،ج3،356)، وفي التنزيل قول الله سبحانه وتعالى﴿ ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً رَّجُلاً فِيهِ شُرَكَاء مُتَشَاكِسُونَ ﴾ ﴿سورة الزمر آية 29 ﴾، أرى أن هذا الاسم يرد لأول مرة في النقوش الصفوية.

جدص:

اسمُ علمٍ مذكرٍ، الجذر"ج د ص"غيرُ موجود في المعجماتِ العربية. أرى أن صوتَ السينِ أبدل بصوتِ الصاد لأنَّ صوتَ الصادِ هو النظير المفخم لصوت السين، وصوت الصاد رخو مهموس يشبه صوتَ السينِ، إلا أن صوتَ الصادِ أحد أصوات الإطباق، هذا القربُ بين الصوتينِ أدى إلى ورودِ بعض الكلماتِ بالسينِ تارة والصاد تارةً أخرى بدون تغير المعنى، اللهجات العربية أمثال لهجةِ أسدٍ وتميم مالت إلى إبدالِ السين صاداً وكذلك في النقوشِ الصفويةِ واللهجاتِ العربية الحديثة مثلَ لهجةِ نجدٍ وأهل البادية الأردنية يؤثرون صوت الصاد على صوتِ السينِ، فيقولون"صيخ في سيخ"، وصجن في سجنِ

(طلافحه، 2000، 114)، وفي النقوشِ اللحيانيةِ كتبوا"واصق بدلاً من واسق؛صقا بدلاً من سقا"قربة الماء"(كامل، 1962، 188)، وأرى أن قراءته جدس وليس جدص.

جدس:

الجيمُ والدالُ، السينُ، كلمةٌ واحدةٌ تعني:الأرضَ التي لانبت فيها (ابن فارس، 1990،ج1،432)، الجادس من كلِّ شيءٍ ما اشتد ويبس، وأرضٌ جادسةٌ لم تعمر، ولم تعمل، وتحرث، والجمعُ جوادس، وجديس حي من عادٍ وهم إخوة عاد تسم، وجديس حي من العرب كانوا يناسبون عاداً وكانت منازلهم اليمامة، وجديس قبيلة كانت في الدهرِ الأولِ فانقرضت (ابن منظور، 1955،ج6، 35).

وجادس اسمُ علمٍ ورد في اللحيانيةِ (HIN,655)، وكذلك وورد في اللحيانيةِ"جدس" بمعني أرض قاسية (القدرة، 1993،ص 84).

ومطر:

الواو حرفُ استئناف، مطر فعل ماضٍ الميمُ، والطاءُ، والراءُ أصل صحيح. تعني:الغيث النازل، ومُطرنا مطراً، فلا يقال أمطر إلا في العذاب، وتمطَّرَ الرجل تعرض للمطرِ ومنه المستمطِرُ:طالبُ الخير(ابن فارس،1990،ج5، 232)، وفي التنزيلِ قال الله سبحانه وتعالى﴿ أُمطِرتَ مَطَرَ السوءِ ﴾ ﴿الفرقان الآية40 ﴾، والمِطَر والمِمْطَرةُ: ثوب من صوفٍ يلبس في المطر يُتَوقَّىً به من المطرِ(ابن منظور،1955،ج5، 179).

وورد هذا الفعل في نقوش صفوية أخرى(WH،1770,2143)، وفي اللحيانية وردت بنفس لصيغة (القدرة،123،1993)، وفي السبئية ورد بنفس الصيغة (بستون1982، ص 88)، وظهر بصيغة الفعل المضارع"تمطر"في نقش عجل بن هفعم في قرية الفاو (الأنصاري،1377-1402، 21).

ثلثت:

اسم للشيء المعدود ألحقت به التاء لمخالفة المعدود، لأن الأعداد من ثلاثة إلى عشرة تخالف المعدود إذا كان مذكراً، وكما في العربية تماماً، وثلاثة مفعول مطلق نائب عن المصدر وهو مضاف.

وردت في الصفوية بمعنى ثلاثة(WH,3792a،عبد الله يوسف،1970، نقش2، 149)، وردت في السبئية"ثلاثة"و"ثلاثي"(بستون1982، 151).

أمطر:

على وزن أفعل، وهي جمع لأن الذي سبقها ثلاثة، ويكون محلها في الأعراب مضافاً.

سفن:

السينُ، والفاءُ، والنونُ أصل صحيح. ومحلها في الأعرابِ نعتٌ، ويدل على تنحية الشيء عن وجهِ الأرضِ كالقشرِ، والسفينةُ تسفن الماءَ كأنها تقشره وأصلُ السفن هو القشر يقال سفنتُ العود أسفنهُ سفناً أيْ أقشره(ابن فارس،1990،ج3،79)، والسفن ما ينحت به الشيءُ، والسوافنُ الرياحُ التي تسفن وجه الأرضِ كأنها تقشره، وريح سفون إذا كانت أبداً هابة قوية، قال الشاعر:

مَطاعِيمُ للأَضيافِ في كلِّ شتوةٍ سَفُونِ الرِّياح تَتْرُكُ الليَّط أَغبْرا

وسفنت الريح التراب تسفنه سفناً جعلته دقاقاً(ابن منظور،1955،ج13،210).

والتأويل مطرت أمطراً ثلاثة سفناً، أي دلالة على عدد مرات نزولِ المطرِ مما أدى إلى سفنِ الأرض وقشرها، أرى أن هذا الصفة ترد لأول مرة في النقوش الصفوية.

النقش رقم 8: (الشكل 7).

كُتب النقشُ على واجهةِ حجرٍ بازلتيٍّ مستطيلِ الشكلِ، وبدأت كتابته من اليسار إلى اليمينِ وفي أسفلِ الحجر. كتبت الحروف بطريقةِ الدق. وكانت متوسطة الحجمِ واضحةً، ومقروءة.

النقشُ بالحروفِ العربيَّة

ل و ق ب ب ن ق ن م.

المعنى:

لوقب بن قنم.

الإيضاح:

لوقب:

اسمُ صاحبِ النقشِ، بدأَ بلامِ التمليكِ، اسمُ علمٍ بسيط. الواو، والقاف، والباء أصلٌ صحيح، تدلُ على غيبةِ شيءٍ في مغاب(ابن فارس،1958،ج6،131)، الوقبِ النقرة تجتمعُ فيها المياه، وفي التنزيل قال الله تعالى﴿ وَمِن شرِّ غَاسِقٍ إذا وَقَبَ ﴾ ﴿الفلق الآية 3 ﴾، والغاسقُ الليل إذا دَخَلَ في كل شيء وأظلم(ابن منظور،1955،ج1، 800).

لم يرد هذا الاسم في نقوشٍ صفويةٍ أخرى، ظهر في السبئيةِ على صيغةِ"و ق ب م" (HIN,647)، وهو اسم ظهر في الثمودية بصيغة"و ق ب"(Branden,I,1956,p120).

قنم:

اسمُ علمٍ بسيط. القافُ، والنونُ، والميمُ كلمةٌ واحدةٌ يقولون قنم الشيء إذا ندى، ثم ركبه غبار(ابن فارس،1958،ج5،34)، قَنِم الطعامُ، واللحم، والدهنُ فسدَ وتغيرت رائحته(ابن منظور،1955،ج12، 495).

ورد هذا الاسم نقوشٍ صفويةٍ أخرى(HIN,490)، وظهر في السبئيةِ بصيغة"ق ن م" (HIN,490)، وظهر في الثموديةِ بصيغة"قنم"أيضاً(Branden,I,1956,p81).

النقش رقم 9: (الشكل 8).

النقشُ بالحروفِ العربيَّة

ل ب ر ا ب ن س ع د.

المعنى:

لبرا بن سعد.

الإيضاح:

لبرا:

اسمُ صاحبِ النقشِ، بدأ بلامِ التمليكِ، وهو اسمُ علمٍ بسيط. الباءُ، والراءُ، والهمزةُ أصلٌ صحيح، ويعني: التباعدَ من الشيء (ابن فارس،1990،ج1،236).

ورد هذا الاسم في نقوشٍ صفويةٍ أخرى(WH,663)، وكذلك ورد في الصفويةِ على صيغةِ"ب ر ا ن"(Ababneh2005,In507:247).وفي السبئيةِ ظهرَ الاسم"ب ر ا ت" اسمُ علمٍ مؤنث، و"ب ر ا ن"اسمُ علم لقبيلة(بافقيه،1985، 420)، وفي الثموديةِ ورد بصيغة"ب ر ا ن"(السعيد، 2003، 99)، وظهر في القتبانيةِ على صيغةِ"ب ر أ ت"(Hayajneh,1998,p94).

سعد:

اسمُ علمٍ بسيطٍ. السينُ، والعينُ، والدالُ أصلٌ واحدٌ، يدلُ على خيرٍ وسرور خلافَ النحسِ(ابن فارس،1990،ج3،75)، السعد والسعود كوكبان، وبنو سعد من القبائلِ العربيةِ الكبيرة(ابن منظور،1955،ج3، 214).

ورد هذا الاسم في نقوشٍ صفويةٍ أخرى(ISB,113؛طلافحه، 2000 ،نقش، 24أ، 55)، وظهرت"سعد"كأسم لأحد القبائل الصفوية(الروسان،1987،317)، وظهر في الثمودية(TIJ,89؛الذييب،2000، نقش41، 49)، وفي اللحيانية ظهر بالصيغة

نفسها(أبوالحسن،2002، نقش،240، 151)، وظهر في النبطية بصيغة"س ع د و"(Khraysheh,1986,p181)، وفي القتبانية ظهر بالصيغة نفسها"س ع د" (Hayajneh,1998,p160)، وفي التدمرية ظهر بصيغة"ش ع د"(Stark,1971,p115).

النقش رقم 10: (الشكل9).

كُتبَ النقشُ على حجرٍ بازلتيٍّ مثلثِ الشكلِ غير مستوي السطح، كتب من اليسارِ إلى اليمينِ، بواسطة أداةٍ حادة، الخطُ متوسط الحجمِ، حروفُ واضحةٌ، ومقروءةٌ .

النقشُ بالحروفِ العربيّة

ل ب ج د ت ب ن ح د ل ن ب ن ب ج د ت و ر ع ي.

المعنى:

لبجدت بن حدلن بن بجدت ورعي.

الإيضاح:

لبجدت:

اسمُ صاحبِ النقش، بدأ بلام التمليك، الباءُ والجيمُ، والدالُ أصل صحيح. يعني: دخلة الأمر وباطنه(ابن فارس،1990،ج1،198)، وبَجَدَ بالمكانِ أقام فيه، بجدت الإبل بُجُوداً وبَجدَت لزمت المرتع، والبجادُ كساءٌ مخططٌ من أكسيةِ العرب، وبجاد اسمُ رجلٍ، وهو بجاد بن ريسان(ابن منظور،1955،ج3، 77)، علي بن علي بن بجاد كان أعبدَ أهل البصرة(ابن دريد، 1958،ج1، 343).

ورد هذا الاسم في نقوشٍ صفويةٍ أخرى(HIN,93؛ISB325؛ الخريشة،2002، نقش 272، 70)، وهو اسم مستخدم عند العرب البدو(Hess,1912,p11).

حدلن:

اسمُ علمٍ مذكرٍ، على وزنِ فعلان. الحاءُ، والدالُ، واللامُ أصلٌ صحيحٌ، يقالُ رجلٌ أحدلُ إذا كان بشقهِ ميل، والأحدل الذي في منكبيهِ ورقبته انكبابٌ على صدره(ابن فارس،1958،ج2، 34)، والحدلُ الظلمُ، والأحدلُ ذو الخصية الواحدة من كلِ شيء، والحَدَال كلمة هذلية تطلق على نوع من الشجر في البادية(ابن منظور،1955 ،ج11، 147).

ورد هذا الاسم في نقوشٍ صفويةٍ أخرى(HIN,180؛ISB,165)، وظهر كذلك بصيغةِ "ح د ل"(ISB,165)، وظهر في الثموديةِ بصيغةِ"ح د ل"(TIJ,506).

بجدت:

اسم جد صاحب النقش وهو نفس الاسم.

ورعي:

الواو حرفُ استئناف، رعي فعل ماضٍ، الراء، والعين، والحرف المعتل الياء أصلٌ صحيحٌ تعني المراقبةَ والحفظ رعيتُ الشيء رقبته، والراعي الوالي، والراعي يرعى الماشيةَ يحوطها يحفظها(ابن فارس، 1958،ج2، ص 408).

هو فعلٌ شائعُ الاستعمال في النقوشِ الصفويةِ(ISB50؛الخريشة، 2002،نقش17 ،17) (Harding,1953,p76)، وورد في السبئية على صيغة الفعل"ي ر ت ع ن ن"تعني رعى أو ارتعى، ورد على صيغة"ر ع ى"تعني الراعي(بيستون وآخرون، 1982، 113)، وفي اللحيانية ورد على صيغة اسم"هرعي"الراعي(أبو الحسن2002، نقش289، 223)، وورد في الديدانية على صيغة "رعى"(Branden,1962,p61)، وكذلك في الثمودية(الذييب،2000نقش، 191)، وترد في اللهجة الجبالية والمهرية على صيغة"ر ع ء"وتعني:رعى، أو ارتعى، و"رْع ي" تعني: الراعي، و"مْ ر ع ي"تعني مرعى (مريخ،2000،385).

الخلاصة

قدمت هذه النقوشُ موضوعَ البحثِ قضايا تاريخية، ولغوية، واجتماعية، في دراسة وفهم حياة الإنسان العربي قبل الإسلام، وتعود أهمية هذه النقوش في فهم التاريخ اللغوي لبعض المفردات النقشية، وصلتها بالعربية الفصحى مثل، نخل، سمأل، سفن، وتبيان مدى ارتباط بعض مفردات النقوش في اللهجات العربية القديمة والحديثة مثل:هذيل، طيء، واللهجة الجبالية والمهرية وغيرها. وقدم البحث في مجملهِ ملحوظات لغوية متعلقة بالأسماء، إضافة إلى مفردات جديدة سواء أكانت أسماءً مثل وقب، شكس، أم أفعالاً مثل الفعل:سمأل، سفن، ودلت مقارنة الأسماء والأفعال مع النقوش السبئية، والمعينية، القتبانية، والنبطية، واللحيانية، والثمودية، والتدمرية على مدى انتشار بعضها وانحسار الآخر منها.

المراجع:

أسكوبي،خالد.(1999م) دراسة تحليلية مقارنة لنقوش منطقة(رم) جنوب غرب تيماء، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

الأحمدي، موسى.(1983م) معجم الأفعال المتعدية بحرف، دار العلم للملايين،بيروت.

الأنصاري،الطيب.(1982) قرية الفاو صورة للحضارة العربية قبل الإسلام في المملكة العربية السعودية، جامعة الرياض.

بافقيه، بيستون، روبان، الغول.(1985م) مختارات من النقوش اليمنية القديمة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة.

بيستون، ألفريد ف.ل؛ محمود الغول؛والتر مولر؛جاك ريكمنز.(1982م) المعجم السبئي، مكتبة لبنان، ودار نشريات بيترز، بيروت.

الجندي، أحمد علم الدين.(1978م) اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، تونس.

حنظل، فالح.(1970) معجم الألفاظ العامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مؤسسة در الفكر للطباعة والنشر، أبو ظبي.

أبو الحسن، حسين.(2002م) نقوش لحيانية من منطقة العلا"دراسة تحليلية مقارنة"، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

ابن حسنون.(1972م) اللغات في القرآن، برواية بن حسنون المقريء، تحقيق صلاح المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت.

الخريشة، فواز.(2002م) نقوش صفوية من بيار الغصين، مدونة النقوش الأردنية، منشورات جامعة اليرموك، عمادة البحث العلمي والدراسات، إربد.

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن.(1958م)، الاشتقاق، جمعه وحققه، عبد السلام هارون، بيروت.

ـ،(2002م أ)، نقوش جبل أم جذاذ النبطية، دراسة تحليلية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

ـ،(2002م) نقوش ثمودية من سكاكا(قاع فريحة،والطوير،واقدير)، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

ـ،(2003م) نقوش صفوية من شمالي المملكة العربية السعودية، مؤسسة عبد الرحمن السديري الخيرية، الرياض.

رضا،أحمد.(1958م) معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة، بيروت.

الروسان، محمود محمد.(1987م) القبائل الثمودية والصفوية، دراسة مقارنة، منشورات جامعة الرياض، الرياض.

الزبيدي، محمد مرتضى.(1966م) تاج العروس، بيروت.

السعيد، سعيد.(1424هجري) نقوش ثمودية من تبوك، الدارة، العدد الرابع _السنة التاسعة والعشرون، ص97_129.

سلوم،داود.(1987م) المعجم الكامل في لهجات الفصحى، عالم الكتاب، بيروت.

ابن سلام، أبي عبيد(1984) لغاتُ القبائل الواردة في القرآن الكريم، منشورات جامعة الكويت ، لكويت.

ـ،(2000م) لغة النقوش الصفوية وصلتها بلهجة أهل البادية الشمالية الأردنية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

عبد التواب، رمضان.(1981م) في قواعد الساميات العبرية والسريانية، والحبشية مع النصوص والمقارنات، مكتبة الخانجي، القاهرة.

عبد الله، يوسف محمد.(1970م) نقوش صفوية في متحف جامعة الرياض، رسالة ماجستير غير مطبوعة، الجامعة الأميركية، بيروت.

العزيزي، ركس بن زائد.(1974) قاموس العادات واللهجات والأوابد الأردنية، ج1، منشورات دائرة الثقافة والفنون، عمان.

أبوعساف، على.(1975م) كتابات صفوية جديدة في متحف دمشق وتدمر، حولية دائرة الآثار العامة السورية، العدد25، ص ص145.149.

علولو، غازي.(1996م) دراسة نقوش صفوية جديدة من وادي السوع، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد.

فريحة، أنيس.(1973م) معجم الألفاظ العامية، مكتبة لبنان، بيروت.

ابن فارس، أبو الحسن أحمد.(1990م) معجم مقاييس اللغة، تحقيق:عبد السلام هارون، القاهرة.

قباوة، فخري الدين.(1988م) تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت.

القدرة، حسين.(1993م) دراسة معجمية لألفاظ النقوش اللحيانية في إطار اللغات السامية الجنوبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد.

كامل، مراد.(1961- 1962م) لغات النقوش العربية الشمالية وصلتها بالعربية، بحوث ومحاضرات، مجمع اللغة العربية القاهرة،ص179.203.

الكلبي، أبو منذر هشام بن محمد بن سائب.(1924) كتاب الأصنام، تحقيق أحمد زكي باشا، القاهرة:الدار القومية للطباعة والنشر.

ليتمان، إنو.(1936. 1947م) لهجات عربية قبل الإسلام، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة.

منا، يعقوب اوجين.(1900م) دليل الراغبين في تعلم لغة الآراميين، منشورات بابل، بيروت.

مريخ، عادل.(2000م) العربية القديمة ولهجاتها دراسة مقارنة بين ألفاظ المعجم السبئي وألفاظ لهجات عربية قديمة(الجبالية والمهرية)، منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي.

ابن منظور.(1955م) لسان العرب، دار صادر، بيروت.

ابن هشام، محمد بن عبد الله.(1936م) السيرة النبوية، مطبعة الحلبي، القاهرة.

المهباش، خالد بن عبد العزيز(2003)، مفردات النقوش الثمودية دراسة دلالية مقارنة في إطار اللغات السامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.

Ababneh,Mohammad,(2005) ,Neue Safaitische Inschriften und deren bildliche Darstellungen,Aachen.

Branden, AIb. Van Den.,(1956) A,Les Textes Thamoudeens

de Philby,vol.1,Inscriptions du Sud,Louvain:Bibliotheque du Museon,vol.40.

.Les Textes Thamoudeens de Philby,vol.2) B1956) , ـــــ Inscriptions du Nord, Louvain:Bibliotheque

du Museon,vol.41.

Les Inscriptions Dedanite, Beyrouth :Publications de L ـــ، (1962). Universie Libanais Section des Etudes Historiques,no:8.

Cantineau,J.,(1978).Le Nabateen, Paris:Librairie Ernest Leroux(2vols).

Caskel,W., (1954).Lihyan und Lihyanisch:Arabeitsgmeinschaft für

Forschung des landes Nordrhein,Geistes-wissenschaften, Heft 4,köln

Costaz,L.,(1963).Dictionaire Syrique-Francais, Syriac- English, Beirut:Imprimerie Catholique. – قاموس سرياني- عربي Dictionary,

Gesenius,(1978).Hebrew and English Lexicon ,Oxford ,At The Clarendon Press.

Harding ,G. L. (1951). New Safatic Texts, ADAJ, -9, Pp.25

Some Thamudic Inscriptions from the Hashimite 1952)) ,ـــ

Kingdom of the Jordan, Leiden.E- J. Brill.

.8- 56.The Cairn of Hani`.ADAJ 2,1953)) , ـــ

Concordance of pre-Islamic Arabian& . An Index1971)) ,ـــ

Names and Inscriptions,Toronto.

Hayajneh,H.,(1998).Die Personennamen der qatabanischen Inscriften,Hildesheim:Georg Olms Verlag.

Hess,J(1912).Beduinennaman aus Zentralarabien Heidelberg.

Al- Khraysheh,F.(1986).Die Personennamen in den Nabataischen Inschriften des Corpus Inscriptionum Semiticarum,Marburg.

Negev,A.(1991).Pesonal Names in the Nabatean Realem,

:Qedem Mongraphs of the Institute of Jerusalem Archaeology.

Oxtoby,W.(1968).Some of Inscriptions the Safaitic Bedouin, New Haven American Oriental Series 50.

RES,South Arabian Insciptions in:Repertoire d,Epigraphie, Semitique Acadamie des Insciptions et,Bells-Lettrs,Paris.

Al Said, S.(1995).Die Personennamen in den minäischen

Inschriften,Wiesbaden:Harrassowoitz.

Stark ,J.,(1971).Personal Names in Palmyrene Inscriptions,

Oxford:Clarendon press.

Littmann, E.(1940).Thmud und Safa:Studien zur Altnord abrischen Inschriftenkude, Leipzig.

Littmann ,(1943).Safaitic Inscriptions, Leiden: Publications of Princeton University Archaeological Expeditions to Syria in 1904-1905 and1909.

Winnett, F. Harding.G.(1978). Inscriptions from Fifty Safaitic Cairns,Toronto: University of Toronto Press.

Wuthnow,H.(1930).Die semitischen Menschennamen in griechischen Inschriften und Papyri des vorderen Orients(Studie zur Epigraphik und Papyruskunde,Baand 1, Schrift 4) Leipzig:Ditrich.

قائمة المختصرات

Winnett, F. and Reed,W.1970. :ARNA

HIN: Harding,G.L.1971.

ISB: W.G.Oxtoby.1968.

:RÈS: South Arabian Inscriptions in:Repertoire d,Epigraphie, Semitique,Acadamie des Insciptions et.Bells-Lettrs Paris.

TIJ: Harding,G.and Littmann,E.1952.

Winnett.F.V. and Harding,G.L.1978. WH:

اللوحة رقم (1): لقطة للحجر الذي يحتوي النقش رقم (1، 2)

الشكل رقم (1):تفريغ كتابات النقش(1،2)في اللوحة (1).

اللوحة رقم(2):لقطة للحجر الذي يحتوي النقش رقم(3).

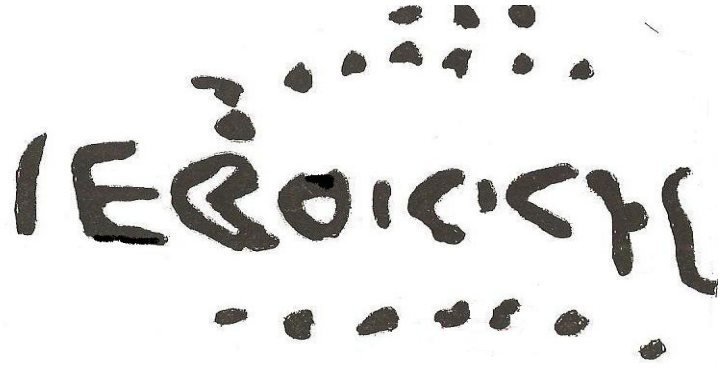

الشكل رقم (2):تفريغ كتابات النقش(3) في اللوحة (2).

اللوحة رقم (3):لقطة للحجر الذي يحتوي النقش رقم (4)

الشكل رقم (3): تفريغ كتابات النقش(4) في اللوحة (3)

اللوحة رقم (4): لقطة للحجر الذي يحتوي النقش رقم (5)

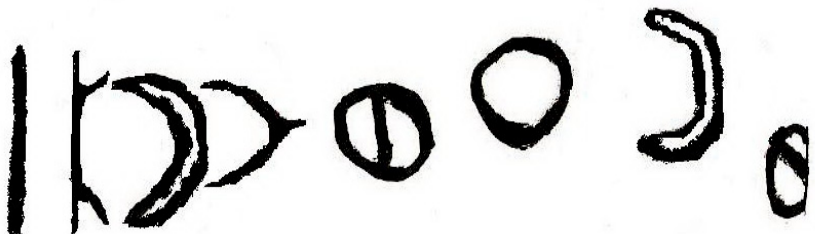

الشكل رقم (4): تفريغ كتابات النقش(5) في اللوحة (4).

اللوحة رقم (5): لقطة للحجر الذي يحتوي النقش رقم (6).

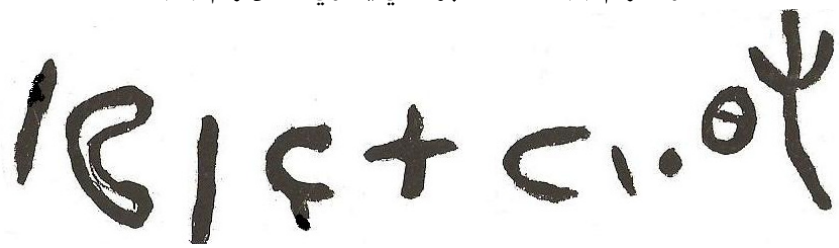

الشكل رقم (5): تفريغ كتابات النقش(6) في اللوحة (5).

اللوحة رقم (6): لقطة للحجر الذي يحتوي النقش رقم (7).

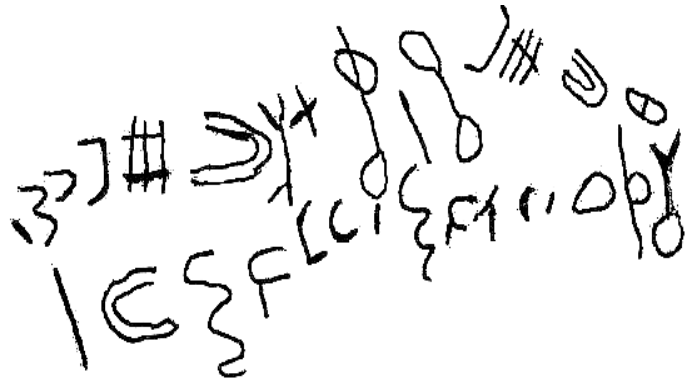

الشكل رقم (6): تفريغ كتابات النقش(7) في اللوحة (6).

اللوحة رقم (7): لقطة للحجر الذي يحتوي النقش رقم (8).

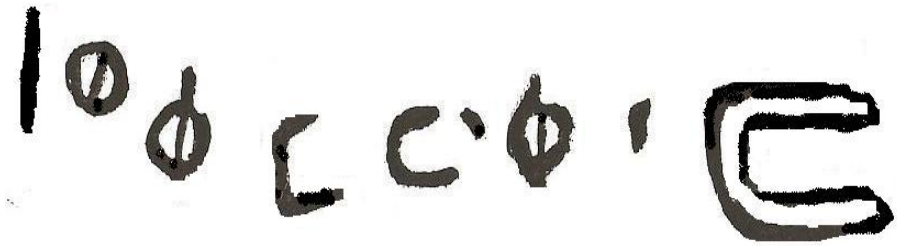

الشكل رقم (7): تفريغ كتابات النقش في اللوحة (8).

اللوحة رقم (8): لقطة للحجر الذي يحتوي النقش رقم (9).

الشكل رقم (8): تفريغ كتابات النقش(9) في اللوحة (8).

اللوحة رقم (9): لقطة للحجر الذي يحتوي النقش رقم (10)

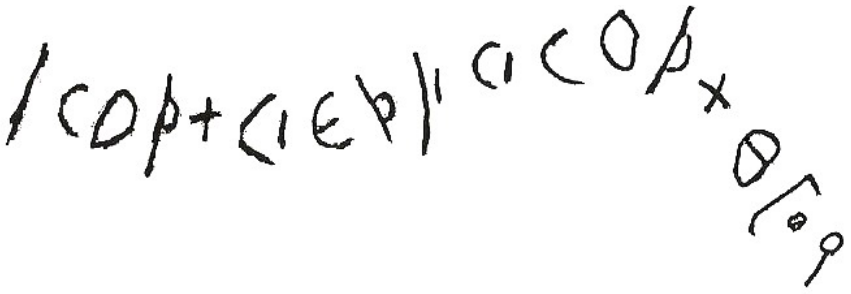

الشكل رقم (9): تفريغ كتابات النقش(10) في اللوحة (9)

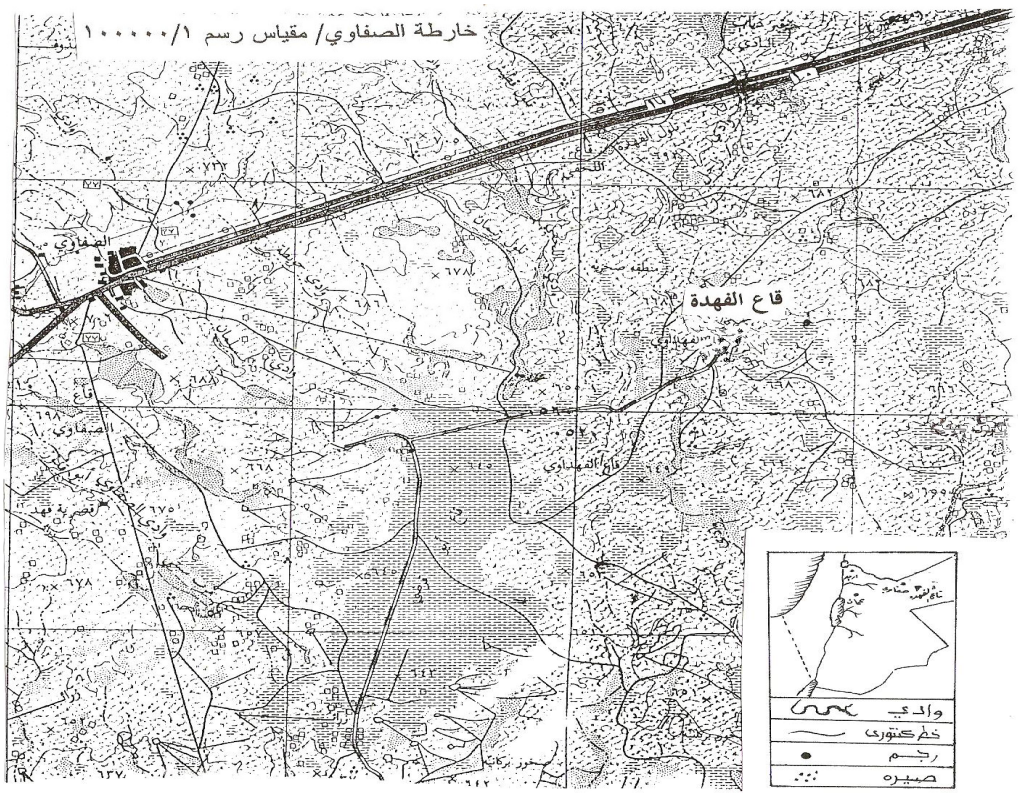

الخريطة 1: موقع قاع الفهدة إلى الجنوب الشرقي من بلدة الصفاوي في المنطقة الشمالية الشرقية من الأردن ،إلى الجنوب من طريق عمان ـ بغداد.

عوامل نشأة العواصف الرملية في حوض الديسي

علي أبو سليم، أستاذ مساعد، كلية العلوم التربوية، جامعة الحسين بن طلال، معان، الأردن.

استلم البحث في 14/11/2006 **وقبل للنشر 15/12/2008**

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل عوامل نشأة العواصف الرملية في حوض الديسي، في ظلّ تدهور بعض عناصر منظومته البيئية من مناخٍ وتربةٍ وغطاءٍ نباتي؛ كما تهدف الدراسة إلى تحليل المعطيات المورفولوجية لسطح الحوض، وبيان دورها في زيادة حدّة العواصف، وصولاً إلى إعداد خارطة تبين مدى قابلية السطح للتعرية الريحية.

ولتحقيق هذه الأهداف، فقد اعتمدت الدراسة على إجراء قياسات ميدانية لكمية الرواسب المنقولة لثلاث عواصف رملية، تأثر بها الحوض خلال فترة الدراسة، كما أُخذت خمس عينات من الترب المتأثرة بالتعرية الريحية، وأُجري تحليل لقوام التربة، ونسبة المواد العضوية فيها.

واعتمدت الدراسة على تقنيات حديثة، إذ تمّ استخدام تكنولوجيا الاستشعار عن بعد؛ لتحديد نسبة التغطية النباتية في الحوض، ومدى استجابة سطح الحوض للتعرية، فيما استخدم نظام المعلومات الجغرافي لإعداد الخرائط الكارتوغرافية الخاصة بموضوع الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها: وجود ارتباط سلبي بين حدة وتكرار العواصف الرملية ونسبة التغطية النباتية، إذ بلغ معامل الارتباط بينهما (- 0.55)، وبدلالة إحصائية (0.029). كما دلت نتائج التحليل الإحصائي للانحدار المتعدد الخطوات على أهمية دور سرعة الرياح في تفسير التباين في مدى الرؤيا الأفقية أثناء تشكل العواصف الرملية، إذ فسّرت ما نسبته (45٪) من التباين، وبدلالة إحصائية (0.013). وأظهرت نتائج الدراسة وجود أربعة أنماط، تحدّد قابلية سطح الحوض للتعرية الريحية، هي: مناطق ذات قابلية متدنية للتعرية مناطق ذات قابلية متوسطة للتعرية، مناطق ذات قابلية عالية للتعرية، مناطق ذات قابلية عالية جداً للتعرية.

الكلمات المفتاحية: *العواصف الرملية، حوض الديسي، التعرية الريحية، تدهور الغطاء النباتي، مورفولوجية سطح الحوض.*

Sand Storms Formation Factors in Disi Basin

Ali Abu Saleem, *College of Education, Al-Hussein Bin Talal University, Maan, Jordan.*

Abstract

The purpose of this study is to analyze the sand formation factors in Disi Basin under collapse of some elements of the environment system such as climate, soil and vegetation cover. It is also to analyze morphological data of Disi Basin surface and their role in increasing the strength of storms.

To achieve these purposes, the researcher followed these steps:

1) *Conducting field measurements of sediments moved by three sand storms which affected Disi Basin during conducting this study;*
2) *Taking five sample of soil to analyze their grain, consistency and percentage of organic matter; and*
3) *Using modern technology for conducting this study. This included*
   a. *remote sensing technology to indicate percentage of vegetation in Disi Basin and its susceptibility to the windy erosion;*
   b. *geographical Information system and to design cartographic maps related to the subject of this study.*

The findings of this study showed that there was a negative correlation between strength and frequency of sand storms and percentage of vegetation cover. The correlation coefficient between them was (- 0.55) and it was statistically significant at level (0.029). There were 4 patterns that indicate susceptibility of Disi Basin to the windy erosion. These are:

- *a- areas of low susceptibility to erosion,*
- *b- areas of average susceptibility to erosion,*
- *c- areas of high susceptibility to erosion, and*
- *d- areas of very high susceptibility to erosion.*

Keywords: *Sand storm, Disi Basin, Wind erosion, Deterioration of Vegetation Cover, Surface Morphologic.*

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك 2009 ISSN (1023- 0165)

مقدمة:

تمثلُ العواصف الرملية Sand Storms نوعاً من السحب المنخفضة التي تتشكل نتيجة لزيادة قدرة الرياح على نقل الرمال والغبار على ارتفاعات قريبة من سطح الأرض، وتُعدُ حركة الرمال Sand Movement على شكل سحب رملية من أخطر المشكلات البيئية، التي يتعرض لها حوض الديسي، وتزداد خطورتها في الفترات التي يتأثر فيها الأردن بالمنخفضات الجوية في الشتاءَ، وهبوب رياح الخماسين الجافّة في الربيع والصيف، وما يصاحبها من زيادةٍ في سرعة الرياح وقدرتها على نقل حمولتها الرسوبية.

وقد وفّرت المتغيرات البيئية، ومنها: زيادة سرعة الرياح عن معدّلها، وتدهور قوام التربة، وتدنّي رطوبتها، وتدهور الغطاء النباتي، واستواء السطح، الظروف المواتية لزيادة حدّة العواصف الرملية، وتأثيراتها السلبية على عناصر المنظومة البيئية في الحوض.

منطقة الدراسة:

يقع حوض الديسي في الجزء الجنوبي الشرقي من المملكة الأردنية الهاشمية، ويمتد فوق رقعة أرضية مساحتها 833 كم2، وضمن امتداد فلكي ما بين خطي طول 35 ْ 35 ً 55 – 35 ْ شرقاً، ودائرتي عرض 45 ً 29 ْ – 5 ً 30 ْ شمالاً، وبالرغم من امتداد معظم أراضي الحوض ضمن النطاق المناخي الجاف، فإنه يتميز بوفرة الموارد المائية الجوفية والأراضي الرعوية والزراعية (شكل 1).

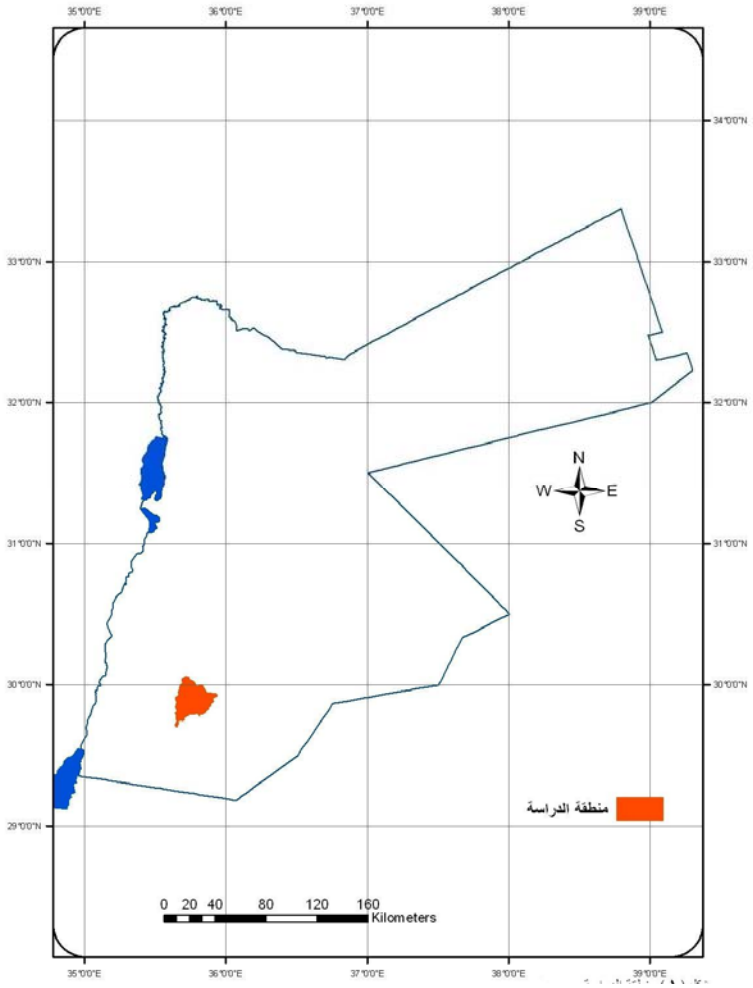

شكل 1: منطقة الدراسة

أهمية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة سد الفجوة gap في الدراسات التي أغفلت موضوع العواصف الرملية، من حيث عوامل نشأتها، وآثارها البيئية على المستوى المحلي والعربي، كما تحاول الدراسة تسليط الضوء على إحدى المشكلات البيئية التي تزداد خطورتها وحدتها، يوماً بعد يوم، في ظلّ تدهور عناصر المنظومة البيئية في الحوض. ومما يعزز أهمية الدراسة حدوث مشكلة العواصف الرملية في أحد أهم الأحواض المائية في الأردن، وما يشكله هذا الحوض من ثروة طبيعية واقتصادية لغناه بالموارد المائية، وتوفر مقومات البيئة الزراعية والسياحية، وتنوع الأشكال الأرضية ذات المناظر الخلابة.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في كيفية الكشف عن عوامل نشأة العواصف الرملية في حوض الديسي من خلال تحليل المتغيّرات الطبيعية التي عززت من خطورتها البيئية في عملها على تدهور نوعية مكونات التظام البيئي للحوض، وتتمثل هذه المتغيّرات في: الظروف المناخية الجافة، وتدهور خصائص التربة والغطاء النباتي، واختلاف نوعية التكوينات الصخرية، وطبيعة مورفولوجية السطح.

أهداف الدراسة:

تهدفُ الدراسة إلى تحليل العواصف الرملية، بوصفها إحدى المشكلات البيئية التي يعاني منها الحوض، من خلال تحليل مكوناتها، وعوامل نشأتها، والمتغيرات الطبيعية المحيطة بها، مما يعطي صورةً واضحة ذات دلالة عن دور الخصائص الطبيعية للحوض في تنشيط حركة العواصف الرملية، وزيادة خطورتها، وما ينجم عنها من آثار بيئية تؤثر سلباً في مكونات النظام البيئي للحوض، وعليه فإن أهداف الدراسة تتمحور حول النقاط التالية:

1- تحليل مكونات العواصف الرملية، وعوامل نشأتها، في ظلّ الظروف البيئية السائدة في الحوض.
2- قياس شدة العواصف الرملية التي تؤثر في منطقة الدراسة من خلال تحديد كمية الرواسب المنقولة لعددٍ من العواصف الرملية، وإجراء التحليل الحبيبي لرواسبها.
3- تصنيف أراضي الحوض تبعاً لدرجة حساسيتها للتعرية الريحية، وإعداد خارطة تظهر درجة قابليتها لعملية التعرية.

الدراسات السابقة:

أُجري العديد من الدراسات العربية والعالمية التي أوضحت دور بعض المتغيرات المناخية، وخصائص التربة، والغطاء النباتي، في زيادة حدّة حدوث العواصف الرملية في المناطق الجافة وشبه الجافة.

وقد وفّرت هذه الدراسات المرجعية الأدبية لموضوع الدراسة، وعززت من قيمة المنهج العلمي الذي اتبع في هذه الدراسة، إلا أن هذه الدراسات اعتمدت في منهجيتها على التحليل الوصفي، دون اعتمادها على النظرة الشمولية في دراستها لعوامل نشأة العواصف الرملية واقتصرت على دراسة هذه العوامل بصورة مستقلّة، بينما تتميز هذه الدراسة بمنهجيتها التحليلية، والنظرة الشمولية لمتغيرات الدراسة، وباعتمادها المسح الميداني والأسلوب الإحصائي، وربما تمثلُ هذه الدراسة إضافة علمية في الجغرافيا الطبيعية والمشكلات البيئية. وفيما يلي توضيح لبعض الدراسات التي أفادت البحث من جوانب مختلفة، وهي:

قام أبو الخير (2008) بتحليل العواصف الرملية في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية، وقد وجد أن عدد العواصف الرملية تزداد خلال شهري شباط وآذار ؛ نتجة لتأثر المنطقة بالجبهات الهوائية المصاحبة لتحرك منخفضات البحر المتوسط ،ويعتبر تكرار حدوث العواصف في جدة اقل مما هو عليه في الجزء الشرقي من المملكة، وتوصلت الدراسة إلى أن انخفاض الرطوبة النسبية وارتفاع درجة الحرارة يزيد من حدّة العواصف الرملية.

واستقصى قلوبل Global وجاينج Change (2006) أسباب حدوث العواصف الرملية والغبارية في الصين، من خلال ربطها بخصائص سطح الأرض، وقد قام الباحثان بتحليل البيانات المناخية المتوفرة عن العواصف الرملية في (60) محطة مناخية، ضمن المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية، واستخدم الباحثان تكنولوجيا الاستشعار عن بعد في تحديد كثافة الغطاء النباتي.

وقد أوضحت نتائج الدراسة، وجود ارتباط سلبي Negative Correlation بين تكرار حدوث العواصف الرملية، وكثافة الغطاء النباتي، إذ تزداد حدة العواصف الرملية في الشهور التي يبدأ فيها الغطاء النباتي بالتدهور.

كما توصلت الدراسة إلى أن الترب ذات القوام الخشن والمتوسط تزيد من حدة العواصف الرملية؛ نظراً لقلة تماسك حبيباتها.

وقد طورت لينا Lina وآخرون (2005) نموذجاً رياضياً لقياس تدفق الرمال أثناء هبوب الرياح القمعية Wind Tunnel، وتشكُّل العواصف الرملية، وقد بيّنت الدراسة أن قدرة الرياح على نقل الرمال تزداد مع زيادة سرعة القص Shear Velocity، وتجاوز عتبة السرعة المطلوبة لنقل حبيبات الرمال.كما دلت نتائج الدراسة على أن الحبيبات الناعمة تشكل الجزء الأكبر من حمولة العواصف الرملية.

وقد قام ليو Liu وآخرون (2004) بتحليل العواصف الرملية والغبارية التي تحدث في شمال الصين خلال فصل الربيع. وقد دلت نتائج الدراسة على وجود ارتباط سلبي بين معدّل الأمطار، وحدوث العواصف الرملية؛ لأن الأمطار تزيد من رطوبة التربة Soil Moisture، وتقلل من احتمالية حدوث العواصف الرملية. من جهة أخرى دلت نتائج الدراسة على وجود ارتباط إيجابي بين الحرارة وسرعة الرياح، وحدوث العواصف الرملية؛ لأن الحرارة تقلل من رطوبة التربة وقدرتها على مقاومة التعرية الريحية، بينما تعمل زيادة سرعة الرياح على زيادة طاقتها على نقل حبيبات التربة.

وبحث وانغ Wang و زاي Zai (2004) في العلاقة بين شدة تأثير العواصف الرملية، وزيادة سرعة الرياح السطحية Surface Wind. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود ارتباط قوي بين تكرارية حدوث العواصف الرملية وزيادة سرعة الرياح السطحية. وأكدت هذه الدراسة أهمية الغطاء النباتي في حماية الطبقة السطحية للتربة من الانجراف الريحي.

ووجد ساهو Shao وآخرون (2003) في دراستهم للعواصف الرملية والغبارية في شمال آسيا، أن التغيّرات في كثافة الغطاء النباتي لسطح الأرض زمانياً ومكانياً تؤثر بشكل مباشر في حدوث العواصف الرملية والغبارية؛ لأن عناصر الغطاء النباتي (الجذور، مادة الذبال) يمكن أن تؤثر في قوام التربة، وتماسك حبيباتها؛ فزيادة كثافة الغطاء النباتي تزيد من قدرة حبيبات التربة على مقاومة عملية الانجراف الريحي.

وتناول اولقونورينزا Ologunorisa وتامونو Tamuno (2003) التباين المكاني والموسمي للعواصف الرملية في نيجيريا. وقد اعتمد الباحثان في دراستهما على البيانات الشهرية والسنوية المتوفرة عن العواصف الرملية في (27) محطة مناخية خلال الفترة 1969 - 1992م.

وقد حُللت البيانات باستخدام الإحصاء الوصفي، إذ استُخدم معامل الاختلاف لتحديد الاختلاف المكاني والموسمي للعواصف، ودلت نتائج التحليل على أن معامل الاختلاف للعواصف ذات التكرارية العالية في المناطق الشمالية، كان متدنياً، فيما تميزت العواصف في المناطق الوسطى والجنوبية ذات التكرارية المتدنية، بأن معامل الاختلاف لها كان مرتفعاً، وقد استنتج الباحثان أن تدهور التربة يشكّل المصدر الرئيسي لرمال العواصف الرملية في نيجيريا، وأن العوامل المحددة للاختلاف المكاني والموسمي للعواصف الرملية في نيجيريا تتمثل في: نطاق التقارب الاستوائي(*) (ITCZ) Inter Tropical Convergence Zone، والعامل التضاريسي، والأنشطة البشرية، ووجود هوامش الصحراء Desert Margins.

وأشار الشمايلة (1990) في دراسته للعواصف الغبارية المرافقة لمنخفضات الخماسينية التي يتأثر بها الأردن في فصل الربيع إلى العوامل المؤثرة في شدة العواصف، وتتمثل في عمق المنخفض، وزيادة سرعة الرياح، وارتفاع درجة الحرارة ،وانخفاض الرطوبة النسبية.كما توصلت الدراسة إلى أن انخفاض الضغط الجوي يؤدي إلى زيادة سرعة الرياح وقدرتها على نقل الغبار.

وناقش غريب (1986) الآثار البيئية للعواصف الترابية في الكويت، واستخلص أن الرياح بوصفها عاملاً من عوامل التذرية والتعرية، تُعدّ من أهم مسببات العواصف الترابية والرملية في الكويت، ويعتمد مدى فعاليتها على عدة عوامل متداخلة تتعلق بمواصفات حبيبات التربة، وطبيعة رواسب السطح ومميزاته، والظروف المناخية السائدة في المنطقة.

---

1) يقصد بنطاق التقارب الاستوائي بأنه ذلك النطاق الذي تلتقي فيه الرياح التجارية في الجزء الشمالي والجنوبي للكرة الأرضية في منطقة ضغط منخفض يتحرك في حيز يتبع أقصى تأثير لأشعة الشمس بين شمال وجنوب خط الاستواء .

وأوضح برازد Brazd ونيكلينج Nickling (1984) في دراستهما للعواصف الرملية والغبارية في ولاية أريزونا في الولايات المتحدة، أن العواصف الرملية تكون مسيطرة في الأقاليم الجافة وشبه الجافة، وأن تكرار حدوث العواصف يرتبط بالظروف المناخية المحلية، وطبيعة مظاهر سطح الأرض، والغطاءَ النباتي، وقوام التربة.

وأخيراً، بحث جيليت Gillette (1981) في دور سرعة الرياح في إنتاج الغبار، وأوضح أن قدرة الرياح على نقل الغبار والرمال تزداد عندما تتجاوز قيمة عتبة السرعة اللازمة لنقلها.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة في منهجيتها - بعد الاطلاع على الأدبيات ذات الصلة بموضوع الدراسة - على إجراء قياسات ميدانية لكمية الرواسب المنقولة لثلاث عواصف رملية تأثر بها الحوض خلال فترة الدراسة (2006/12/2 – 2007/3/9) (*)، وذلك بهدف قياس شدّة تأثير العاصفة الرملية، وتحقيقاً لهذا الهدف قام الباحث بتصميم (8) مصائد أفقية لرمال العواصف على شكل مستطيل، يبلغ طوله (100سم)، وعرضه (10سم)، وارتفاعه (20سم)، تم تثبيتها على مستوى سطح التربة باتجاه العواصف الرملية التي تحدث في منطقتي الديسي ومنيشير، بحيث تكون قادرة على تجميع أكبر قدرٍ من الرمال المنقولة في العاصفة الرملية، وروعي عند اختيار مواقع المصائد أن تكون ممثلة لمنطقة الدراسة من حيث نسبة التغطية النباتية، واختلاف خصائص السطح والتربة، وبعدها عن تأثير العوائق التي تحد من كفاءتها. وقد تم إجراء تحليل ميكانيكي للرواسب المتوضّعة في المصائد، باستخدام المنخل الكهربائي؛ بهدف تحديد الحجم الحبيبي للرواسب الرملية، وربطه بقدرة الرياح على نقلها. ولتحديد مدى ارتباط خصائص التربة بالعواصف الرملية، أُخذت خمس عينات من الترب المتأثرة بالتعرية الريحية؛ لإجراء تحليل لقوام التربة، ونسبة المادة العضوية فيها.وقد استخدمت طريقة العوامة المدرجة Hydrometer لتحديد نسبة السلت والطين، التي تعتمد في الأساس على أخذ قراءتين للعوامة المدرجة لفترتين مختلفتين، ثم حساب نسبة السلت والطين من خلال تطبيق المعادلتين التاليتين:

$$\text{نسبة الطين} = \frac{\text{القراءة الثانية}}{\text{وزن عينة التربة}} \times 100$$

$$\text{نسبة السلت} = \frac{\text{القراءة الأولى} - \text{القراءة الثانية}}{\text{وزن عينة التربة}} \times 100$$

أما نسبة الرمل فقد تم حسابها وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الرمل} = 100\% - (\text{نسبة الطين} + \text{نسبة السلت})$$ (Boul *et al.*, 1980)

واستخدمت طريقة الحرق Combustion لتقدير نسبة المادة العضوية Organic Matter (OM) ، وتتلخص هذه الطريقة بمرحلتين، تتمثل المرحلة الأولى في تجفيف عينات التربة عند درجة حرارة 105 مْ، ثم قياس وزنها بعد التجفيف،فيما تتمثل المرحلة الثانية في حرق العينات من خلال وضعها في فرن حراري وتعريضها لدرجة حرارة400مْ لمدة ست عشرة ساعة،ولإيجاد نسبة المادة العضوية تم تطبيق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة المادة العضوية} = \frac{\text{وزن عينة التربة الجافة - وزن عينة التربة بعد حرقها}}{\text{وزن عينة التربة الجافة}} \times 100$$ (Boul et al., 1980)

واعتمدت الدراسة على تقنيات حديثة، إذ تم استخدام تكنولوجيا الاستشعار عن بعد Remote Sensing Technology (صور فضائية 1 – 250000 لعام 20006، الصور الجوية 1 – 25000 لعام 2005) ؛ لتحديد نسبة التغطية النباتية في الحوض، ومدى حساسية سطح الحوض لعملية التعرية، فيما استخدم برنامج Arc GIS التابع لنظام

1) تم اختيار هذه الفترة الزمنية لتزايد حدة نشاط العواصف الرملية خلالها بحيث تلقي هذه الفترة الضوء على عوامل نشأة العواصف الرملية في الحوض.

المعلومات الجغرافي Geographical Information System لإعداد الخرائط الكارتوغرافية الخاصة بموضوع الدراسة. واعتمد الباحث التحليل الإحصائي، والمتمثل في الانحدار المتعدد الخطواتStepwise Regression؛ لتحديد أثر بعض المتغيّرات المناخية في تدنّي مدى الرؤيا الأفقية خلال العواصف الرملية. كما استخدم التحليل الإحصائي الوصفي Descriptive Statistics والمتمثل في معامل الاختلاف Co – efficient of Variation؛ لتحديد مدى التباين في المعدّل الشهري لتكرار حدوث العواصف الرملية في الحوض.

عوامل نشأة العواصف الرملية في حوض الديسي:

ترتبط عوامل نشأة العواصف الرملية في حوض الديسي بخصائص بيئته الحوضية، وتتمثل هذه الخصائص في المناخ، والتكوينات الصخرية، والتربة، والغطاء النباتي، ومورفولوجة سطح الحوض. وفيما يلي توضيح لهذه الخصائص ودورها في تشكيل العواصف الرملية في الحوض.

الخصائص المناخية:

تتكون العناصر المناخية المؤثرة في تشكيل العواصف الرملية من سرعة الرياح واتجاهها، ودرجة الحرارة، والرطوبة النسبية، والتساقط المطري (جدول رقم 1)، وفيما يلي توضيح لدور هذه العناصر:

سرعة الرياح Speed Wind:

تمثل سرعةُ الرياح المحرك الديناميكي المسؤول عن تشكل العواصف الرملية، وما يرتبط بها من أشكال إرسابية ذات خصائص مورفولوجية متباينة (Nickling and Brazd, 1984)، وتشكل التغيّرات التي تطرأ على سرعة الرياح ديناميكية العواصف الرملية؛ فزيادة سرعة الرياح عن معدّلها السنوي (10.8 كم / ساعة) تزيد من قدرة الرياح وطاقتها Wind Energy على تشكيل العواصف الرملية؛ لزيادة مقدار الضغط (*) المؤثر على السطح السفلي للحبيبات الرملية، وما ينتج عنه من قوة رافعة تتغلّب على وزن الحبيبات وجاذبيتها، ليتمّ نقلها بفعل الرياح على شكل عواصف رملية، وهذا يدل ضمنياً على إن سرعة الرياح يجب أن تتجاوز قيمة العتبة الجيومورفولوجية اللازمة لحركة الحبيبات، لكي تتكوّن العواصف الرملية (Liu *et al.*, 2004). ويبلغ مقدار الضغط المؤثر على الحبيبات الرملية في معدّله الطبيعي (0.9984 كغم/م2)، بينما يتراوح معدّله أثناء تكوّن العواصف الرملية في الحوض خلال فترة الدراسة (تشرين الأول / 2006 – حزيران / 2007) ما بين (2.64 – 9.6 كغم / م2)، ويتراوح معدّل سرعة الرياح أثناء تشكل تلك العواصف ما بين (22 – 40 كم / ساعة). وقد دلّت نتائج التحليل الإحصائي لمعامل الارتباط Correlation Co-efficient بين متغير سرعة الرياح وعدد العواصف الرملية، خلال تلك الفترة، على وجود ارتباط قوي بينهما، حيث بلغ معامل الارتباط (0.81)، وبدلالة إحصائية (0.001).

ويتضح من تحليل الشكل (2 أ) مدى ارتباط تكوّن العواصف الرملية بزيادة سرعة الرياح، إذ تنشط العواصف الرملية في الحوض بشكل ملحوظ في فصل الشتاء الممتد من تشرين الأول إلى آذار؛ نتيجة لتأثر المنطقة بالمنخفضات الجوية، وما ينجم عنها من تشكل رياح شديدة تصل سرعتها إلى أكثر من (40 كم / ساعة). وتُشكل العواصف الرملية الناجمة عن المنخفضات الجوية ما نسبته (64٪) من حجم العواصف التي تؤثر في الحوض، وقد سجل شهر كانون الثاني أكثر الشهور تكراراً في عدد العواصف الرملية، فقد بلغ عددها (6) عواصف؛ نتيجة لزيادة عدد المنخفضات الجوية التي أثرت على المرتفعات الغربية للحوض واقتصار تأثيرها في المناطق الداخلية على زيادة سرعة الرياح وقدرتها على تشكيل العواصف الرملية في ذلك الشهر. أما في فصلي الربيع والصيف فيتعرض الحوض إلى رياح الخماسين الشديدة، وحالةٍ من عدم الاستقرار الجوي التي تؤدي إلى تنشيط حركة العواصف الرملية، لتشكل ما نسبته (36٪) من حجم العواصف التي تؤثر في الحوض. ويظهر الجدول رقم (2) مقدار التباين في قيم معامل الاختلاف الشهري لتكرار العواصف الرملية في الحوض(†)، إذ تراوحت قيم المعامل ما بين(38.65٪) في شهر كانون الأول و (300٪) في شهر حزيران، فيما تراوحت قيم الانحراف

---

1) يقاس ضغط الرياح وفقاً لمعادلة بياوفورت التالية:
ضغط الرياح (كغم / م2) = 0.006 x مربع سرعة الرياح (كم / ساعة) (Sun et al., 2003).

2) يحسب معامل الاختلاف وفقاً للمعادلة التالية: $\mathbf{Cv} = \delta / \overline{\mathbf{Y}}$ (Olsson, 1983).

حيث أن δ تمثل الانحراف المعياري و $\overline{\mathbf{Y}}$ المتوسط الحسابي لتكرار حدوث العواصف الرملية.

المعياري لها ما بين (1.38) في شهر كانون الأول و (3.35) في شهر آذار. وقد تراوح المتوسط الحسابي لتكرار حدوث العواصف الرملية في الحوض ما بين (0.6) في شهر حزيران و (4.1) في شهر كانون الثاني.

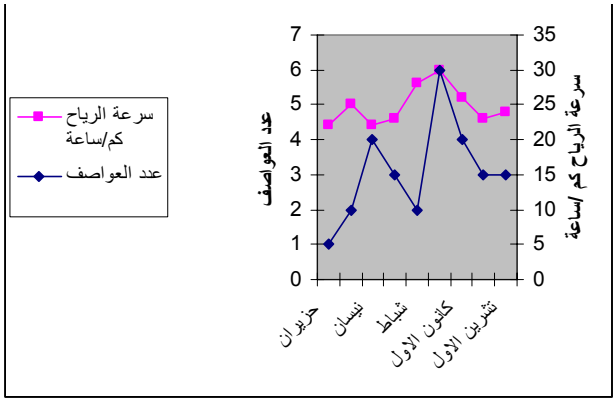

شكل (2 أ): العلاقة بين سرعة الرياح وعدد العواصف

وتدل قيم معامل الاختلاف على أن الشهور التي يزيد فيها معامل الاختلاف عن (200٪) تتمييز بتقلب واضح في تكرار حدوث العواصف الرملية؛ لإنحرافها عن معدّلها الطبيعي، بينما تتميز الشهور التي يتراوح فيها معامل الاختلاف ما بين (100 - 200٪) بأنها ذات تقلب متوسط في تكرار حدوث العواصف الرملية، أما الشهور التي يتدنى فيها معامل الاختلاف عن (100٪) فإنها تتميز بأنها أقل تقلباً في تكرار حدوث العواصف الرملية عن الشهور الأخرى لاقترابها من معدّلها الطبيعي.

ويعكس تدني مدى الرؤيا الأفقية Visibility في الحوض بفعل العواصف الرملية عقب تأثره بالمنخفضات الجوية والخماسينية مؤشراً واضحاً على شدة تأثيرها على المنطقة، وقدرة الرياح على نقل الحبيبات الرملية، وتركزها في العاصفة الرملية، فقد بلغت نسبة التفسير لمتغير سرعة الرياح (45٪) من إجمالي التباين المفسّر لتدنّي مدى الرؤيا الأفقية في الحوض، وبدلالة إحصائية (0.013)، فيما بلغ معامل الارتباط بين هذين المتغيرين (74٪)، وبدلالة إحصائية (0.007) (جدول رقم 3).

اتجاه الرياح Wind trend:

تتحدد حركة واتجاه العواصف الرملية في الحوض تبعاً لاتجاه الرياح السائد أثناء تشكلها، ويبين الشكل (3) اتجاه العواصف الرملية والمناطق المؤثرة فيها، إذ نجد أن قوة تأثير العواصف الرملية تزداد بالاتجاه نحو المناطق الجنوبية الشرقية؛ نتيجة لارتباطها باتجاه الرياح السائد أثناء تشكلها، وهو الاتجاه الشمالي الغربي. كما يتضح من الشكل أن قاع الديسي والأراضي المحيطة به هي أكثر المناطق تعرضاً لتأثير العواصف الرملية مقارنةً بالمناطق الأخرى.

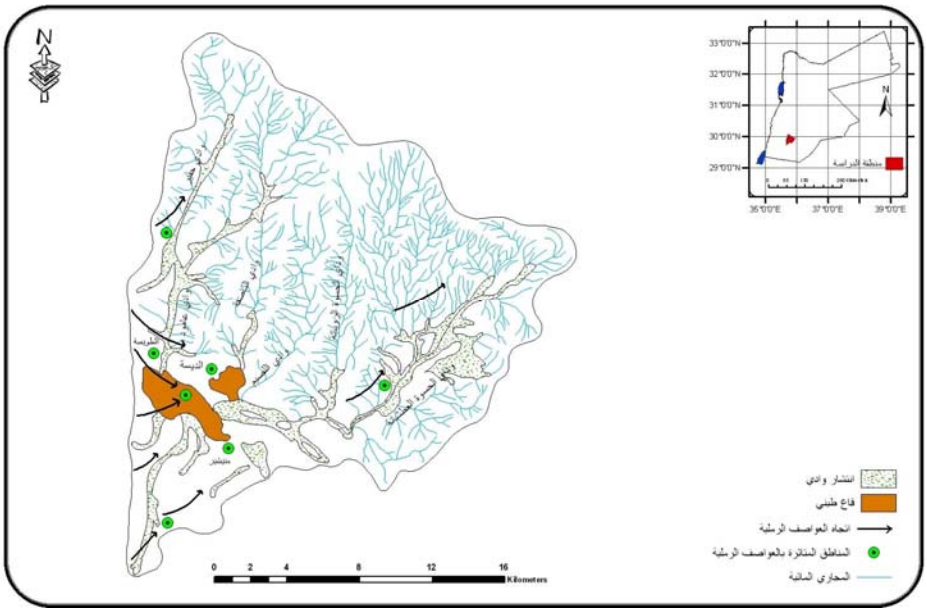

شكل 3:اتجاه حركة العواصف الرملية والمناطق المؤثرة عليها في حوض الديسة

درجة الحرارة Temperature:

يعمل ارتفاع المدى الحراري اليومي في الحوض على تنشيط التجوية الميكانيكية في التكوينات الرملية، وتدنّي رطوبة تربته، مما يهيء رواسب رملية مفككة، يسهل على الرياح نقلها على شكل عواصف رملية، ويتراوح المدى الحراري اليومي ما بين (16.6مْ) في فصل الصيف و (11.3مْ) في فصل الشتاء، فيما يبلغ معدل الحرارة السنوي (20.7مْ). ويستدل من تحليل الشكل (2ب) على وجود ارتباط إيجابي Positively Correlation بين انخفاض معدّل الحرارة في فصل الشتاء، وارتفاعها في فصل الربيع والصيف من جهة، وزيادة تكرار حدوث العواصف الرملية من جهة أخرى، ولعل السبب في ذلك عائد إلى أن أغلب العواصف الرملية التي رافقت المنخفضات الجوية في فصل الشتاء ارتبطت بوصول الرياح الباردة التي أدت إلى ارتفاع نسبة الرطوبة، وتدني درجة حرارة الجو إلى ما دون معدّلها السنوي. فيما ارتبطت العواصف الرملية التي رافقت المنخفضات الخماسينية في فصل الربيع والصيف بوصول الرياح الحارة التي أدت إلى تدني نسبة الرطوبة، وارتفاع حرارة الجو فوق معدّلها السنوي. وبالرغم من أهمية الحرارة في تشكيل العواصف الرملية، إلا أن نسبة التفسير لهذا المتغير لم تتجاوز (8٪) من إجمالي التباين المفسر لتدني مدى الرؤيا الأفقية في الحوض، وبدلالة إحصائية (0.05)، فيما بلغ معامل الارتباط بين هذين المتغيرين (45٪)، وبدلالة إحصائية (0.05).

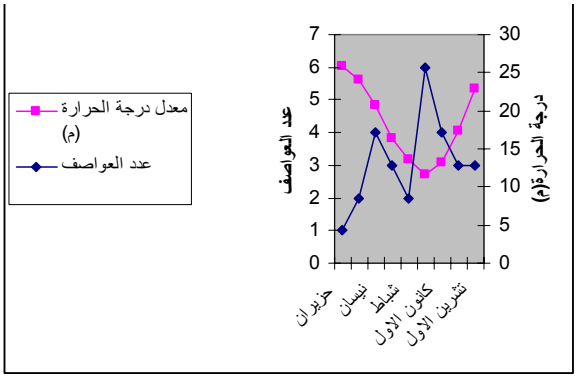

شكل (2 ب): العلاقة بين درجة الحرارة وعدد العواصف

الرطوبة النسبية Relative Humidity:

تعمل الزيادة في نسبة الرطوبة الجوية على إضعاف قدرة الرياح وكفاءتها على نقل حبيبات الرمال وتشكيل العواصف الرملية (Lin *et al.*, 2004). وتزداد نسبة الرطوبة في الحوض في الفترات التي تعقب تكوّن المنخفضات الجوية خلال فصل الشتاء، بينما تنخفض نسبتها في الفصول الأخرى؛ نتيجة لانخفاض معدّل التبخر، لقلة المسطحات المائية في الحوض، وعدم تأثرها بالمنخفضات الجوية الرطبة، فقد بلغ المعدّل السنوي للرطوبة النسبية في الحوض (51٪)، فيما بلغ معدّلها في الشتاء والربيع والصيف (56٪، 47٪، 43٪) على التوالي، وعند مقارنة عدد العواصف الرملية التي أثرت في الحوض بمعدّلات الرطوبة خلال فترة الدراسة، نجد أن هنالك ارتباطاً عكسياً بينهما (شكل 2ج)، إذ بلغ معامل الارتباط بين هذين المتغيرين (-0.50) وبمستوى دلالة إحصائية (0.023)، مما يدل على أهمية زيادة الرطوبة النسبية في الحدّ من حدوث العواصف الرملية، وتتضح هذه الأهمية عند الربط بين مدى الرؤيا الأفقية ونسبة الرطوبة، إذ يزداد مدى الرؤيا الأفقية بزيادة الرطوبة، إلا أن نسبة التفسير لهذا المتغيّر بلغت (0.12) من إجمالي التباين المفسر لتدنّي مدى الرؤيا، وبدلالة إحصائية (0.049)؛ ويعود السبب في تدني نسبة التفسير إلى أن أغلب المنخفضات الجوية التي اشتدت فيها العواصف الرملية، وانخفض فيها مدى الرؤيا الأفقية كانت منخفضات عميقة، ارتفعت فيها الرطوبة النسبية بمرور الكتلة الهوائية الباردة، وتزامن انخفاض مدى الرؤيا، واشتداد العواصف الرملية مع مرور تلك الكتلة الهوائية الباردة في اعقاب المنخفض.

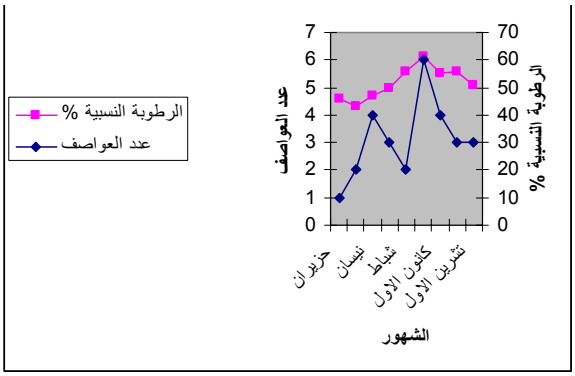

شكل (2 ج): العلاقة بين الرطوبة النسبية وعدد العواصف

التساقط المطري Rainfall:

يقع الحوض ضمن الأراضي الجافة Arid Land التي تتميز بانخفاض معدّل أمطارها السنوي دون (50 ملم). ويزداد المعدّل تبعاً لزيادة تأثير المنخفضات الجوية على المرتفعات الجبلية الغربية في منطقة النقب خلال فصل الشتاء، ويبدأ تساقط الأمطار الناجمة عن تأثير المنخفضات الجوية في المنطقة مع بداية شهر تشرين الأول، ويستمر حتى نهاية شهر أيّار. ويرتبط تكرار العواصف الرملية مع معدّل الأمطار الشهري ارتباطاً سلبياً؛ لأن الأمطار تعمل على زيادة رطوبة التربة، وتقلل من احتمالية حدوث العواصف الرملية (شكل 2د). ويتضح دور الأمطار في الحد من تشكل العواصف الرملية من خلال تزايد مدى الرؤيا الأفقية أثناء التساقط المطري، إذ بلغ معامل الارتباط بين هذين المتغيرين (72٪) وبدلالة إحصائية (0.014)، فيما بلغ معامل التفسير للتساقط المطري (5٪) من إجمالي التباين المفسر لتدني مدى الرؤيا وبدلالة إحصائية (0.06).

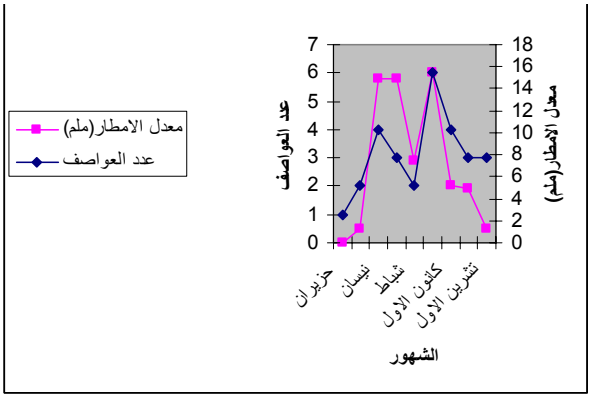

شكل (2 د): العلاقة بين معدل الأمطار وعدد العواصف

جدول 1: جدول العناصر المناخية لمحطة الديسي خلال الفترة (1980 – 2000)

الرقم	العنصر	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين أول	تشرين ثاني	كانون أول	السنة
1	معدّل الحرارة (م°)	11.7	13.7	16.3	20.7	24	25.9	27.4	28.2	27	22.8	17.3	13.3	20.7
2	معدّل الرطوبة النسبية ٪	61	56	50	47	43	46	45	48	54	51	56	55	51
3	معدّل سرعة الرياح م/ث	2.9	2.8	3.1	3.3	3.3	3.8	3.5	3.5	2.9	2.4	2.3	0.62	3
4	أعلى سرعة رياح م/ث	6.8	11.2	8.7	11	8	10.2	7	8.8	6.9	4.7	4.9	2.4	11.2
5	الاتجاه السائد للرياح	14ش	شمال	شمال	شمال	شمال	شمال	شمال	شمال	شمال	شمالي	شمالي غربي	شمال غربي	شمال
6	معدّل هطول المطر ملم	15.5	7.5	14.9	149	1.2	---	---	---	---	1.3	4.9	5.2	53
7	معدّل التبخر حوض (1) ملم/يوم	4.2	6.1	7.2	7.2	6.3	15.1	15.7	14.7	12.8	9.1	6.4	1.4	9.8

المصدر: وزارة المياه والري، 2000.

جدول 2: معامل الاختلاف للمعدّل الشهري لتكرار حدوث العواصف الرملية في حوض الديسي

الشهر	معدّل سرعة الرياح في العاصفة كم / ساعة	الإنحراف المعياري	الوسط الحسابي لتكرار العواصف	معامل الاختلاف ٪
تشرين أول	24	2.27	3.2	70.93
تشرين ثاني	23	1.54	2.9	53.10
كانون أول	26	1.38	3.57	38.65
كانون ثاني	30	1.8	4.1	0.44
شباط	28	2.25	2.1	107.14
آذار	23	3.35	2.1	159.5
نيسان	22	3.31	1.2	267.5
أيار	25	2.35	0.8	293.75
حزيران	22	1.8	0.6	300
المعدّل	**24.77**	**2.216**	**2.29**	**143.45**

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على البيانات المناخية والعمل الميداني.

جدول 3: نتائج التحليل الإحصائي للانحدار المتعدد الخطوات للمتغيرات المناخية المؤثرة في مدى الرؤيا الأفقية في حوض الديسي

المتغير	نسبة التفسير ٪	الدلالة الإحصائية	معامل الارتباط ٪	الدلالة الإحصائية
سرعة الرياح	45	0.013	74	0.007
الحرارة	8	0.05	45	0.05
الرطوبة النسبية	12	0.049	50-	0.023
التساقط المطري	5	0.06	72	0.014

المصدر: إعداد الباحث

التكوينات الصخرية Geologic:

تعمل التكوينات الصخرية السائدة في الحوض على زيادة حدّة تأثير العواصف الرملية؛ من خلال ما تقدمه من مفتّتات رملية تعمل الرياح على نقلها، عندما تزداد طاقتها الحركية وسرعتها. وفيما يلي توضيح لأهم التكوينات الصخرية في الحوض (شكل 4).

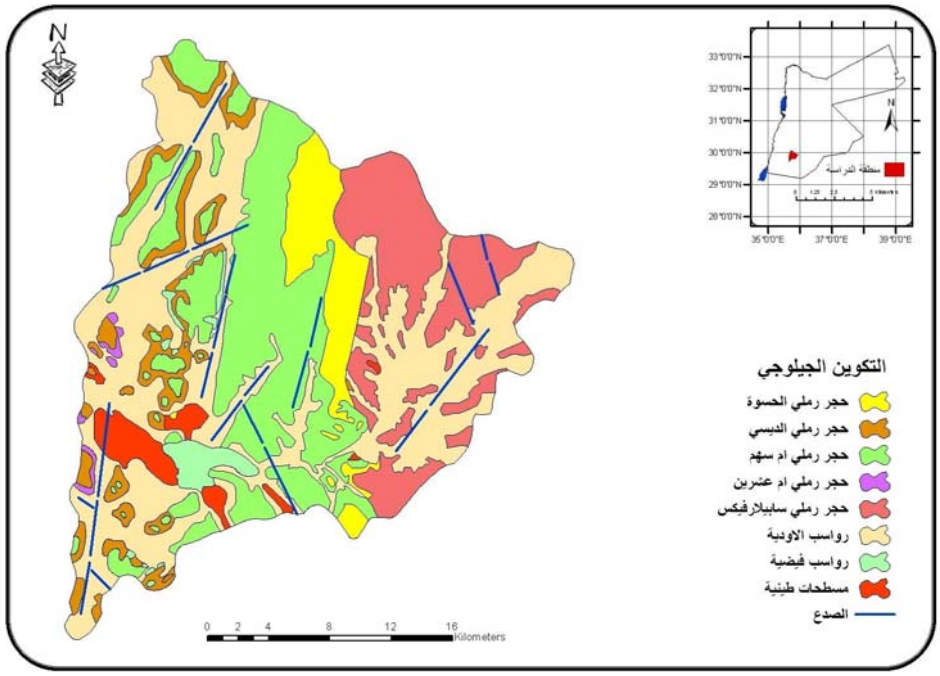

شكل 4: التكوينات السطحية في منطقة الدراسة

*المصدر: المشروع الوطني، خارطة التربة واستعمالات الأراضي 1930.

- **تكوينات صخور رم الرملية:**

يعود عمر هذه الصخور إلى زمن الباليوزويك Paleozoic، ويتألف من الوحدات التالية:

1- تكوين أُمّ عشرين Ishrin Formation: وحدة الحجر الرملي الكتلي البنّي:

يظهر هذا التكوين في الجزء الغربي من الحوض، ويتكون من حبيبات رملية متوسطة الحجم، وذا قوام خشن، وترتفع فيه نسبة حبيبات الكوارتز، ويحتوي على معادن ثقلية كالزركون والروتيل. وقد تعرض هذا التكوين إلى تصدعات وعمليات تجوية ميكانيكية أثرت في تماسك حبيباته الرملية، ويعود عمر هذا التكوين إلى العصر الاردوفيشي الأول (Bender,1974).

2- تكوين الديسي Disi Formation: وحدة الحجر الرملي الكتلي الأبيض:

يظهر هذا التكوين في شمال شرق الديسي، وقد أظهرت نتائج التحليل الكيميائي لعينات صخرية من هذا التكوين تعدُّد العناصر المعدنية التي يتكون منها، وهي الزومالين (5 – 67 ٪) والزركون (12 - 48٪)، والرويتل (12 - 43٪) والبروكيت (2 - 14٪) (سلطة المصادر الطبيعية ،2002)، ويمتاز هذا التكوين بتأثره بالتجوية الميكانيكية التي تظهر على شكل تشققات كثيفة وانفراط الحبيبات الرملية، وتوضّعها أسفل السفوح الصخرية، لتشكل مصدراً هاماً للرواسب الرملية المنقولة بفعل الرياح، ويعود عمر هذا التكوين إلى العصر الاردوفيشي الأسفل (عابد، 2000).

3- تكوين أم سهم Saham Formation: وحدة الحجر الرملي البنّي المجوى:

يتعرض هذا التكوين لعمليات التجوية الميكانيكية، مما يسهم في توفير مفتتات رملية تنقلها الرياح عندما تشتد سرعتها، ويظهر هذا التكوين في وادي أم سهم.

- تكوينات الخريم Khereim Formation: وحدة الحجر الرملي الغضاري:

تتعرض هذه التكوينات للتعرية الريحية عندما تزداد سرعة الرياح، وتتشكل من:

1- تكوين حسوة الرملي، ويتكشف في جبل حسوة، ويتراوح سمك هذا التكوين ما بين (57 – 70متر) ويرجع عمره إلى عصر ميسوزويك (Bender,1974).

2- تكوين دبيب الرملي، ويمتد هذا التكوين شمال وادي حسوة، وتتراوح سماكته ما بين (100 – 150متر)، ويغطى هذا التكوين براوسب الأودية والرمال

- رواسب الرباعي (الهولوسين) Holocene Sediments:

وتتكون رواسب الرباعي من نوعين، هما:

1- رواسب القاع الطيني (قاع الديسي): وهي عبارة عن إرسابات طينية غرينية منقولة بفعل الجريان المائي عبر مجاري الأودية التي تصب في قاع الديسي، وتحتوي رواسب القاع على نسبة طين تبلغ (23.9٪) وسلت (58.8٪) ورمل (17.3٪) (سلطة المصادر الطبيعية ،2002)، وتنتشر فوق المسطح الطيني الكثبان الرملية التي تتعرض لعملية التعرية الريحية، عندما تزداد سرعة الرياح عن معدّلها الطبيعي.

2- الرواسب الرملية: وهي رواسب رملية تشكلت في ظلّ ظروف الجفاف بعد عصر البليستوسين، وتظهر هذه الرواسب على شكل فرشات رملية تحيط بالقاع، وعلى شكل تجمعات رملية عند حضيض المنحدرات تعرف باسم ظلال الرمال، كما تنتشر النبكات الرملية حول الشجيرات الصحراوية في جميع أجزاء الحوض، وتعمل هذه الأشكال الرملية على زيادة شدة تأثير العواصف الرملية؛ لتميّزها بالاستجابة السريعة لعوامل التعرية الريحية بسبب تفكك مكوناتها.

خصائص التربة Characteristics of Soil:

تشكل تعرية التربة Soil Erosion المصدر الرئيسي الذي يغذي العواصف الرملية في الحوض بحمولتها الرسوبية، وترتبط بعمليتين هما: التعرية الجيولوجية، والتعرية المتسارعة، وتتمثل التعرية الجيولوجية في انجراف التربة بفعل الرياح تحت الظروف الطبيعية للأرض المكسوة بالنباتات، دون أن يكون للإنسان تأثير مباشر في عملية الانجراف. أما التعرية المتسارعة؛ فتحدث نتيجة لزيادة معدّلات الانجراف الطبيعي للتربة، بفعل تدخل الإنسان المباشر، الذي يعمل على زيادة قدرة الرياح على نقل حبيبات التربة، والتغلّب على القوى المعاكسة التي تحاول إبقاء هذه الحبيبات في مكانها(Li *et al.*, 2002; Shao *et al.*, 2003).

وتختلف ترب الحوض في درجة مقاومتها للتعرية الريحية؛ تبعاً لاختلاف قوامها، ومحتواها من المواد العضوية، ودرجة تماسك حبيباتها (شكل 5). ويظهر الجدول رقم (4) نتائج التحليل الميكانيكي لخمس عينات من الترب المتأثرة بالتعرية، وقد أشارت نتائج التحليل إلى وجود انخفاض واضح في محتوى التربة من المواد العضوية، حيث تراوحت نسبتها في تلك العينات ما بين (0.17 – 0.47)، وبمعدّل بلغ (0.32)، ودلت نتائج التحليل على زيادة خشونة قوام التربة، إذ تراوحت نسبة الرمل

ما بين (48 - 85٪)، وبمعدّل بلغ (67.14٪) فيما انخفضت نسبة السلت والطين لتتراوح لكل منهما ما بين (3.9 – 21.2٪) و (9 – 42.9٪) على التوالي، وبمعدّل بلغ (9.14٪، 23.72٪) على التوالي؛ وترجع زيادة خشونة التربة، وانخفاض محتواها من المواد العضوية، إلى زيادة قابلية حبيبات التربة الناعمة والمواد العضوية لعملية التعرية، فيما تبدي الحبيبات الرملية الخشنة درجة مقاومة أكبر لعملية التعرية. كما تُعدّ الترب الرملية الجافة في الحوض أكثر أنواع الترب استجابة لعملية التعرية مقارنة مع الترب الكلسية والكامبية؛ نظراً لقلة تماسك حبيباتها، ووقوعها ضمن النمط الرطوبي الجاف Aridic، والنمط الحراري الحار، الذي يتراوح فيه المعدّل السنوي لدرجة حرارة التربة على عمق (50 سم) من السطح ما بين (15 – 22م5) (وزارة الزراعة، 1993).

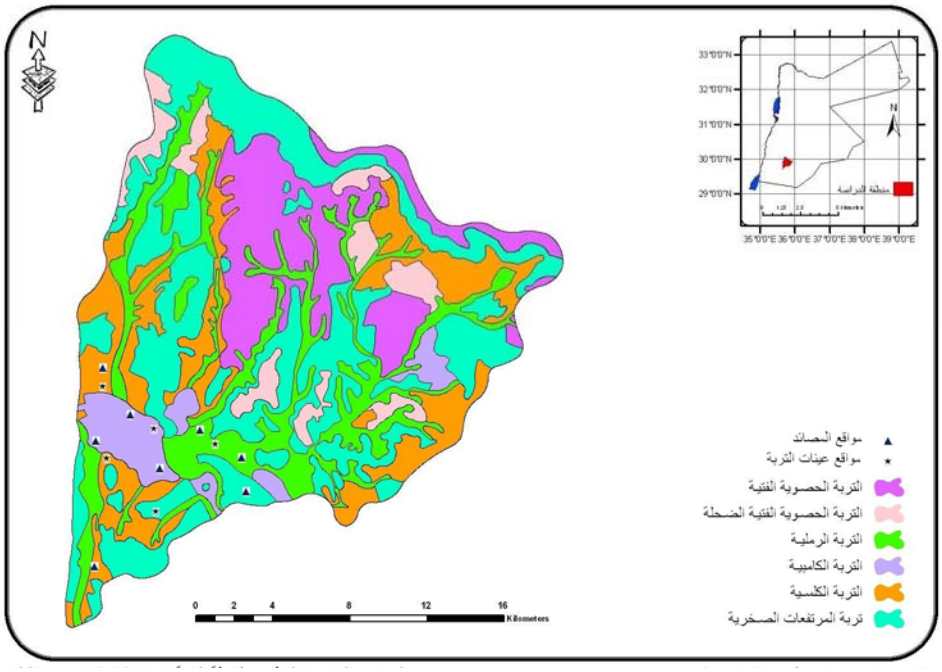

شكل 5: أنواع الترب في منطقة الدراسة

*المصدر: المشروع الوطني، خارطة التربة واستعمالات الأراضي 1930.

وتتكون الرواسب المنقولة بفعل العواصف الرملية – في معظمها – من حبيبات التربة الناعمة من الرمل الناعم، والغرين، ومعادن الطين (الاليت، والكاولينت)، ومعادن الكوارتز والفلسبار، والكالسيت، والدولوميت،بالإضافة إلى المعادن الثقيلة كالزير كون ،والروتيل،والابيدوت،والتورمالين،والبروكيت، ويمكن اعتبار تلك الحبيبات المكون الأساسي للعواصف الرملية التي تتشكل في الحوض.ويتضح من تحليل التركيب المعدني لرواسب العواصف وجود تشابه بين مكوناته والعناصر المعدنية التي تتكون منها الصخور الرملية في الحوض، مما يدل على أصل هذه الرواسب ومصدرها حيث تتشكل الرواسب بصفة رئيسية من الصخور الرملية والتي تتمثل في تكوين الديسي ،وتكوين أم سهم،وتكوين الخريم.

ولبيان شدة تأثير العواضف الرملية في الحوض وخصائص الرواسب المنقولة، فقد تمت إقامة مصائد للرواسب التي تنقلها تلك العواصف في منطقتي الديسي ومنيشير؛ لكونهما تمثلان أكثر المناطق تعرضاً للعواصف الرملية في الحوض، حيث تم رصد ثلاث عواصف تشكّلت خلال الفترة المتددة من 2006/12/2 – 2007/3/9. وتم إجراء التحليل الميكانيكي لعينات الرواسب التي تمّ جمعها في تلك المصائد، (جدول رقم 5 – 6) وقد اتضح من التحليل ما يلي:

1- تختلف كمية الرواسب المتوضعة في المصائد تبعاً لاختلاف شدة تأثير العاصفة، فقد سجلت العاصفة التي حدثت بتاريخ 2007/2/13، أعلى كمية للرواسب المنقولة، إذ بلغت كمية الرواسب المتوضّعة في المصائد في منطقتي الديسي ومنيشير (47549 ملغم، 41707 ملغم) على التوالي؛ وتفسر الزيادة في كمية الرواسب المنقولة خلال هذه العاصفة بزيادة سرعة الرياح وقدرتها على نقل الرواسب، إذ بلغ معدّل سرعتها (40 كم / ساعة)، بينما سجلت العاصفة التي حدثت بتاريخ 2007/12/2، أقل كمية للرواسب المنقولة، إذ بلغت كمية الرواسب المتوضعة في المصائد في منطقتي

الديسي ومنيشير (26838 ملغم، 22845 ملغم) على التوالي؛ ويفسر الانخفاض في كمية الرواسب المنقولة خلال هذه العاصفة بانخفاض سرعة الرياح، وقدرتها على حمل الرواسب، إذ بلغ معدّل سرعتها (20 كم / ساعة).

2- ازداد تأثير العواصف الرملية في منطقة الديسي بدرجة أكبر من منطقة منيشير، إذ تراوحت كمية الرواسب المتوضعة في المصائد في منطقة الديسي ما بين (26838 ملغم، 47049 ملغم)، فيما تراوحت كمية الرواسب المتوضعة في المصائد في منطقة منيشير ما بين (22845 ملغم، 41707 ملغم)؛ وتعود زيادة تأثر منطقة الديسي بالعواصف الرملية مقارنة مع منطقة منيشير إلى الزيادة الملحوظة في سرعة الرياح؛ نتيجة لاستواء السطح، وتفكك حبيبات التربة، وانتشار التكوينات الرملية حول منطقة الديسي.

3- يتضح من التحليل الحبيبي لرواسب العواصف، ارتفاع نسبة الرواسب التي يقل حجمها عن (1 ملم)، فقد تراوحت نسبتها في منطقتي الديسي ومنيشير ما بين (78.39 – 82.12٪) و (80.51 – 88.86٪) على التوالي، فيما انخفضت نسبة الرواسب التي يزيد حجمها عن (1 ملم) في هاتين المنطقتين ما بين(17.88 – 21.61٪)، (11.14 – 19.49٪) على التوالي؛ ويعود هذا الانخفاض إلى أن الحبيبات ذات الأقطار الكبيرة تبدي مقاومة كبيرة للتعرية الريحية؛ بسبب زيادة الجاذبية الأرضية لها. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه باقنولد Bagnold (1941) من أن وجود الحبيبات ذات الأقطار الأكبر من (1 ملم) بنسبة (60٪) في الطبقة السطحية يؤمن حماية كافية للتربة من خطر ظهور الانجراف الريحي(Bagnold,1941).

جدول 4: نتائج التحليل الميكانيكي لعينات التربة المتأثرة بالتعرية الريحية ومحتواها من المواد العضوية

رقم العينة	المنطقة	الرمل Sand %	الطين Clay %	السلت Silt %	القوام Texture	نسبة المواد العضوية %
1	الديسة	48	30.8	21.2	رملي طيني سلتي	0.47
2	منيشير	53.2	42.9	3.9	رملي طيني	0.17
3	حفير	68.2	22.7	9.1	رملي طيني	0.42
4	العمود	81.3	13.2	5.5	رملي لومي	0.33
5	الناصفة	85	9	6	رملي	0.21
المعدّل		**67.14**	**23.72**	**9.14**		**0.32**

المصدر:إعداد الباحث، العمل الميداني.

جدول 5: التوزيع الحبيبي لرواسب العواصف الرملية المتشكلة في منطقة الديسي خلال الفترة.
من 2006/12/2 – 2007/3/9

الحجم مايكرون	العاصفة الأولى 2006/12/2 معدّل سرعة الرياح 20 كم / ساعة			العاصفة الثانية 2007/2/13 معدّل سرعة الرياح 40 كم / ساعة			العاصفة الثالثة 2007/3/9 معدّل سرعة الرياح 27 كم / ساعة		
	الوزن الحبيبي ملغم	النسبة المئوية ٪	النسبة المئوية التراكمية٪	الوزن الحبيبي ملغم	النسبة المئوية ٪	النسبة المئوية التراكمية٪	الوزن الحبيبي ملغم	النسبة المئوية ٪	النسبة المئوية التراكمية٪
2000	---	---	---	150	0.32	0.32	--	---	---
1400	700	2.61	2.61	980	2.06	2.38	300	0.95	0.95
1000	900	3.35	5.96	1209	2.56	4.92	760	2.42	3.37
600	4200	15.65	21.61	7010	14.74	19.66	2550	14.51	17.88
300	3030	11.29	32.9	13500	28.39	48.05	9347	29.81	47.69
75 فأقل	18008	67	99.9	24700	51.46	99.51	16400	52.31	100
المجموع	**26838**	**99.9**		**47549**	**99.51**		**31357**	**100**	

المصدر: إعداد الباحث، العمل الميداني.

جدول 6: التوزيع الحبيبي لرواسب العواصف الرملية المتشكلة في منطقة منيشير خلال الفترة من 2006/12/2 – 2007/3/9

الحجم مايكرون	العاصفة الأولى 2006/12/2 معدّل سرعة الرياح 20 كم / ساعة			العاصفة الثانية 2007/2/13 معدّل سرعة الرياح 40 كم / ساعة			العاصفة الثالثة 2007/3/9 معدّل سرعة الرياح 17 كم / ساعة		
	الوزن الحبيبي* ملغم	النسبة المئوية ٪	النسبة المئوية التراكمية ٪	الوزن الحبيبي* ملغم	النسبة المئوية ٪	النسبة المئوية التراكمية٪	الوزن الحبيبي* ملغم	النسبة المئوية ٪	النسبة المئوية التراكمية ٪
---	---	---	---	100	0.24	0.24	--	---	---
1400	605	2.65	2.65	900	2.16	2.40	250	0.94	0.94
1000	850	3.72	6.37	1107	2.65	5.05	710	2.67	3.61
600	3000	13.12	19.49	600	14.39	19.44	2000	7.53	11.14
300	2590	11.36	30.85	12600	30.31	49.65	8812	33.16	44.30
75 فأقل	15800	69.15	100	21000	50.35	100	14800	55.7	100
المجموع	**22845**	**100**		**41707**	**100**		**26572**	**100**	

* الوزن الحبيبي: يمثل معدل وزن حجم معين من الرواسب التي تم قياسها خلال العواصف الرملية التي حدثت في منطقة الدراسة.

المصدر: إعداد الباحث، العمل الميداني.

نسبة التغطية النباتية Vegetation Cover Ratio:

تختلف نسبة التغطية النباتية(*) لسطح الحوض باختلاف العوامل البيئية المؤثرة فيها، والتي من أهمها: كمية الأمطار، وخصائص التربة، ومورفولوجية السطح(Tamuno, 1996; Ologunorisa and Tamuno, 2001). وبما أن منطقة الحوض تُعدُّ من الأراضي الجافة، فإن التغطية النباتية تعتبر منخفضة نسبياً، إذ تنتشر النباتات بصورة مبعثرة على مساحات واسعة لا يوجد فيها إلا القليل من الأفراد النباتية، بينما يقتصر الغطاء النباتي الأكثر كثافة على مساحات محدودة من أراضي الحوض، وعادةً ما تزداد التغطية النباتية في المنخفضات، ومجاري الأودية، والمسيلات المائية، والأخاديد، وحضيض المنحدرات، وتتلقى هذه المناطق كميات وافرة من مياه الأمطار والتربة المنقولة بفعل الجريان المائي، والتي غالباً ما تكون غنية بالمواد العضوية، مما يسمح بنمو النباتات بكثافة أكبر من المناطق الأخرى.

لقد ارتبطت شدة وتكرار العواصف الرملية المتشكلة في الحوض ارتباطاً سلبياً مع التغطية النباتية مكانياً وزمانياً، فنجد أن التغيّرات الشهرية في نسبة التغطية النباتية، قد أثرت بشكل مباشر في حدّة وتكرار حدوث العواصف الرملية، فالأشهر التي يزداد فيها الغطاء النباتي نمواً وكثافة (شباط، آذار) تقلّ فيها حدة وتكرار العواصف الرملية مقارنة مع الأشهر المتبقية من السنة. وقد بلغ معامل الارتباط ما بين تكرار حدوث العواصف الرملية ونسبة التغطية النباتية لسطح الحوض (- 0.55)، وبدلالة إحصائية (0.029)؛ وتفسر هذه العلاقة السلبية بدور الغطاء النباتي في حماية سطح التربة من عملية التعرية الريحية، وزيادة تماسك حبيبات التربة بفعل المواد العضوية التي تعمل على تجميع حبيبات التربة، وزيادة قدرتها على الاحتفاظ بالماء.

ولتحديد دور الاختلاف المكاني لنسبة التغطية النباتية في زيادة حساسية سطح الحوض للعواصف الرملية، أُخذت قياست لنسبة التغطية النباتية في الحوض. وقد دلت نتائج تلك القياسات على وجود اختلاف واضح في نسبة التغطية، تراوحت ما بين (صفر – 26.4٪).

1) يقصد بنسبة التغطية النباتية: النسبة المئوية من مساحة التربة التي تغطيها النباتات حين النظر إليها من أعلى، وهذه التغطية تعبر عن مدى انتشار الغطاء النباتي وعن تأثر الغطاء النباتي بالعوامل البيئية المحيطة به.

واعتمـــــــــاداً علـــــــــى تـــــــــصنيف المعهـــــــــد الـــــــــدولي لعلـــــــــوم الأرض والفـــــــــضاء (The International Institute of Area Space Survey and Earth Science) ITC لنسبة التغطية النباتية، فقد أمكن تصنيفها في الحوض على النحو الآتي (شكل 6):

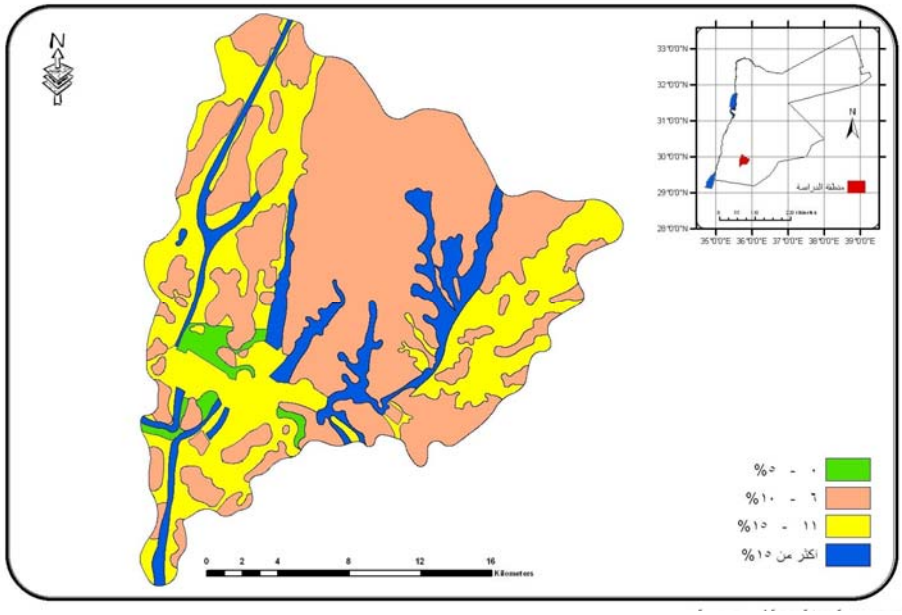

شكل 6: نسبة التغطية النباتية في حوض الديسة

أ- نسبة التغطية النادرة الظهور Rate:

يسود هذا الصنف من التغطية في مناطق القاع الطيني (قاع الديسي، قاع طويسة) والتلال المنعزلة المنتشرة حول القاع الطيني ،وتقل نسبة التغطية النباتية في هذه المناطق عن(10٪)، وتُعدُّ ذات حساسية عالية لحدوث العواصف الرملية،إذ بلغ معدل الرواسب المنقولة بفعل العواصف الرملية ضمن هذه المناطق(31180 ملغم)، وتنتشر في هذه المناطق نباتات الشنان Anabasis haussknechtii والرتم Retama raetam (شكل 7).

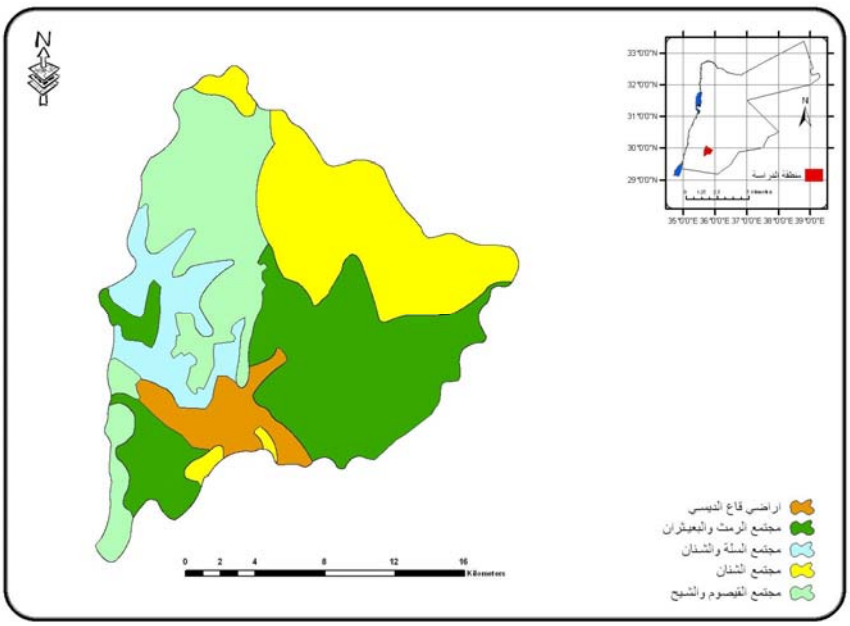

شكل 7: الغطاء النباتي في حوض الديسي

ب- نسبة التغطية المتناثرة (الفقيرة) Spare Vegetation:

يسود هذا الصنف في مناطق الفرشات الرملية المحيطة بالقاع الطيني، وتتراوح نسبة التغطية فيها ما بين (10 – 13٪) وتشكل الرواسب السطحية للفرشات الرملية المنتشرة حول القاع مصدراً هاماً لتغذية العواصف الرملية بحمولتها الرسوبية، وهي ذات حساسية عالية جداً لحدوث العواصف الرملية،إذ بلغ معدل الرواسب المنقولة بفعل العواصف الرملية ضمن هذه المناطق (47215 ملغم)، وتنتشر في هذه المناطق نباتات الشنان والرمث Haloxylon Salicornicum، والغضا Hyloxylon Presicum.

ج- نسبة التغطية المتوسطة Moderate Vegetation:

يسود هذا الصنف في المرتفعات الغربية، وحضيض المنحدرات، ومجاري الأودية مثل وادي العمود، والعطشانة والرويانة، والناصفة، وتتراوح نسبة التغطية فيها ما بين (25 – 26.4٪)، وتُعدُ أقل المناطق حساسية وتأثراً بالعواصف الرملية في الحوض، بالرغم من تعرضها لعملية التدهور بفعل الرعي الجائر، إذ بلغ معدل الرواسب المنقولة بفعل العواصف الرملية ضمن هذه المناطق (15110 ملغم)،وتنتشر في هذه المناطق نباتات الشيح Artemisia herba – able، والقيصوم Achillea fragrantissima، والبعيثران Achillea bieberstenii.

مورفولوجية السطح Surface Morphological:

تحدد مورفولوجية سطح الحوض من حيث خشونته Roughness ودرجة انحداره Slope وشكل المنحدر Form of Slope قدرة الرياح على تشكيل العواصف الرملية، ومدى حساسية السطح للتعرية الريحية، إذ تعمل زيادة خشونة السطح على إعاقة حركة الرياح، والحد من سرعتها، مما يضعف قدرتها وطاقتها الحركية على نقل حمولتها الرسوبية، كما أنها تقلل من قابلية مكونات السطح لعملية التعرية (Sun et al., 2003; Wang and Zai, 2004). كما أن سرعة الرياح وقدرتها على التعرية تزداد بزيادة درجة انحدار السطح، بينما يحدد شكل المنحدر مدى استجابة السطح لعملية التعرية، إذ يستجيب السطح المحدب Convex والمقعر Concave للتعرية بدرجة أكبر من الأسطح المستوية. (Zhou, 2001; Zhou et al., 2002; Xu et al., 2003).وقد بلغت نسبة التضرس(*) في حوض الديسي (11.7م/كم) ، فيما بلغ معدل نسيجه الحوضي (2.24) ،وتشير هاتان القيمتان إلى تميّز معظم أجزاء الحوض بالوعورة والتضرس نظراً لارتفاع مناسيب أشكاله الأرضية وشدة انحدار سطحها الذي يصل إلى (90°) في مناطق المرتفعات، والتلال المنعزلة، وجوانب الأودية، بينما تميزت أجزاؤه المتبقية بتدنّي وعورة وتضرّس سطحها؛ نتيجة لتدني درجة انحدار أشكاله الأرضية وانخفاض مناسيبها، وتشمل هذه الأجزاء أراضي القاع الطيني والفرشات الرملية المحيطة بالقاع التي تراوح معدّل انحدار سطحها ما بين (1° – 1.8°)، فيما تراوحت مناسيبها ما بين (850 – 900) متر فوق مستوى سطح البحر.

ويمكن تقسيم سطح الحوض حسب درجة حساسيته للتعرية الريحية(†) إلى المناطق التالية (شكل 8):

1- مناطق ذات حساسية متدنّية للتعرية الريحية:

وتشمل المناطق الجبلية المرتفعة شديدة التضرس،، ومناطق منابع الأودية، وتمتد على مساحة واسعة تقدر بحوالي (45٪) من المساحة الكلية للحوض، وتراوحت مناسيبها ما بين (1000 – 1400) متر فوق مستوى سطح البحر، فيما تراوحت درجة انحدار سطحها ما بين (13.4 °- 90°) وتعود أعمارها إلى عصري الكامبري والاردوفيشي. وتنشط العمليات الجيومورفولوجية على جوانب المنحدرات التي تتعرض لانهيارات صخرية نتيجة لتحطم الكتل الصخرية بفعل التجوية الميكانيكية، ووقوعها تحت تأثير الجاذبية الأرضية. وتعدُ هذه الأشكال عائقاً أمام تشكل العواصف الرملية؛ نظراً

---

1) نسبة التضرس = الفرق بين أعلى واخفض نقطة قي الحوض(م) / طول الحوض(كم) .أما معدل النسيج الحوض = مجموع النتوءات البارزة في أي خط كنتوري في الحوض المائي / طول المحيط نفسه .ويدل النسيج الحوضي الذي يقل عن (4) على وعورة السطح (Smith,1950) .

2) اعتمدت الدراسة في تصنيفها لمدى قابلية السطح للتعرية على مجموعة من الأسس، وهي: نسبة التغطية النباتية، وخصائص الرواسب التي تغطي السطح.ودرجة تمساك حبيبات التربة،وانحدار السطح ،ويرى ساهو Shao أن هذه المتغيرات تساعد في تحديد قابلية السطح للتعرية (Shao *et al*., 2003) .

للدور التي تقوم به في إعاقة سرعة الرياح، وإضعاف قدرتها على نقل الرواسب الرملية (Tamuno, 1996; Ologunorisa and Tamuno, 2001).

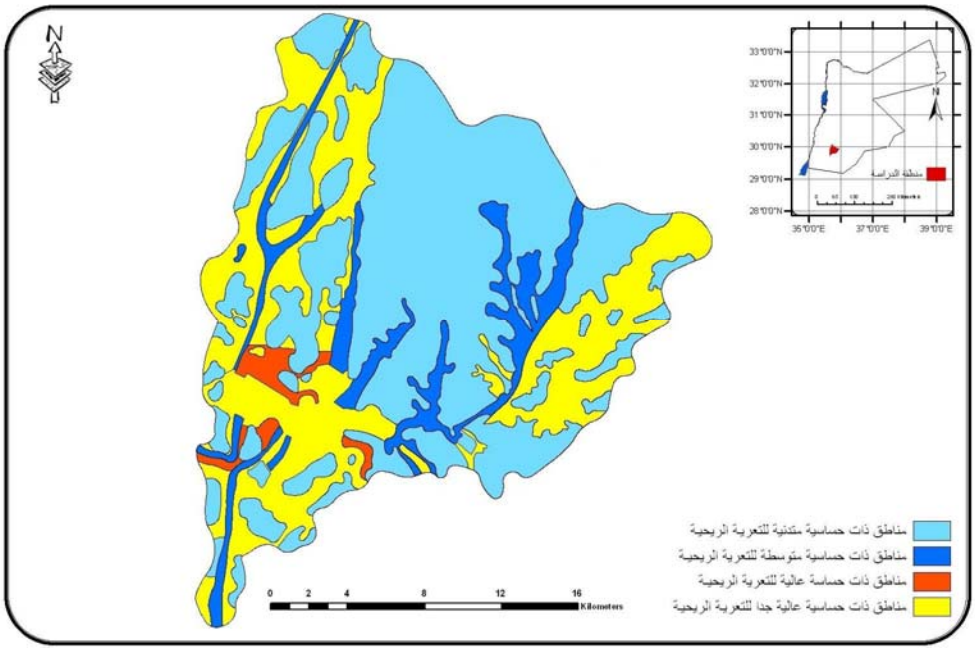

شكل 8: مدى حساسية سطح حوض الديسة لعملية التعرية الريحية

2- مناطق ذات حساسية متوسطة للتعرية الريحية:

وتشمل مناطق الأودية الموسمية المنتشرة في جميع أجزاء الحوض، وهي موسمية الجريان، إذ يرتبط تدفق الجريان المائي– عبر مجاريها – بفترة سقوط الأمطار في فصل الشتاء، وتتراوح درجة انحدار مجاريها المائية ما بين (1.3°–7.9°)، وتشكل هذه الاودية شبكة التصريف المائي لحوض الديسي، وتتخذ أحواض الأودية أشكالاً متعددة، منها: الشكل المستدير مثل حوض حسوة ووادي العطشانة والرويانة، والشكل المستطيل مثل حوض وادي اللصم والناصفة والعمود، بينما تتخذ الاودية عند بيئة المصب شكل النمط الانتشاري الذي يزداد فيه عرض القناة عن عمقها. وتعد هذه المناطق ذات حساسية متوسطة للتعرية الريحية؛ لزيادة تماسك مكونات التربة بفعل الشدّ الرطوبي، وزيادة نسبة التغطية النباتية التي تراوحت مابين (25- 26.4٪).

3- مناطق ذات حساسية عالية للتعرية الريحية.

وتشمل مناطق القيعان الطينية شبه المستوية، التي تمتد فوق رقعة أرض تقدر بحوالي (21 كم^2) ويتراوح معدّل انحدار سطحها ما بين (0.5° – 1.3°)، وتعود الحساسية العالية للتعرية الريحية في هذه المناطق؛ لاستواء السطح، وانخفاض نسبة التغطية النباتية والتي تراوحت مابين (صفر - 10٪).

4- مناطق ذات حساسية عالية جداً للتعرية الريحية.

تشمل مناطق التجمعات الرملية التي تنتشر فوق سطح الحوض بأشكال متعددة، منها: الكثبان الرملية الطولية والنباك، والفرشات الرملية، ويتراوح معدّل انحدار سطحها ما بين (1.5° – 6.2°). وتشكل التجمعات الرملية مصدراً مهمّاً يغذي العواصف الرملية بالرواسب، ومما يزيد من حدة تشكل العواصف في هذه المنطقة خلوها من العوائق الطبيعية، واستواء سطحها (Ologunorisa and Tamuno, 2001).

النتائج Conclusion:

ألقى البحث الضوء على عوامل نشأة العواصف الرملية في حوض الديسي، وقد تحددت هذه العوامل في الظروف المناخية الجافة، وانخفاض التغطية النباتية، وتدهور خصائص التربة وتجاوز سرعة الرياح للعتبة الجيومورفولوجية التي

تتطلبها الرمال للحركة والانتقال على شكل عواصف رملية. وقد ساعد استواء السطح، وخلوّه من العوائق، على زيادة حدّة تأثير العواصف، فيما وفرت التكوينات الرملية والكثبان الرملية مصدراً رئيسياً لتغذية العواصف بحمولتها الرسوبية.

وفي ضوء هذا التحليل، فإن نتائج الدراسة تتمثل في عدد من النقاط التالية:

1- تشكل الظروف المناخية الجافة في الحوض بيئة ملائمة لتكوّن العواصف الرملية وتزداد حدّتها وتكرارها في الفترات التي تعقب تأثر المنطقة بالمنخفضات الجوية في فصل الشتاء، إذ تشكل ما نسبته (64٪) من إجمالي العواصف الرملية المؤثرة في الحوض.

2- يرتبط تكرار وحدة العواصف الرملية في الحوض ارتباطاً سلبياً مع زيادة معدّل الأمطار والرطوبة النسبية؛ لدورهما في زيادة رطوبة التربة وتماسك حبيباتها، بينما تعمل الزيادة في معدّل الحرارة على زيادة حدة العواصف؛ لدورها في التقليل من رطوبة التربة، وإضعاف تماسك حبيباتها.

3- دلّت نتائج التحليل الإحصائي للانحدار المتعدّد الخطوات على أهمية دور سرعة الرياح في تفسير التباين في مدى الرؤيا الأفقية أثناء تشكل العواصف الرملية؛ إذ فسّرت ما نسبته (45٪) من التباين، وبدلالة إحصائية (0.013).

4- أثرّت التغيّرات الشهرية في نسبة التغطية النباتية لسطح الحوض بشكلٍ مباشر في حدة العواصف، فالأشهر التي يزداد فيها الغطاءُ النباتي نمواً وكثافةً، يَقلُ فيها حدة تأثير العواصف مقارنة مع الأشهر التي تنخفض فيها نسبة التغطية النباتية لسطح الحوض. وقد بلغ معامل الارتباط بين تكرار العواصف الرملية ونسبة التغطية النباتية (- 55)، وبدلالة إحصائية (0.029)؛ وتفسر هذه العلاقة السلبية دور الغطاء النباتي في حماية سطح التربة من التعرية، وزيادة تماسك حبيبات التربة بفعل المواد العضوية الناجمة عن تحلّل بقايا النباتات.

5- أظهرت نتائج الدراسة وجود أربعة أنماط، تحدّد قابلية سطح الحوض للتعرية الريحية، وهي: مناطق ذات حساسية متدنّية للتعرية، ومناطق ذات حساسية متوسّطة، ومناطق ذات حساسية عالية للتعرية، ومناطق ذات حساسية عالية جداً للتعرية.

6- تختلف ترب الحوض في درجة مقاومتها للتعرية الريحية تبعاً لاختلاف قوامها، ومحتواها من المواد العضوية، ودرجة تماسك حبيباتها، إذ تُعدّ الترب الرملية الجافة أكثر أنواع الترب استجابة للتعرية مقارنة مع الترب الكلسية والكامبية؛ نظراً لقلّة تماسك حبيباتها لانخفاض رطوبتها ومحتواها من المواد العضوية.

التوصيات Recommendations:

في ضوء النتائج السابقة، فقد أمكن تحديد بعض التوصيات للحدّ من الآثار البيئية السلبية للعواصف الرملية، نسوقها في عدد من النقاط الآتية:

1- إعداد خرائط تفصيلية عن الموارد الأرضية في الحوض؛ لتحديد خصائصها، ونوع الاستعمال المناسب لها حسب الظروف البيئة والحوضية، وبما يتلاءم مع إجراءات التوافق مع مخاطر العواصف الرملية.

2- عمل قياسات ميدانية لانجراف التربة بفعل الرياح، تشمل جميع أجزاء الحوض، لتكتمل الصورة عن دور تدهور التربة في زيادة حدة العواصف الرملية.

3- الحدّ من تأثير العواصف الرملية على الأراضي الزراعية، من خلال إقامة مصدّات للرياح، وزراعة النباتات التي تقاوم ظروف الجفاف حول الأراضي الزراعية.

4- التوسع في إنشاء المحميات الرعوية حول أراضي قاع الديسي؛ للحدّ من قابليتها للتعرية.

إعادة استصلاح أراضي الحوض حسب درجة حساسيتها للتعرية، بحيث تعطى الأولوية للأراضي ذات الحساسية المتدنية؛ للحدّ من تدهورها.

المراجع:

أبو الخير، عبدالاله ،2008، تحليل العواصف الرملية والترابية في مدينة جدة ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الملك عبد العزيز، السعودية ص50.

سلطة المصادر الطبيعية، 2002، التقرير السنوي، ط1، العدد (1)، عمان، الأردن.

الشمايلة، احمد، 1990، المنخفضات الخماسينية والعواصف الغبارية المرافقة لها في شرق البحر المتوسط مع التركيز على الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية ،عمان الأردن ص72-82.

عابد،عبد القادر، 2000، جيولوجية الأردن وبيئته ومياهه، ط1، نقابة الجيولوجين الأردنيين ،عمان، الأردن ص 60-120.

وزارة الزراعة،1993، المشروع الوطني لخارطة التربة واستعمالات الأراضي. المستوى الأول. عمان ، الأردن.

وزارة المياه والري، 2000، التقريري السنوي، ط1، العدد (3)، عمان، الأردن.

Bagnold, R., 1943. The physic of blown sands and deserts dunes. New York: William Morrow and Co.

Bender, F., 1974. Geology of Jordan ,Gebruder ,Borntager, Berlin.

Boul, W.,Hole,F and McCracken., A., 1980.Soil Genesis, USA, the Iowa State University press.

Gillette, D., 1981. Production of dust that may be carried great distances, Spec Pap – Geol. Soc. Am. 196, PP. 11 – 26.

Li, X. Y. Wang, J. H. and Liu, L. Y., 2002. Wind tunnel simulation experiment on the erodibility of the fixed Aeolian sandy soil by wind, Proceedings of ICAR5 / GCTE – SEN Joint Conference, International Ceter for Arid and Semiarid Lands Studies, Texas Tech University, Lubbock, Texas USA Publication, P. 40.

Lin, Z. H. Chen, H. Zhang, S. H. and Xu, X. K., 2004. Climatic and environmental background for the anomalous spring sandstorms over the Northern China during 2003, Clim. Environ. Res. 19, PP. 191 – 202.

Liu, X. Yin, Z. Y., X. Zhang and Yang, X., 2004. Analyses of the spring dust storm frequency of northern China in relation to antecedent and concurrent wind, precipitation, vegetation, and soil moisture conditions, J. Geophysics. Res. 109.

Nickling W. G. and Brrazel, A. J., 1984. Temporal and spatial characteristics of Arizona dust storm (1965 – 1980), J. Climatol. 4, PP. 645 – 660.

Ologunorisa E. T. Tamuno T. T., 2001. The diurnal Variations of sandstorms occurrence over Nigeria. African Climatological Research Series 5, PP 1 – 7.

Olsson, L. 1983. Desertification or climate ? Investigation regarding the relationship between land degradation and climate in the Central Sudan. (Lund Studies in Geography Series) Physical Geography 60, PP 1 – 35.

Shao, Y. Yang, Y. Wang, J. J. Song, Z. X. Leslie, L. M. Zhang, Z. H. Lin Z. H and Kanai, Y., 2003. Northeast Asian dust storms: real – time numerical prediction and validation, J. Geophys. Res. 108, P. 4691.

Smith, K.,1950.Standards for Grading Texture of Erosional Topography.Amer.J.Scio v248 pp 655-565.

Sun, L. Zhou, S. K. Lu, J. T. Kim, Y. P. and Chung, Y. S., 2003. Climatology trend analysis and prediction of sandstorms and their associated dust full in China, Water Air Soil Pollut,: Focus 3, PP. 41 – 50.

Tamuno T. T., 1996. Spatial – temporal distribution and variation of sandstorm over Nigeria. Unpublished M.Sc. Thesis, University of Port Harcount, Nigeria.

Wang, X. L and Zai, P. M., 2004. Variation of the Frequency of spring duststrom activities over China and its relationship with surface wind and pressure, Acta Meteorol. Sin. 62, PP. 96 – 103.

Xu, X. K. Xue, F. and Zeng, Q. C., 2003. Correlation analysis between meteorological factors and the ratio of vegetation cover, Acta Ecol. Sin. 23, PP. 221 – 230.

Zhou, Z. J., 2001. Blowing sand and storm in China in recent 45 years, Quat, Sci. 21, PP. 9 – 17.

Zhou, X. J. Xu, X. D. Yan, P. Weng, Y. H. and Wang, J., 2002. Dynamic characteristics of spring sandstorms in 2000, Sci China Ser D 45, PP 921 – 930.

مقروئية الصحف الإلكترونية لدى أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة اليرموك

"دراسة مسحية"

حاتم العلاونة وعلي نجادات، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة اليرموك، إربد - الأردن.

استلم البحث في 6/7/2008 وقبل للنشر 16/4/2009

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تعرّف مدى تعرض أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة اليرموك للصحف الإلكترونية، ودوافع هذا التعرض، والإشباعات التي يحققونها، من خلال تعرضهم لهذه الصحف، واستخدمت الدراسة المنهج المسحي، من خلال عينة بلغ عددها (168) عضو هيئة تدريس.

وتوصلت الدراسة إلى أن (88.1 %) من عينة الدراسة يقرأون الصحف الإلكترونية دائما وأحيانا، وأن (11.9 %) منهم لا يقرءونها، وأن (78.4 %) يتعرضون لها بأقل من ساعة يوميا، وأن (17.6 %) منهم يمضون ما بين ساعة إلى ثلاث ساعات في قراءتها.

وأوضحت الدراسة أن (97.3 %) يثقون في المعلومات التي تعرضها الصحف الإلكترونية، وأن (92.4 %) راضون عن مستوى الخدمات، التي تقدمها هذه الصحف، وأن (37.8 %) يراسلون هذه الصحف دائما وأحيانا.

Yarmouk University Faculty Readership of Electronic Press:

A survey

Hatem Alawneh and Ali Nejadat, *Faculty of Mass Communication, Yarmouk University, Irbid - Jordan .*

Abstract

This study aims determine the extent to which Yarmouk University faulty members expose themselves to electronic press, their motivation and the gratification of their exposure using a sample of 168 subjects.

The study showed that (88.1%) of the respondents always read the electronic press on a regular basis, while (11.9%) do not read it. The study also showed that (78.4%) of the respondents expose themselves to the electronic press less than one hour a day, while (17.6%) expose themselves from one to three hours a day.

The study also showed that (97.3%) of the respondents trust the information which is presented in electronic press, while (92.4%) of them are satisfied with the level of services provided by these electronic newspapers. Moreover, the study showed that (37.8%) correspond with these electronic newspapers on a regular basis.

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك 2009 ISSN (1023- 0165)

مقدمة:

ظهرت الصحافة الإلكترونية لأول مرة في تسعينيات القرن الماضي، لتشكل ظاهرة إعلامية، ارتبطت بثورة الاتصال والمعلومات، التي جعلت المشهد الإعلامي والاتصالي الدولي أكثر انفتاحا وسعة، حيث أصبح بمقدور من يشاء الإسهام في إيصال صوته ورأيه، لجمهور واسع من القراء. فقد عملت تكنولوجيا المعلومات على جعل العالم شاشة كمبيوتر، لا قرية صغيرة كما وصفها ماكلوهان، لأن العالم اقترب من بعضه كثيرا، نظرا لما حققته هذه التكنولوجيا من إنجازات هائلة، بنشرها العلم والثقافة والمعلومات والأفكار والأخبار، والمشاركة في إعادة صياغة حياة الإنسان وحياة المجتمع.

لقد أحدثت شبكة الانترنت ثورة في عالم الأخبار فاق ما كان متخيلا. وشهدت السنوات القليلة الماضية، تطورا في تقنيات وبرامج هذه الشبكة، وتزايد أعداد مستخدميها، بحيث أطلق البعض على عصرنا الحالي بأنه عصر المعلومات (حوات، 2005 ; 25)، فيما وصفه آخرون بأنه عصر الانترنت (البدوي، 2006، 242)، نظرا للازدياد المضطرد في أعداد مستخدمي هذه الشبكة، الذين بلغت أعدادهم خمسين مليون شخص في عام (1997)، ارتفعت إلى (165) مليون شخص عام (1999)، حسب تقرير منظمة الانتشار العالمي للانترنت، والتي أفادت أن هذا العدد قد تضاعف عدة مرات، خلال السنوات الأولى من القرن الحالي (البدوي، 2006، 244).

وقد تنبهت الجامعات الأمريكية منذ بداية التسعينات إلى أهمية الإنترنت، فعملت على جعله في متناول الهيئات التدريسية والطلبة على حد سواء، وقد أشار ما نسبته (79%) من طلبة الجامعات الأمريكية إلى الآثار الإيجابية للإنترنت على دراستهم الأكاديمية في الجامعة، وعلى علاقاتهم بمدرسيهم، من خلال التواصل معهم عبر البريد الإلكتروني، بهدف إيجاد الحلول لما يعترضهم من مشاكل أكاديمية، وفي المقابل فإن ما نسبته (87%) من الطلبة المبحوثين أفادوا بأنهم تلقوا اتصالات عبر الإنترنت من أساتذتهم تركز معظمها على تكليفهم بواجبات بيتيه تخص المساقات التي يدرسونها (Jones. *et al*. 2002).

ويذكر القاضي ونجادات (2007،1571)، أن ما نسبته (17.5%) من طلبة الصحافة والإعلام بجامعة اليرموك يستخدمون الإنترنت لغايات بحثية ودراسية بشكل دائم، أما أولئك الذين يستخدمون الإنترنت أحياناً ولنفس الغاية، فقد بلغت نسبتهم (78.9%)، كما أن ما نسبته (78.9%) أيضاً من الطلبة المبحوثين، يعتقدون إن استخدامهم للإنترنت أدى إلى تطوير مهاراتهم البحثية والمعرفية.

لكن الملاحظ هو تدني نسبة مستخدمي الشبكة من العرب، فقد أوضح تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام (2002)، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن مستخدمي الانترنت العرب يأتون في ذيل القائمة العالمية، إذ لا تزيد نسبة العرب الذين يستخدمون هذه الشبكة عن (0.5%)، في حين أن العرب يشكلون أكثر من (5%) من سكان العالم، كما أن المواقع العربية على شبكة الانترنت تشكل (7%) فقط من إجمالي المواقع على هذه الشبكة، (هامش 1).

وتعد الصحافة الإلكترونية إحدى أهم مظاهر العولمة التي جاءت بها الانترنت، كوسيلة تدعم التدفق الحر للمعلومات وحق الاتصال، وتوفير فرص غير محدودة لحرية اختيار المعلومات. الأمر الذي يعني أن التقدم التكنولوجي المتسارع والمستمر في مجال الإعلام والاتصال، أحدث انقلابا ثوريا في بعدي المكان والزمان، وما يرتبط بهما من خبرات اجتماعية، فضلا عن التمهيد إلى وعي جديد، والفصل بين الحدود الجغرافية والهوية (حوات، 52).

نشأة الصحافة الإلكترونية وتطورها:

على الرغم من أن شبكة الانترنت بدأت منذ سبعينيات القرن الماضي، إلا أنها لم تجد إقبالا من ناشري الصحف، كوسيلة للنشر الإلكتروني إلا في عام (1993)، عندما بدأت شبكة الويب العالمية في الظهور (اللبان، 2005، 27). ويذكر اللبان (2001،124)، إلى أن صحيفة (هيلز نبورغ اجبلاد) السويدية، تعد أول صحيفة تُنشر بالكامل على شبكة الإنترنت، تلتها بعد ذلك الصحف الأمريكية، التي بدأ معظمها يتحول إلى صحف إلكترونية خلال عامي (1994) و (1995)، فيما يرى آخرون أن صحيفة تربيون الأمريكية، التي تصدر من ولاية نيومكسيكو هي أول صحيفة يتم نشرها على الانترنت، وكان ذلك عام 1992 (نصر، 2003، 94).

وقد سعت الكثير من المؤسسات الصحفية في مختلف دول العالم، إلى إيجاد مواقع خاصة بها على شبكة الانترنت، لتكون حدودها الفضاء الرحب، لا الجغرافيا المحدودة، وحتى لا يتجاوزها قطار التكنولوجيا المتسارعة، الذي أخذ يستقطب يومياً المزيد من الصحف الإلكترونية، التي تتزايد أعدادها يوما بعد آخر بصورة كبيرة. بحيث وصل عددها على شبكة

الانترنت في عام (1996) إلى (2200) صحيفة، قفزت إلى أربعة آلاف صحيفة في عام (1997) (اللبان، 2005، 48) وإلى أكثر من خمسة آلاف صحيفة في عام (2002) (نصر، 2003، 94).

أما على الصعيد العربي فإن صحيفة الشرق الأوسط السعودية التي تصدر من لندن، تعد أول صحيفة عربية إلكترونية، فقد توافرت على شبكة الانترنت في التاسع من أيلول عام (1995) على شكل صور، تلتها صحيفة النهار اللبنانية في الأول من شباط عام (1996)، ثم صحيفة الحياة اللندنية في الأول من حزيران عام (1996)، تلتها السفير اللبنانية والأيام البحرينية في عام (1996)، (عبد المجيد، 2000، 121)، لتصل أعدادها حاليا إلى مئات الصحف العربية الإلكترونية المتوافرة على شبكة الانترنت.

مميزات الصحيفة الإلكترونية:

تقدم الصحيفة الإلكترونية لقرائها العديد من الخدمات التي تتمثل بخدمة البحث، سواء داخل موقع الصحيفة نفسها، أو في شبكة الويب كلها، وخدمة قراءة عدد اليوم والأعداد السابقة من الصحيفة، وخدمة تقديم الإعلانات، وخدمة الأرشيف، وخدمة الحوار مع المحررين، والتعليق على المواد المنشورة في الصحيفة.

وتتيح الصحافة الإلكترونية لمتصفحيها إمكانية التجاوب الفوري والمباشر مع الصحفي أو الكاتب أو رئيس التحرير عبر البريد الإلكتروني، أو بإجراء حوار حي عبر الانترنت. ويمكن أن تلعب الصحف الإلكترونية دورا هاما في أن تعكس نبض الرأي العام، وذلك لأن الحوار الحي ووصلات البريد الإلكتروني، تتيح قدرا كبيرا من التواصل والتفاعل بين القراء والمحررين (اللبان، 2005، 47). وإلى جانب ذلك فإن الصحافة الإلكترونية تمتاز بعدد من المميزات هي:

1. السرعة في عرض الأخبار العاجلة.
2. السرعة والسهولة في تداول البيانات بفارق كبير عن الصحافة الورقية.
3. حدوث تفاعل مباشر بين القارئ والكاتب.
4. إمكانية مشاركة القارئ في التحرير، من خلال التعليقات التي توفرها هذه الصحف للقراء.
5. الكلفة المالية البسيطة لإصدارها.

ويمكن القول كذلك إن الصحافة الإلكترونية، تمتاز بنقلها للنص والصورة معا، لتوصيل رسالة متعددة الأشكال، إلى جانب التغطية الآنية للأحداث، وسرعة تحديث الأخبار، وغرف الدردشة، وساحات الحوار والمنتديات.

ولعل أهم ما يميز الصحيفة الإلكترونية يتمثل في طريقة عرض الأخبار على الشاشة مع الموضوعات المتعلقة بها والأحداث السابقة لها، مما يساعد على تكوين فكرة عن الموضوع، بالإضافة إلى سهولة استرجاع أي معلومة سابقة، وتحريرها من القيود المتعلقة بالمساحة، الأمر الذي يسمح للصحيفة بمزيد من التغطية للقضايا والموضوعات (اللبان، 2005، 29)، كما أن انتشار الصحافة الإلكترونية سيؤدي إلى وفرة كبيرة في حجم استهلاك الورق بشكل عام، وورق الطباعة بشكل خاص (اللبان، 2001، 123).

وخلص الشهري في دراسة له عن الصحافة الإلكترونية العربية، إلى أن سبب إقبال القراء على هذه الصحف يعود إلى أنها متوافرة طوال اليوم، ولا تحتاج إلى دفع رسوم، وتمكّن قراءها من متابعة الأخبار من أي مكان، وعن أي بلد، بحيث يمكن القول إن الخدمات التي تقدمها الصحيفة الإلكترونية تجعل منها بنكا للمعلومات.(هامش 2)

إن التطور المتسارع للصحافة الإلكترونية، جعل منها منافسا كبيرا للصحافة المطبوعة، التي حرصت بدورها على دخول ميدان النشر الإلكتروني، وإصدار طبعات إلكترونية، لتحجز لها مكانا على الطريق السريع للمعلومات، تخوفا من أن تسبقها الصحف الإلكترونية.

لذلك فإن انتشار الصحافة الإلكترونية يلقي بالمسؤولية على الصحافة المطبوعة في تطوير محتواها، وهو ما يصب في مصلحة القارئ، وذلك من خلال تركيزها على الدقة والمصداقية من جهة، والتركيز على الأخبار ذات الطابع المحلي والإعلانات المبوبة من جهة أخرى، وهي مجالات يصعب على الصحافة الإلكترونية منافسة الصحافة المطبوعة فيها، ومع ذلك فإنه يمكن القول إن الصحافة الإلكترونية سهلت الطريق أمام الإنسان، الذي أصبح يمتلك المعلومة بسرعة أكبر وجهد أقل.

الإطار النظري:

يقوم نموذج الاستخدامات والإشباعات على أن جمهور وسائل الاتصال الجماهيري جمهور إيجابي يبادر في استخدام الوسيلة الإعلامية لتحقيق عدد من الأهداف الاتصالية من جهة، ولإرضاء مجموعة من الحاجات والرغبات الاجتماعية والثقافية التي تنجم عن هذا الاستخدام من جهة أخرى.

ولقد كان من نتائج استخدام الإنترنت على نطاق جماهيري أن بعث الحياة من جديد في العديد من نظريات الاتصال، وعلى رأسها نموذج الاستخدامات والإشباعات الذي يهتم بالاحتياجات النفسية والاجتماعية للجمهور الذي يشكل محوراً لاهتماماتها على أساس أن هذا الجمهور نشط وفعال وانتقائي في استخدامه وتعامله مع وسائل الاتصال الجماهيري، بهدف إشباع رغباته النفسية والاجتماعية (Rubin and Haridakis , 2000,123).

ويرى Tan (1985) أن نموذج الإستخدامات والإشباعات يصنف الحاجات التي يمكن إشباعها عند الفرد في المجتمع من خلال تعرضه لوسائل الإعلام إلى خمس حاجات هي: الحاجات المعرفية والعاطفية واحترام الذات والاجتماعية والحاجات الهروبية. وأن هذه الحاجات جميعاً لها صلة بالمحيط الاجتماعي، وهي مختلفة من شخص إلى آخر.

أما نجادات (2010) فيرى أن الإشباعات المتحققة من قراءة الصحف الإلكترونية عند طلبة جامعة اليرموك تتمثل في الحاجة إلى متابعة الأحداث على أرض الواقع، والتعرف على أشياء جديدة، وإشباع الحاجات المعرفية ودوافع الفضول، والرغبة في ملء الفراغ، وإضاعة الوقت، والحاجة إلى الراحة والاستمتاع، وأخيرا جاءت الحاجة إلى البحث عن قواعد للمناقشة والتفاعل الاجتماعي.

أما Bock (1980)، فقد وجد أن (70%) من القراء المبحوثين الذي تأثروا بإضراب الصحف وتعتيم التلفزيون، لم يحاولوا البحث عن صحف أخرى غير التي كانوا يقرأونها طيلة فترة الإضراب، بينما قلة منهم تقدر نسبتها بـ (29%)، كانت تحصل على صحف بديلة أحياناً، إما عن طريق الاستعارة أو الشراء، وأن البعض منهم كذلك أخذوا يقرأون صحفهم خارج المنازل (في مكان العمل أو المقاهي مثلاً). وأن معظم القراء الذين تأثروا بالإضراب كانوا منزعجين بسبب قلة المعلومات عما يدور حولهم من أحداث، بسبب عدم تلبية الحاجات التي كانت تتوافر من خلال مطالعاتهم للصحف، كالتسلية والترفيه واحترام الذات والانخراط في المجتمع من خلال الحوار والنقاش عما يدور في العالم من أحداث.

ويذكر عمر (2006،210)، أنه وبسؤال مفردات العينة من طالبات جامعة الشارقة، عن أي الوسائل تحقق لهن التفاعل مع قضايا العالم، جاء التلفزيون في المرتبة الأولى بنسبة (50%)، بينما جاءت الصحافة في الترتيب الثاني بنسبة (27%)، فالإنترنت في المرتبة الثالثة بنسبة (15%)، ثم الإذاعة في المرتبة الأخيرة بنسبة (8%)، وعلى الترتيب نفسه جاءت متابعة الطالبات للأحداث العالمية.

وقد أمكن للباحثين أن يوظفا الحقائق التي توصل إليها هذا النموذج بجعلها مرتكزاً لتساؤلات الدراسة، وللتأكد من صلاحيته في تفسير الظاهرة محل البحث.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

- **دراسة الفيصل (2006)، وعنوانها "الصحافة الإلكترونية في الوطن العربي".**

تتناول هذه الدراسة ظاهرة الصحافة الإلكترونية في الوطن العربي، وتأثيرها على الصحافة المطبوعة، واستعرضت الدراسة مفهوم الصحافة الإلكترونية ونشأتها وتطورها وخصائصها ومزاياها، وأساليب تحريرها الفنية، كما تناولت مقروئية هذه الصحافة، وسلّطت الضوء على الفوارق بين الصحافة الإلكترونية والصحافة المطبوعة.

- **دراسة اللبان (2005)، وعنوانها "الصحافة الإلكترونية ... دراسات في التفاعلية وتصميم المواقع".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالصحافة الإلكترونية ومزاياها والفروق التي تتميز بها عن الصحافة الورقية. وقد تعرضت الدراسة للصحيفة الإلكترونية التي لم تعد مجرد حبر وورق، بل أصبحت صوتا على الهاتف، ومجموعة من النقاط على

شاشة الكمبيوتر، أو قرص مدمج. واستعرضت الدراسة نشأة الصحافة الإلكترونية وتطورها، والمزايا التي تتصف بها، والفروق بينها وبين الصحافة المطبوعة.

- **دراسة صادق (2003) وعنوانها "صحافة الانترنت ... قواعد النشر الإلكتروني".**

وهي دراسة تحليلية للصحافة العربية على شبكة الانترنت، وقد شملت (331) موقعاً عربيا ظهرت على شبكة الانترنت، في الفترة ما بين (1998-2000). وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الصحافة العربية على شبكة الإنترنت ما تزال قاصرة عن استخدام أساليب ومميزات النشر الإلكتروني، وأن ذهنية النشر الورقي ما تزال هي السائدة في معظم الصحف الإلكترونية، وذلك لأن غالبية هذه الصحف لا يتم تحديثها على مدار الساعة، مما يؤدي إلى إهمال الإمكانيات التفاعلية للانترنت. وأوضحت الدراسة أن (76%) من الصحف الإلكترونية العربية، تقوم بتحديث موادها الإخبارية بعد مرور (24) ساعة من وجودها على شبكة الإنترنت.

- **دراسة الدناني (2001)، وعنوانها "الوظيفة الإعلامية لشبكة الانترنت".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف باستخدامات الانترنت ومهامها في تسهيل نقل وتبادل المعلومات والمعارف، والتعرف على الخدمات التي تقدمها لوسائل الإعلام، وهي دراسة وصفية استخدم فيها الباحث منهج المسح ومنهج دراسة الحالة، واختار الباحث عينة قصدية من الإعلاميين اليمنيين العاملين في وسائل الإعلام اليمنية والمتعاملين مع الانترنت.

وتوصلت الدراسة إلى أن الخدمات التي توفرها الإنترنت لوسائل الإعلام اليمنية، تتمثل في النشر الإلكتروني لهذه الصحف والمجلات، وتطوير مستوى الإخراج والتصميم، وسهولة تخزين المعلومات وأرشفتها، وتسهيل عملية الاتصال بين وسائل الإعلام داخليا وخارجيا.

- **دراسة أبو سيف (2000)، وعنوانها "استخدامات الصحفيين المصريين لشبكة معلومات الإنترنت كمصدر من مصادر المعلومات".**

وقد هدفت هذه الدراسة إلى رصد وتوصيف وتحليل علاقة الصحفيين المصريين بشبكة الانترنت، كوسيلة اتصال، وكمصدر من مصادر المعلومات، وبيان مجالات الاستخدام والتوظيف والمشكلات التي تثيرها، والتعرف على مدى تأثر الصحفيين بها كمصدر للمعلومات والاتصال، وتصوراتهم إزاء الاستفادة منها.

وأوضحت نتائج هذه الدراسة أن القائم بالاتصال المصري، يتابع مواقع الصحف الأجنبية أكثر من متابعته لمواقع الصحف المصرية والعربية، وذلك لأن هذه الصحف دعائية، وتنحاز للحكام في الوطن العربي، كما أوضحت الدراسة أن شبكة الانترنت – وعلى الرغم من تدعيمها للحق في الاتصال- إلا أنها لا تزال تكرس التبعية في دول الجنوب.

- **دراسة بخيت (2000 أ)، وعنوانها "استخدامات أساتذة الجامعات للإنترنت".**

وقد هدفت الدراسة إلى تعرّف استخدامات أساتذة الجامعات المصرية لشبكة الإنترنت، وعاداتهم الاتصالية، ونوعية الاشباعات التي تحققها لهم، مستخدمة المنهج المسحي من خلال عينة قوامها (60) أستاذا جامعيا.

وخلصت الدراسة إلى غلبة الطابع الوظيفي على استخدامات الجامعات المصرية للإنترنت، وجاء البريد الإلكتروني في مقدمة هذه الاستخدامات، وأوضحت النتائج أن معظم مستخدمي شبكة الإنترنت من أساتذة الجامعات ليسوا من المستخدمين الكثيفين للشبكة، وأن معظمهم لم يشارك في جماعات نقاشية أو حوارية عبر الانترنت.

- **دراسة بخيت (2000 ب)، وعنوانها "الاستخدامات الصحفية للانترنت لدى القائمين بالاتصال في الصحافة العربية".**

هدفت هذه الدراسة إلى تعرّف طبيعة ونوعية استخدام القائمين في الاتصال في الصحافة العربية للانترنت، واتجاهات هؤلاء الصحفيين إزاء الإنترنت، واستخدامها في عالم الصحافة، ومعرفة الفروق بين طبيعة هذه الاستخدامات وفقا للصحيفة والدولة، وذلك من خلال عينة قوامها (55) صحفيا يعملون في الصحافة المصرية وفي صحافة دولة الإمارات العربية المتحدة.

وخلصت الدراسة إلى أن معظم استخدامات الصحفيين العرب للانترنت، تتركز في التصفح والبحث عن المعلومات، والإطلاع على الأخبار الجديدة، والبريد الإلكتروني، وأبرزت هذه الدراسة ضعف الاستخدامات الصحفية المتخصصة للإنترنت لدى الصحفيين العرب، لأن معظم استخداماتهم تركزت في البحث والتصفح، وأن عدد الساعات التي يقضونها أمام الشبكة محدود.

الدراسات الأجنبية:

- **دراسة Steve (2008)، وعنوانها: Five Years from now, media will be totally intangible.**

وقد هدفت الدراسة إلى البحث في مستقبل وسائل الإعلام التقليدية كالصحف الورقية والمجلات والكتب.....وغيرها. وقد تنبأ الباحث بأن هذه الوسائل إلى زوال، وليس أدل على ذلك من تحول صحيفة The Christian Science Monitor من الطبعة الورقية إلى الطبعة الإلكترونية مع حلول شهر نيسان من عام 2009م، ويتوقع الباحث أنه وبحلول عام (2014م)، فإن وسائل الإعلام التقليدية سوف تختفي بتسارع كبير، إن لم تكن قد اختفت فعلاً، بحيث يتحول الناس إلى الحياة الرقمية (Digital life). ويرى الباحث أن ذلك قد يستغرق بعض الوقت في الأقطار البعيدة والدول النامية، إلا أنه في الولايات المتحدة الأمريكية قاب قوسين أو أدنى.

- **دراسة Leen, et al. (2004). وعنوانها: News in Online and print newspapers: differences in reader Consumption and recall.**

وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الفروقات بين استيعاب القراء وفهمهم وتذكرهم للموضوعات التي يقرأونها من الصحف الورقية، وتلك التي يقرأونها من الصحف الإلكترونية.

وقد وجد الباحثون أن هناك بعض الفروقات البسيطة بين موضوعات الصحف الورقية والصحف الإلكترونية، لاسيما ما يتعلق بمصادر الأخبار في كلا النوعين من الصحف، كما وجدوا أن فهم الأخبار واستيعابها وتذكرها يعتمد بالدرجة الأولى على نوعية الأخبار ومجالاتها، وعلى النوع الاجتماعي للمبحوث، علاوة على اهتمامات المبحوث نفسه، وليس على نوع المطبوعة، فيما إذا كانت ورقية أم الكترونية، وخلص الباحثون إلى عدم وجود أدلة على وجود فروقات بين قراء الصحف الورقية والصحف الإلكترونية.

- **دراسة Mueller and Kamerer (1995)، وعنوانها: Reader preference for electronic newspapers**

وقد هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن ردّة فعل القراء تجاه النسخة الإلكترونية من صحيفة (San Jose Mercury News)، وبماذا تتميز النسخة الإلكترونية عن الورقة من هذه الصحيفة. وقد وجد الباحثان أنه وبرغم تمكن القارئ من تصفح العديد من الروابط داخل موقع الصحيفة الورقية،لكنها ليست البديل المقنع عن الصحيفة الورقية وأنه وبرغم ارتفاع كلفة الصحيفة المطبوعة مقارنة مع الصحفية الإلكترونية، ألا أن الأولى لا بدّ في يوم ما من أن تطوّع الثانية لخدمتها.

أهمية الدراسة:

تعد الصحافة الإلكترونية إحدى منجزات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات. فقد فرض هذا النوع من الإعلام نفسه من خلال شبكة الانترنت، وتضاعفت أعداد الصحف الإلكترونية على هذه الشبكة، مئات المرات خلال فترة وجيزة. إلا أن الاهتمام بهذا النوع من الإعلام لدى الباحثين الأكاديميين، لم يرق للمستوى المطلوب، وتركزت معظم الدراسات على الصعيد العربي، على شبكة الانترنت، من حيث إيجابياتها وسلبياتها واستخداماتها. لذلك فإن هذه الدراسة تكتسب أهميتها لكونها غير مسبوقة أردنيا في موضوعها، الذي يتناول مقروئية شريحة اجتماعية عالية المستوى في التعليم والثقافة (أساتذة الجامعات) للصحف الإلكترونية.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف العام لهذه الدراسة في التعرف على دوافع استخدامات أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة اليرموك، للصحف الإلكترونية، والاشباعات التي يحققونها من خلال تعرضهم لهذه الصحف.

أما الأهداف الخاصة فتتمثل في التعرف على مقروئية الصحف الإلكترونية بين أعضاء هيئة التدريس بجامعة اليرموك، محليا وعربيا ودوليا، ودوافع قراءتهم لهذه الصحف، ومضامين الموضوعات التي يقرأونها من حيث كونها سياسية أم اقتصادية أم ثقافية أم دينية، وأنماط الموضوعات، سواء كانت أخبارا أم تقارير وتحقيقات وإعلانات.

كما تهدف هذه الدراسة إلى التعرف عما إذا كان أعضاء هيئة التدريس يتواصلون مع الصحف الإلكترونية، ومعرفة نوع هذا التواصل. ومجالاته، والتعرف على مدى الثقة في المعلومات التي تعرضها الصحف الإلكترونية، ودورها في رفع مستوى الحريات الصحفية.

مشكلة الدراسة:

لقد تبين من خلال الدراسات السابقة أن الإسهامات العلمية في موضوع الدراسة لا تزال محدودة، وخاصة على الصعيد الأردني، وعليه فإن مشكلة الدراسة تتحدد في التعرف على مدى تعرض أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة اليرموك للصحف الإلكترونية على شبكة الإنترنت، ودوافع هذا التعرض، والاشباعات التي يحققونها من خلال قراءتهم لهذه الصحف.

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات الآتية:

- هل تقرأ الصحف الإلكترونية؟
- لماذا تقرأ الصحف الإلكترونية؟
- ما هي أكثر الصحف الإلكترونية التي تقرأها محليا وعربيا ودوليا؟
- ما هي مضامين الموضوعات التي تحظى باهتمامك في الصحف الإلكترونية، من حيث كونها سياسية، اقتصادية، ثقافية...الخ؟
- ما هي مجالات الموضوعات التي تقرأها في الصحف الإلكترونية، وعما إذا كانت محلية أم عربية أم إسلامية أم دولية؟
- ما هي أنماط الموضوعات التي تقرأها في الصحف الإلكترونية؟
- هل تقرأ الموضوعات التي تنشرها الصحف الإلكترونية كاملة؟
- ما هو تقييمك لأسلوب عرض الموضوعات في الصحف الإلكترونية (تصميم المواقع وإخراجها)؟
- ما مدى ثقتك بالمعلومات التي تعرضها الصحف الإلكترونية؟
- ما مدى الرضا عن الخدمات التي تقدمها الصحف الإلكترونية؟
- هل تقوم بمراسلة الصحف الإلكترونية؟
- ما هي مجالات التواصل التي تلجأ إليها مع الصحف الإلكترونية؟

نوعية الدراسة ومنهجها:

تعتمد هذه الدراسة في إطارها النظري على مدخل الاستخدامات والإشباعات، وذلك لأنه يركز بشكل أساسي على الجمهور، وعلى استخدامه لوسائل الإعلام، ويساعد في التعرف على طبيعة استخدامات القراء للصحف الإلكترونية، وفي أي المجالات يستخدمونها.

وتصنف هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية "التي تركز على وصف وتحليل وتقويم مجموعة معينة أو مجتمع معين، أو ظاهرة معينة، بهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة" (حسين، 1999، 131)، مما يساعد على فهم هذه الظواهر والعوامل التي تسببها (عطوي، 2007، 189)، والتنبؤ والاستنتاج للأوضاع التي ستؤول إليها هذه الظواهر (المغربي، 2007، 95- 96).

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج المسحي، الذي يعد من أنسب المناهج للبحوث الوصفية، وذلك لأن هذا المنهج يستهدف تسجيل الظاهرة وتحليلها وتفسيرها (عبد الحميد، 1993، 122)، للدلالة على ما يحدث فيها من تغيرات وتطورات (المغربي، 97)، بحيث يُعنى الباحثون وفق هذا المنهج، باكتشاف الوضع الحالي للظاهرة موضع البحث والدراسة (أبو إصبع، 1998، 164).

أداة الدراسة:

استخدم الباحث الإستبانة كأداة رئيسة لجمع المعلومات من أفراد العينة. وذلك لأنها تحقق قدرا جيدا من الموضوعية العلمية بعيدا عن التحيز (قنديلجي، 1993; 134).

وقد تضمنت الإستبانة بيانات شخصية (الجنس، العمر، الرتبة الأكاديمية، الخبرة التدريسية، الكلية) كما تضمنت (24) سؤالا، توزعت على عدد من المحاور التي من شأنها التعرف على دوافع استخدامات أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة اليرموك للصحف الإلكترونية، وطبيعة هذه الاستخدامات.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك، وقد بلغ عددهم (756) عضو هيئة تدريس، في الفصل الدراسي الصيفي للعام 2006 / 2007.

ولجأ الباحث إلى اختيار عينة بنسبة (25%) من مجتمع الدراسة، بلغ عددها (189) مفردة، تم اختيارها وفق أسلوب العينة العشوائية البسيطة، بحيث تم توزيع الاستبانة على جميع مفردات هذه العينة، إلا أن الاستبانات المستردة التي كانت صالحة للتحليل بلغت (168) استبانة، شكلت ما نسبته (88.88%) من مجتمع الدراسة.

صدق الأداة وثباتها:

حرص الباحث للتأكد من صدق الأداة – الإستبانة، وذلك من خلال عرضها على أربعة من الزملاء الذين يعملون في المجال الأكاديمي في الصحافة والإعلام وفي علم الاجتماع، والذين أبدوا بدورهم عددا من الملاحظات، وقد أخذ الباحث بآرائهم ومقترحاتهم، لتصبح الإستبانة بعد ذلك صالحة للتطبيق الميداني.

وفيما يتعلق باختبار الثبات، فقد تم التحقق منه مسبقا قبل توزيع الإستبانة على أفراد العينة، حيث تم اختبارها على (25) مفردة من عينة البحث بفارق أسبوعين بين التوزيع الأول والثاني، وكانت إجاباتهم متطابقة في الحالتين بما نسبته (86%)، مما يعزز من ثبات الإستبانة.

تحليل النتائج ومناقشتها:

توصيف مجتمع الدراسة:

ويشتمل هذا التوصيف على الجنس والعمر والرتبة الأكاديمية والخبرة التدريسية، والكلية التي يعمل بها أفراد العينة كما هو موضح في الجدولين رقم (1) و (2).

الجدول 1: خصائص العينة وفقا لمتغيرات الجنس والعمر والرتبة الأكاديمية والخبرة التدريسية

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	132	78.6
	أنثى	36	21.4
العمر	30 سنة فأقل	27	16.1
	31-50 سنة	86	51.2
	50 سنة فأكثر	55	32.7
الرتبة الأكاديمية	أستاذ	31	18.5
	أستاذ مشارك	46	27.4
	أستاذ مساعد	43	25.6
	مدرس	48	28.6
الخبرة التدريسية	1-5 سنوات	37	22.0
	6-10 سنوات	33	19.6
	11-15 سنة	43	25.6
	أكثر من 16 سنة	55	32.7
	المجموع	**168**	**100.0**

الجدول 2: خصائص العينة وفقا للكلية التي يدرسون بها

الكلية	التكرار	النسبة المئوية
الآثار والأنثروبولوجيا	11	6.5
الآداب	33	19.6
العلوم	19	11.3
الحجاوي للهندسة التكنولوجية	25	14.9
الاقتصاد والعلوم الإدارية	25	14.9
التربية	11	6.5
الفنون الجميلة	19	11.3
تكنولوجيا المعلومات وعلوم الحاسوب	2	1.2
القانون	4	2.4
الشريعة	9	5.4
التربية الرياضية	10	6.0
المجموع	**168**	**100.0**

جدول 3: اللغات التي يتقنها أفراد العينة (*)

اللغة	التكرار	النسبة من الإجابات
الإنجليزية	158	73.5
الفرنسية	20	9.3
أخرى	37	17.2
المجموع	**215**	**100.0**

تشير بيانات الجدول رقم (3) إلى أن (73.5%) من أفراد العينة يتقنون اللغة الإنجليزية إلى جانب اللغة العربية، وأن (9.3%) يتقنون اللغة الفرنسية، فيما أجاب (37) عضو هيئة تدريس بما نسبته (17.2%) بأنهم يتقنون لغات أخرى، كالألمانية والروسية والإيطالية والأسبانية وغيرها من اللغات.

وبتحليل هذه النتائج يمكن القول إن إتقان أعضاء هيئة التدريس بجامعة اليرموك للغات الأجنبية وخاصة اللغة الإنجليزية، من شأنه أن يفتح المجال واسعا أمامهم، في استخدام شبكة الانترنت وتصفح المواقع التي تبث بهذه اللغات، وخاصة الصحف الإلكترونية الإنجليزية والفرنسية وغيرها من الصحف، مما يجعلهم أكثر تعرضا من غيرهم للصحف الإلكترونية.

جدول 4: امتلاك أجهزة كمبيوتر

ملكية الأجهزة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	151	89.9
لا	17	10.1
المجموع	**168**	**100.0**

أوضحت بيانات الجدول رقم (4) أن ما نسبته (89.9%) من أعضاء الهيئة التدريسية في اليرموك، يمتلكون أجهزة كمبيوتر خاصة بهم، وأن (10.1%) لا يمتلكون مثل هذه الأجهزة.

وبتحليل هذه النتائج يمكن القول إن ارتفاع نسبة الذين يمتلكون أجهزة كمبيوتر شخصية، من شأنه أن يدفعهم إلى استخدام هذه الأجهزة، لأغراض علمية أو ثقافية أو شخصية وغيرها من الاستخدامات المتعددة، التي يأتي من بينها تصفح الصحف الإلكترونية.

جدول 5: توفير أجهزة الكمبيوتر من قبل الجامعة

الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	152	90.5
لا	16	9.5
المجموع	**168**	**100.0**

وعن توفير جامعة اليرموك لأجهزة الكمبيوتر، في مكاتب أعضاء الهيئة التدريسية، أوضحت بيانات الجدول رقم (5) أن (90.5%) من أعضاء هيئة التدريس تتوافر أجهزة كمبيوتر في مكاتبهم، وأن (9.5%) لا تتوافر مثل هذه الأجهزة في مكاتبهم.

(*) النسب المئوية في الجداول رقم (3، 8، 12، 13، 17، 18، 19، 25) تم استخراجها من مجموع الإجابات، لأن أفراد العينة كان لهم الحق في اختيار أكثر من إجابة في الجدول الواحد.

ويمكن أن يُعزى عدم توفير الجامعة لأجهزة كمبيوتر، في مكاتب نسبة قليلة من أعضاء هيئة التدريس، إلى أن هؤلاء لم يلتحقوا بالدورات التدريبية التي تعقدها الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بين فترة وأخرى، وذلك لأن تزويد الكادر التدريسي بهذه الأجهزة يقترن بمشاركتهم في مثل هذه الدورات، واجتيازهم للامتحانات التي تعقد في نهاية كل دورة.

جدول 6: استخدام أجهزة الكمبيوتر

استخدام الأجهزة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	161	95.8
لا	7	4.2
المجموع	**168**	**100.0**

وحول إتقان أفراد العينة لاستخدام أجهزة الكمبيوتر أشارت بيانات الجدول رقم (6) إلى أن ما نسبته (95.8%) يجيدون استخدام الكمبيوتر، وأن (4.2%) لا يتقنون استخدام هذا الجهاز.

وتفيد النتائج المتمثلة بارتفاع نسبة الذين يتقنون استخدام أجهزة الكمبيوتر، إلى إمكانية استخدامه في الدخول إلى شبكة الانترنت وقراءة الصحف الإلكترونية، وغيرها من محتويات هذه الشبكة.

جدول 7: تصفح شبكة الانترنت

تصفح الشبكة	التكرار	النسبة المئوية
دائما	151	89.9
أحيانا	13	7.7
لا أتصفح	4	2.4
المجموع	**168**	**100.0**

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (7) إلى أن (89.9%) يتصفحون شبكة الانترنت بشكل دائم، وأن ما نسبته (7.7%) يتصفحونها أحيانا، فيما بلغت نسبة الذين لا يتعاملون مع هذه الشبكة (2.4%).

ويتبين من هذه النتائج أن (97.6%) من أعضاء هيئة التدريس في اليرموك، يستخدمون الانترنت دائما وأحيانا، ويؤشر ذلك على مدى الاهتمام الذي يوليه الكادر التدريسي لهذه الشبكة، التي يقبلون على التعامل معها بنسبة كبيرة، وذلك للاستفادة من الخدمات التي توفرها، سواء كانت هذه الخدمات علمية أو ثقافية أو إعلامية، أو غيرها من الخدمات المتعددة التي توفرها هذه الشبكة.

جدول 8: مجالات استخدام الانترنت

المجالات	التكرار	النسبة من الإجابات
قراءة الصحف الإلكترونية	148	26.0
البريد الإلكتروني	134	23.5
لإجراء الحوارات الشخصية	20	3.5
لأغراض البحث العلمي	133	23.3
دخول المواقع الترفيهية	13	2.3
لإجراء المعاملات التجارية	9	1.6
للحصول على معلومات عامة	106	18.6
أخرى	7	1.2
المجموع	**570**	**100.0**

أوضحت بيانات الجدول رقم (8) أن قراءة الصحف الإلكترونية تصدرت استخدامات شبكة الانترنت لدى أعضاء هيئة التدريس في اليرموك، فقد حصلت على ما نسبته (26%) تلاها استخدام البريد الإلكتروني بنسبة (23.5%)، وجاء بعدها استخدام الشبكة لأغراض البحث العلمي بنسبة (23.3%)، تلاها استخدامها للحصول على معلومات عامة بما نسبته (18.6%).

كما تشير هذه النتائج إلى أن إجراء الحوارات الشخصية على شبكة الانترنت حصلت على ما نسبته (3.5%)، جاء بعدها الدخول إلى المواقع الترفيهية بما نسبته (2.3%)، ولإجراء المعاملات التجارية بنسبة (1.6%)، ثم جاءت النسبة (1.2%) لمجالات أخرى، شملت أمورا تتعلق بالتدريس، ومتابعة مشاريع الطلبة، وقراءة الكتب الإلكترونية.

وبتحليل هذه النتائج يمكن القول أن قراءة الصحف الإلكترونية، تأتي في مقدمة الدوافع التي تدفع أعضاء هيئة التدريس لاستخدام شبكة الانترنت، وذلك لأن قراءة مثل هذه الصحف تلبي رغباتهم وتشبع حاجاتهم المعرفية والثقافية والعلمية، وتجعلهم على إطلاع ومعرفة بالأحداث والقضايا، التي تحدث محليا وعربيا ودوليا. كما أن حصول البريد الإلكتروني على المرتبة الثانية في استخدامات أعضاء هيئة التدريس للانترنت تعد منطقية، وذلك لأن هذا النوع من الخدمات، التي توفرها شبكة الانترنت، أصبح ضروريا لأعضاء هيئة التدريس، الذين يحتاجون إليه في التواصل مع الآخرين، سواء كان هذا التواصل في جوانب شخصية أو علمية أو غيرها.

جدول 9: صفة القراءة للصحف الإلكترونية

صفة القراءة	التكرار	النسبة المئوية
دائما	52	31.0
أحيانا	96	57.1
لا أقرأ	20	11.9
المجموع	**168**	**100.0**

تشير بيانات الجدول رقم (9) إلى أن (31%) من أفراد العينة يقرأون الصحف الإلكترونية دائما، وأن ما نسبته (57.1%) يقرأونها أحيانا، فيما لا يقرأها (11.9%).

وتفيد هذه النتائج إلى أن الغالبية العظمى من الكادر التدريسي في اليرموك، يتعرضون للصحف الإلكترونية بدرجة عالية، وذلك لأن نسبة الذين يقرأونها دائما وأحيانا وصلت إلى (88.1%)، الأمر الذي يعني أن الصحافة الإلكترونية تحظى باهتمام كبير لدى أفراد العينة، الذين يقبلون على قراءتها وتصفح محتوياتها، نظرا لما تقدمه لهم من خدمات، فتحقق لهم رغباتهم وحاجاتهم المتنوعة.

جدول 10: مكان قراءة الصحف الإلكترونية

مكان القراءة	التكرار	النسبة المئوية
في المكتب	119	80.4
في المنزل	27	18.2
في مقاهي الانترنت	1	0.7
أخرى	1	0.7
المجموع	**148**	**100.0**

وفيما يتعلق بالمكان الذي يقرأ به أعضاء هيئة التدريس الصحف الإلكترونية، أوضحت بيانات الجدول رقم (10) أن (80.4%) من أفراد العينة يقرأون الصحف الإلكترونية في مكاتبهم الجامعية، وأن (18.2%) يقرأونها في منازلهم، فيما يقرأها (0.7%) في مقاهي الانترنت و (0.7%) يقرأونها في مكاتب زملائهم أو لدى أصدقائهم.

وبتحليل هذه النتائج يمكن القول إن جامعة اليرموك تساهم كثيرا في زيادة إقبال أعضاء الهيئة التدريسية فيها، على قراءة الصحف الإلكترونية في مكاتبهم، وذلك لأنها وفرت لهم أجهزة الكمبيوتر الموصولة بشبكة الإنترنت في المكاتب الجامعية.

وتبين هذه النتائج أن نسبة ضئيلة من أعضاء الهيئة التدريسية يقرأون الصحف الإلكترونية في مقاهي الإنترنت، الأمر الذي يعني أنهم لا يترددون كثيرا على هذه المقاهي، لاعتبارات اجتماعية وثقافية، متعلقة بطبيعة الرواد الذين يؤمون هذه المقاهي.

جدول 11: الوقت الذي يستغرقونه في قراءة الصحف الإلكترونية

وقت القراءة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ساعة يوميا	116	78.4
3-1 ساعات يوميا	26	17.6
6-4 ساعات يوميا	4	2.7
أكثر من ست ساعات	2	1.3
المجموع	**148**	**100.0**

أظهرت بيانات الجدول رقم (11) أن (78.4%) من أفراد العينة، يمضون في قراءة الصحف الإلكترونية أقل من ساعة يوميا، وأن (17.6%) يمضون في قراءتها ما بين ساعة إلى ثلاث ساعات يوميا، أما الذين يقضون في قراءتها ما بين (4-6) ساعات يوميا فقد بلغت نسبتهم (2.7%)، فيما بلغت نسبة الذين تزيد قراءتهم لها عن ست ساعات (1.3%).

ويمكن أن يُعزى ارتفاع نسبة الذين يمضون أقل من ساعة في قراءة الصحف الإلكترونية، إلى أن هذا الزمن قد يعد كافيا لدى نسبة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس، لانشغالهم بأمورهم التدريسية والأكاديمية، وقد يكون هذا الوقت كافيا أيضا، لأنهم يستطيعون من خلاله الحصول على المعلومات والأخبار التي تهمهم، من خلال قراءتهم لصحيفة إلكترونية واحدة أو أكثر، خاصة أن محتويات الصحيفة الإلكترونية يمكن قراءتها بيسر وسهولة، لأن الصفحة الأولى منها تتضمن معلومات وأخباراً مختصرة، قد يكتفي المتصفح بها، وإذا ما أراد الحصول على معلومات إضافية وتفاصيل أخرى فإنه يختار موضوعات محددة لقراءة تفاصيلها.

جدول 12: دوافع قراءة الصحف الإلكترونية

الدوافع	التكرار	النسبة المئوية
لأنها سريعة في نقل الأخبار والأحداث	125	30.6
لأن معلوماتها صادقة وصحيحة	13	3.2
لأنها متوافرة بسهولة	120	29.4
لأن كلفتها المادية قليلة	69	16.9
لأنها توفر إمكانية التواصل مع الكتاب	34	8.3
لأنها تتيح المجال لإبداء الآراء حول الموضوع	41	10.0
أخرى	6	1.5
المجموع	**408**	**100.0**

وحول الدوافع التي ينطلق منها أعضاء الهيئة التدريسية لقراءة الصحف الإلكترونية، أوضحت بيانات الجدول رقم (12) أن (30.6%) يقرأون الصحف الإلكترونية، لأنها سريعة في نقل الأخبار والأحداث، وأن (29.4%) يقرأونها لأنها متوافرة بسهولة، وأن (16.9%) يقرأونها لأن كلفتها المادية قليلة، وأن (10%) يقرأونها لأنها تتيح المجال لهم، لإبداء آرائهم حول الموضوعات المنشورة فيها.

كما أفادت النتائج أن (8.3%) يقرأون الصحف الإلكترونية، لأنها توفر لقرائها إمكانية التواصل مع الكتاب والصحفيين، الذين يعملون في هذه الصحف، وأن (1.5%) يقرأونها لأسباب أخرى تتمثل في أنها أنظف من الصحف الورقية، ولسهولة إرسال بعض محتوياتها إلكترونيا إلى الأصدقاء، ولعدم توافرها بالنسخة الورقية.

وباستعراض الدوافع السابقة يتضح أن القارئ يولي اهتماماً للمعلومة التي تصله بسرعة وفي الوقت المناسب، لأن وصولها إليه متأخرة، يفقدها قدراً كبيراً من قيمتها الإخبارية، كما يتضح أن إمكانية تواصل قراء الصحف الإلكترونية مع الكتاب والصحفيين الذين يعملون في هذه الصحف، وإبداء الآراء حول الموضوعات التي ينشرونها في صحفهم، يدفع القراء إلى قراءة هذه الصحف.

جدول 13: الصحف التي يقرؤها افراد العينة

الصحيفة	التكرار	النسبة
البصرة	4	1.2
القدس	22	6.7
الرأي	94	28.7
الشرق الأوسط	10	3.1
الحياة اللندنية	9	2.7
عمون	11	3.4
Le monde الفرنسية	3	0.9
الجزيرة نت	24	7.3
الدستور	46	14.1
B B C	9	2.7
إيلاف	5	1.5
محيط	1	0.3
النهار اللبنانية	3	0.9
الغد الأردنية	36	11
السياسة الكويتية	1	0.3
كل العرب	1	0.3
الوفاق	1	0.3
المنار	1	0.3
العرب اليوم	14	4.3
المختصر	1	0.3
الخليج الإماراتية	2	0.6
وكالة الأنباء الأردنية	1	0.3
الديار اللبنانية	2	0.6
Times اللندنية	2	0.6
New York Time	3	0.9
إسلام نت	2	0.6
Financial Times	1	0.3
الوطن الكويتية	1	0.3
The Jordan Time	3	0.9

الصحيفة	التكرار	النسبة
C N N	3	0.9
دير شبيغل الألمانية	1	0.3
الأهرام	5	1.5
The Independent	1	0.3
السفير	1	0.3
العربية	1	0.3
Time	1	0.3
U S A Today	1	0.3
المجموع	**327**	**100**

يشير الجدول رقم (13) إلى الصحف الإلكترونية التي يقرؤها لدى أعضاء هيئة التدريس في اليرموك، ويوضح أن صحيفة الرأي الأردنية الإلكترونية، احتلت المرتبة الأولى بنسبة (28.7%)، تلتها الدستور الأردنية في المرتبة الثانية بنسبة (14.1%)، ثم صحيفة الغد الأردنية الإلكترونية بنسبة (11%)، فالجزيرة الإلكترونية التابعة لقناة الجزيرة الفضائية في المرتبة الرابعة بنسبة (7.3%)، ثم صحيفة القدس اللندنية الإلكترونية بنسبة (6.7%) في المرتبة الخامسة، فالعرب اليوم الأردنية في المرتبة السادسة بنسبة (4.3%)، وموقع عمون الإخباري في المرتبة السابعة بنسبة (3.4%).

وبينت هذه النتائج أن صحيفة الشرق الأوسط الإلكترونية، احتلت المرتبة الثامنة بنسبة (3.1%)، تلتها الحياة اللندنية وموقع هيئة الإذاعة البريطانية الإلكترونية، في المرتبة التاسعة بنسبة (2.7%) لكل منهما، ثم الأهرام المصرية الإلكترونية وموقع إيلاف في المرتبة الحادية عشرة بما نسبته (1.5%) لكل منهما، وموقع البصرة بنسبة (1.2%) في المرتبة الثالثة عشرة، في حين حصلت العديد من الصحف العربية والأجنبية على ما نسبته أقل من (1%)، كصحف اللوموند الفرنسية والنهار اللبنانية، ونيويورك تايمز الأمريكية، والجوردن تايمز الأردنية، والسي أن أن الأمريكية وغيرها.

وبتحليل هذه النتائج يتبين أن أكثر الصحف الإلكترونية التي يقرأها أعضاء هيئة التدريس في اليرموك هي الصحف الأردنية. وتبدو هذه النتيجة منطقية، لأن القراء أردنيون، ويهمهم الإطلاع على المعلومات والأحداث والقضايا التي تنشرها الصحف الأردنية الإلكترونية عن مجتمعهم الأردني، لأن الصحف الأردنية تتولى هذه الأحداث والقضايا اهتماماً أكبر من غيرها.

جدول 14: قراءة الصحف الأردنية الإلكترونية

الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
دائما	67	45.3
أحيانا	76	51.3
لا أقرأ	5	3.4
المجموع	**148**	**100.0**

وفيما يتعلق بهوية الصحف الإلكترونية التي يقرأها أعضاء هيئة التدريس، أوضحت بيانات الجدول رقم (14) أن (45.3%) يقرأون الصحف الإلكترونية الأردنية بشكل دائم، وأن (51.3%) يقرأونها أحيانا، فيما لا يقرأها ما نسبتهم (3.4%).

جدول 15: قراءة الصحف العربية الإلكترونية

الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
دائما	27	18.2
أحيانا	91	61.5
لا أقرأ	30	20.3
المجموع	**148**	**100.0**

أما الذين يقرأون الصحف العربية الإلكترونية، فقد أشارت بيانات الجدول رقم (15) إلى أن (18.2%) يقرأونها دائما، و (61.5%) يقرأونها أحيانا، فيما بلغت نسبة الذين لا يقرأونها (20.3%).

جدول 16: قراءة الصحف الأجنبية الإلكترونية

الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
دائما	15	10.2
أحيانا	85	57.4
لا أقرأ	48	32.4
المجموع	**168**	**100.0**

وأظهرت بيانات الجدول رقم (16) أن نسبة الذين يقرأون الصحف الأجنبية الإلكترونية بشكل دائم بلغت (10.2%)، وأن (57.4%) يقرأونها أحيانا، وما نسبته (32.4%) لا يقرأونها.

ويتضح من هذه نتائج الجداول (14،15،16) أن الصحف الأردنية الإلكترونية تحظى باهتمام أعضاء الهيئة التدريسية، أكثر من الصحف العربية والأجنبية، إذ بلغت نسبة الذين يقرأونها دائما وأحيانا بلغت (96.6%)، وهو مؤشر على ارتفاع نسبة مقروئية هذه الصحف، التي تعرض الأحداث والمشكلات والقضايا، التي تحدث في وطنهم، وتعد نتيجة موضوعية ومنطقية، لأن القارئ يولي صحافة وطنه أهمية أكبر من الصحافات الأخرى، لأنها تعرض الأحداث والقضايا الوطنية، وتوليها العناية والاهتمام، أكثر مما يكون عليه الحال في الصحافة الخارجية.

جدول 17: مضامين الموضوعات التي يقرأها أعضاء هيئة التدريس

المضامين	التكرار	النسبة المئوية
سياسية	123	23.2
اقتصادية	52	9.8
اجتماعية	71	13.4
فنية	33	6.2
رياضية	38	7.2
دينية	43	8.1
ثقافية	88	16.6
علوم وتكنولوجيا	75	14.1
أخرى	8	1.5
المجموع	**531**	**100.0**

وفيما يتعلق بنوع المضامين التي يتعرض لها أفراد العينة من خلال الصحف الإلكترونية، تشير بيانات الجدول رقم (17) إلى أن الموضوعات السياسية جاءت في مقدمة هذه الموضوعات التي يقرأونها، وحصلت على ما نسبته (23.2%)، تلتها الموضوعات الثقافية التي حازت على (16.6%)، ثم موضوعات العلوم والتكنولوجيا في المرتبة الثالثة بما نسبته (14.1%)، فالموضوعات الاجتماعية بنسبة (13.4%)، والاقتصادية بنسبة (9.8%)، والدينية بما نسبته (8.1%)، وتليها الرياضية بنسبة (7.2%)، والفنية بنسبة (6.2%)، وأخيرا جاءت الموضوعات الأخرى بما نسبته (1.5%)، والتي تضمنت موضوعات طبية وأخرى متعلقة بالأسرة.

وبتحليل هذه النتائج يتضح أن المضامين السياسية جاءت على رأس اهتمامات الهيئة التدريسية في اليرموك، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى أن هذه الفئة من المجتمع عادة ما تنشغل بقضايا الوطن والأمة، لأنها على درجة عالية من التعليم والوعي والثقافة، الأمر الذي يتطلب متابعة الأحداث السياسية محليا وعربيا ودوليا، كما أن ترجيح الموضوعات الثقافية لدى هذه الفئة الاجتماعية، وحصول هذه الموضوعات على المرتبة الثانية، متقدمة على الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والدينية، يؤكد ما سبق الإشارة إليه، بأن الكادر التدريسي يتعاطى مع القضايا الثقافية ويوليها الأهمية التي تستحقها.

جدول 18: الهوية الجغرافية للموضوعات التي يقرأونها

الهوية الجغرافية	التكرار	النسبة المئوية
شؤون محلية (أردنية)	125	30.7
شؤون عربية	114	28.0
شؤون إسلامية	66	16.2
شؤون دولية	102	25.1
المجموع	**407**	**100.0**

وحول هوية الموضوعات التي يقرأها أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك، أظهرت بيانات الجدول رقم (18) أن (30.7%) يقرأون الموضوعات التي تعالج الشؤون الأردنية، وأن (28%) يقرأون الموضوعات التي تتناول الشؤون العربية، وأن (25.1%) يقرأون الموضوعات التي تعالج الشؤون الدولية، فيما جاءت الشؤون الإسلامية في المرتبة الأخيرة بما نسبته (16.2%).

وبتحليل هذه النتائج يمكن القول إن هناك نوعاً من التوازن في هوية الموضوعات التي يتعرض لها أفراد العينة، مع أولوية للموضوعات الأردنية، لأنهم أردنيون يقدمون الشأن الأردني على غيره من الشؤون الأخرى.

جدول 19: الأنماط الصحفية للموضوعات التي يقرأونها

الأنماط الصحفية	التكرار	النسبة المئوية
أخبار	137	28.1
تقارير	79	16.2
مقابلات	32	6.6
تحقيقات	66	13.6
مقالات وتحليلات	91	18.7
رسوم كاريكاتيرية	54	11.1
إعلانات	22	4.5
أخرى	6	1.2
المجموع	**487**	**100.0**

وتشير بيانات الجدول رقم (19) إلى أن الأخبار احتلت المرتبة الأولى بين الأنماط الصحفية، التي يقرأها أعضاء هيئة التدريس، فقد حصلت على ما نسبته (28.1%)، وجاءت بعدها المقالات والتحليلات في المرتبة الثانية بما نسبته (18.7%)، ثم التقارير في المرتبة الثالثة بنسبة (16.2%) فالتحقيقات في المرتبة الرابعة بما نسبته (13.6%)، وتلتها الرسوم الكاريكاتيرية في المرتبة الخامسة بنسبة (11.1%)، فالمقابلات في المرتبة السادسة بنسبة (6.6%)، والإعلانات في المرتبة السابعة بنسبة (4.5%).

وتؤكد هذه النتائج الأهمية التي تحتلها الأخبار لدى القراء، سواء كان ذلك في الصحافة الورقية أو في الصحافة الإلكترونية. وتبدو هذه النتيجة منطقية وموضوعية، لأن القراء عادة ما يبحثون عن الجديد، الذي تحمله الأخبار المحلية والخارجية، ويبدو ذلك جليا من خلال الأخبار العاجلة التي توليها وسائل الإعلام ومن بينها الصحف الإلكترونية أهمية كبيرة، نظرا لدورها في كسب القراء واستقطابهم للحصول على ثقتهم ومتابعتهم لها.

جدول 20: طبيعة قراءة الموضوعات

طبيعة القراءة	التكرار	النسبة المئوية
كاملاً	32	21.6
جزئياً	116	78.4
المجموع	**148**	**100.0**

وعن طبيعة قراءة الموضوعات التي تعرضها الصحف الإلكترونية، وعما إذا كان أفراد العينة يقرأونها كاملة أو يقرأون أجزاء منها، فإن بيانات الجدول رقم (20) تشير إلى أن الذين يقرأون الموضوعات كاملة، بلغت نسبتهم (21.6%)، أما الذين يقرأونها بشكل جزئي فقد وصلت نسبتهم إلى (78.4%).

وبتحليل هذه النتائج يمكن القول أن محتويات الصحافة الإلكترونية، تحظى بنسبة إقبال لا بأس بها من أعضاء هيئة التدريس، إذ وصلت نسبة الذين يقرأون الموضوعات كاملة ما مجموعه (21.6%) ، وهي نسبة مقبولة إلى حد ما، وتؤشر على نوعية المحتويات التي تحظى باحترام الهيئة التدريسية وتقديرها، فتدفعهم إلى قراءتها كاملة.

جدول 21: تقييم العينة لمواقع الصحف الإلكترونية

تصميم المواقع	التكرار	النسبة المئوية
جيد	20	13.5
مقبول	121	81.8
ضعيف	7	4.7
المجموع	**148**	**100.0**

وفيما يتعلق بأسلوب عرض الموضوعات (تصميم المواقع) في الصحف الإلكترونية، أوضحت بيانات الجدول رقم (21) أن (13.5%) من أفراد العينة، يرون أن أسلوب عرض الموضوعات يتم بشكل جيد، وأن (81.8%) يرون أن ذلك يتم بشكل مقبول، فيما بلغت نسبة الذين يرون أن أسلوب عرض الموضوعات يتم بشكل ضعيف ما مجموعه (4.7%).

ويتضح من خلال هذه النتائج أن الصحف الإلكترونية تولي العناية والاهتمام لتصاميم مواقعها على شبكة الانترنت، نظرا لما يقوم به تصميم الموقع وإخراجه، من دور في جذب القراء للموقع، واستمرارية الدخول إليه وتصفح محتوياته، وذلك لأن (95.3%) أجابوا بأن أسلوب عرض الموضوعات في الصحف الإلكترونية يتم بشكل جيد ومقبول.

جدول 22: مدى الثقة في المعلومات التي تعرضها الصحف الإلكترونية

مدى الثقة	التكرار	النسبة المئوية
دائما	26	17.6
أحيانا	118	79.7
لا أثق	4	2.7
المجموع	**148**	**100.0**

تشير بيانات الجدول رقم (22) إلى أن (17.6%) يثقون بشكل دائم في المعلومات التي تعرضها الصحف الإلكترونية، وأن (79.7%) يثقون أحيانا في معلومات هذه الصحف، فيما أجاب ما نسبته (2.7%) بأنهم لا يثقون بالمعلومات التي تعرضها هذه الصحف.

وبتحليل هذه النتائج يمكن القول إن المعلومات التي تعرضها الصحف الإلكترونية، تحظى بثقة عالية من القراء، ويمكن أن يُعزى ذلك، إلى أن الصحف الإلكترونية تتمتع بدرجة عالية من الحرية، لأن القيود المفروضة عليها والرقابة التي تمارس بحقها أقل بكثير مما هي في الصحافة المطبوعة، فتعرض الموضوعات التي تهم القراء بجرأة وشفافية، الأمر الذي يدفع القراء إلى متابعتها والثقة في محتوياتها.

جدول 23: مدى الرضا عن خدمات الصحف الإلكترونية

مدى الرضا	التكرار	النسبة المئوية
دائما	34	23.0
أحيانا	103	69.6
لا	11	7.4
المجموع	**148**	**100.0**

أما عن مدى الرضا عن الخدمات التي تقدمها الصحف الإلكترونية التي يتعرض لها أفراد العينة، فقد أشارت بيانات الجدول رقم (23) إلى أن (23%) أعربوا عن رضاهم الدائم عن خدماتها، وأن (69.6%) أجابوا بأنهم راضون عن خدماتها أحيانا، فيما بلغت نسبة الذين أعربوا عن عدم رضاهم عن خدماتها ما مجموعه (7.4%). ويبدو واضحا من خلال هذه النتائج، أن نسبة الذين أبدوا رضاهم عن الخدمات التي تقدمها الصحف الإلكترونية، كانت مرتفعة للغاية، وذلك لأن الخدمات التي تقدمها لقرائها، لا يمكن أن يحصلوا على مثيل لها، في الوسائل الإعلامية الأخرى.

جدول 24: مراسلة الصحف الإلكترونية

مراسلة الصحف	التكرار	النسبة المئوية
دائما	10	6.7
أحيانا	46	31.1
لا	92	62.2
المجموع	**148**	**100.0**

وحول مراسلة أفراد العينة للصحف الإلكترونية، أظهرت بيانات الجدول رقم (24) أن (6.7%) يراسلونها دائما، وأن (31.1%) يراسلونها أحيانا، فيما بلغت نسبة الذين لا يراسلونها (62.2%). ويتضح من خلال هذه النتائج أن (37.8%) يراسلون الصحف الإلكترونية دائما وأحيانا، الأمر الذي يعني أن تواصل أعضاء هيئة التدريس في اليرموك، مع الصحف الإلكترونية يبدو ضعيفا ومتدنيا، وقد يُعزى ذلك إلى عدم توافر الوقت الكافي لمراسلة هذه الصحف، أو لاعتبارات اجتماعية وثقافية لدى هذه الفئة، تحول دون تواصلها مع هذه الصحف.

جدول 25: مجالات التواصل مع الصحف الإلكترونية

مجالات التواصل	التكرار	النسبة المئوية
موضوعات إخبارية	12	21.4
موضوعات رأي	20	35.7
تصويت على قضايا معينة	18	32.1
إعلانات	3	5.4
أخرى	3	5.4
المجموع	**56**	**100.0**

وفيما يتعلق بمجالات التواصل مع الصحف الإلكترونية، أوضحت بيانات الجدول رقم (25) أن موضوعات الرأي جاءت في مقدمة الموضوعات التي تتم فيها المراسلة، وحصلت على ما نسبته (35.7%)، تلتها المراسلة للتصويت على قضايا معينة تطرحها الصحف نفسها وحصلت على ما نسبته (32.1%)، ثم المراسلة تعقيبا على موضوعات إخبارية بما نسبته (21.4%)، وأخيرا المراسلة لغايات إعلانية وغايات أخرى، ولكل منهما (5.4%).

أهم النتائج والتوصيات:

- أهم النتائج:

وفيما يلي عرض لأبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- أوضحت النتائج ارتفاع نسبة الذين يستخدمون شبكة الإنترنت، من أعضاء الهيئة التدريسية في اليرموك، حيث وصلت هذه النسبة إلى (97.6%) يستخدمونها دائما وأحيانا.

- على الرغم من أن شبكة الانترنت تقدم خدمات متنوعة ومتعددة، وأن هناك العديد من الدوافع والمبررات لاستخدام هذه الشبكة، إلا أن قراءة الصحف الإلكترونية تصدرت هذه الدوافع، وتقدمت على غيرها من مجالات الاستخدام الأخرى، بعد أن حصلت على ما نسبته (26%)، تلاها استخدام الشبكة للبريد الإلكتروني بنسبة بلغت (23.5%).

- أظهرت النتائج أن نسبة الذين يتعرضون للصحف الإلكترونية (دائما وأحيانا) بلغت (88.1%)، الأمر الذي يعني أن هذا النوع من الصحافة، يحظى بإقبال القراء، لسهولة الوصول إليها كوسيلة اتصال، ولتنوع وتعدد الخدمات التي توفرها.

- أفادت النتائج أن (78.4%) من أعضاء هيئة التدريس في اليرموك، يمضون أقل من ساعة يوميا، في قراءة الصحف الإلكترونية، ويمكن القول أن هذا الوقت كاف، لتصفح موضوعات صحيفة إلكترونية واحدة أو أكثر على الأقل.

- تتصف الصحف الإلكترونية بالعديد من المميزات، التي تدفع القراء إلى تصفحها، وهو ما أكدته هذه الدراسة، التي أوضحت أن (30.6%) يقرأون الصحف الإلكترونية، لأنها سريعة في نقل الأخبار، وأن (29.4%) يقرأونها لأنها متوافرة بسهولة، و (16.9%) لأن كلفتها المادية قليلة.

- استطاعت الصحف الأردنية الإلكترونية أن تستقطب القارئ الأردني، وذلك لأن غالبية أعضاء هيئة التدريس، يفضلون هذه الصحف على غيرها من الصحف العربية والأجنبية الإلكترونية.

- بينت النتائج أن أعضاء هيئة التدريس يولون الموضوعات التي تعالج الشؤون الأردنية اهتماماً أكبر من الموضوعات التي تعالج الشؤون العربية والإسلامية والدولية.

- تركزت قراءات أعضاء هيئة التدريس على الموضوعات السياسية، التي حصلت على ما نسبته (23.2%)، تلتها الثقافية بنسبة (16.6%)، فالعلمية والتكنولوجية بما نسبته (14.1%)، وأخيراً الموضوعات الفنية بنسبة (6.2%).

- جاءت الأخبار التي تعرضها الصحف الإلكترونية، في مقدمة الأنماط الصحفية، التي تحظى بمتابعة القراء، تلتها المقالات والتحليلات، ثم التقارير وأخيرا الإعلانات.

- حظيت المعلومات التي تعرضها الصحافة الإلكترونية بثقة أعضاء هيئة التدريس، إذ بلغت نسبة الذين يثقون في هذه المعلومات (دائما وأحيانا)، ما مجموعه (97.3%)، كما أعرب ما نسبته (92.6%) عن رضاهم عن الخدمات التي تقدمها الصحافة الإلكترونية.
- أظهرت النتائج أن (37.8%) من أعضاء هيئة التدريس في اليرموك، يلجأون (دائما وأحيانا) إلى التواصل مع الصحف الإلكترونية، من خلال مراسلتها إلكترونيا، وتبين أن هؤلاء يبدون آراءهم حول مقالات تنشرها هذه الصحف، أو يصوتون على قضايا معينة، أو يعقبون على موضوعات إخبارية.

- **توصيات الدراسة**

وبناء على ما سبق توصي الدراسة بما يلي:

- أن توفر الجامعات الأردنية أجهزة حاسوب، في جميع مكاتب أعضاء هيئة التدريس، تكون موصولة بشبكة الانترنت، لما لذلك من فوائد علمية وثقافية، تنعكس على أداء الهيئة التدريسية.
- أن تخفض الحكومة رسوم شبكة الانترنت، لأن ارتفاع رسومها، يقلل من استخدام الشبكة، ويحرم الجمهور من خدماتها المتعددة، خاصة إذا ما علمنا أن نسبة استخدام العرب لهذه الشبكة ما يزال متواضعاً للغاية.
- دأبت غالبية الصحف الورقية على إيجاد مواقع إلكترونية لها، تعرض من خلالها النسخة الورقية نفسها دون أي تعديل يُذكر عليها، الأمر الذي يتطلب من هذه الصحف إعطاء النسخة الإلكترونية اهتماما أكبر مما هي عليه، لأن نسبة من القراء، يقرأون النسختين (الورقية والإلكترونية) فلا يجدون فوارق تذكر بينهما.
- نظرا لأن مدة التعرض للصحف الإلكترونية قليلة، فإن إدارات هذه الصحف، مطالبة بإيجاد حوافز تدفع القراء، إلى زيادة مدة التعرض.
- يعد التواصل الإلكتروني سمة هامة توفرها الصحف الإلكترونية لقرائها، إلا أن الملاحظ هو تدني نسبة الذين يراسلون هذه الصحف، الأمر الذي يتطلب من مسئولي هذه الصحف، زيادة مجالات التواصل مع القراء، لأنها تشكل رجع الصدى الفوري لما تقدمه من خدمات.

الهوامش:

1- http:www.us.moheet.com تم الدخول بتاريخ 2007/4/24م

2- http:www.emeraldinsight.com تم الدخول بتاريخ 2007/4/29م

المراجع:

أبو يوسف، إيناس. (2000). **"استخدام الصحفيين المصريين لشبكة الانترنت كمصدر من مصادر المعلومات"** في: ليلى عبد المجيد وآخرون، **بحوث في الصحافة المعاصرة**، القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع.

البدوي، محمد علي. (2006). **دراسات سوسيو إعلامية**، بيروت، دار النهضة العربية.

الدناني، عبد الملك. (2001). **الوظيفة الإعلامية لشبكة الانترنت**، بيروت، دار الراتب الجامعية.

الفيصل، عبد الأمير. (2006). **الصحافة الإلكترونية في الوطن العربي**، جدة، دار الشروق للنشر والتوزيع.

اللبان، شريف درويش. (2005). **الصحافة الإلكترونية**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.

اللبنان، شريف درويش. (2001). **تكنولوجيا النشر الصحفي**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.

المغربي، كامل محمد. (2007). **أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

بخيت، السيد. (2000). **"استخدامات أساتذة الجامعات للانترنت"** في: السيد بخيت، الصحافة والانترنت، القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع.

بخيت، السيد. (2000). **"الاستخدامات الصحفية للانترنت لدى القائمين بالاتصال في الصحافة العربية"** في: السيد بخيت، الصحافة والانترنت، القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع.

بخيت، السيد. (2000). **الصحافة والانترنت**، القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع.

حسين، سمير محمد. (1999). **دراسات في مناهج البحث العلمي**، الطبعة الثالثة، القاهرة، عالم الكتب.

حوات، محمد علي. (2005). **قراءة في الخطاب الإعلامي والسياسي المعاصر**، القاهرة، مكتبة مدبولي.

صادق، عباس مصطفى. (2003). **صحافة الانترنت -- قواعد النشر الإلكتروني الصحفي**، أبو ظبي، الطفرة للطباعة والنشر.

عبد الحميد، محمد. (1993). **دراسة الجمهور في بحوث الإعلام، القاهرة**، عالم الكتب.

عبد المجيد، ليلى وآخرون. (2000). **بحوث في الصحافة المعاصرة**، القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع.

عطوي، جودت. (2007). **أساليب البحث العلمي -- مفاهيمه، أدواته، طرقه الإحصائية**، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

عمر، السيد احمد مصطفى. (2006). تأثير استخدام (الإنترنت) على مشاهدة التلفاز. **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية**. المجلد (3)، العدد (1)، ص183 -214.

القاضي، امجد، ونجادات، علي. (2007). الآثار الناجمة عن العوامل المؤثرة في استخدام طلبة الصحافة والإعلام في جامعة اليرموك للإنترنت. **مجلة أبحاث اليرموك/ العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد (23)، العدد (4)، ص1556 - 1584.

قنديلجي، عامر. (1993). **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات**، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة.

نجادات، علي. (2010). مستقبل الصحف الورقية الأردنية في مواجهة الصحف الإلكترونية في ظل ثورة المعلومات والمعرفة. بحث مقبول للنشر. **مجلة دراسات/العلوم الإنسانية والاجتماعية**، التي تصدر عن الجامعة الأردنية، المجلد رقم (37)، العدد (2).

نصر، حسني محمد. (2003). **الصحافة الإلكترونية**، الكويت، مكتبة الفلاح.

ويمر، روجر. ودومينيك، جوزيف. (1998). **مقدمة في أسس البحث العلمي**، ترجمة صالح أبو إصبع، الطبعة الثانية، عمان، دار آرام للدراسات والنشر والتوزيع.

Bock, H.D. (1980). Gratification Frustration During a Newspaper Strike and a TV Blackout, **Journalism Quarterly**. Vol. (57), P.61– 66.

Jones, S., *et al*. (2002). The Internet Goes to Coll`ege: How students are living in the future with today's technology. **Pew Internet and American life project.**

Leen, D., *et al*. (2004). News in online and print newspapers: differences in reader consumption and recall. **New Media and society**, vol. (6), Issue (3), p363 – 382.

Mueller, J. and k., D., (1995). Reader preferences for electronic Newspapers. **Newspaper Research Journal**, vol. (16), No. (3). http//www.pewinternet.org. تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 2009/3/12م

Rubin, A. and Haridakis, P., (2000). **"Mass Communication Research"** at the down of the 21st Century.

Steve, R., (2008). Five Years from Now, Media will be Totally Intangible. **Advertising Age**, vol. (79), issue (44), p21- 22, 2/5p.

Tan, A.(1985). Mass Communication Theories and Research**. New York: Wiley.**

دراسة تحليلية لسلوك اللعب عند الأطفال

معتصم شطناوي، معتصم خطاطبة ومعين الشعلان، كلية علوم الرياضة، جامعة مؤته، الكرك - الأردن.

استلم البحث في 6/11/2008 **وقبل للنشر 22/9/2008**

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف نوع اللعبة وعدد الألعاب لدى الأطفال و مميزاتها من حيث اللون والحركة، ومعرفة إذا كان اللعب عند الأطفال فردياً أم جماعياً وذلك حسب الفئة العمرية بالإضافة إلى التعرف على صفات اللعبة من حيث اللون والحركة حسب متغير الجنس.

استخدم الباحثون المنهج الوصفي المسحي لملائمته لطبيعة هذه الدراسة حيث تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية وكان عدد أفراد العينة (262) طفل.

استخدم الباحثون الاستبانة أداة للدراسة وجمع المعلومات وللتحليل الإحصائي تم استخدام النسب المئوية والتكرارات.

وفي ضوء عرض نتائج الدراسة ومناقشتها استنتج الباحثون اهتمام الوالدين بتوفير الألعاب للأطفال والاقتصار على إحضار الألعاب للمولود الأول فقط حيث تستخدم هذه الألعاب من قبل المولود الذي يليه كما استنتج الباحثون عدم اهتمام الأطفال بلون اللعبة فكان جل اهتمامهم منصباً على اللعب فقط وكلما زاد عمر الطفل زاد ميله للألعاب الجماعية ومشاركة الآخرين وأظهرت النتائج تفضيل الإناث للألعاب الثابتة أكثر من المتحركة وتفضيل الإناث للدمى والذكور للسيارات.

وعلى ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يوصي الباحثون بضرورة اهتمام الوالدين بألعاب الأطفال في هذه المراحل لفوائدها المتعددة في الناحية الحركية والمعرفية والانفعالية والاجتماعية والتنويع في أشكال الألعاب وأصنافها التي تجلب للأطفال في هذه المراحل العمرية وعدم الاقتصار على إحضار ألدمى للإناث والسيارات للذكور والتركيز على إشراك الأطفال في الألعاب الجماعية، كما يوصي الباحثون بإجراء دراسات مشابهة لهذه الدراسة في محافظات أخرى في المملكة.

An Analytical study of children games behaviors

***motasim shatanawi, motasim khatatbeh and Ma`en sha`lan**, Faculty of Sport Sciences, Mu'ta University, Karak – Jordan..*

Abstract

This study aimed to investigate the type of the game and the number of the games and their characteristics in terms of colour and movement and whether playing is individual or group according to the age in addition it aims to investigate the characteristics of the game in terms of colour and movement due to gender. This study was a descriptive survey. The sample of the study comprised of (262) children which was randomly selected.

In the light of the results of the study, the researchers concluded that parents interest of offering games is restricted only to the first child and those games will be used by the other coming children. The children also showed that they don't care about the colour of the game. The children also showed that as they grow they tend to prefer group games the study also revealed that females prefer static games rather than dynamic games, and they prefer puppies where as males prefer cars.

In the light of the study, the researchers recommended that parents should care about their children games, and to variety their games and to concentrate on sharing the children in group games. The researchers also recommend that other studies in other districts are to be conducted.

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك **2009 (0165 -1023) ISSN**

مقدمة:

تمثل الرياضة طريقاً واضحاً لممارسيها، حيث يتنافس فيها ويندفع إليها الرجال والنساء والأطفال والشيوخ لما لها من أثار إيجابية تعود بالنفع العام لمزاوليها.

إن الرياضة مطلب حضاري للجميع تعبر عن المجتمع المتطور وهي الميدان الرحب الذي يستطيع الإنسان من خلاله التقرب من المجتمع وهي أداة فاعلة في توجيه الفرد الصحيح من كونها أداة حقيقية لتربيته بدنياً وصحياً وذهنياً من خلال تطوير قدراته وإمكانياته الجسمية والفكرية.

هذا وتعد الفترة العمرية ما بين ميلاد الطفل حتى بلوغه من الفترات الهامة للغاية في حياة الطفل فهي بمثابة الأساس لبنيان الطفل كله لا على المستوى الحركي أو البدني فقط وإنما على مستوى سلوكهم وشخصيتهم بكل إبعادها إلا إن التنمية الحركية للطفل في هذه الفترة تلعب أكثر الأدوار تأثيراً في هذا البنيان (خليفة، 1999).

في الولايات المتحدة يبدأ التدريب والمنافسة للأطفال في رياضات السباحة والجمباز منذ العام الثالث و منذ العام الخامس في ألعاب القوى و ست سنوات لكرة القدم وفي استراليا ينظم الطفل منذ العام الرابع في ألعاب رياضية منظمة وفي البرازيل تبدأ المنافسة في كرة القدم منذ السنة السادسة (Frank, 1996).

وبذلك يتم التأكيد على ضرورة تعويد الأطفال على ممارسة الرياضة منذ نعومة أظافرهم تحت إشراف المتخصصين، حيث إن الحركة تؤدي دوراً هاماً في تنمية قوى الطفل الجسمية والعقلية والخلقية والاجتماعية والسؤال هنا: هل يستطيع الطفل الذي يمتلئ نشاطاً وحيوية إن يدخل ضمن برنامج تدريبي تقليدي ؟ والجواب هو "لا " بل يجب إن يمارس النشاط الحركي ضمن مفهوم بسيط يتناسب مع مستوى هذا الطفل من خلال احد إشكال النشاط الحركي الذي يحبه الأطفال ويميلون إليه وهو اللعب حيث يشير السيد(2003) إن اللعب يعمل على تطوير استخدام الطفل لحواسه المختلفة وهو مفتاح التعلم والتطور والتقدم وبدون هذا الاستخدام يعيق التعلم والنمو وعد إن اللعب أفضل وسط قادر على إتاحة فرص استخدام الحواس والعقل بصورة بناءة.

وتؤكد العديد من الدراسات العلمية على إن نشاط اللعب أحد العوامل الهامة المؤثرة في النمو خاصة في مرحلة الطفولة وانه من أكثر الظواهر السلوكية شيوعاً لدى الأطفال حتى يمكن القول انه من غير الطبيعي إن لا يمارس الأطفال النشاط البدني على صورة أخرى غير اللعب (فرج، 2005؛ حسن وابراهيم، 1996؛ الرومي، 1999؛ الفقية، 1999؛ عويس، 1997).

و يعد اللعب وسطاً تربوياً يسهم في نمو الشخصية والصحة النفسية للأطفال كما أنه تسلية تعلم الكثير من المفاهيم العلمية والرياضية واللغوية والاجتماعية والدينية وهو حاجة من حاجات الطفل الأساسية ومظهر من مظاهر سلوكه كما أنه استعداد فطري لديه وضرورة من ضرورات حياته.

ويشير سمّان (Sammann, 1998) إلى إن اللعب هو الطفولة ويمثل ارقي درجات النمو عند الطفل لأنه تعبير حر تلقائي نابع من الداخل واستجابة إلى نداء ذاته واللعب يظهر الجوهر الروحي للطفل وهو أساس لتطور نمو الطفل ومصدر كل جديد ومتعة وراحة وحرية وصحة نفسية للطفل وقد أكد أر سطو على ضرورة تشجيع الأطفال على اللعب بالأشياء التي يستعملونها.

ولو أردنا إن نخص ما يتعلمه الأطفال من معارف ومفاهيم ومهارات من خلال اللعب الذي يمارسونه لأذهلتنا الحقيقة من حيث الكم والكيف في النماء والتطور الحركي والمعرفي والاجتماعي وهذا يدعم حاجة الطفل للعب التي لا تقل عن حاجته إلى الغذاء والكساء والتعليم.

مشكلة الدراسة:

يعد اللعب جزءاً مهما في عالم الأطفال فهم الأكثر احتياجا للألعاب التي تنمي القدرات الذهنية والبدنية والنفسية والاجتماعية.

ونتيجة لتغير أنماط الحياة في العصر الحديث فقد أصبح الأطفال محرومين بشكل كبير من ممارسة اللعب كما ينبغي ولم يعد لديهم الوقت الكافي للعب على الرغم من تأكيد الخبراء بضرورة أن يبقى الأطفال في نشاط مستمر. ومما يزيد من حدة المشكلة انشغال الآباء والأمهات بأعمالهم الخاصة.

ويهمل كثير من الأهل مسألة اختيار العاب أطفالهم العناية اللازمة متناسين ما تمثله من أهمية في بناء وعيهم ومداركهم.

ونتيجة لذلك كان لابد من القيام بدراسة تحليلية لسلوك اللعب في المراحل العمرية من سنة إلى ست سنوات وهي ما يعرف بمرحلة ما قبل المدرسة لدى الأطفال لمعرفة مدى اهتمام الأهل باللعب بالنسبة للأطفال في هذه المرحلة معرفة عدد الألعاب الموجودة عند الأطفال والتعرف إلى أهم مميزات الألعاب التي يستخدمونها من حيث اللون وهل هي ثابتة أو متحركة وهل يفضلون اللعب الفردي أم الجماعي.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على:

1- نوع اللعبة و صفات اللعبة من حيث اللون والحركة حسب متغير الجنس.

2- عدد الألعاب لدى الأطفال حسب متغير الفئة العمرية.

3- مميزات اللعبة التي يلعب بها الطفل من حيث اللون والحركة حسب متغير الفئة العمرية.

4- نوع اللعب اجتماعياً لدى الأطفال سواء فردى أو جماعي حسب متغير الفئة العمرية.

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للإجابة على الأسئلة الآتية:

1- هل يوجد فروق ذات دلاله إحصائية لعدد ولون ونوع اللعبة تعزى لمتغير الفئة العمرية.

2- هل يوجد فروق ذات دلاله إحصائية تبعا لثبات اللعبة أو حركتها تعزى لمتغير الفئة العمرية.

3- هل يوجد فروق ذات دلاله إحصائية لنوع اللعبة يعزى لمتغير الجنس.

4- هل يوجد فروق ذات دلاله إحصائية لوضع اللعب ولون اللعبة المستخدمة وصفات اللعبة من حيث الحركة تعزي لمتغير الجنس.

الإطار النظري:

تعريف اللعب :

- اللعب هو نشاط هادف وموجه أو قد يكون غير موجه يقوم به الأطفال من أجل المتعة والترويح ويشغل طاقة جسم الطفل الحركية (خليفة، 2003).
- تعرف كاترين تايلور نقلا عن فرج (2005) اللعب بأنه أنفاس الحياة بالنسبة للطفل كما أنه حياته وليس مجرد طريقة لتمضية الوقت.
- اللعب : طريقة تعمل على تحويل المعلومات الواردة لتلائم حاجات الفرد وهو جزءاً لا يتجزأ من عملية النماء العقلي والذكاء بالنسبة للمرء في أولى سنين حياته، إن اللعب يساعد على نمو الطفل في جميع النواحي الجسمية والمعرفية والانفعالية والاجتماعية ويساعده أيضا على التحقق من انفعالاته وصراعاته وعلى إعادة التكيف مع العالم الخارجي (شطناوي، معايطة، 1991).

ويرى عدس (2001) ونصر وزريقات (2005) ان اللعب يحقق مجموعة من الوظائف في عدة نواحي أهمها:

1- الناحية الحركية: حيث يلعب دوراً ضرورياً على مستوى النشاط الحركي من خلال تمطين الطفل من استيعاب المهارات الحركية المعقدة ويعمل جاهداً لتحسينها.

2- الناحية المعرفية : ذلك أنه يلعب دوراً في تنمية القدرات والخبرات المعرفية والإبداعية عند الطفل من خلال الاستطلاع والاستكشاف اللالعاب التي يأتي بها والدية حيث يتعرف الطفل من خلال اللعب على الإشكال والألوان والإحجام وعلى وظائف كل لعبة جديدة.

3- الناحية انفعالية : فا للعب يهيئ للطفل فرصة للتحرر من الالتزامات و الأوامر والنواهي فهو وسيلة يستخدمها الطفل لكي يتخلص من التناقضات الناتجة بينه وبين أسرته المحيطة به كما انه يهيئ الفرصة للطفل كي يتخلص من الصراعات التي يعيشها، ويخفف من حدة الإحباط الذي يعانيه، فاللعب في هذه المرحلة يؤدي إلى تفريغ الشحنات الانفعالية والمشاعر المحيطة التي قد يعاني منها الطفل. فالطفل في سياق اللعب يمارس أشياء لدوافعه ورغباته المكبوتة، التي لم تلق إشباعا لها في الواقع.

4- الناحية الاجتماعية : يؤدي اللعب دوراً أساسيا فينضج الطفل اجتماعيا واتزانه انفعالياً. إن الطفل يتعلم من لعبة مع الآخرين التعاون والمشاركة، وان يكتسب مكانة مقبولة داخل الجماعة. إذ إن انخراط الطفل في أنشطة اللعب الجماعي يخفف من أنانيته ونزعته لتتمركز حول ذاته.وبالإضافة إلى ذلك فمن خلال اللعب مع الأطفال الآخرين يتعلم الطفل الالتزام وتحمل المسؤولية من خلال الأدوار التي يتقمصها إثناء اللعب. والواقع إن الكثير من تكوين السلوك الأخلاقي يستمد أصوله من الأنشطة المختلفة التي يمارسها الطفل في حياته الأولى، ويستوعب الطفل في فترة مبكرة من حياته معايير السلوك الاجتماعي من خلال اختلاطه مع غيره من الأطفال. وداخل الأسرة ويكتسب بالتالي القدرة على التنظيم الواعي لسلوكه وفقاً للمعايير والقيم المقبولة اجتماعياً.

إما عن أهمية اللعب عند الأطفال فيشير إليها جاسم (2004) وخليفة (2003) وعدس (2001) إلى أهمية اللعب بما يلي :

1- إن اللعب غالباً ما يكون تصريفاً لطاقة مختزنة فالفرد الذي ليس عنده فائض من الطاقة الجسدية أو العقلية أو النفسية لا يقدم على اللعب، ولو لعب فإنه لا يستمر ولو استمر فهو لا يحقق نجاحاً.

2- اللعب مصحوب بالاستمتاع فاللعب ليس تكديراً وليس عقاباً وليست حالة الفرد ودرجة سروره واحدة قبل وإثناء اللعب بل هو باندماجه في اللعب يكون أكثر استمتاعاً من ذي قبل.

3- اللعب جهد مخلص يتوفر له نوع من الدافعية قلما يتوفر لغيره من الأنشطة الأخرى فاللاعب لا يدخر وسعاً في بذل أقصى طاقته الجسدية والعقلية والنفسية من اجل تحقيق الفوز واستمرارية اللعب.

4- اللعب وسيلة النمو فالطفل اللاعب بعد مروره بخبرة اللعب مجموعة من الكلمات أو الخطط وكظم الغيظ أو إيجاد وسيلة لتقريب وجهات النظر أو مهارات في استخدام أعضاء جسده مما يحقق النمو بالمفهوم الشامل وهو النمو الجسدي والعقلي والانفعالي والاجتماعي.

5- اللعب قد ينهيه تعارض الرغبات فأطفال هذه المرحلة عندما يندمجون في اللعب قد تقفز فجأة رغبة أحدهم في إن يركب الدراجة أولا أو إن يرمي الكرة وتتعارض هذه الرغبة مع رغبة الآخرين ومن ثم ينسحب أحد اللاعبين وينتهي اللعب.

6- اللعب يتوفر فيه حرية الاختيار : فالطفل اللاعب هو الذي يحدد اللعبة زماناً ومكاناً، ويحدد لحظة البدء والانتهاء.

أطفال مراحل ما قبل المدرسة

وتضم حسب توجيهات هذا البحث :

1- مرحلة المهد : وهي الفترة الزمنية منذ اللحظة الأولى لخروج الطفل إلى هذا العالم وتستمر إلى نهاية السنة الثانية تقريباً وتمثل هذه المرحلة أهمية لأن في بدايتها تتقرر قدرة الوليد على البقاء وكفاءته في مواجهة مؤثرات البيئة الجديدة، مما يحدد مسار نموه فيما بعد إلى حد كبير (نصر، زريقات، 2005).

2- مرحلة الطفولة المبكرة : وتسمى بمرحلة ما قبل المدرسة أو رياض الأطفال وتمتد من نهاية مرحلة الرضاعة حتى نهاية الخامسة أي من 3-5 سنوات وتتميز مرحلة الطفولة المبكرة بأنها المرحلة التي تشكل فيها المعالم الأساسية لشخصية

الإنسان حيث يتكون فيها حوالي 50% من القوى الذهنية والنمو اللغوي، وتتكون المفاهيم الاجتماعية والأخلاقية وظهور ألانا الأعلى وبداية نمو الذات وتحديد السمات الجوهرية لشخصية الإنسان في المستقبل لذلك فهي مرحلة حساسة وجديرة بالاهتمام التربوي داخل الأسرة وخارجها لتأمين طفولة مبكرة سوية، لضمان قوى بشرية قادرة على العطاء والتنمية مستقبلاً وتحديد طبيعة الطفولة المبكرة وخصائصها في طبيعة النمو الجسمي والنمو العقلي والنمو الاجتماعي التي تتميز بها هذه المراحل هي الأساس التي يعتمد عليها المربي الرياضي في تحديد الأسس العلمية التي يقوم عليها برامج اللياقة البدنية والحركية لهذه المراحل (نصر، زريقات، 2005).

الدراسات السابقة

1. دراسة حسين، المفتي. (2005) هدفت إلى التعرف على الفروق بين أطفال الرياض بعمر (4 ـ 6) سنوات في بعض الحركات الأساسية حسب الجنس.

وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي لملائمته لطبيعة الدراسة وقد تم اختيار العينة بطريقة عشوائية من الأطفال الملتحقين بروضة الرياحين في محافظة نينوى للعام الدراسي (2003-2004) وتكونت عينة الدراسة من (40) طفل وطفلة.

وقد تم تحديد الحركات الأساسية واشتملت على الحركات الانتقالية المشي لمسافة 15م، الجري لمسافة 15م، الحجل على الرجل اليمني (تكرار)، الحجل على الرجل اليسرى (تكرار)، الوثب الطويل، الوثب ألعامودي، حركات التحكم والسيطرة، وحركات الثبات والاتزان.

وقد استخدم الباحثان في التحليل الإحصائي الانحراف المعياري واختبارات (ت) لمتوسطين غير مرتبطين لقيمتين متساويتين بالعدد.

وتوصلت الدراسة إلى إن الحركات الأساسية الجري 15م، والحجل على الرجل اليمني (تكرار)، والوثب الطويل، ورمي الكرة من الثبات، والوقوف على مشط القدم للأطفال التمهيدي أفضل من أطفال الروضة.

2. دراسة الرحائي (1992) هدفت إلى المقارنة في أداء المهارات الحركية الطبيعية الأساسية لأطفال الصف الأول والتعليم الأساسي بين كل من الذكور والإناث وأطفال الرياض وأطفال المنازل.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي بطريقة المسح وشملت عينة الدراسة (120) طفل وطفلة بعمر (7.6) سنوات وكانت أداة البحث مقياس (لايزاني) للمهارات الحركية الطبيعية الأساسية للأطفال بعمر (6.3) سنوات ويحتوي المقياس على (6) اختبارات وهي المشي لمسافة 10م، التوازن المتحرك، الوثب العريض من الثبات، الرمي لأبعد مسافة باليد اليمنى، الرمي لأبعد مسافة باليد اليسرى.

وللتحليل الإحصائي استخدم الباحث الوسط والانحراف المعياري واختبار (ت) وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أطفال الحضانة وأطفال المنازل في المهارات الحركية الطبيعية الأساسية وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين كل أطفال الحضانة الذكور والإناث وأطفال المنازل في المهارات الحركية الطبيعية الأساسية.

3. دراسة الأزهري (1992) هدفت إلى التعرف على أثر برنامج مقترح للتربية الحركية على بعض الادراكات الحس حركية والتعرف على بعض عناصر اللياقة البدنية لدى أطفال ما قبل المدرسة، استخدمت الباحثة المنهج التجريبي على عينه عشوائية من أطفال دور الحضانة الحكومية بمدينة الرس بالسعودية وبلغ عددهم (122) طفلاً، وكانت أهم النتائج أن البرنامج المقترح ذو تأثير ايجابي على زيادة الادراكات الحس حركية وان البرنامج المقترح ذو أثر ايجابي في زيادة مستوى اللياقة البدنية لدى الأطفال قبل المدرسة.

4. دراسة خالد (1993) هدفت الدراسة إلى وضع برنامج مقترح لجمباز الألعاب للأطفال من سن (4-5) سنوات ومعرفة أثر البرنامج على تنمية بعض الادراكات الحس حركية واستخدمت الباحثة المنهج التجريبي، وتم اختيار العينة بالطريقة العمدية من أطفال مدرسة اشتوم الجميل الابتدائية حيث بلغت (108) طفل وطفلة قسموا إلى مجموعتين بالتساوي، وكانت أهم النتائج للبرنامج تأثير ايجابي في تنمية بعض الادراكات الحس حركية.

5. دراسة السيد (1993) هدفت إلى وضع برنامج باستخدام الأدوات الصغيرة المبتكرة على الإدراك الحركي والتعرف على تأثيره على الأطفال من (5 - 6) سنوات، واستخدمت الباحثة المنهج التجريبي حيث تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية حيث تكونت من (60) طفل وطفلة من أطفال مدرسه بور سعيد التجريدية الحكومية للغات، وكانت أهم النتائج أن البرنامج المقترح ذو تأثير ايجابي يفوق البرنامج التقليدي على الإدراك الحركي لرياض الأطفال.

منهج الدراسة

استخدم الباحثون المنهج الوصفي المسحي لملاءمته لطبيعة هذه الدراسة.

مجتمع الدراسة : تكون مجتمع الدراسة من أطفال لواء المزار الجنوبي حيث بلغ عددهم (574).

عينة الدراسة: تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية وتكونت العينة من (262) طفل وطفلة من مجتمع الدراسة الكلي.

خطوات الدراسة: قام الباحثون بإتباع الخطوات التالية في الدراسة:

1- بعد مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة قام الباحثون ببناء أداة الدراسة المتعلقة بتحليل سلوك اللعب عند الأطفال.

2- بعد ذلك تم عرض أداة الدراسة على محكمين من أصحاب الاختصاص لمعرفة مدى صدق الأداة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها وحذف الفقرات الغير مناسبة وإضافة بعض الفقرات الأخرى ملحق رقم (1).

3- بعد الأخذ برأي المحكمين وحذف الفقرات الغير مناسبة وإضافة الفقرات المقترحة تم إجراء دراسة استطلاعية بتطبيق أداة الدراسة على عينة غير العينة التي تطبق عليها الدراسة وإعادة التطبيق بعد أسبوع للتأكد من ثبات الأداة المستخدمة في الدراسة.

4- بعد التأكد من ثبات أداة الدراسة قام الباحثون بتوزيع أداة الدراسة (ملحق رقم 2) على عينة الدراسة حيث طلب الباحثون من أفراد العينة تعبئة فقرات الأداة وضرورة إعادتها للباحثين وتم خلال عملية التوزيع الإجابة على كافة الأسئلة والاستفسارات التي تم طرحها من قبل أفراد العينة.

5- بعد إتمام عملية التوزيع قام الباحثون بمراجعة كافة الاستمارات التي تم الحصول عليها للتأكد من تعبئتها بما يتناسب مع أسس البحث العلمي.

6- بعد ذلك قام الباحثون بإجراء المعالجات الإحصائية واستخراج النتائج.

أداة الدراسة: قام الباحثون بتصميم استبانه كأداة لجمع البيانات وذلك بعد الإطلاع على دراسة الأدب النظري والدراسات السابقة مثل دراسة حسين (2005) ودراسة الأزهري (1992) حيث تم التعرف على كيفية تصميم فقرات الاستبانة.

صدق الأداة: للتحقق من صدق أداة الدراسة قام الباحثون بعرضها على لجنة من المحكمين وعددهم (أربعة) من ذوي الاختصاص والخبرة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة (مؤتة) لمعرفة مدى ملائمة هذه الاستبانة للدراسة وقدرتها على تحقيق أهداف وتساؤلات الدراسة.

ثبات الأداة: للتأكد من ثبات الأداة قام الباحثون بتطبيق أداة الدراسة على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة وعددهم (20) وذلك بتطبيقها مرتين بفاصل زمني أسبوع بين التطبيق الأول والثاني وبلغ معامل الثبات (0.88).

محددات الدراسة :

المحدد المكاني : اقتصرت هذه الدراسة على أطفال من لواء المزار الجنوبي من محافظة الكرك.

المحدد الزماني : أجريت هذه الدراسة في الفترة الواقعة بين 10-2-2007 الى29-3-2007.

المعالجة الإحصائية : تم استخدام النسب المئوية والتكرارات، معامل الثبات.

عرض ومناقشة النتائج :

هدفت هذه الدراسة لتحليل سلوك اللعب لدى الأطفال من الولادة وحتى ست سنوات وقد تم جمع البيانات عن طريق الاستبانة وبعد عملية جمع البيانات تم الإجابة على تساؤلات الدراسة وفق تسلسلها التالي:

التساؤل الأول :-

للإجابة على التساؤل الأول والمتضمن هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لعدد ولون ونوع اللعبة تعزى لمتغير الفئة العمرية فقد تم استخدام التكرارات والنسب المئوية وذلك كما هو موضح في الجداول (1، 2، 3).

جدول 1: عدد الألعاب التي يلعب بها الطفل

الفئة العمرية	عدد الألعاب	التكرار	النسب المئوية	عدد أفراد اللعبة
الفئة الأولى اقل من سنة	1 – 10 10 – 20 20 – 30 +30	41 16 4 5	%62 %24 %6 %8	66
الفئة الثانية اقل من سنتين	1 – 10 10 – 20 20 – 30 +30	20 9 4 4	%54 %24 %11 %11	37
الفئة الثالثة اقل من ثلاث سنوات	1 – 10 10 – 20 20 – 30 +30	29 13 1 6	%59 %27 %2 %12	49
الفئة الرابعة اقل من أربع سنوات	1 – 10 10 – 20 20 – 30 +30	21 9 4 2	%58 %26 %11 %5	36
الفئة الخامسة اقل من خمس سنوات	1 – 10 10 – 20 20 – 30 +30	26 8 6 3	%60 %19 %14 %7	43
الفئة السادسة اقل من ست سنوات	1 – 10 10 – 20 20 – 30 +30	20 6 4 1	%65 %19 %13 %3	31

يتضح من الجدول رقم (1) أن عدد الألعاب بالنسبة للفئات العمرية جميعها والتي يستخدمها الطفل منذ الولادة وحتى نهاية الخمس سنوات كانت من (1 – 10) العاب، حيث كانت بالنسبة للفئة الأولى 41 تكرار وبنسبة 62% وللفئة الثانية 20 تكرار بنسبه54% ، وللفئة الثالثة 29 تكرار بنسبة 59% وللفئة الرابعة 21 تكرار بنسبة 58% وللفئة الخامسة 26 تكرار وبنسبة 60% وللفئة السادسة 20 تكرار وبنسبة 65%. وهذا يؤكد أن عدد الألعاب من (1 –10) العاب جاءت بالترتيب الأول لجميع الفئات العمرية.

وبذلك فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عدد الألعاب حسب متغير العمر ويعزى الباحثون هذه النتيجة إلى إن الألعاب الموجودة في البيت مستخدمة من قبل الأطفال وذلك عائد إلى المستوى الاقتصادي المنخفض حيث يقوم الوالد الذي بشراء الألعاب للولد الأول ثم يستخدمها الولد الثاني وهكذا أي إن الألعاب تورث من طفل إلى آخر.

جدول 2: لون اللعبة المستخدمة

الفئة العمرية	اللون	التكرار	النسبة المئوية	عدد أفراد اللعبة
الفئة الأولى	1- اصفر	4	%6	66
اقل من سنة	2- احمر	16	%24	
	3- اخضر	8	%12	
	4- ازرق	1	%2	
	5- أخرى	37	%56	
الفئة الثانية	1- اصفر	7	%19	37
اقل من سنتين	2- احمر	2	%5	
	3 اخضر	2	%5	
	4- ازرق	-	-	
	5- أخرى	26	%71	
الفئة الثالثة	1- اصفر	12	%24	49
اقل من ثلاث سنوات	2- احمر	2	%4	
	3 اخضر	2	%4	
	4- ازرق	6	%12	
	5-أخرى	27	%56	
الفئة الرابعة	1- اصفر	3	%8	36
اقل من أربع سنوات	2- احمر	5	%13	
	3-اخضر	2	%6	
	4- ازرق	6	%18	
	5- أخرى	20	%55	
الفئة الخامسة	1- اصفر	2	%5	43
اقل من خمس سنوات	2- احمر	6	%14	
	3-اخضر	-	-	
	4- ازرق	5	%12	
	5- أخرى	30	%69	
الفئة السادسة	1- اصفر	-	-	31
اقل من ست سنوات	2- احمر	3	%10	
	3- اخضر	1	%3	
	4- ازرق	3	%10	
	5- أخرى	14	%77	

يتضح من الجدول رقم (2) أن الفئة العمرية الأولى كانت تفضل اللعب دون الاهتمام بلون اللعبة وذلك بنسبة 56% وإن 24% منهم يفضلون اللعب بالعاب ذات لون محدد حيث جاء اللون الأحمر كأفضل لون.

ويعزى الباحثون أن أطفال هذه الفئة يفضلون اللعب أكثر من الاهتمام بتفاصيل لون اللعبة وبالنسبة لاهتمام الطفل بلون فقد جاءت النتائج أن اللون الأحمر هو أكثر الألوان المفضلة وذلك لأن معظم الألعاب التي تهم الأطفال تصنع باللون الأحمر.

أما الفئة الثانية فكان عدم تحديد اللون بالترتيب الأول بنسبة 71% وحدد اللون بنسبه 29% وحصل اللون الأصفر على أعلى نسبة 19% وهذا اللون هو من أكثر الألوان جذباً لانتباه الأطفال.

أما الفئة الثالثة فكان عدم تحديد اللون بالترتيب الأول بنسبة 56% وجاء اللون الأصفر بأعلى نسبة 24% لدى هؤلاء الفئة.

أما الفئة الرابعة فكان عدم تحديد اللون بالترتيب الأول بنسبة 55% وتحديد اللون45% وكان اللون الأزرق أعلى نسبة 18%.

أما الفئة الخامسة فكان عدم تحديد اللون بالترتيب الأول 69% وتحديد اللون 31% وجاء اللون الأحمر بأعلى نسبة 14%.

أما الفئة السادسة فكان عدم تحديد اللون 77% وتحديد اللون 23% وجاء اللون الأصفر بنسبة 10% والأزرق 10%.

ويعزى الباحثون أن الأطفال منذ الولادة وحتى ما قبل ست سنوات يفضلون اللعب اكثر من تفضيلهم للون اللعبة أي أن المهم أن يلعبوا وبذلك فإن أهمية اللعب تأتي متقدمة على لون اللعبة وهذه النتيجة جاءت أعلى من 50% والبقية كانوا يفضلون الألوان الأحمر والأزرق والأصفر ، وهي الألوان الفاتحة حيث إن معظم الألعاب التي تهم الأطفال تكون ألوان زاهية ملفتة لهم فمعظم السيارات والدمى تكون بألوان زاهية مما يجلب اهتمام الطفل لها.

جدول 3: نوع اللعبة التي يرغب الطفل اللعب بها

الفئة العمرية	نوع اللعبة	التكرار	النسبة المئوية	عدد الأفراد
الفئة الأولى اقل من سنة	1-كرة	7	%11	66
	2-دمية	22	%33	
	3-سيارة	14	%21	
	4اخرى	23	%35	
الفئة الثانية اقل من سنتين	1-كرة	4	%11	37
	2-دمية	16	%42	
	3-سيارة	7	%20	
	4اخرى	10	%27	
الفئة الثالثة اقل من ثلاث سنوات	1-كرة	1	%2	49
	2-دمية	27	%55	
	3-سيارة	9	%18	
	4اخرى	15	%25	
الفئة الرابعة اقل من أربع سنوات	1-كرة	3	%8	36
	2-دمية	15	%42	
	3-سيارة	8	%22	
	4اخرى	10	%28	
الفئة الخامسة اقل من خمس سنوات	1-كرة	10	%23	43
	2-دمية	12	%28	
	3-سيارة	9	%21	
	4اخرى	12	%28	
الفئة السادسة اقل من ست سنوات	1-كرة	5	%16	31
	2-دمية	13	%42	
	3-سيارة	7	%23	
	4اخرى	6	%19	

يلاحظ من الجدول رقم (3) إن الألعاب التي يرغب الطفل في استخدامها قد جاءت كالتالي :

* الفئة الأولى دمية 33% سيارات 21%
- الفئة الثانية دمية 42% سيارات 20%
- الفئة الثالثة دمية 55% سيارات 18%

- الفئة الرابعة دمية 42% سيارات 22%
- الفئة الخامسة دمية 28% كرة 23%
- الفئة السادسة دمية 42% سيارات 23% ، كرة 16%.

تشير النتائج أن أكثر الألعاب استخداما هي الدمية. وبالمرتبة الثانية تأتي السيارات للفئات العمرية الأولى والثانية والثالثة والكرة والسيارة للمرتبة الخامسة والسادسة لأن معظم أفراد العينة مختلفون الذكور والإناث ولأن الإناث يفضلن اللعب بالدمية حيث إن الأولاد الذكور يفضلون اللعب بالسيارات والكرة أكثر نلاحظ ‘ن الأطفال في المراحل الأولى كانوا يفضلون الألعاب التي تمارس من وضع الثبات والتي تستخدم الأيدي في اللعب بها.

أما أطفال المرحلة الخامسة والسادسة فأن الطفل عندما ينضج جزء من جسمه فإنه يحاول أن يشترك باللعب فهو يركل الكرة عندما يصبح قادراص على المشي.

ملاحظة : عبارة أخرى بالنسبة للفئات العمرية الثلاث الأولى كانت تفضل الخشخيشة والمكعبات والفئات الثلاث الأخرى كانت تفضل الدراجة واللوح

التساؤل الثاني :

للإجابة على التساؤل الثاني والمتضمن هل هناك فروق فردية ذات دلالة إحصائية تبعا لثبات وحركة اللعب تبعا لمتغير الفئة العمرية؟

فقد تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والجدول رقم (4) يوضح ذلك:

جدول 4: صفات اللعبة من حيث الحركة

الفئة العمرية	ثابتة / متحركة	التكرارات	النسبة	المجموع
الفئة الأولى	1- ثابتة	25	%38	66
اقل من سنة	2- متحركة	41	%62	
الفئة الثانية	1- ثابتة	19	%51	37
اقل من سنتين	2- متحركة	18	%49	
الفئة الثالثة	1- ثابتة	30	%61	49
اقل من ثلاث سنوات	2- متحركة	19	%39	
الفئة الرابعة	1- ثابتة	16	%44	36
اقل من أربع سنوات	2- متحركة	20	%56	
الفئة الخامسة	1- ثابتة	14	%23	43
اقل من خمس سنوات	2- متحركة	29	%77	
الفئة السادسة	1- ثابتة	15	%52	31
اقل من ست سنوات	2- متحركة	15	48	

يتضح من الجدول رقم (4) أن الفئات العمرية الأولى والرابعة والخامسة كانت تفضل اللعب بالعاب متحركة أكثر من الألعاب الثابتة من حيث الفئات العمرية والفئة الثانية والثالثة والسادسة تفضل اللعب بالعاب ثابتة وبشكل عام من خلال متابعة إفراد العينة نجد أن 142 طفلا والذين يشكلون ما نسبته 54% يفضلون الألعاب المتحركة ، 120طفلا والذين يشكلون ما نسبته 46% يفضلون الألعاب الثابتة ويعزى الباحثون هذا إلى إن الأطفال في هذه المرحلة العمرية يفضلون اللعب بالألعاب المتحركة أكثر من الألعاب الثابتة بشكل عام.

التساؤل الثالث :

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لنوع اللعب حسب متغير الجنس ؟

للإجابة على هذا التساؤل تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والجدول رقم (5) يوضح ذلك :

جدول 5: نوع اللعبة المستخدمة

الجنس	نوع اللعبة	التكرار	النسبة	العدد
ذكور	1- كرة	28	%20	143
	2- دمية	18	%13	
	3- سيارة	51	%32	
	4- أخرى	46	%35	
الإناث	1- كرة	2	%2	119
	2- دمية	87	%73	
	3- سيارة	8	%7	
	4- أخرى	22	%18	

يتضح من الجدول رقم (5) أن الذكور يفضلون اللعب أكثر شيء الألعاب بالسيارات بنسبة 32% أما الإناث أكثر شيء الدمى 73%. يعزو الباحثون هذه النتيجة لأن الدمية ارتبطت بالأمومة وإن الأب والأم يفضلونها كهدية للفتيات كناحية إعدادية للحياة المستقبلية.

بالنسبة للذكور يفضل الأهل دائما وحسب الاعتقاد الاجتماعي السائد أن الذكور هو من يقوم بالنشاط والحركة.

التساؤل الرابع :

هل يوجد فروق ذات دلاله إحصائية لوضع اللعب ولون اللعبة المستخدمة وصفات اللعبة من حيث الحركة تعزي لمتغير الجنس؟

للإجابة على هذا التساؤل تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والجدول رقم (6، 7، 8، 9) يوضح ذلك.

جدول 6: وضع اللعب مع الوالدين

الفئة العمرية	طبيعة اللعب مع الوالدين	التكرار	النسبة	عدد الأفراد
الفئة الأولى	1-أمه	5	%7	66
اقل من سنة	2-أبيه	3	%5	
	3-أمه وأبيه	1	%2	
	4-أمه أو أبيه	57	%86	
الفئة الثانية	1-أمه	-	-	37
اقل من سنتين	2-أبيه	2	%5	
	3-أمه وأبيه	1	%3	
	4-أمه أو أبيه	34	%92	
الفئة الثالثة	1-أمه	1	%2	49
اقل من ثلاث سنوات	2-أبيه	1	%2	
	3-أمه وأبيه	-	-	
	4-أمه أو أبيه	47	%96	
الفئة الرابعة	1-أمه	-	-	36
اقل من أربع سنوات	2-أبيه	-	-	

الفئة العمرية	طبيعة اللعب مع الوالدين	التكرار	النسبة	عدد الأفراد
	3-أمه وأبيه 4-أمه أو أبيه	1 35	%3 %97	
الفئة الخامسة اقل من خمس سنوات	1-أمه 2-أبيه 3-أمه وأبيه 4-أمه أو أبيه	- 1 - 42	- %2 - %98	43
الفئة السادسة اقل من ست سنوات	1-أمه 2-أبيه 3-أمه وأبيه 4-أمه أو أبيه	- - - 31	- - - %100	31

يتضح من الجدول رقم(6) أن الفئة العمرية الأولى تفضل اللعب مع الأم أو الأب بنسبة 57% واقل شيء يفضل اللعب مع أمه وأبيه بنسبة 2% ، كما يتضح من الجدول رقم (6) أن الفئة العمرية الثانية تفضل اللعب مع الأم والأب بنسبة 92% واقل شيء يفضل اللعب مع أمه بنسبة 0% ، ويتضح من الجدول، رقم (6) أن الفئة العمرية الثالثة تفضل اللعب مع الأم أو الأب بنسبة 96%. ويتضح من الجدول رقم (6) أن الفئة العمرية الرابعة تفضل اللعب مع الأم أو الأب بنسبة 97%ويتضح من الجدول نفسه أن الفئة العمرية الخامسة تفضل اللعب مع الأب أو الأم بنسبة 98%، ويتضح أيضا أن الفئة العمرية السادسة تفضل اللعب مع الأم والأب بنسبة 100%.

ويعزو الباحثون هذه النتيجة بأن الطفل يلعب مع أمه أو أبيه أي إنه يفضل اللعب مع أي من الوالدين دون التمييز بينهم ، لأن اللعب نشاط فطري يستخدمه الطفل من أجل جلب انتباه والديه ولأن الأب يلاعب الطفل تارة عندما تكون الوالدة مشغولة بأعمال البيت والأم تلاعب الطفل تارة عندما تمتلك وقت فراغ.

جدول 7: وضع اللعب مع الأصدقاء

الفئة العمرية	الأقران	التكرار	النسبة	عدد الأفراد
الفئة الأولى اقل من سنة	1- لوحده فردي 2- جماعي	47 19	%71 %29	66
الفئة الثانية اقل من سنتين	1- لوحده فردي 2- جماعي	21 16	%57 %43	37
الفئة الثالثة اقل من ثلاث سنوات	1- لوحده فردي 2- جماعي	25 24	%51 49	49
الفئة الرابعة اقل من أربع سنوات	1- لوحده فردي 2-جماعي	15 21	%42 %58	36
الفئة الخامسة اقل من خمس سنوات	1- لوحده فردي 2- جماعي	13 30	%30 %70	43
الفئة السادسة اقل من ست سنوات	1- لوحده فردي 2- جماعي	7 24	%23 %77	31

يتضح من الجدول رقم (7) أن الفئة العمرية الأولى يفضل الطفل اللعب لوحده بنسبة 71% و29% جماعي. ويتضح من الجدول نفسه أن الفئة العمرية الثانية يفضل الطفل اللعب لوحده بنسبة 57% و43% جماعي. والفئة العمرية الثالثة يفضل الطفل اللعب لوحده بنسبة 51% و 49% جماعي.والفئة العمرية الرابعة يفضل الطفل اللعب جماعي بنسبة 58% ولوحده 42%. أما فئة العمرية السادسة يفضل الطفل اللعب جماعي بنسبة 70% ولوحده 23%.

هذه النتيجة تدل على أن الطفل في مرحلة ما قبل الست سنوات وكلما زاد عمره زاد انتماؤه للعب مع الجماعة أي أن اللعب يكون في بداية العمر فردي ينتقل شيء فشيء إلى اللعب الجماعي.

ويعزو الباحثون هذه النتيجة إلى أن الطفل كلما زاد عمره زاد اتصاله بمجتمعه خارج منزله وبالتالي زادت خبرته الاجتماعية وإن الإنسان بطبيعته كائن اجتماعي يبحث عن تكوين الجماعات وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من خالد، (1993)، السيد، (1993).

جدول 8: لون اللعبة المستخدمة

الجنس	اللون	التكرار	النسبة	العدد
الذكور	1-اصفر	3	%1	143
	2-احمر	21	%17	
	3-اخضر	8	%5	
	4-ازرق	11	%7	
	5-أخرى	100	%70	
الإناث	1-اصفر	25	%21	119
	2-احمر	13	%11	
	3-اخضر	7	%6	
	4-ازرق	10	%8	
	5-أخرى	64	%54	

يتضح من الجدول رقم (8) أن الذكور لم يتضح لديهم تفضيلهم لأي لون بنسبة 70% وجاء اهتمامهم باللون الأحمر بنسبة 17% ويعزو الباحثون هذه النتيجة لأن اللعب فطري أي إن المهم لدى الأطفال الذكور أن يلعبوا بغض النظر عن اللون إلا إن نسبة منهم يفضلون اللون الأحمر لأن هذا اللون طويل المدى وملفت للأنظار ويتضح من الجدول نفسه أن الإناث لم تتضح لديهن لأي لون بنسبة 54% وجاء اهتمامهم باللون الأصفر 21%ويعزو الباحثون هذه النتيجة إلى أن اللعب أهم من لون اللعبة لديهن وتفضيلهن اللون الأصفر لأن أكثر لعبة يلعبن بها هي العروسة وإن اللون الأصفر هو لون شعر هذه اللعبة ولأن اللون الذهبي هو قريب للأصفر.

جدول 9: صفات اللعبة من حيث الحركة

الجنس	ثابتة / متحركة	التكرار	النسبة	عدد الأفراد
ذكور	1- ثابتة	37	%26	143
	2- متحركة	106	%74	
الإناث	1- ثابتة	83	%70	119
	2- متحركة	36	%30	

يتضح من الجدول رقم (9) أن الذكور يفضلون اللعب بالعاب متحركة بنسبة 74% وثابتة بنسبة 26%

ويتضح من الجدول نفسه إن الإناث يفضلن اللعب بالعاب ثابتة بنسبة 70% ومتحركة بنسبة 30%.

ويعزو الباحثون هذه النتيجة إلى أن الأهل والأقارب يربطون الألعاب المتحركة كالسيارات للأطفال الذكور، ويربطون الألعاب الثابتة كالدمى للإناث لذلك يكون إحضار الأب والأم أو الأقارب الهدايا للأطفال حسب هذا الاعتقاد السائد.

النتائج :

1- عدم اهتمام الوالدين بتوفير الألعاب للأطفال والاقتصار على إحضار الألعاب للمولود الأول فقط ونفس هذه الألعاب يلعب بها المولود الذي يليه.

2- عدم اهتمام الأطفال بلون معين لألعابهم المفضلة فكان جل اهتمامهم اللعب فقط دون التركيز علي اللون.

3- تفضيل الإناث للألعاب الثابتة والذكور للألعاب المتحركة.

4- تفضيل الذكور الألعاب ذات اللون الأحمر والإناث للون الأصفر.

5- كلما زاد عمر الطفل يزداد ميلة للألعاب الجماعية ومشاركة الأخريين.

6- تفضيل الإناث للألعاب ألدمي والذكور لسيارات.

7- أكثر الألعاب استخداما عند الأطفال الدمية وبالمرتبة الثانية السيارات للفئات العمرية المستهدفة.

8- تفضيل الأطفال للعب مع الأم أو الأب دون التمييز بينهم للفئات العمرية المستهدفة.

التوصيات :

1- ضرورة اهتمام الوالدين بألعاب الأطفال في هذه المراحل لأن اللعب مفيد لطفل من الناحية الحركية والمعرفية والانفعالية والاجتماعية.

2- التنويع في أشكال الألعاب وأصنافها التي بجلب للأطفال في هذه المراحل العمرية وعدم الاقتصار على إحضار ألدمي للإناث والسيارات للذكور.

3- إن الطفل يتعلم من لعبة مع الآخرين التعاون والمشاركة، وانه يكتسب مكانة مقبولة داخل الجماعة لذلك من الضروري اشتراك الطفل مع أطفال آخرين في اللعب.

4- إجراء هذه الدراسة على محافظات أخرى في المملكة ومقارنتها بهذه الدراسة.

5- إجراء مثل هذه الدراسة للمراحل العمرية المختلفة.

المراجع

اسماعيل، ابتسام محمد المهدي، (1986) اثر برنامج مقترح على بعض المهارات الحركية الأساسية لأطفال دور الحضانة بمحافظة الشرقية، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق.

الازهري، منى أحمد، (1993) تأثير برنامج مقترح للتربية الحركية على بعض الادراكات الحس حركية وبعض عناصر اللياقة البدنية لدى أطفال ما قبل المدرسة، مجلة البحوث، المجلد الأول، جامعة حلوان.

السيد، سفيناز أحمد، (1993) تأثير برنامج مقترح باستخدام الأدوات الصغيرة المبتكرة على الإدراك الحركي لرياض الأطفال، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق.

السيد، خالد عبد الرزاق، (2003) سيكولوجية اللعب لدي الأطفال العادين والمعاقين. دار الفكر.

الرحائي، منير سامي، (1992) دراسة مقارنة لبعض المهارات الحركية الطبيعية الأساسية لأطفال الصف الأول والتعليم الأساسي، بحوث مؤتمر (رؤية مستقبلية للتربية البدنية الرياضية التدريسية) المجلة العلمية التربوية البدنية الرياضية، جامعة حلوان.

الرومي، جاسم محمد، (1999) اثر برنامج الألعاب الصغيرة والقصص الحركية في بعض القدرات البدنية والحركية لأطفال الرياض، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل.

الفقيه، ليلي أسعد، (1999) تأثير استخدام القصص الحركية على التطور الحركي والتكيف الاجتماعي للطفل في مرحلة (4-6) سنوات، رسالة ماجستير غير منشورة.

بهاد، سعيد، (2003) برامج تربية أطفال ما قبل المدرسة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

جاسم، محمد محمد، (2004) النمو والطفولة في رياض الأطفال، دار الثقافة للنشر.

حسن، أحمد، إبراهيم، شفيقة، (1996) العاب أطفال ما قبل المدرسة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت.

حسين، فاطمة، ناصر، المفتي، بيريفان، عبدالله، (2005) دراسة مقارنة في بعض الحركات الأساسية بين أطفال الرياض بعمر (4-6) سنوات، مجلة التربية الرياضية، المجلد 14، العدد 1، (2005) الأكاديمية الرياضية العراقية الالكترونية.

خالد، ابتسام احمد، (1993) تأثير برنامج تدريبي لجمباز الألعاب على تنمية بعض الادراكات الحس حركية لرياض الأطفال ببور سعيد، رسالة ماجستير، جامعة قناة السويس.

خليفة، أيناس خليفة، (2003) رياض الأطفال الكتاب الشامل، دار المطبوعات والنشر.

راتب، أسامة، خليفة، ابراهيم، (1999) النمو والدافعية في توجيه النشاط الحركي للطفل والأنشطة الرياضية المدرسية، ط1، دار الفكر.

شطناوي، عبدالكريم، المعايطة، محمد، (1991) سيكولوجية اللعب.

عدس، محمد عبدالرحيم، (2001) المدخل إلى رياض الأطفال، ط1، دار الفكر.

عويس، خير الدين، (1997) اللعب وطفل ما قبل المدرسة، دار الفكر العربي، القاهرة.

فرج، عبد اللطيف بن حسين، (2005) تعليم الأطفال والصفوف الأولية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

متولي، محمد، بدوي، ورمضان، محمد. (2003) أساسيات المنهج في الطفولة المبكرة، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

نصر، سهى أحمد أمين، وزريقات، إبراهيم عبدالله، (2005) تعليم الطفولة المبكرة، ط1، دار الفكر.

Active Youth, Copy right by Humam Kinetics Library of Congress Cataloging – Publication Data 613.7 Hom, Patricia Sammann, 1998.

Chlidren and youth in Sport , COPY right by The Mc Graw- Hill Companies, I,ne. All rights reserved, Frank L. Smoll and Ronald E.smith , Universty of Washington , 1996.

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1)

أسماء الخبراء المحكمين الذين تم الاعتماد عليهم في تحديد صدق المحتوى

الرقم	اسم المحكم	مكان العمل
1	الدكتور سليم الجزازي	كلية التربية الرياضية- جامعة مؤتة
2	الدكتور محمود الوديان	كلية التربية الرياضية- جامعة مؤتة
3	الدكتور عمران ملحم	كلية التربية الرياضية- جامعة مؤتة
4	الدكتور نبيل العتوم	كلية التربية الرياضية- جامعة مؤتة

ملحق رقم (2)

بسم الله الرحمن الرحيم

يقوم الباحثون بإجراء دراسة تحليلية لسلوك اللعب عند الأطفال من سن الولادة وحتى السنة السادسة من عمر الطفل.

يرجي التكرم بقراءة الاستبيان بتمعن وعناية واختيار الإجابة التي تتفق وسلوك اللعب عند طفلك وسوف يكون لإجابتك على الفقرات جميعها الأثر الكبير في تحقيق أهداف هذه الدراسة والوصول إلى النتائج المرجوة لذا أمل منك الإجابة بدقة وأمانة علما بأن هذه المعلومات ستبقي سرية وهي لإغراض البحث العلمي فقط.

شاكرا لكم حسن التعاون

الباحثون

* ملاحظة : يقوم الوالدين (الأب، الأم) أو أحدهم بالإجابة عن هذه الفقرات.

عمر الطفل : .....

الجنس : ☐ ذكر ☐ أنثي

مكان الإقامة : .....

(1) كم عدد الألعاب التي يلعب به الطفل ؟

1- 1 – 10 2- 10 – 20

3- 20 – 30 4- أكثر من 30

(2) ما هي صفات الألعاب الموجودة لدي الطفل من حيث (اللون) ؟

1- أحمر 2- أصفر

3- أخضر 4- أزرق

5- ألوان أخري أذكرها ( )

(3) ما هي صفات الألعاب الموجودة لدي الطفل من حيث (الحركة) ؟

1- ثابتة 2- متحركة

(4) ما هي اللعبة التي يرغب الطفل بممارستها أكثر ؟

1- كرة 2- دمية
3- سيارة 4- أخرى حدد أسم هذه اللعبة ( )

(5) أي جزء من أجزاء جسمه يستخدمه الطفل أثناء ممارسته اللعب ؟

1- الذراعين 2- الرجلين
3- الذراعين والرجلين 4- أخري أذكرها ( )

(6) هل يقوم الطفل بممارسة اللعب مع الآخرين ؟

1- يلعب لوحدة (فردي) 2- يلعب مع الآخرين (جماعي)

(7) هل يقوم الطفل بممارسة اللعب مع ؟

1- أطفال من نفس العمر
2- أطفال أصغر منه
3- أطفال أكبر منه

(8) هل يقوم الطفل بممارسة اللعب مع الوالدين ؟

1- يلعب مع أمه و أبيه
2- يلعب مع أمه
3- يلعب مع أبيه

(9) هل يقوم الطفل بممارسة اللعب مع الجنس الأخر (ذكر، أنثي) ؟

1- يلعب مع أطفال من نفس جنسه
2- يلعب مع أطفال من جنس أخر
3- يلعب مع أطفال من جنسه والجنس الأخر

الوضع القانوني للشركات الأمنية الخاصة في القانون الدولي العام

ياسر الخلايلة و عماد ربيع، كلية الدراسات القانونية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

استلم البحث في 21/10/2007 **وقبل للنشر 13/8/2008**

ملخص

فتحت أنباء مقتل عراقيين على أيدي أفراد تابعين لشركة "بلاك ووتر"، وغيرها من الشركات الأمنية الخاصة، باب الحديث عن هذا السوق العالمي الذي يقوم على تجنيد أشخاص لا تربط بينهم جنسيات أو عقائد أو قضايا وأن والهدف الوحيد لهم هو المال. وإذا كان البعض يتصور أن كل شيء قابل للخصخصة إلا الجيوش التي يستبعد أن يقوم بتنفيذ مهامها جهات أخرى بمقابل مالي، فإن سجلات التاريخ تقول لهؤلاء إن الارتزاق هي مهنة قديمة تجاوزت كل الحدود. لذلك يطرح هذا البحث موضوع اللجوء المتزايد إلى استعمال الشركات الأمنية الخاصة كمعضلة تواجه البشرية، في تحديد موقف القوانين والمعاهدات الدولية منها وعلى رأسها معاهدات جنيف، وموقف بعض التشريعات الوطنية من هذه المعضلة، ثم بيان فيما لو كان هناك طريق للوصول إلى تشريع ينظم المسألة برمتها.

The Legal Status of Private Security Companies in International Law

Yaser Khalaila and Emad Rabi, *College of Legal Studies, Amman Arab University for Graduate Studies, Amman, Jordan.*

Abstract

Private security and military companies, such as Blackwater, and its services in Iraq have become a ubiquitous part of modern armed conflict and post-conflict reconstruction, and have proved to have undeniable historical roots. Their diverse clients include governments in the developed and developing world alike, non-state belligerents, international corporations, non-governmental organizations, the United Nations, and private individuals. The implications of this proliferation of private security and military companies for international humanitarian law and human rights are only beginning to be appreciated as potential violations, and misconduct by their employees has come to light in Iraq and Afghanistan. The aim of this study is to assess the current measures in international law to deal with private security and military companies and attempt to give a general guide that could be helpful to alleviate the problems that come with using the services of private military forces.

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك **2009 (0165 -1023) ISSN**

مقدمة:

يشوب القانون الدولي غموض واضح بخصوص المركز القانوني للشركات الأمنية الخاصة، أو كما تسمى أيضا بشركات الحماية الأمنية أو المتعاقدون أو المقاولون الأمنيون، التي يتم استخدامها في النزاعات العسكرية لتعزيز أعمال القوات المسلحة، وخصوصاً فيما يتعلق بمسؤوليتهم أو مسؤولية أعضاءها عن التجاوزات والانتهاكات التي يرتكبونها، ومثولهم أمام القضاء في الدول التي ارتكبوا فيها جرائمهم.

وظهرت ملامح وجود مهنة الشركات الأمنية الخاصة كبديل لعمل القوات المسلحة الميدانية في الثلث الأخير من القرن الماضي كمهنة احترافية شاعت في الدول الأفريقية التي غادرها الاستعمار الفرنسي أو البريطاني، وكانت محوراً للعمليات الخاصة في عدد من الصراعات الدولية التي حدثت مؤخرا في أنجولا وكرواتيا وأثيوبيا وإرتريا وسيراليون. وتشير الإحصاءات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها نصيب الأسد في هذا النوع من الاستثمار العسكري بمعدل 3000 عقد تم إبرامه مع وزارة الدفاع الأمريكية للفترة ما بين 1994-2002. ويمكن اعتبار المشهد العراقي أبرز الأمثلة على لجوء الولايات المتحدة إلى استخدام الشركات الأمنية، بتوليها معظم العمليات الميدانية في العراق من إطعام وإيواء القوات الأمريكية وحتى صيانة المعدات العسكرية الضخمة كطائرات ب-2 ستيلث المدمرة وطائرات ف-17 المقاتلة، وطائرات كي سي-10 الخاصة بتزويد الطائرات بالوقود وغيرها من القطع العسكرية الجوية والبحرية. وكما ظهر الدور البارز لعمل هذه الشركات في المراحل التي تلت الاحتلال وبسط الهيمنة بتدريب أفراد الأمن والجيش العراقي الحديثين.

لازم ظهور الاستثمار العسكري في الشركات الأمنية الخاصة مشكلة تتعلق بالعلاقة التي تربط سلطات الدولة التي تتواجد فيها تلك الشركات وأنشطتها ذات الطابع العسكري. فبعض هذه الشركات أقدم على خروقات قانونية لا يمكن إغفالها في قيامه بالواجبات التي حددتها العقود المنشئة لها، بل لوحظ أن بعض منها يعمل تحت قيادة يمكن وصفها بأنها تنتهج نهج الدكتاتورية واستخدامها لعناصر قوات لها أهداف انتقامية أو إرهابية.

وتكمن المشكلة الرئيسة في هذا الموضوع في أن الاستثمار الأجنبي العسكري في الشركات الأمنية الخاصة لا زال من المواضيع التي لم تغطَّى من النواحي القانونية والتنظيمية بشكل متكامل. إذ لا يزال يُنظر إلى هذا النوع من الشركات من الناحية القانونية على أنها مجرد شركات يحكمها قانون الشركات أو بأنها مجرد مؤسسات خاصة تبيع خدمات عسكرية، وفي أفضل الأحوال يضفي القانون الدولي على الأفراد التابعين لهذه الشركات صفة "المرتزقة" أو وصفها عموماً باللامشروعية.

الفصل الأول

مدى كفاية قواعد القانون الدولي لمواجهة نشاط الشركات الأمنية الخاصة

بينما تعود أصول الشركات العسكرية الربحية إلى وقت نشوء الحرب المنظمة، إلا أن القانون الدولي الذي ينظم استخدام القوة العسكرية بين الدول لم يفرز بعد تنظيماً واضحاً أو فعالاً لنشاطات هذه الشركات. وبتتبع تاريخ القانون الدولي المعاصر لتبيان فيما إذا كان هنالك أي دلالات تتعلق بتحريم أعمال المرتزقة عموماً، أو استخدام الشركات الأمنية بشكل خاص، نجد أنه يمكن استقصاء بعض الإشارات التي قد تساعد في الوقوف على بعض الأسس التنظيمية في هذا المجال. وتستدعي هذه الدراسة الوقوف على تلك الإشارات واحداً تلو الآخر ثم تحليل فيما إذا كانت كافية لمواجهة ظاهرة الارتزاق المتزايدة من النزاعات الدولية.

المبحث الأول: تطور القانون الدولي للمرتزقة من العمليات العسكرية

تتمثل الإشارة الأولى في تطور القانون الدولي للمرتزقة من العمليات العسكرية في القواعد المتعلقة بقانون الحرب المتمثلة في اتفاقيات لاهاي؛ إذ جاءت اتفاقية لاهاي الخامسة في بدايات القرن المنصرم عام 1907، والخاصة بتدوين قوانين الحرب والحياد، لتبين خصائص الحياد في وقت الحرب (هامش١)، هذا بالرغم من أنها لم تفرض على الدول الأطراف أي التزام بمنع أفرادها من التجنيد العسكري أو الالتحاق بعمليات عسكرية. بمعنى أن قيام أي فرد، وبصورة مستقلة عن دولته، بالعمل لدى قوات أجنبية لا يشكل مخالفة لاتفاقيات لاهاي نهائياً، بل وبوجوب معاملته كفرد من أفراد القوات التي التحق بها، وكل ما جاء في هذا الخصوص أن ذلك الفرد لا يستطيع أن يطالب بالحماية التي تقررها اتفاقية الحياد لأفرادها إن هو اختار أن يخوض الحرب في دولة أجنبية (Abraham, 1999). ويكمن أساس التفريق بين النتائج القانونية المترتبة عن أعمال

الدولة عن أعمال أفرادها إلى الفلسفة القانونية التي كانت شائعة في ذلك الوقت من أنه يمكن الفصل ما بين أعمال الحكومات وأعمال أفرادها كل على حدة، إلا أن هذه الفلسفة سرعان ما تبدلت في العقود التي تلت باتّضاح التأثير المتبادل والخطير بين أعمال المؤسسات الخاصة أو الأفراد على العلاقات الدولية وبالعكس (Abraham, 1999: 91).

ثم جاءت اتفاقية جنيف لعام 1949 (هامش٢)، والتي كان من أهدافها خلق الظروف الملائمة لأسرى الحرب ومعاملتهم بشكل إنساني وضرورة تقديمهم لمحاكمة عادلة، ولوضع أسس صحيحة في طريقة اللجوء إلى القوة العسكرية، وليس لمنعها بشكل مطلق. هذه الاتفاقية جعلت الحقوق المقررة لسجناء الحرب حقوقاً يتمتع بها المرتزقة أيضاً طالما كانت الأنشطة التي قاموا بها في إطار كونهم جزءاً من القوات النظامية. ولا يخفى علينا أن لهذه الحقوق المقررة في الاتفاقية أهمية خاصة في تمتع المحارب لها، فهي تضفي على أعماله المشروعة أثناء القتال نوعاً من الحصانة وتلزم الدول الأطراف في الاتفاقية تحقيق مستوى معين من المعاملة الخاصة للأسير (هامش٣)

ونتيجة لتفاقم النقمة على تنظيمات الارتزاق في شتى أنحاء العالم كردة فعل عن التجارب المؤلمة التي عاشها مواطنو بعض الدول اثناء وبعد فترة الاستعمار الغربي، من جراء التهديد الذي احدثته قوات المرتزقة على حياتهم وممتلكاتهم، بل ومن جراء تهديد المرتزقة المباشر لقوات الأمم المتحدة، كما حصل بين عامي 1960-1964 من قتال المرتزقة للقوات الدولية التابعة للأمم المتحدة في الكونغو (ONUC) (Anthony Mockler, 1985:62). لذلك، جاهدت هيئة الأمم المتحدة في البحث عن وسيلة لردع أو السيطرة على أعمال المرتزقة، مما أدى بها إلى تبني قرار في عام 1968 يدين استخدام المرتزقة في القتال ضد حركات التحرير الوطنية، وسرعان ما تم تقنينه في إعلان مبادئ القانون الدولي الخاص بتنمية العلاقة والتعاون بين الدول لعام 1970 (هامش٤). هذا الإعلان جعل من التزامات الدول أن تقوم بقمع المنظمات العسكرية التي تقوم بأنشطة خارج حدود ولايتها. لذلك يعد هذا الإعلان نقلة مهمة في تاريخ القانون الدولي باعتباره الإعلان الأول الذي اعتبر المرتزقة خارجين عن القانون. بالرغم من ذلك، لا بد لنا من أن ننوه إلى أن هذا الإعلان لم يؤدي إلى النتيجة المبتغاة منه في ردع أنشطة قوات المرتزقة في شتى أنحاء العالم.

ثم كان هنالك محاولة وضع تعريف لمفهوم 'المرتزقة' في بروتوكول جنيف الإضافي الأول لعام 1977 الخاص بحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة (هامش٥)، حيث جاءت المادة (47) منه لتقرر أن الحقوق التي يتمتع بها المحاربون وأسرى الحرب، كما هو متفق عليها في اتفاقيات جنيف، لا تنصرف إلى مقاتلي الارتزاق. إضافة إلى ذلك، عرّفت هذه المادة المرتزق بأنه أي شخص:

" أ) يجرى تجنيده خصيصاً، محلياً أو في الخارج، ليقاتل في نزاع مسلح،

ب) يشارك فعلاً ومباشرة في الأعمال العدائية،

ج) يحفزه أساساً إلى الاشتراك في الأعمال العدائية، الرغبة في تحقيق مغنم شخصي، ويبذل له فعلاً من قبل طرف في النزاع أو نيابة عنه وعد بتعويض مادي يتجاوز بإفراط ما يوعد به المقاتلون ذوو الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة لذلك الطرف أو ما يدفع لهم،

د) وليس من رعايا طرف في النزاع ولا متوطناً بإقليم يسيطر عليه أحد أطراف النزاع،

هـ) ليس عضواً في القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع،

و) وليس موفداً في مهمة رسمية من قبل دولة ليست طرفاً في النزاع بوصفه عضواً في قواتها المسلحة."

كما أن الوضع القانوني للمرتزقة وجد طريقه في محاولات متجددة في الاتفاقيات الإقليمية والتي كان من أبرزها اتفاقية القضاء على الارتزاق العسكري الصادر عن الوحدة الأفريقية (OAU) عام 1977 (هامش٦). ويعود السبب وراء اهتمام الدول الإفريقية بشؤون المرتزقة هو المعاناة التي عاشتها تلك الدول من جراء أنشطة الارتزاق في القارة السوداء. لذلك جاءت المادة (1) هذه الاتفاقية لتحديد الارتزاق العسكري بالاعتماد المباشر على الهدف من استخدام المرتزقة، خصوصاً إذا ما كان ذلك الهدف هو الإطاحة بنظام حكم ما أو استخدامهم ضد قوات حركات التحرير الإفريقية المعترف بهم من قبل منظمة الوحدة الإفريقية. ومن الجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية جعلت من أعمال المرتزقة جرائم ضد الأمن والسلم في القارة الأفريقية، وبذلك يمكن اعتبارها أقوى ما جاء من الوثائق الدولية من حيث تجريم أعمال الارتزاق العسكري.

وفي الرابع من كانون الأول عام 1989 قامت الأمم المتحدة بتمرير القرار 44/34 وهو المعني "بالاتفاقية الدولية ضد تجنيد واستخدام وتمويل وتدريب المرتزقة" (هامش٧). فبالرغم من انتقاد تبني هذا القرار عند البعض، والذي مرده أن هذه الاتفاقية، مع البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، إنما وضعا لتغطية أنشطة المرتزقة في القارة الإفريقية بعد الاستعمار، إلا أن الواقع يشير إلى أن من أهم الأسباب التي دفعت الأمم المتحدة لتبني هذا القرار هو عدم الوضوح القانوني لمدلول 'المرتزقة' في القانون الدولي، وبالأخص لأن تحديد مدلول الارتزاق في المعاهدات السابقة بُنيَ على عنصر 'الهدف' من العمليات التي يقوم بها جنود المرتزقة وهو الربح المادي أو المنفعة الخاصة لهم فقط، ولأنه من الصعوبة بمكان إثبات هذا الركن المعنوي حتى يمكن التثبت من الجريمة نفسها ومن ثم اتخاذ الإجراءات الدولية اللازمة لردعها.

لذلك نجد أن أول ما عمدت إليه هذه الاتفاقية هو وضع تعريف مطوّل للمرتزقة. فعرّفت المادة (1) منه المرتزق العسكري بشكل شبه مطابق للتعريف الذي ورد في المادة (47) من البروتوكول الإضافي الأول بأنه كل شخص: " أ) يجرى تجنيده خصيصاً، محلياً أو في الخارج، ليقاتل في نزاع مسلح؛{أو تم استخدامه في عملية عدائية هدفها الإطاحة بنظام حكم دولة ما أو النظام الدستوري القائم فيها أو المساس بأمن تلك الدولة وترابطها الإقليمي}؛ ب) يحفزه أساساً إلى الاشتراك في الأعمال العدائية، الرغبة في تحقيق مغنم شخصي، ويبذل له فعلاً من قبل طرف في النزاع أو نيابة عنه وعد بتعويض مادي يتجاوز بإفراط ما يوعد به المقاتلون ذوو الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة لذلك الطرف أو ما يدفع لهم؛ ج) وليس من رعايا طرف في النزاع ولا متوطناً بإقليم يسيطر عليه أحد أطراف النزاع؛ د) ليس عضواً في القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع؛ ه) وليس موفداً في مهمة رسمية من قبل دولة ليست طرفاً في النزاع بوصفه عضواً في قواتها المسلحة" (هامش٨).

المبحث الثاني: تقييم قواعد القانون الدولي الخاصة بمرتزقة النزاعات المسلحة

بالرغم من وفرة الاهتمام الدولي بموضوع المرتزقة على مر السنين، إلا أننا أمام واقع يعبر عن نفسه بشكل واضح بوجود تزايد مستمر للمرتزقة الذين لا يعبئون سوى بالمكاسب المالية التي يجنونها من الانخراط في صفوف الشركات الخاصة بتنفيذ واجبات عسكرية وأمنية من خلال عقود دولية يتم إبرامها مع الدول العظمى.

وبتتبع التطور القانوني الذي أشرنا إليه في المبحث السابق نجد بأن الاتفاقيات الدولية والإقليمية والإعلانات في هذا المجال لم تحقق الفائدة المرجوة من اعتمادها. فعلى سبيل المثال، بالرغم من قوة دلالة الكلمات المستخدمة في الاتفاقية الإفريقية، إلا أنه يمكن أن يعاب عليها بأنه لا يوجد فيها ما يدل على تحريم استخدام المرتزقة بشكل قطعي، بحيث يشمل الحالات التي لا تشمل الإطاحة بنظام حكم ما أو استخدامهم ضد قوات حركات التحرير الإفريقية المعترف بهم. بمعنى آخر، يبقى من حق الحكومات الأفريقية اللجوء إلى استخدام عناصر المرتزقة إذا كان ذلك من أجل الدفاع عن النفس وفي مواجهة الثوار أو الجماعات المنفصلة عن الدولة. إن النتيجة المنطقية المترتبة عن هذا التفسير للمادة (1) هي اعتبار هذه الوثيقة أداة تحيّز للحكومات الإفريقية. ونضرب مثلاً على ذلك قرار الإتحاد الأفريقي عدم جواز استخدام دولة جنوب أفريقيا لقوات المرتزقة للقتال ضد حركة نلسون مانديلا الوطنية الأفريقية، وهي حركة تحريرية كان قد اعترف بها من قبل الوحدة الإفريقية، وذلك في الفترة التي لم تكن جنوب إفريقيا منضمة إلى الإتحاد الإفريقي بعد، بينما كانت الدول الأخرى الأطراف في الاتحاد، مثل أنجولا وزائير، تستخدم عناصر عسكرية مرتزقة ضد الثوار في داخل أقاليمها. إضافة إلى ذلك، يعاب على اتفاقية القضاء على الارتزاق العسكري الصادر عن الوحدة الأفريقية (OAU) لعام 1977 بأنها لم تحقق النتائج المرجوة منها وذلك بسبب غياب عنصر الإلزام القانوني فيها، ذلك لأن المعاهدة اعتمدت أساساً على قرارات الدول الأعضاء في تحريم اللجوء للمرتزقة، الأمر الذي تم إهماله تماماً من قبل الدول الأطراف.

وعند النظر في تعريف مفهوم "المرتزقة" في القانون الدولي عموماً، نجد أنه يحتوي على شروطٍ مقيدة يكتنفها الغموض بحيث يكون من الصعوبة بمكان الوقوف على وصف للمرتزقة بشكل لا تشكيك فيه. وبالتالي يكون تصريف ذلك التعريف على المؤسسات أو الشركات الأمنية الخاصة التي تقوم بخدمات عسكرية متفق عليها مسبقاً مع دول العالم المتقدم (هـ12) أمر في غاية الصعوبة والتعقيد. ونتيجة لذلك، يجد الباحث القانوني في شؤون المرتزقة ما له علاقة بتنظيم عمليات التجارة في الخدمات العسكرية أكثر مما يمكن أن يجده في منع أو تحريم النشطات المشبوهة التي تقدم عليها الشركات الأمنية الخاصة.

وبالنظر في الاتفاقية الدولية ضد تجنيد واستخدام وتمويل وتدريب المرتزقة لعام 1989، نجد أنها لم تكن لتنتج آثاراً ايجابية على القدر اللازم لها ذلك لأن نفاذ هذه الاتفاقية جاء في وقت متأخر (أي عام 2001) كانت فيه جماعات الارتزاق العسكري قد تبلورت من مجرد مجموعات من الأفراد تعمل بشكل منفرد إلى جماعات منظمة ولوبيات منتسبة إلى شركات خاصة وضخمة سواء في ميزانياتها وتجهيزاتها. وبالتالي افتقرت هذه الاتفاقية إلى انتساب أي من الدول العظمى إليها، وأن الدول التي وقعتها هي دول كانت في لحظة ما مستفيدة من استخدام المرتزقة أو سمحت بوجودهم مثل الكونغو وأنجولا ونيجيريا وأوكرانيا وزائير، مما يمنع معه القول بوجود عرف دولي يمنع من استخدام قوات الارتزاق العسكرية.

وإضافة لما سلف، وكالعادة، يشوب القانون الدولي عموماً مشكلة غياب الآلية لتطبيق أو فرض قواعده من الناحية العملية. إذ تثير ظاهرة "خصخصة الحروب" بالنسبة للجنة الدولية للصليب الأحمر، بصفتها مسؤولة عن تطبيق معاهدات جنيف، مشكلة احترام بنود تلك المعاهدات من قبل هؤلاء المرتزقة الجدد. وحتى عندما يكون هنالك اتفاق بين الدول على المفاهيم الأولية، كالاتفاق على التعريفات والمصطلحات والأهداف العامة في الاتفاقية، تبقى مشكلة الاتفاق على آلية التطبيق وفرض القانون من العقبات الظاهرة على سطح المفاوضات ومثاراً للجدل الدبلوماسي. كما أن الطبيعة الدولية لأعمال الشركات الأمنية الخاصة يجعل من إمكانية ترك تطبيق القواعد القانونية الوطنية عليها، إن وجدت، أمراً مستبعداً. إن النتيجة الطبيعية لكل ذلك هي غياب المحور القانوني عن نشاطات هذا النوع من الشركات بحيث تضع قواعد القانون الدولي العام تحت اختبار الكفاءة في التصدي لمستجدات النزاعات الدولية وإدارتها بشكل فعال.

إن النتيجة الحتمية لما سبق هو أنه، خلافاً للرأي العام، لا يمكن القول بأن هنالك منعاً عاماً وواضحاً في القانون الدولي لاستخدام المرتزقة في العمليات العسكرية. والحقيقة أن الوضع القانوني الراهن للمرتزقة في القانون الدولي، والتعريف الذي ورد في الاتفاقيات بشكل خاص، لا يغطي جميع أنواع الجماعات العسكرية، التي تختلف عن الشركات الأمنية الخاصة في بعض الجوانب، والتي عادة ما يطلق عليها أنها جماعات إرهابية أو أن نشاطها يهدد الأمن والسلم الدوليين، مثل الجماعات الحليفة لقوات طالبان من غير الأفغان، والتي تقاتل ضد الوجود الأمريكي في ذلك الإقليم. والسبب في ذلك أن تعريف المرتزقة في هذه الاتفاقيات لا يشمل إلا الأفراد الذين يتوافر لديهم شرط المنفعة المالية البحتة من تأجيره لنفسه للقيام بعمليات عسكرية. أما أولئك الذين يقتحمون غوغاء المعارك ليس من أجل مكاسب دنيوية وإنما دفاعاً عن الفكر أو العقيدة التي يؤمنون بها بشكل منقطع النظير، فإنهم لا ينطبق عليهم وصف المرتزقة، ولا يجوز التعاقد معهم أو التحالف معهم من قبل الدول النامية!.

إن الانتقادات السابقة والموجهة للاتفاقيات الدولية في مجال استخدام المرتزقة تظهر بوضوح أكثر عندما تنخرط جيوش المرتزقة في صفوف ما يطلق عليه اسم الشركات الأمنية وتعمل بشكل أكثر تنظيماً من ذي قبل وتحمي نفسها بعقود دولية. باختصار، ليس لدينا قواعد في القانون الدولي العام ما يمكن أن يعتبر غطاءً محكماً لمنع الدول من التعاقد مع من شاءت من الشركات في توظيف أفراد للقتال مع صفوف قوات الدولة المسلحة (Abraham, 1999). إن ورود التعريفات السابق ذكرها للمرتزق مع ما يكتنفها من عدم وضوح، إلى جانب غياب ميكانيكية واضحة لتطبيق وفرض قواعد للسيطرة على أنشطة الشركات الأمنية الخاصة، يخلق عقبة حقيقية أمام فقهاء القانون الدولي إذا ما أرادوا التسليم بعدم مشروعية الاستعانة بالشركات الأمنية الخاصة في النزاعات الدولية. ومما يزيد من الأمر تعقيداً أن العقود التي يتم إبرامها مع هذه الشركات عادة ما تكون من أجل الحصول على مساعدات لوجستية أو تقنية، بمعنى أن موظفي هذه الشركات لا ينخرطون عادة في القتال المباشر جنباً إلى جنب مع النظاميين كما حصل في العراق. لهذا السبب، ينظر العالم إلى الوضع في العراق بنوع من الإدراك بأن ما تقوم به الشركات الأمنية هناك يتجاوز ما هو متعارف عليه في استخدام الشركات الأمنية الخاصة.

وكما ينتقد بعض الفقهاء الرأي السائد بعدم مشروعية استخدام الشركات الخاصة وأنه عبارة عن استخدام لقوات مرتزقة وإن كانت تلبس ثوب الشركات الأمنية الخاصة، وذلك بالنظر إلى طبيعة العضوية في صفوف الشركات الخاصة التي تتشابه إلى حد كبير مع طبيعة عضوية الجندي النظامي في قوات الدولة المسلحة (Zarate, 1985). ففي رأي هؤلاء، المستخدمون في الشركات الأمنية لا يقومون بأداء الواجبات الموكولة إليهم بصفتهم أفراداً اعتياديين، ولكن بصفتهم جزءً من مؤسسة تعمل على تنظيم تلك النشاطات وبصفتهم مسؤولون تجاه قياداتهم الذين بدورهم مسؤولون عن تحقيق بنود الاتفاقية التي أبرموها، ولذلك، يمكن اعتبار الشركات الأمنية "كأطراف شبه دولية في نزاع قائم وخارج إطار الشكوك الدولية في نشاط المرتزقة (Zarate, 1985:145).

والحقيقة أنه حتى لو رُفض الانتقاد السابق على أساس أنه لا يوجد في القانون الدولي ما يجيز وجود قوات ذات طابع نظامي خارجة عن إطار الدول المعترف بها، فإن الشركات الأمنية الخاصة تستطيع أن تجد ملاذاً قانونياً لمشروعية أعمالها

بأن تدفع بالقول بأن الدولة المستعينة بها إنما انتدبتها كوكيل خاص في ساحة المعركة. نضرب على سبيل المثال العقد الذي وقعته شركة ساندلاين مع دولة بابو نيو جويني في عام 1997، وذلك لمساعدتها في القضاء على جيش المتمردين، كان في واقع الأمر بمثابة عقد إنابة من حكومة جويني لصالح شركة ساندلاين (Young, 1997:5)، وكان هذا التوظيف الرسمي نافذاً بالرغم من غياب رابطة المواطنة أو الجنسية بين موظفي هذه الشركة والدولة المستخدمة لهم، ولقد كان تعليق النقاد في ذلك الوقت بأن اللجوء لمثل ذلك التوكيل كان من أجل تلافي وقوع ساندلاين في غمار المساءلة الدولية عن شبهة التورط في أعمال الارتزاق العسكري (هامش[9]). وفي واقع الأمر إن رابطة المواطنة أو الجنسية بحد ذاتها يمكن أن يكون مخرجاً قانونياً آخراً لمعضلة عدم مشروعية أعمال المرتزقة أو الموظفين لدى الشركات الأمنية على حد سواء، فمن السهولة بمكان أن تهب أية دولة لمن تشاء من الأفراد جنسيتها، وهو أمر راجع لسلطة الدولة الإقليمية، كمخرج لأولئك الذين تستعين بهم للقيام بواجبات عسكرية داخل أو خارج أراضيها.

إضافة إلى كل ما سبق بيانه في افتقار القانون الدولي لتعريف أو قواعد تمنع الدول بشكل واضح من اللجوء للمرتزقة في العمليات العسكرية، وخلافاً لكثير من الآراء الفقهية التي لم تبنى على دلائل حتمية، فإن البحث القانون في مدى قانونية استخدام الشركات الأمنية الخاصة يجد استحالة في استنباط عدم مشروعيتها بالاستناد على أن هنالك عرف دولي بذلك الشأن. فلو فكرنا في عدد المرات التي قامت بها الدول، سواء منفردة أو مجتمعة، في اتخاذ موقف لمنع انتشار أنشطة الشركات الأمنية الخاصة لوجدنا أنها لا تتوازن مع ما هو ملاحظ من ازدياد غير معهود لاستثمارات الشركات الأمنية الخاصة في شتى أنحاء العالم، ليصل انتشارها إلى أكثر من خمسين دولة في الوقت الحاضر، مما يقود البعض للقول بأن هذا قد يعد مؤشراً على أنه ليس هنالك ثمة عرف دولي في وقتنا الحاضر يعترض مسيرة ظاهرة الارتزاق عن طريق الشركات الأمنية الخاصة.

وأخيراً، لا بد لنا من الإشارة إلى أنه بغياب قواعد في القانون الدولي لتنظيم نشاط الشركات الأمنية الخاصة، لا يتبقى لنا سوى إعمال العقوبة القانونية الوحيدة المتاحة لنا في مواجهة موظفي الشركات الأمنية الخاصة وليس في وجه الشركات بشكل مباشر. هذه العقوبة حددها القانون الدولي في قانون جنيف بأنه يتم تجريد الشخص الذي يقع في قبضة الأسر من صفة المقاتل الشرعي ومعاملته كمقاتل غير شرعي ويمكن محاسبته بهذه الصفة كمجرم حرب إن ثبتت عليه التهمة.

الفصل الثاني: مدى كفاية التشريعات الوطنية لمواجهة نشاط الشركات الأمنية الخاصة

يستدعي فشل القانون الدولي في إبراز قواعد قانونية فعالة في خصوص المرتزقة بشكل عام، والشركات الأمنية الخاصة التي تتقمص نفس أفكار المرتزقة من حيث الهدف ولكن بأسلوب أكثر تنظيمياً بشكل خاص، أن نبحث فيما لو كان هذا الموضوع قد تم تغطيته على المستوى الوطني، وفيما لو كان هنالك بعض الوضوح التنظيمي الذي يمكن الاستدلال عليه من خلال مراجعة نصوص قوانين بعض الدول التي تعرضت لموضوع المرتزقة.

المبحث الأول: الشركات الأمنية الخاصة في تشريعات الولايات المتحدة الأمريكية

يعتبر قانون تصدير الأسلحة والسيطرة عليها الصادر في عام 1968 من القوانين المهمة في ألولايات المتحدة لتنظيم عمل الوسطاء في تجارة الخدمات العسكرية، بحيث تم إعادة النظر فيه وتعديله في منتصف الثمانينات، إثر اكتشاف الحكومة الأمريكية وجود العديد من الشركات الخاصة التي تعطي دورات تدريبية مكثفة لأفراد ينتمون إلى دول تعتبر معادية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك يعد هذا القانون الآن التشريع الأساسي في عملية ضبط إجراءات التجارة بالمعدات العسكرية والخدمات التابعة لذلك. بموجب هذا القانون، تم تحديد الهدف الذي من أجله يمكن نقل الأسلحة والخدمات العسكرية عبر الحدود، وهو الدفاع عن النفس ضد عدوان خارجي والحفاظ على الأمن الأمريكي الداخلي، ليشمل المساعدة في ابتكار وصناعة واستخدام الأسلحة الدفاعية اللازمة وتقديم العون فيما يتعلق بالمعلومات التقنية اللازمة لعمل تلك الأسلحة، وتقديم النصح العسكري، والقيام بتدريب عناصر أو قوات أجنبية. ويلتزم الوسطاء بتقديم الخدمات العسكرية الضرورية للدول الحليفة للولايات المتحدة بحيث أعفيت دول الناتو من أي شروط مسبّقة لتقديم هذه الخدمات، مقابل منع تعامل الوسطاء مع الدول تتجه الإدارة الأمريكية نحو حصارها اقتصادياً أو سياسياً، أو تلك الدول التي اتخذ بحقها قراراً معادياً من قبل الكونجرس الأمريكي (Sandoz 1999: 216).

ويتطلب هذا القانون من الشركات الأمريكية التي تقدم الخدمات العسكرية لأفراد لا يحملون الجنسية أو التبعية الأمريكية، سواء في داخل حدود الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها، أن تكون حاصلة على الترخيص الرسمي بذلك وأن

تقوم بتسجيل ذلك النشاط طبقاً لتعليمات نقل الأسلحة دولياً (ITAR) والتي أعدت خصيصاً لإنفاذ قانون تصدير الأسلحة والسيطرة عليها الصادر في عام 1968 (هامش[10]). أما الجهة المسؤولة عن استصدار ذلك الترخيص فهي مكتب العلاقات السياسية-العسكرية المخول بمراجعة وتدقيق العقود للتأكد من أنها لا تخالف توجهات الإدارة الأمريكية.

يستنتج من ذلك أن موضوع الشركات الأمنية الخاصة في القانون الأمريكي لا يتعدى في فحواه مراعاة المصالح الأمريكية نفسها ويضعها في المقام الأول من حيث أولويات الهدف من التشريع، بل ويلاحظ أن إجراءات منح الترخيص لهذه الشركات حسبت فقط من أجل تحقيق ذلك الهدف، وبأن مكتب العلاقات السياسية - العسكرية تعطي قرارات متباينة بحسب نوع العقد الذي تريد استصدار الرخصة بحقه "مما أدى إلى عدم وضوح رؤية، سواء عند الشركات المتقدمة بطلب الرخصة أو موظفي ذلك المكتب، فيما يتعلق بآلية الحصول على الرخصة ولا بما يمكن أن تؤول إليه النتائج النهائية من ذلك الطلب" (Avant, 2000).

وكما يتسم تنظيم موضوع المرتزقة في الولايات المتحدة الأمريكية بضعف ظاهر مرده إلى أن ذلك التنظيم لا يتصدى في واقع الأمر إلى عمليات الارتزاق التي تنفذها الشركات الأمنية في معظم الحالات الواقعية. والسبب في ذلك يعود إلى أنه بالرغم من وجود شرط استصدار الترخيص المنسب لعقود الشركات الأمنية الخاصة من مكتب العلاقات السياسية-العسكرية، إلا أن إحكام السيطرة على أعمال تلك الشركات يصبح مستحيلاً في الفترة التي تلي استصدار الترخيص، وذلك بسبب أن تلك الشركات عادة ما تتجاوز شرط استصدار الترخيص المناسب باللجوء إلى بيع خدماتها الخارجية مباشرة وزارة الدفاع الأمريكية والذي لا يُشرط فيه الحصول على ذلك الترخيص. هنا، يحق للبنتاغون الأمريكي، عوضاً عن الكونغرس، بدفع مقابل خدمات تقدمها الشركات الأمنية لدولة أخرى يتفق وإياها البنتاغون على سداد ديونها في وقت لاحق. نضرب مثلاً على ذلك عقد "فينلز" الخاص بتدريب قوات الحرس الوطني السعودي وعقد (MPRI's) لتدريب القوات المكدونية والبلغارية (Peterson, 2002).

المبحث الثاني: الشركات الأمنية الخاصة في تشريعات جنوب أفريقيا

يعود سبب اختيار جنوب أفريقيا بالذات عن غيرها من الدول للحديث عن الشركات الأمنية الخاصة إلى أن هذه الدولة اعتنقت بعض القوانين الوطنية التي تعد في مجملها الأكثر وضوحا بين باقي الدول في هذا المضمار. ففي عام 1998، وعقب مصادقة برلمان جنوب أفريقيا، يرجع إليه منذ ذلك الحين على أنه القانون الوطني الأقرب إلى معالجة موضوع المرتزقة والشركات الأمنية الخاصة (هامش[11]).

وتكمن قوة هذا القانون في أنه يوسع الهدف من الحماية لتشمل الخدمات العسكرية سواء أكانت مجرد تقديم النصح العسكري أو الإمداد البشري في العمليات العسكرية بشقيه الخدماتي والميداني، وبأنه يتضمن بعض النصوص التي تجيز تطبيق قواعده خارج إقليم دولة جنوب أفريقيا وإيقاع العقوبة اللازمة على المخالفين له من الأشخاص الطبيعيين ممن يحملون جنسية الدولة أو يتبعون لها برابطة قانونية أياً كانت، وعلى أي شخص اعتباري مسجل أو مؤسس داخل نطاق إقليمها، وعلى كل شخص أجنبي يخرق أي نص من نصوص ذلك القانون داخل حدود ذلك الإقليم، ثم حدد هذا القانون تعريفاً لعمل المرتزقة بأنه الاشتراك المباشر في النزاعات المسلحة بصفة مقاتل لتحقيق مكاسب مادية. وفيما يتعلق بآلية عمل الشركات الأمنية الخاصة المسجلة في جنوب أفريقيا، حددت نصوص هذا القانون أنه يخضع طلب كل شركة في هذا المجال لشروط خاصة تبتدئ وتنتهي بالحصول على التراخيص المناسبة والإجبارية قبل الشروع في تنفيذ أي عقد تبرمه سواء كان محل تنفيذه داخل أو خرج جنوب أفريقيا، وعلى إيقاع عقوبة فردية لا تتعدى العشر سنوات من السجن وغرامة مقدارها 1 مليون راند لكل من قام بنشاط من دون الحصول على هذا الترخيص.

إضافة إلى ما سلف ذكره، وضع قانون المساعدات العسكرية الخارجية لعام 1998 في جنوب أفريقيا تحديداً لصلاحيات الشركات الأمنية الخاصة بحيث نظم أعمالها، وإن لم يمنعها منعاً نهائياً، بحيث جعل نشاطها مراقباً بشكل مباشر من قبل اللجنة الوطنية لمراقبة الأسلحة التقليدية (NCACC) يترأسها وزيراً يشترط فيه أن لا يكون له علاقة بالاستثمارات العسكرية بأي شكل، ومحصنة بالمقدرة على رفض أي طلب لترخيص شركة أمنية خاصة مستندة بذلك على مبادئ القانون الدولي العام في هذا المجال وبالأخص القانون الدولي لحقوق الإنسان.

بالرغم من ذلك، وحتى يومنا هذا، لم يجد هذا القانون طريقه إلى التطبيق الفعلي إلا في حدود ضيّقة لا تستحق الذكر مما قد يحملنا إلى التشكيك بأهمية هذا القانون في جنوب أفريقيا أو للدول التي قد تحذو حذوها في هذا الشأن. فبينما

يُعد هذا القانون قفزة تشريعية على المستوى الوطني في أمور الشركات الأمنية الخاصة وأعمال الارتزاق، وذلك من حيث المغزى والهدف وشمولية النصوص التي جاء بها هذا القانون، إلا أن النتائج المتوخاة منه كانت أبعد ما يكون من المستوى المطلوب. ونضرب مثالاً على ذلك من ساحة النزاع القائم في العراق، حيث تُظهر الحقائق وجود شركة ميتيوريك (Meteoric Tactical Solutions) وشركة أرينيز (Erinys) المسجلتان في جنوب أفريقيا، والتي أنيط بهما مهمات عسكرية متعددة في العراق بالرغم من عدم حصولهما على الترخيص اللازم بذلك من لجنة الـ (NCACC). وببساطة، يعود السبب في غض طرف جنوب أفريقيا عن أنشطة هذه الشركات في العراق إلى عدم وجود إرادة سياسية عندها لاتخاذ موقف حاسم من المسألة. وإلى جانب هذا الموقف السياسي الضعيف، لا يخلو قانون المساعدات العسكرية الخارجية لعام 1998 في جنوب أفريقيا من بعض العوائق التي تجعل من إنفاذه مشكلة حقيقية، ذلك أنه يعطي الحكومة قدراً كبيراً من الصلاحيات على الشركات الأمنية الخاصة، مما قد يحمل البعض على جعل الحكومة مسؤولاً مباشراً عن أنشطة تلك الشركات في دول أخرى في الوقت التي تستطيع معه هذه الشركات التملص من الرقابة الدولية عليها (Singer, 2002: 530).

المبحث الثالث: الشركات الأمنية الخاصة في تشريعات الدول الأوروبية

باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا التي سبق التعرض لتشريعاتها، يمكن القول أنه ليس هنالك الكثير من التنظيم لموضوع الشركات الأمنية الخاصة على مستوى الدول في القارة الأوروبية، بحيث أن معظم التشريعات الوطنية في أوروبا تغفل تماما موضوع الشركات الأمنية الخاصة، أو تجعلها تحت ولاية التشريع الدولي (هامش[12]).

وبشكل عام، تستخدم بعض التشريعات الوطنية الأوروبية مصطلح "الشركات العامة-الخاصة" لمراقبة أعمال الاستثمارات العسكرية الخاصة، والتي تعتمد أساساً على نوع العلاقة التي تربط الحكومة بالشركات الخاصة. هنا تتدخل الحكومات بطريقة متفاوتة بحسب نوع العلاقة التي تفرضها. هذه العلاقة قد تكون ببساطة على شكل تمويل حكومي مباشر لأحدى الشركات لنشاط معين بذاته لتقديم خدمة بذاتها، أو قد تشمل تحقيق هدف مبرمج يخدم السياسة الخارجية لتلك الدولة، أو حتى ما يتعلق بالمشاريع التي تتعاون فيها عدد من الدول بشكل رسمي أو التي تدخل فيها الحكومات كممول أساسي لمؤسسة حكومية تعمل بصفة تجارية.

وفي واقع الأمر، تتشابه هذه الدول في الرأي بأنه لا غنى في الوقت الحاضر عن الدعم العسكري الوارد من الشركات العامة-الخاصة باعتبار أن الخدمات التي تقدمها تكون بكلفة أقل وكفاية أكبر مما لو أُعتمد على القوات المسلحة النظامية بتقديمها. بيد أن هذه الدول تختلف فيما بينها في طريق مراقبة الشركات الأمنية الخاصة التي تعمل منفردة أو بعيدة عن حاجتها للتمويل الحكومي، من دولة تبنت بعض التشريعات التي توسع من مقدرة الشركات الأمنية الخاصة في إعمال نشاطاتها العقدية من غير تكلّف، مثل بريطانيا (هامش[13])، إلى دولة اتخذت موقفاً تشريعياً أكثر صرامةً، وإن لم تمنع إنشاء هذه الشركات، بحيث ربطت حق الشركات الأمنية الخاصة بنوع من الرقابة الحكومية، مثل ألمانيا (Schreier and Caparini, 2005, pp. 111-115). أما فرنسا، فقد أصدرت قانوناً عام 2003 يجعل من أنشطة الارتزاق عملاً إجرامياً بالرغم من عدم تصديق هذه الدولة للاتفاقية الدولية ضد تجنيد واستخدام وتمويل وتدريب المرتزقة لعام 1989 (هامش[14]). ينص هذا القانون على ما يشابه المادة 47 من بروتوكول جنيف الإضافي الأول لعام 1977 الخاص بحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة، في محاولته لوضع تعريف لمفهوم 'المرتزقة'، مع الاختلاف عنه بأنه لا يفرّق ما بين النزاعات المسلحة الدولية والنزاعات المسلحة غير الدولية. إلا أنه من الملاحظ من النقاش الذي دار بين أعضاء البرلمان الفرنسي أن الحكومة الفرنسية تعلم يقيناً بأن هذا القانون يعتبر فاشلاً في التصدي لمشكلة الشركات الأمنية الخاصة، وبأن هنالك حاجة ملحة لفرنسا بأن يتم تنظيم المسألة بالتشاور مع باقي دول الاتحاد الأوروبي للوصول إلى قاسم مشترك في تنظيم هذه المسألة بشكل جذري (Pelchat, 2002).

وفيما عدا ما سبق ذكره، لا يظهر للمرتزقة ذكر كجريمة مستقلة في معظم التشريعات الوطنية في دول أوروبا، مما يؤدي إلى عدم وجود أساس قانوني لأي ردع ممكن لنشاطات المرتزقة، إلا عند قيامها، أي المرتزقة، لأعمال تجرمها القوانين الأخرى (هامش[15]).

الخاتمة والتوصيات

يلاحظ مما سبق بأن نواجه مشكلة مفادها غياب وجود تنظيم قانوني مناسب لأعمال الشركات الأمنية الخاصة. وتتمثل هذه المشكلة في أن القانون الدولي يخفق في إبراز مبادئ وقواعد منظمة لأنشطة هذه الشركات والمعاقبة على مخالفتها، وبأن التشريعات الوطنية المتوفرة لا تعطي سوى حد أدنى لا يكفي للسيطرة على أعمال هذه الشركات. بمعني آخر نحن في صدد فراغ تشريعي على المستويين الدولي والوطني لموضوع الشركات الأمينة الخاصة.

إن من شأن الباحث في العلوم القانونية أن يقدم للعالم ما هو مناسب من التوصيات التي ربما ستكون الملاذ لحل بعض الإشكالات المفروضة على المجتمع الدولي. ومما هو معروف أن حلول العقبات التي تواجه المجتمع الدولي تبتدئ بالوصول إلى قواعد قانونية تحكم السلوك الإنساني والدولي على حد سواء، وتنتهي، إن كتب لها التطبيق السوي، إلى ردع التهديد الذي تحدثه بعض أشخاص القانون الدولي أو النشطاء الدوليين من غير الدول. فعلى سبيل المثال، كان هناك في الماضي مرض مستشر بين الدول اسمه القرصنة في أعالي البحار، ولم تبتدئ أولى مظاهر انتهائه إلا بحلول القرن السادس عشر، ليس بالقوة الجبرية أو استخدام السلاح الرادع وإنما عن طريق إحداث تغييرات في النصوص القانونية على المستويين الدولي والوطني.

إنه مما لا شك فيه بأن وضع تنظيم قانوني لموضوع الشركات الأمنية الخاصة لن يخرج عن احتمالين: الأول، هو منع إنشاء مثل هذه الشركات منعاً كلياً، وإبقاء القواعد التي انبثقت عن اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها فقط على ما اعتاد المجتمع الدولي عليه من أنها لصيقة بعمل القوات النظامية، والثاني: هو محاولة لوضع تنظيم قانوني لهذه المسألة على مستويين الإقرار الدولي والتطبيق الوطني الإلزامي. إن كلا هذين الاحتمالين يحتملان النجاح أو الفشل ولا يخلوان من التعقيد في التحصيل.

إنه ليس من شان هذه الدراسة أن تعطي تصوراً كاملاً عما يجب أن يكون عليه الوضع القانوني للشركات الأمنية الخاصة، ولكن يمكن استخلاص بعض التوصيات التي قد تساعد في ذلك. والحقيقة أنه يمكن سرد أربعة عناصر واجبة الاعتبار في أي محاولة لوضع تنظيم قانوني للشركات الأمنية الخاصة (هامش[16]):

الأول، هو محاولة وضع تعريف ملائم للمصطلحات المستخدمة، ومن يقع في إطار هذا التعريف، بشكل لا مجال للتشكيك فيه. بمعني آخر، لا بد للتنظيم أن يبيّن نوع الشركات التي ينبغي عليها أن تتقيد بنصوص القانون. وقد يكون أفضل المعايير في تحقيق ذلك هو بناء التعريف بالاعتماد على طبيعة الخدمة التي تقدمها الشركات الأمنية الخاصة، وتمييزها عن الشركات التي لا تدخل بوتقة ما تنظمه اتفاقيات جنيف، أو التي ليس لها تأثير في النتائج التي تقررها رحى المعارك.

الثاني، يتكون من الهدف من استحداث نظام قانوني للشركات الأمنية الخاصة، بحيث أن الهدف من التنظيم يجب أن يتسم بالوضوح وبإمكانية التحقيق، وذلك لتفادي استخفاف المجتمع الدولي بتطبيق التنظيم أو القانون موضوع المشكلة. وحتى يتم ذلك بكل كفائة، لا بد لهذه الأهداف أن تراعي حقوق الدول جميعاً دون تمييز مصالح دولة على أخرى، أو بتغليب المصالح الاقتصادية على السياسة.

الثالث، هو الاتفاق على ماهية النشاطات التي يجب منعها نهائياً وجعلها غير قانونية، وتلك التي تحتاج إلى الحد الأدنى من التنظيم لجعلها مقبولة على المستوى الدولي، ذلك وإن كان القانون الدولي الإنساني يضم في ثناياه على تنظيم واف في هذا الإطار إلا إنه لا ضير من تخصيص تنظيم يتم الاتفاق عليه دولياً بحيث يمكن الرجوع إليه مباشرة في موضوع الشركات الأمنية الخاصة، وإن كان لا يعقل إضفاء أي صفة للمشروعية على شركات القتل المأجور.

الرابع، هو الاتفاق على الجهة الدولية التي يجب أن يناط بها مسؤولية الإشراف على العقود التي تبرمها هذه الشركات الأمنية الخاصة، ومن ثم مراقبة ما تقوم به من نشاطات ميدانية، بحيث تملك هذه الجهة القوة اللازمة لتطبيق القانون عند المخالفة، وتجاوز فكرة أن للشركات الحق في تنظيم أمورها بالرجوع إلى قواعد تقوم هي بالاتفاق عليها (هامش[17]).

كل ما سبق ما هو إلا نقطة بداية ومرتكزات أساسية يجب الاتفاق عليها دولياً بغية الوصول إلى نتائج يمكن أن ترضي الأطراف المتباينة في الرأي، إذ أننا لا شك سنجد دولاً عظمى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وقناعتها الرافضة لمنع إنشاء أو الاستمرار بالاستفادة من الخدمات التي تقدمها الشركات الأمنية الخاصة، ودولاً أخرى من القارة الأفريقية والشرق الأوسط اللتان تضررتا بشكل مباشر من استخدام هذه الشركات على أراضيها. وفي أجواء هذا الخلاف السياسي،

يبدو لنا أن هذه المعضلة ستستمر كما كانت معضلة القرصنة في القرون الوسطى إلا إذا تم تداركها شيئاً فشيئاً من خلال الوصول قناعات مشتركة، أو على أقل تقدير تنظيم المسألة قانوناً إلى حين المطالبة بإلغاء هذه الشركات إلغاءً كلياً.

لذلك يبدو أن الخطوة الأولى لتحقيق ذلك الحد الأدنى هي توسيع صلاحيات مقرر الأمم المتحدة في شؤون المرتزقة، بحيث يعطى له المجال النظر في النشاطات التي تقوم بها الشركات الأمنية الخاصة والعقود التي تبرمها، وذلك لتمكينه من إعطاء تصور نظري كلبنة أساسية تساعد في بناء الهيكل التنظيمي مستقبلاً. وكما يجدر بالأمم المتحدة أن تجد الوسيلة الملائمة للضغط على الدول التي لم تتبنى الاتفاقية الدولية ضد تجنيد واستخدام وتمويل وتدريب المرتزقة، وذلك كخطوة ضرورية لتقييد نشاط الشركات الأمنية إلى الحد الأدنى من الخوض في النشاطات التي تُعد من أعمال الارتزاق العسكري.

ويبدو أن الخطوة الثانية والموازية في تحقيق هذا الحد الأدنى هي تأكيد الدور الذي يجب أن تقوم به التشريعات الوطنية في كبح أعمال الارتزاق الذي تقوم به الشركات الأمنية الخاصة. وهذا يعني أن على الدول التي لا يحتوي نظامها القانوني على ما يفيدنا في هذا المجال أن تسارع على الأقل في بناء إستراتيجية وطنية في ذلك. وعلى الدول التي احتوى نظامها القانوني على موضوع الشركات الأمنية، كالولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا، أن تجهد في جعل ذلك التشريع نافذاً بالكفاية المطلوبة منه، أو أن تعدّل عليه بحيث يتلافى المثالب القانونية التي تسمح للشركات هذه من المراقبة اللازمة. ولا بد بعد ذلك، أي بعد أن يكون لدينا تصور تشريعي صحيح على مستوى التشريعات الوطنية، أن تتم عملية مواءمة دولية أو إقليمية بين ما يجب أن يتخذ من إجراءات على المستويات الوطنية.

الهوامش

1- اتفاقية لاهاي الخامسة الصادرة بتاريخ 1907/10/18، 36 Stat. 2310, 1 Bevans 654، ويمكن الاطلاع عليها على الشبكة الالكترونية:

.http://www.yale.edu/lawweb/avalon/lawofwar/hague05.htm

2- اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب الصادرة بتاريخ 1949/8/12، 6 U.S.T. 3316, 75 U.N.T.S 135، ويمكن الاطلاع عليه على الشبكة الالكترونية:

.http://www.irct.org/instruments/intlhumanlaw.htm

3- المادة 85 من اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب، مرجع سابق.

4- إعلان مبادئ القانون الدولي الخاص بتوطيد العلاقة والتعاون بين الدول لعام 1970: G.A. Res. 2625, U.N. GAOR, 25th Sess., Supp. No. 28, at 121; U.N. Doc. A/8028 (1970).

5- بروتوكول جنيف الإضافي الأول الصادر بتاريخ 1977/6/8، 16 I.L.M.1391 1125 U.N.T.S 3. ويمكن الاطلاع على هذه الوثيقة على الشبكة الالكترونية: http://www.icrc.org/Web/ara/siteara0.nsf/html/5NTCCF.

6- اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية الخاصة بالقضاء على الارتزاق العسكري في أفريقيا الصادرة بتاريخ 1977/7/3. O.A.U Doc. CM/433/Rev. L. Annex 1 (1972). ويمكن الاطلاع على هذه الوثيقة على الشبكة الالكترونية:

.http://www1.umn.edu/humanrts/instree/1977e.htm

7- الاتفاقية الدولية ضد تجنيد واستخدام وتمويل وتدريب المرتزقة لعام 1989، U.N. GAOR, 72 Plen. Mtg., U.N. Doc A/Res/44/34 (1989). والتي لم تصبح نافذة إلا في العشرين من تشرين الأول عام 2001 بحصول التوقيع الثاني والعشرون من قبل دولة كوستاريكا في تلك السنة.

8- المرجع السابق، المادة (1).

9- أنظر بحث سامية وأول بعنوان: Samia K. Aoul Et Al. Towards a Spiral of Violence?، ويمكن الاطلاع عليه على الشبكة الالكترونية:http://www.miningwatch.ca/documents/Memorandum-final.pdf.

10- يمكن الإطلاع على تعليمات (ITAR) على الموقع الالكتروني: www.pmdtc.org/reference.htm.

11- Republic of South Africa, Regulation of Foreign Military Assistance Bill, Bill 54D-97 (GG), 1997, ويمكن الرجوع إليه على الموقع الإلكتروني: www.gov.za/gazette/bills/1997/b54-97.pdf.

12- أنظر المرفق (B) من الورقة الخضراء (Green Paper) المعدة من قبل مكتب شؤون الخارجية والكومونويلث البريطاني والتي تحتوي علا نشرة مفصّلة عن التشريعات الوطنية خارج المملكة المتحدة:

(UK Foreign and Commonwealth Office, "Green Paper", Annex B).

13- أنظر تقريراً في ذلك: Fred Schreier and Marina Caparini: Privatizing Security: Law, Practice and Governance of Private Military and Security Companies, Geneva, March 2005, Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF). على الصفحات 109 - 111. والحقيقة أن بريطانيا تعتبر الدولة الأولى من ضمن دول أوروبا التي انتبهت إلى ضرورة استصدار تنظيم يجرم أعمال المرتزقة والشركات الأمنية الخاصة وذلك على إثر فضيحة شركة ساندلاين الدولية، هذه الشركة التي أمددت سييرا بيون بأسلحة مخالفة بذلك الحظر العسكري الذي أقرته الأمم المتحدة على هذا الدولة في عام 1997. بالرغم من ذلك ، فشلت بريطانيا من الوصول إلى قانون بهذا الشأن.

14- قانون رقم 2003-340 الصادر في نيسان من عام 2003.

15- أنظر التقرير الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة: UN, General Assembly Report A/54/326, p. 14.

16- بعض هذه العناصر مستوحى من مقالة جيني آيريش: Jenny Irish, Policing for Profit, ISSS Monograph Series, 1999.

17- هذا بالرغم من محاولة بعض هذه الشركات أن تضفي على نشاطها صفة المشروعية باللجوء إلى دليل عمل كان قد تم استحداثه من قبل مجموعة اتحاد الشركات التي تطلق على نفسها اسم "جمعية عمليات السلام العالمي" (International Peace Operations Association). أنظر: IPO Code of Conduct, June 2001, على الشبكة الالكترونية: http://www.IPOAonline.org.

المراجع

الاتفاقيات:

اتفاقية لاهاي الخامسة الصادرة بتاريخ 1907/10/18، 36 Stat. 2310, 1 Bevans 654.

اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب الصادرة بتاريخ 1949/8/12، 6 U.S.T. 3316, 75 U.N.T.S 135.

إعلان مبادئ القانون الدولي الخاص بتوطيد العلاقة والتعاون بين الدول لعام 1970: G.A. Res. 2625, U.N. GAOR, 25th Sess., Supp. No. 28, at 121; U.N. Doc. A/8028 (1970).

بروتوكول جنيف الإضافي الأول الصادر بتاريخ 1977/6/8، 1125 U.N.T.S 3, 16 I.L.M. 1391.

اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية الخاصة بالقضاء على الارتزاق العسكري في أفريقيا الصادرة بتاريخ 1977/7/3. O.A.U Doc. CM/433/Rev. L. Annex 1 (1972).

الاتفاقية الدولية ضد تجنيد واستخدام وتمويل وتدريب المرتزقة لعام 1989، U.N. GAOR, 72 Plen. Mtg., U.N. Doc A/Res/44/34 (1989).

الأبحاث:

Schreier F. and Caparini M.: 2005 Privatizing Security: Law, Practice and Governance of Private Military and Security Companies, Geneva, March, Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF).

Abraham G. 1999, The Contemporary Legal Environment, in THE PRIVITIZATION OF SECURITY IN AFRICA 89 (Greg Mills and John Strmlau eds.).

Irish J. 1999, Policing for Profit, ISSS Monograph Series,.

Carlos J. Z. 1998, The Emergence of a New Dog of War: Private International Security Companies, International Law, and the New World Order, 34 STAN. J. Int'l L. 75.

Peterson L. 2002, "Privatizing Combat, the New World Order", Center for Public Integrity, Washington D.C., 28 October.

Lewis P. y. 1997, Bougainville Conflict Enters its Ninth Year, JANES's INT'L DEF. REV., June.

Samia K. Aoul Et Al. Towards a Spiral of Violence?

http://www.miningwatch.ca/documents/Memorandum-final.pdf..

UN, General Assembly Report A/54/326.

Sandoz Y. 1999, "Private Security and International Law", in Cilliers & Mason (eds), Peace, Profit or Plunder? The Privatization of Security in War-Torn African Societies. South Africa, Halfway House, Institute for Security Studies.

Michel M. P. , 2002-2003, au nom de la commission des affaires etrangeres, No. 142.

رحمة بن جابر الجلاهمة وعلاقاته بالقوى السياسية في الخليج العربي

يوسف العبد الله، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر، قطر.

استلم البحث في 15/12/2008 **وقبل للنشر 10/3/2009**

ملخص

تتناول هذه الدراسة شخصية رحمة بن جابر الجلاهمة والعلاقات التي ربطته بالقوى السياسية في منطقة الخليج العربي، ويركز البحث على طبيعة العلاقة العدائية بين الجلاهمة وآل خليفة في البحرين.

كما يشير البحث الى علاقات رحمة ببلاد فارس والدولة العثمانية وبريطانيا والأعمال الحربية التي قام بها في منطقة الخليج.

Rahma Bin Jaber al-Jalahmeh and his Relations with Political Powers in the Arab Gulf

Yousef Al-Abdalla, *Faculty of Arts and Sciences, Qatar University, Qatar.*

Abstract

The present study attempts to shed light on the life of Rahma Bin Jaber al-Jalahmeh and his relations with the political powers in the Arab Gulf region .

The study focuses on the nature of hostile relation between Al al-Jalahmeh and Al Khalifa in Bahrain.

It also points out the relations of Rahmeh with Persia, the Ottoman State and Britain as well as the military activites he carried out in the Gulf Area.

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك 2009 ISSN (1023- 0165)

نشأته وقيادته للجلاهمة

ست وستون عاماً عاشها رحمة بن جابر الجلهمي (1760 – 1826)، انتهت به محترقاً داخل سفينته، ذلك القرصان الشجاع الفاتك الذي أقضَّ مضاجع الجميع على سواحل الخليج الشرقية، مشاركاً فى فتح البحرين، وقرصاناً خطيراً يمتلك خمس سفن قوية ويقود ألف مقاتل، وبالرغم من أنه كان بسيطاً في ملبسه حتى لا يكاد المرء يميزه من بين أتباعه، نحيلاً، تنتشر بجسمه آثار طعنات ورصاصات، إلا أنه مقاتلاً شرساً، حتى وصفه البعض بأقوى قرصان في التاريخ البحري للخليج العربي.

ومن المرجح أن رحمة بن جابر قد ولد حوالي عام 1760م [1]، وكان أحد أبناء أربعة لجابر بن عذبي، وهم: عبد الله، وكان أكبرهم، ثم محمد وشعبان، وقد دار صراع بين الأبناء الأربعة من أجل رئاسة الجلاهمة التي صارت إلى رحمة[2]، ومسقط رأسه كان في مدينة القرين (الكويت) [3]، أما قبيلة الجلاهمة التي ينتمي إليها رحمة فهي إحدى ثلاث قبائل رئيسية يرجعها النسابون إلى قبيلة العتب، وهي قبيلة متباينة النسب لا ترجع إلى أصل واحد، ولكنها تنتمي – فيما يرجح – إلى قبيلة عنزة المعروفة في أواسط نجد، وإن كان "السويدي" يرجعها إلى قبيلة بني رباح [4].

وتجدر الإشارة إلى أن المصادر العربية أغفلت تماماً وصف هيئة رحمة، إلا أن المصادر الأجنبية وصفته – من وجهة نظرها – بأنه كان قبيح الوجه، رث الثياب، وإن كان بكنجهام [5] قد وصفه بأنه "قرصان قوى فى الخليج، ولربما كان أنجح قرصان ظهر على وجه البحار".

لقد كان رحمة يرتدي ملابس غاية في البساطة، وكذلك كانت عاداته ومعيشته، حتى أنه كان يصعب على المرء أن يميزه بين أتباعه، فملابسه رثة قذرة، وغطاء رأسه كوفية مهترئة تنسدل من فوق رأسه، وجسده نحيل وكذلك أطرافه الأربعة التي لم تخل من طعنة خنجر أو حربة أو إصابة من رصاصة، وبالرغم من ذلك فقد كانت له شخصية قوية حازمة استطاعت أن تجعل صاحبها جزءاً من تاريخ الخليج العربي.

وينتمي رحمة إلى العتوب الذين هاجر تحالفهم من موطنهم بهدار إلى سواحل الخليج العربي حوالي عام 1710م [6]، وكان هذا التحالف القبلى مكوناً من ثلاث أسر هي: آل الصباح، وآل خليفة، والجلاهمة، وقد استقرت هذه الأسر، لسنوات قليلة في قطر (بمنطقة الزبارة)، فالتف حولهم سكان الزبارة لحسن معاملتهم، الأمر الذي أزعج آل مسلم الذين خشوا على حكمهم من الطموحات السياسية التي كانت الأسر الثلاث تتمتع بها، فضيقوا عليهم الخناق حتى رحلوا من قطر، حاملين معهم أموالهم وأمتعتهم، ولم يكتف آل مسلم بطرد العتوب، بل اقتفوا أثرهم، وحاولوا القضاء عليهم، إلا أن العتوب انتصروا على آل مسلم [7]، وانطلقوا فى الخليج، حتى استقروا بالكويت التي كانت – في ذلك الوقت – تحت سيادة بني خالد [8] الذين دب بينهم الخلاف، فضعفت قوتهم، في الوقت الذي زادت فيه قوة العتوب الذين راحوا يزيدون من عمق علاقاتهم بالدولة العثمانية التي كانت مسيطرة على العالم الإسلامي آنذاك، وذلك بأن أوفدوا شخصاً يدعي صباح في عام 1717م إلى بغداد والتقى بالباشا العثماني فيها وشرح له أسباب نزول العتوب للكويت وأهمها أنهم أناس فقراء هاجروا من بلادهم ويرغبون في الاستقرار بهذه المنطقة، فصدقه الباشا العثماني ومنحه لقب (قائمقام) في عام 1718م، وكانت هذه هي بداية تولى آل الصباح حكم الكويت [9].

واتفقت الأسر الثلاث: آل الصباح، وآل خليفة، والجلاهمة على توزيع السلطة بينهم، فالشؤون السياسية لآل الصباح، وشئون التجارة يتولاها آل خليفة والشؤون البحرية للجلاهمة، ويتولاها الشيخ جابر بن عتبة [10]، فازدهرت المنطقة وجذبت العديد من القبائل للإقامة بها، وتحولت إلى كيان سياسي تمثل في دولة مستقلة، ولكن بعد مرور قرابة نصف قرن على تحالف الأسر الثلاث للعتوب، بدأ الانشقاق يعرف طريقه بينهم، فقد رغبت أسرة آل خليفة بالاستقلال عن سلطة آل الصباح وتكوين كيان سياسي مستقل، بالإضافة لما تعرضت له الكويت من هجمات بني كعب الذين كانت لهم أطماع في الكويت بعد ازدهارها[11]، فاتجه آل خليفة إلى الزبارة، التي كانت من أهم الموانئ التجارية لقطر في ذلك الحين، ولم تمض عدة سنوات حتى لحق بهم الجلاهمة الذين قادهم جابر إلى الزبارة، فأكرم آل خليفة أولاد عمومتهم الجلاهمة وأحسنوا وفادتهم [12]، وتمكن آل خليفة بمساعدة الجلاهمة، من الاستيلاء على البحرين، واتخذوها مقراً للحكم بقيادة شيخهم محمد آل خليفة،

الذى دانت له غالبية جزر البحرين واتخذ من المنامة عاصمة [13] لحكمه فى البحرين التى كانت ثاني كيان سياسي للعتوب بعد الكويت.

لكن الخلاف بدأ يدب بين آل خليفة والجلاهمة، فقد استأثر آل خليفة بالنصيب الأكبر من الأرباح ولم يتركوا للجلاهمة إلا القليل، فانسحب هؤلاء إلى قطر واستقروا في (خور حسان) وجعلوا يتحينون الفرصة للانتقام من آل خليفة، وكان يتزعمهم الشيخ جابر وأبناؤه الذين اشتهر منهم رحمة بن جابر الذي أصبح زعيماً للجلاهمة بعد والده [14]، وأخذ رحمة يطالب بحقوق الجلاهمة من آل خليفة، فكوّن أسطولاً بحرياً فى فارس التى حاول حاكمها الهجوم على أسطول رحمة، لكنه استطاع هزيمة أسطول فارس وقتل معظم جنوده [15]، وكان ذلك عام 1809م [16]، وأصبح ظهور سفن رحمة – بمقاتليه الأشداء – يمثل رعباً للسفن المارة بالمنطقة [17]، واستطاع تقوية مكانته الحربية باستيلائه على السفن وما تحويه، منتقماً من العتوب، وتحديداً من آل خليفة، لمساعدته إياهم في فتح البحرين، حتى لقد صار أكبر قرصان عرفه الخليج العربي، وقد قويت شوكته بعد أن هرع إليه الفارون من ظلم آل خليفة وضمهم إلى جيشه، متخذاً من (خور حسان) مقراً لقيادته، لدرجة أن السفن البريطانية كانت تخشى سطوة رحمة وأسطوله أثناء مرورها في الخليج، وكان بدوره يتحاشى التعرض لهذه السفن، وهذا يفسر لماذا لم تقم بريطانيا بأي عمل حربي ضده في مياه الخليج. [18]

كان رحمة بن جابر، هذه الشخصية الجبارة التي لا تعرف الهزيمة ولا الخنوع، مثالاً للمغامر العربي الشجاع الذي يفضل الموت على الاستسلام، لم يكن عدواً لبني عتبة، بل كان سيداً من ساداتهم، ولكنها العصبية القبلية وما ترتب عليها من الأخذ بالثأر، فأوقفت رحمة بن جابر موقف العداء من قومه، ولكنه كان في عدائه شريفاً [19].

عملياته البحرية:

لقد تعددت غارات رحمة بن جابر البحرية على الساحل الشرقي للخليج العربي، وكان له خمسة مراكب معظمها كبير للغاية، وبكل منها ما بين مائتين إلى ثلاثمائة ملاح، وكان جابر شرساً في قتاله [20]، وكان مقاتلوه إمامن أتباعه أو من العبيد الأشداء، في حين تذكر مصادر أخرى [21] أن له بغلتين كبيرتين (سفينتين) وبتيل كبير وعدد كبير من البغلات الصغيرة.

أما مستر بروس Bruce – المقيم السياسى البريطانى في بوشهر – فقد قدر عدد أتباع رحمة بنحو 500 أسرة، ومقاتليه بألفي رجل يعيشون على الغنائم، وكانوا عبيداً أو جماعة تعتمد في معاشها عليه. [22]

ولم يكن رحمة يبتغي السطو من غزواته ومعاركه البحرية، بل قصد منها تنمية قوته البحرية لتكون عوناً له في تهديد أعدائه من آل خليفة [23]، ليستطيع أن يطالب بحقوق الجلاهمة، أو على الأقل ثمن معاونته لآل خليفة في السيطرة على البحرين، ولكن عندما تنكر آل خليفة له، واجههم بالعداء، واعتبرهم مغتصبين للبحرين، وقضى سنوات حياته يبتغي القضاء عليهم والسيطرة على البحرين، ولذا كان يضع نفسه في خدمة أعدائهم، ففي سنة 1800م [24] سنحت له فرصة عندما اتجه سلطان مسقط (سلطان بن أحمد) إلى محاولة ضم البحرين، حيث تمكن من إلقاء القبض على كثيرين من زعمائهم، وأخذهم أسرى إلى مسقط، على أن آل خليفة لم يلبثوا أن استنجدوا بالسعوديين، واستطاعوا في العام التالي استعادة البحرين بمساعدة فعالة منهم [25].

وبعد ذلك استطاع رحمة بن جابر – بأسطوله الضخم – الهجوم على رأس الخيمة والاستيلاء على عدد من القوارب التجارية المحملة بالبضائع التابعة لكل من البحرين والزبارة، فاستولى على ثمانية عشر منها، بالإضافة إلى سفينة وست قطع بحرية تابعة لمسقط، وقام بأسر عدد كبير من أطقم البحارة العاملين على هذه القوارب والقطع البحرية وقتلهم جميعا [26]، وهكذا تزايدت أعمال رحمة الحربية ضد أبناء عمه من جهة، وضد الفرس من جهة أخرى، مما جعل الفرس يرسلون إليه أسطولاً بحرياً لضربه، ولكن رحمة استطاع هزيمة ذلك الأسطول [27].

وفي عام 1809م استولى رحمة بن جابر على عشرين قارباً يملكها عتوب البحرين كانت في طريقها من الكويت إلى مسقط، فهجم عليها واستولى على بضائعها وقتل قائدها ابن الشيخ عبد الله بن الصباح (شيخ الكويت)، الذي تقدم للحكومة البريطانية باحتجاج على ما قام به رحمة ضد سفنه [28].

وفي عام 1810م استعد رحمة لمهاجمة أسطول البحرين، إلا أن آل خليفة بدأوا الهجوم، وعندما شاهد رحمة الطريقة التي يقاتل بها أسطول البحرين في المعركة، عرف أنه تحت قيادة الشيخ عبد الله بن أحمد، فأراد أن يمتنع عن الهجوم لمعرفته بمقدرة الشيخ عبد الله وحنكته في إدارة المعارك البحرية، ولكن إبراهيم بن عفيصان آثار حميته، فالتحم الأسطولان فى قتال عنيف [29] دمرت فيه سبع سفن لكل فريق وقتل عدد كبير من الطرفين، وأصيب رحمة بن جابر بجروح عديدة بعد أن دمرت سفينته، لكنه استطاع النجاة بالسباحة فوق لوح خشبي [30]، وأسفرت تلك الموقعة عن انتصار العتوب على خصومهم، وسميت بوقعة (خكيكره) البحرية [31].

ولم يتوقف رحمة عن نشاطه بعد هذه الموقعة، فبقي يتصيد مراكب آل خليفة في الخليج متى سنحت الفرصة لذلك، وقد استولى عام 1813 على سفينة تابعة للبصرة وعليها حمولة من الخيول الخاصة بشركة الهند الشرقية، ولما علم بأنها مملوكة للشركة أرسل الخيول لمقرها في بومباي.1813م [32].

وفي عام 1815م شن رحمة بن جابر هجوماً على سفينة عثمانية تحمل تصريحاً بالمرور صادراً من المندوب السامي البريطاني بالبصرة، [33].

وفي عام 1817م كان رحمة قد عاد من غزوة ناجحة ضد مراكب القواسم، التي كانت عائدة من البحرين إلى رأس الخيمة، بعد أن تزودت بالمؤن اللازمة لها، حين قام رحمة باعتراض أحد عشر مركباً [34] كانت محملة بالأرز والتمر، وأغرق أربعة منها بعد أن استولى على ما تحمله، وحطم أربعة أخرى، وقاد الثلاثة الباقية إلى بوشهر [35].

وفي عام 1818م عاد رحمة ليهاجم القطيف، متعاوناً مع إبراهيم باشا – نجل محمد علي باشا – فأنزل رحمة عدداً من المدافع من سفنه، وقذف بها قلاع القطيف، وكان يأمل أن يعود ليبني حصنه من جديد في الدمام، ومن ثم يعود من تخلف من أتباعه في بوشهر إلى تلك القرية المحصنة، ليكون غير بعيد عن القطيف والبحرين. [36]

أما في عام 1820م، فقد نبه الإنجليز رحمة إلى أنه لا يستطيع التجول بأسطوله خارج مياه القطيف ليهاجم سفن البحرين دون أن تكون هناك حالة حرب قائمة بينه وبين حكامها، وقد أوضح الإنجليز لرحمة أنه سيتعرض لعقابهم إذا قام بمثل هذا الهجوم، ففي يوم 10 فبراير 1820م أبحر رحمة إلى ميناء "الطاهرية" – على الشاطئ الشرقي للخليج – لينضم إلى قوة أمير شيراز التي كانت تنوي مهاجمة البحرين – غير أن سفن رحمة تعرضت إلى عاصفة حطمتها على صخور أخوار "بردستان"، ولم ينج رحمة ورفاقه من الموت إلا بشق الأنفس.

وفي موسم الغوص عام 1821م استولى رحمة على سبعة مراكب لأهل البحرين [37] وقتل عشرين من بحارتها، ولما خشي رحمة من عقاب الإنجليز له غادر بوشهر واتجه إلى مسقط، حيث وضع نفسه تحت حماية سلطانها.

وفي بداية عام 1822م توجه شيخ البحرين (عبد الله بن أحمد آل خليفة) برفقة رحمة إلى القائم الإنجليزي في جزيرة (قشم) ليحكم بينهما، وكان لتعنتهما الأثر في إفشال الصلح بينهما [38].

ولم يجد رحمة بن جابر حليفاً يستعين به في القضاء على آل خليفة، فآثر أن يقوم بنفسه بتلك المهمة، ففي عام 1826م حدثت المعركة الفاصلة بينه وبين آل خليفة [39]، لكنه أصبح كفيفاً ووهن العظم منه واشتعل الرأس شيباً، فيما كانت همته متوقدة، فدخل القطيف بسفينته المشهورة (غطروشة)، وأحاط آل خليفة برحمة في ميناء القطيف، فأمر بنشر الشراع وطلب ميداناً متسعاً للقتال، ثم انقض عليه أعداؤه من كل جانب [40]، وعندما شعر رحمة بقوة الحصار البحري عمد إلى إشعال النار في مخزن البارود بسفينته فانفجرت وغرق هو ومن معه، وتسمى هذه الواقعة في تاريخ البحرين باسم (ذبحة رحمة الجلاهمة) [41].

رحمة بن جابر وآل خليفة فى البحرين:

أشرنا إلى أن رحمة بن جابر قد ساهم في فتح البحرين عام 1783م [42]، ولكنه غادرها مغاضباً مع جماعته، حين لم يرقهم نصيبهم من غنائم الفتح [43]، ويبدو أن رحمة وجماعته لم يعودوا إلى "خور حسان " مباشرة، إنما توجهوا إلى "بو شهر" وجزيرة "خارج" آنئذ، حيث قرر رحمة الانتقام من آل خليفة، أياً كان المعين على ذلك، وكان خير معين لرحمة هو شيخ "بوشهر" الذي جرده عتوب آل خليفة من حكم البحرين.

وإذا عدنا إلى البداية، فقد كان ترحيب آل خليفة بالجلاهمة خطة حكيمة من جانب محمد بن خليفة أو محمد الفاتح – كما لقب بعد ذلك – لأنه استعان بقواتهم في تحقيق أغراضه التوسعية في الخليج، وهي ضم جزائر البحرين إلى مركز حكمه في "الزبارة"، لذا فالجلاهمة قدموا لآل خليفة مساعدات فعالة في السيطرة على البحرين [44].

ويرجع السبب الأساس في نجاح آل خليفة والجلاهمة في الاستيلاء على البحرين إلى احتلال الفرس للبصرة في عام 1776م، حين هاجر أثرياء البصرة إلى الزبارة، وهى المنطقة التى استقر فيها آل خليفة وكان لذلك أثره الكبير فى انتعاشها اقتصادياً، وقد أعقب ذلك مقتل كريم خان الزندي – حاكم فارس عام 1777– وما أفضى إليه ذلك من اضطرابات داخلية في مقاطعات فارس [45]، ولما كانت البحرين تابعة لفارس في ذلك الوقت، فقد اضطربت الأحوال بسبب ذلك، وتحول الأمر إلى صراع داخلي بين الشيعة والسُنة، ومن ثم نجح آل خليفة والجلاهمة بزعامة جابر بن عتبه وأبنائه الأربعة ومن بينهم رحمة في بسط نفوذهم على البحرين.

وإذا كان آل خليفة قد استطاعوا أن ينالوا الكسب السياسي والعسكري بمساعدة الجلاهمة إلا أنهم ما لبثوا أن تنكروا لهم، وبانتقال زعامة الجلاهمة لرحمة بن جابر الذي لم يقنع بالمكافآت التي قد مها له آل خليفة، فقد غادر رحمة الزبارة، وأقام معقلاً له في خورحسان، حيث لايزال بها بقايا حصن صغير يسمى بـ (وكر الثعلب)، وهو اللقب الذي اشتهر به رحمة بن جابر وهو في أوج نفوذه [46]، وقد وجه الجلاهمة همهم إلى تقوية أسطولهم البحري، وبعدائهم لآل خليفة غرسوا في نفوسهم الخوف وأورثوهم ظمأ متعطشاً للقضاء على الجلاهمة، حتى اضطروهم إلى استئجار أعداد من المرتزقة لمواجهة الجهود التي يقوم بها رحمة بن جابر. والجدير بالذكر أن رحمة بن جابر بدوره بدأ يستعين بالرقيق الأفريقي [47]، مستخدماً وسائل البطش ضد سفن أعدائه.

ففي عام 1800م تحالف الجلاهمة مع سلطان بن أحمد (سلطان مسقط) عندما حاول ضم البحرين، - كما سبق أن أشرنا - وتمكن مع الجلاهمة من أسر عدد كبير من زعماء آل خليفة واقتادهم أسرى إلى مسقط [48]، وفي العام التالي (1801م) استنجد آل خليفة بالسعوديين الذين أعانوهم حتى تمكنوا من استعادة سلطتهم فى البحرين، بعد ذلك تطورت الأحداث مما أدى إلى تحالف الجلاهمة مع السعوديين، فأقرهم السعوديون على ساحل القطيف، ولم يلبث هذا التحالف أن انفصمت عراه، حينما هادن السعوديون آل خليفة، فأسرع الجلاهمة يستنصرون بحاكم مسقط آنئذ (السيد سعيد بن سلطان) الذي كان يهدف إلى السيطرة على البحرين لأهميتها الاقتصادية، لذلك دعم السيد سعيد حملته التى أعدها للإستيلاء على البحرين بالتعاون مع الجلاهمة في عام 1815م ونجحت هذه القوات في السيطرة على قلعة (عراد)، ولكن بعد معارك عنيفة تمكن آل خليفة من رد الهجوم وأحدثوا خسائر كبيرة في قوات السيد سعيد الذي كان قد وعد رحمة بسيادته على البحرين في حالة احتلالها [49].

وفي مسقط أخذ رحمة بن جابر الجلاهمة يرغِّب السيد سعيد في معاودة الاستيلاء على البحرين مرة أخرى [50]، ولم يلبث أن تأجج الصراع بين آل خليفة وسلطان مسقط، وكان ذلك إثر احتجاز السيد سعيد جماعة من تجار البحرين كانوا في طريقهم إلى الهند، وكتب إلى آل خليفة يطلب منهم الدخول في طاعته، فاستعد آل خليفة للحرب من جديد حين قدمت سفن مسقط يرافقها الجلاهمة ونزلت على ساحل جزيرة "سترا" – إحدى جزر البحرين – وكان الشيخ سلمان بن خليفة قد خرج بقواته [51] بصحبة أخيه الشيخ عبد الله لملاقاتها، ودارت معركة عنيفة أسفرت عن إندحار قوات مسقط والجلاهمة، وتعرف هذه المعركة في تاريخ البحرين باسم (واقعة المقطع)، ويرجع الانتصار الذي حققه آل خليفة إلى المساعدات غير المباشرة التي قدمها الإنجليز لهم.

وعلى أثر هذه التطورات طلبت بريطانيا من رحمة بن جابر ضمان الهدوء في الخليج وأن يكف عن المطالبة بالبحرين، إلا أن رحمة لم يقنع بذلك، وأخذ يعد العدة لمعاودة القتال ورفض المطالب البريطانية [52]، كما رفض الاشتراك في معاهدة السلم العامة التى عقدتها بريطانيا مع شيوخ الخليج عام 1820م، وفي ذات العام وضع رحمة نفسه تحت تصرف حاكم (شيراز) الذي قرر إرسال حملة إلى البحرين عام 1822م، ولكن بريطانيا حالت دون تحركها، حتى اتفق كل من الكولونيل "بروس" وأمير شيراز على عقد معاهدة عام 1822م، اعترف (بروس) فيها بتبعية البحرين لفارس، ونتج عن تلك المعاهدة بطبيعة الحال اعتراض الحكومة الفارسية على حليفها رحمة في اعتدائه على سفن البحرين [53]، وكان ذلك بإيعاز من السلطات البريطانية [54].

ولعل الفصل الأخير في علاقة رحمة بن جابر فى عدائه للبحرين، هو الفصل الأخير في حياة رحمة، إذ كتب نهايته بيده في المعركة التي خاضها بسفينته (الغطروشة) والتي فجرها رحمة ليلقى حتفه والتي سميت بذبحة رحمة الجلاهمة [55]، على نحو ما أشرنا.

الوهابيون ورحمة بن جابر:

بنشأة الدعوة الوهابية في الدرعية، التى كان جوهرها العودة بالإسلام إلى سيرة السلف الصالح والرجوع به إلى نقائه الفطري، ومحاولة تخليصه مما لحق به من البدع والخرافات [56]، وإحياء ما أهمله المسلمون من أمور الإسلام وأوامره، لذا فقد أطلق عليها اسم (الدعوة السلفية النجدية)، وذلك لتمييزها عن غيرها من الدعوات الإصلاحية الأخرى التي ظهرت في أجزاء مختلفة من العالمين العربي والإسلامي، وقد أطلق بعض المؤرخين على الدعوة السلفية اسم المذهب [57]، كما أطلق آخرون عليها اسم (الوهابية)، ووصف الدعوة بالوهابية قد أطلقه خصوم الشيخ محمد بن عبد الوهاب حتى يبرهنوا للناس أن مبادئه التي يدعو إليها "بدعة جديدة" منسوبة إليه وخارجة عن مبادئ الإسلام [58].

وقد تمخض التحالف بين محمد بن عبد الوهاب ومحمد بن سعود على قيام الدولة السعودية الأولى، التي أخذت على عاتقها نشر هذه الدعوة، واستطاعت بعد معارك طاحنة أن تثبت دعائمها في إقليم نجد، وفي عام 1758م شهدت هذه الدولة تحدياً خطيراً من قوة سياسية مجاورة في إقليم (الإحساء)، ممثلة في زعيمها عريعر بن دجين الذي قاد عشائر من بني خالد وغيرهم من قبائل الإحساء [59] وزحف بهم إلى مدينة الدرعية "عاصمة السعوديين" يريد أن يقضي على هذه الدعوة السلفية في مهدها، إلا أن (عريعر) فشل في مهمته، ومع أن بني خالد ظلوا يناصبون الدولة السعودية العداء زمناً طويلاً، إلا أن السعوديين سرعان ما تمكنوا من احتلال (الإحساء) عام 1795م [60]، بعد معارك طاحنة وثورات متعددة. واستطاع الأمير عبد العزيز بن سعود أن يعين أول حاكم على الإحساء لا ينتمي إلى بني خالد، لذا فقد كان لخضوع إقليم الإحساء للدولة السعودية أثر كبير على تطور ونمو هذه الدولة، بالإضافة إلى أن النفوذ السياسي الذى جعلها تشرف على مياه الخليج، فأصبح لها منفذ بحري في شرق الجزيرة العربية، ولهذا تم فتح الطريق أمام الدولة السعودية لمناطق متاخمة لها مثل: قطر والبحرين والكويت وعمان، خصوصاً بعد ضم السعوديين لواحة "البريمي" عام 1800م [61].

وعندما تحالف القواسم مع الدولة السعودية عام 1803م اعتبروا مغامراتهم الحربية جزءاً من حركة الجهاد الديني، وبالتالي فإن الأسلاب التى يحصلون عليها تعد "غنائم حرب" ويجب تأدية خمسها إلى حاكم الدولة السعودية في الدرعية.

وانطلق رجال الدعوة السلفية نحو عمان والبريمي والبحرين، وأخذت قوتهم تزداد يوماً بعد يوم، فوصلوا في غاراتهم إلى العراق وأنزلوا بكربلاء مذبحة مروعة عام 1801م، واستطاعوا في عام 1803م احتلال الأماكن المقدسة في مكة والمدينة تحت حكمهم، ومنعوا الحجاج القادمين من الشام ومصر إلى الحجاز من استعمال الطبول والزمور أثناء الحج لمخالفة ذلك الدعوة السلفية [62].

وتمر الأحداث إلى أن قام إبراهيم باشا – ابن محمد علي باشا والي مصر – بحملة عسكرية على الدولة السعودية، فهزمها، وتمكن من محاصرة مركز القيادة في الدرعية، حتى استسلم له الأمير السعودي (عبد الله بن سعود) في 9 سبتمبر

1818م، ثم أرسله إبراهيم باشا إلى مصر، ومن هناك أرسل مع نفر من أصحابه إلى الأستانة حيث طوف بهم في ساحات المدينة ونفذ فيهم حكم الإعدام [63].

وقد تعاون مع إبراهيم باشا زعيم الجلاهمة رحمة بن جابر الذي قدم للمصريين مساعدات بحرية كبيرة انتقاماً من السعوديين الذين هدموا حصنه المنيع في الدمام عام 1816م [64]، فقد راح رحمة بن جابر يقذف (القطيف) في اللحظات الأولى من وصول قوات محمد علي للإحساء، وأجبر المدينة على الاستسلام له باسم القوات المصرية الزاحفة، وقد كافأه إبراهيم باشا بمنحه تصريحاً بإعادة بناء قلعته في الدمام، وذلك لاعتقاد وثقة إبراهيم باشا بأن قوة رحمة بن جابر البحرية هي القوة البحرية الوحيدة المساندة له في الخليج العربي [65].

وقد فكرت السلطات البريطانية فى تشجيع رحمة بن جابر ليواصل صراعه ضد السعوديين، إلا أنها تراجعت حرصاً على إحراز نتائج فعلية لحملة عام 1819م والتي أرسلت أصلاً للقضاء على القرصنة – كما تذكر الوثائق البريطانية – ولذلك طلبت من رحمة ضمان الهدوء في الخليج وألزمته بعدم المطالبة بالبحرين [66].

وكان تحول رحمة بن جابر عن محالفة الدولة السعودية متزامناً مع ما اعتراها من ضعف فى الداخل ومن هجمات قوات محمد علي باشا على أجزائها الغربية من الخارج، يضاف إلى ذلك هجمات سفن بريطانيا على مدن وسفن حلفائهم من القواسم، كل هذه الأسباب مجتمعة – يضاف إليها الاتفاقية الموقعة بين آل سعود وآل خليفة – جعلت رحمة بن جابر يتحول إلى مناصر قوى للسيد سعيد، الذي بدأ نجمه في السطوع كشخصية مهمة وكبيرة في الخليج العربي [67].

ويجدر بنا أن نذكر – في هذا المقام – للسيد سعيد موقفه من رحمة، بعد هزيمته أمام مقاومة البحرين، ذلك أن السيد سعيد عرض على رحمة أن يرافقه إلى مسقط، وخيره في انتقاء الميناء الذي يريد أن ينزل فيه من أرض عمان، غير أن رحمة لم يقبل مرافقة السيد سعيد، وفضل البقاء في خور حسان، ولا شك أن رحمة كان بعيد النظر في موقفه هذا، لأن الأخير فقد الكثير من هيبته أمام القبائل العربية في إثر الهزيمة، ولولا الأوامر الصادرة من عبد الله بن سعود بمصادرة أموال رحمه وأموال اتباعه، لما غادر رحمة خور حسان متجهاً إلى بو شهر [68].

وتركز معظم المراجع عن عام 1816م على علاقة رحمة بن جابر مع السعوديين، فتذكر [69] أن هذا العام شهد تغير موقف رحمة من الدولة السعودية، حيث بدأ في سحب ولائه لها بعد أن وقعت اتفاقاً مع آل خليفة، فبدأ رحمة بن جابر يبحث له عن مناصر يشد أزره ويكون له سنداً ضد آل خليفة، فوجد في مسقط بغيته، حيث مناه حاكمها السلطان سعيد في حالة ضمه للبحرين إلى ممتلكاته تنصيبه حاكماً عليها، وأمام هذا الإغراء تحول رحمة إلى جانب مسقط، فقد ورد خطاب من وسيط شركة هنبل Honble مرسل إلى الحاكم في بومباي بتاريخ 31 مايو 1816م يفيد أن العتوب – يقصد آل خليفة منهم قد توصلوا إلى سلام مع الدولة السعودية، ولأن رحمة لا يود إقامة مثل هذا التحالف [70] بين أي السعوديين والعتوب، فقد انحاز إلى جانب سلطان مسقط الذي تركزت أطماعه في بسط نفوذه على غالبية دول منطقة الخليج [71].

وبعد سقوط الدرعية عام 1818م وانتهاء دور الدولة السعودية، عاد رحمة بن جابر – الذي كان تحت الحماية الفارسية في بوشهر – إلى الدمام، وأعاد بناء حصنه الذي دُمر من قبل الأمير السعودي، ثم واصل حملاته الانتقامية ضد آل خليفة، فقد ذكر لوريمر في كتابه (دليل الخليج) [72] أن رحمة بن جابر كان يقدم العون والمساعدة لقوات إبراهيم باشا – ابن محمد علي باشا – أثناء ضربه الدولة السعودية، وأدت هذه الحرب إلى إنهاء الدولة، - كما ذكرنا – ثم تحرك رحمة بن جابر من بو شهر لاسترجاع حصنه ومعقله في منطقة الإحساء، مستفيداً من تفاهمه مع القوات المصرية ومساعدته لها، فأعاد بناء الحصن، ومن ثم عاود نشاطه من هذه المنطقة من جديد.

وقد رأى إبراهيم باشا أنه في حالة انسحابه من الجزيرة العربية أن يترك في منطقة الخليج معاقل تدين له بالولاء [73]، لذا فقد أعاد بني خالد إلى حكم الإحساء ومنح رحمة بن جابر قلعة في الدمام، خصوصاً وأن رحمة كان يعتبر – آنذاك – القوة المحلية الوحيدة التي تعاونت مع المصريين، على أن انسحاب إبراهيم باشا من الجزيرة العربية عم 1819م كان من العوامل الرئيسية التي أضعفت من قوة رحمة، وذلك حينما استعاد الأمير تركي بن عبد الله الحكم في الرياض واسترد

الإحساء، وفقد رحمة معقله في الدمام بعد أن أحرقه السعوديون، فكان لابد لرحمة من الالتجاء إلى حليف جديد، فغادر الدمام بأعوانه وممتلكاته واستقر في بوشهر على الساحل الفارسي عام 1819م [74].

وهناك وجد رحمة عوناً من فارس، ومن المحتمل أن يكون الإنجليز قد أمدوه أيضاً بمساعدات مادية ليواصل صراعه ضد السعوديين، والعمل على استرداد معقله في الدمام، ولكنهم لم يلبثوا أن تراجعوا حرصاً على ضمان الهدوء فى الخليج العربى وهى السياسة التى تبناها الإنجليز ضماناً لمصالحهم [75].

وعندما غادر رحمة بوشهر في أواخر عام 1822م وعاد إلى الدمام، فقد رأى أنه من الأيسر عليه أن يشن غزواته على آل خليفة من هناك، وفي الدمام كان رحمة قد استقبل قبيلة أبو صميط التي نزحت إلى الدمام من البحرين، والتي أخذت تناصب شيخ البحرين العداء [76]، ثم عاد رحمة من زيارة قام بها إلى مسقط ليطالب أهل القطيف بدفع إتاوة كانوا يؤدونها له من قبل، ولما رفضوا وبدأ رحمة يعاني قلة الموارد المالية، فقام بحصار ميناء القطيف، وما لبث الحصار أن أتى بثماره، حين دفعت المدينة المبالغ المطلوبة لرحمة بن جابر، وفي أعقاب ذلك كلفت بريطانيا سفينتان حربيتان لها لترابطا أمام الدمام لمنع رحمة من الهجوم على سفن القطيف، ثم أبلغت سلطاتها رحمة بأنه ما لم تتوقف أعماله تلك فإنهم سيتدخلون بالقوة لإيقافه.

ولكن الإنجليز لم يفعلوا ذلك، بعد أن شعروا ببداية إحياء جديد للنفوذ الوهابي في شرق الجزيرة العربية [77]، بدأت آثاره تتضح بعد عام 1824م، واستطاع رحمة بإدراكه السياسي لما يحيط به من أحداث، أن يتقرب من الوهابيين، ويرفض الانصياع لتهديدات الإنجليز، الذين سحبوا سفينتيهم الحربيتين بحجة أن رحمة لا يتعرض لسفن القطيف فلا داع للتعرض له، ذلك أن القطيف لم تكن مدرجة ضمن اتفاقية عام 1820م.

وهكذا نجد أن علاقة رحمة بن جابر بالوهابيين قد تأرجحت بين شد وجذب، بين قبول ورفض، بين صداقة وعداوة، يحكمها مصالح الطرفين، وإن كان رحمة بن جابر هو صاحب الفعل، أما الوهابيون فقد كانوا لا يملكون إلا سياسة رد الفعل تجاه رحمة بن جابر.

موقف الإنجليز من نشاطه:

تميزت علاقة رحمة بن جابر بالإنجليز بالود والمهادنة، مما جعل السلطات البريطانية فى الخليج تعامله معاملة خاصة، ففي أواخر عام 1809م هاجم رحمة بن جابر سفينة كويتية وقتل بحارتها ونهب محتوياتها من بضائع وأموال، ومات في هذه المعركة الشيخ دعيج ابن شيخ الكويت، فتقدم شيخ الكويت بشكوى للحكومة البريطانية في بومباي يحتج على هذا العمل العدواني، وطالبها بمهاجمة رحمة بن جابر في مقر إقامته في خور حسان، لكن الحكومة البريطانية درست الوضع جيداً، وتوصلت إلى أن خسارتها ستكون كبيرة، وأنها ستواجه أنصار رحمة بن جابر وكان على رأسهم السعوديون آنذاك، وكانت بريطانيا تتحاشى الاحتكاك بهم، فتراجعت الحكومة البريطانية في بومباي عن ضرب خور حسان [78]، وتذرعت بأن رحمة لم يتعرض لأي سفينة ترفع العلم البريطاني [79].

والذى حدث فى الواقع أنه عُقد اجتماع على ظهر الطراد (شيس) في 30 يناير 1810م ضم كلاً من "مالكوم وسميث ووين" وبحثوا الوضع، وتوصلوا إلى أنه من المحتم شن هجوم على خور حسان، ولكن الظروف الجوية كانت سيئة آنذاك، ومن هنا بعث الجنرال (مالكوم) برسالة إلى (واردن) قال فيها: آمل إبلاغ مقام الحاكم الموقر انضمامي إلى الكابتن (وين) والكولونيل (سميث)، وقد أبلغت هذين الضابطين قرار الحكومة المتعلق بمهمة الحملة، لكنهما أبلغانى بعدم جدواها وضرورة تبنى أسلوب سياسة ضبط النفس، وقد وافقتهما على ذلك تماماً، ووجدت أن هذه السياسة ليس فيها مجال للشك، خصوصاً وقد أوضح الضابطان لي الأسباب التي ينبغى التحسب لهاعند الشروع في الهجوم على (خور حسان)، وجناب الحاكم على علم تام بتلك الأسباب، وقد كان القرار صائباً لما لاحظناه من سوء الأحوال الجوية، بالإضافة لما يحيق بأي عملية في الخليج من مخاطر، خصوصاً تلك الموجودة على الشاطئ والتي لم نألفها " [80].

واكتفت الحكومة البريطانية في بومباي بأخذ تعهد خطى من رحمة بن جابر بالكف عن مساعدة القواسم، وقد رأت الحكومة البريطانية أن أي هجوم على رحمة، وهو الذي لم يقم بأعمال عدوانية ضد بريطانيا أو الرعايا البريطانيين، قد

يؤدي إلى نتائج سلبية، ويتعارض مع مبادئ بريطانيا في عملياتها العسكرية بالخليج العربي، وأن هذا الهجوم قد يثير ضدهم الدولة السعودية ذات النفوذ الديني الكبير في المنطقة [81].

ولأن رحمة بن جابر لم يسع للاصطدام بالسفن البريطانية، فقد تجنبت بريطانيا الاصطدام به، بل سعت لكسب وده وجذبه إلى صفها، خصوصاً وأنها قررت ضرب القواسم ومهاجمة عاصمتهم رأس الخيمة، ذلك أن سفنهم أخذت في مضايقة سفن بريطانيا التي تمخر عُباب البحر دوماً في الخليج، فضلاً عن زيادة القوة البحرية للقواسم، وخشية بريطانيا من انضمام قوى بحرية عربية إليها، فتهتز مكانة بريطانيا البحرية في الخليج، ولكي تجد بريطانيا مخرجاً لتسديد ضربة للقواسم دون اعتراض الدول الأخرى، سواء عربية أم أجنبية، فقد ألصقت بالقواسم تهمة "القرصنة" حتى تتمكن من تدميرهم [82].

وعلى نحو ما هو معروف أعدت بريطانيا حملة عسكرية في بداية عام 1809م، ولكن سلطاتها فى الخليج تريثت لدراسة نشاط رحمة بن جابر شيخ الجلاهمة الذي قام فعلاً بعمليات قرصنة في البحرين ضد العتوب، وكذلك دراسة قوة القواسم التي اتضح للبريطانيين أنها تضم 763 سفينة كبيرة بالإضافة إلى 810 سفن صغيرة على متنها أكثر من عشرة آلاف رجل [83].

وأخيراً صدرت الأوامر من حكومة بومباي في أبريل 1809م إلى السفينةالحربية البريطانية كورنواليس Cornwellis بالتمركز في "رأس مسندم" وأسر أية سفينة تابعة للقواسم وعدم التعرض لأية سفينة أخرى، وأخذ تعهد مكتوب من رحمة بن جابر على ألا يتعرض للسفن البريطانية وإلا دمرت بريطانيا قاعدته فى خور حسان تدميراً تاماً. [84].

وأخذت القوات البحرية البريطانية في تدمير قوة القواسم البحرية بالفعل، وابتعدت تماماً عن (خورحسان) معقل رحمة بن جابر للأسباب الآتية:

أولاً: أن رحمة بن جابر يحترم الدوريات البحرية البريطانية.

ثانياً: ضراوة وشراسة رحمة بن جابر في قتاله البحري.

ثالثاً: دخول رحمة بن جابر في علاقة قوية مع القوة السعودية [85].

ولم تر السلطات البريطانية بداً من التفاوض مع رحمة بن جابر، وانصب التفاوض على إلزامه بالكف تماماً عن معاونة القواسم الموجودين لديه والفارين من الحملة البريطانية [86].

وفي عام 1813م أخطأ رحمة خطأ كاد يفقده صداقته ووده مع بريطانيا، فقد استولى على سفينة كانت محملة بخيول تملكها شركة الهند الشرقية، وكانت السفينة متجهة من البصرة إلى بومباي، لكن رحمة بن جابر لم يلبث أن أدرك خطورة ما فعل، فتدارك الأمر وأرسل الخيول إلى بومباي على سفنه الخاصة [87].

وقد التزم رحمة بمطالب الإنجليز، فلم يهاجم السفن الحربية البريطانية وهي تهجم على أبناء دينه وجنسه (القواسم) في رأس الخيمة وتدمر أسطولهم وبلادهم، بل وقف في صف البريطانيين [88]، حتى إنه تحمل كثيراً مضايقات الطراد البريطاني (أوجست) ولم يحاول الرد على هذه المضايقات، وهكذا لم يشترك رحمة بن جابر بأسطوله البحري في ضرب القواسم، إذ كان هدفه الأساسى هو الفتك بسفن آل خليفة في البحرين الذين بخسوه حقه وحقوق أسرته [89].

وفي عام 1814م طلب رحمة من السلطات البريطانية السماح له بزيارة بومباي، ورحبت السلطات البريطانية بطلبه، بل وأبدت رضاها عن هذه الزيارة، وزادت أن منحته بريطانيا هدايا قيمة قدرت قيمتها بمبلغ 250 روبية [90].

وتابعت بريطانيا سياستها تجاه القواسم والتى تحرص على عدم بنائهم لأى أسطول جديد وإجهاض نشاطهم فى هذا الشأن، ومن هنا حرصت على التودد لرحمة بن جابر لتضمن وقوفه إلى جانبها، ولذا دعته لزيارة بوشهر، حيث استقبله حاكمها الشيخ محمد استقبالاً حسناً، وخصص له حياً بكامله ليسكن فيه مع أقاربه، ثم قام رحمة بن جابر بزيارة المقيم البريطاني في بوشهر حيث أكد صداقته للحكومة البريطانية وأبدى له استعداده لمساعدة بريطانيا في حربها ضد القواسم..

ولتأييد ما وعد به، فقد قام رحمة بن جابر عام 1817م بعمل بحري ضد القواسم عندما استولى على إثنى عشر قارباً تابعة لهم كانت تنقل الإمدادات من البحرين إلى رأس الخيمة، وأغرق ثمانية منها بعد نهبها ثم عاد بالأربعة إلى بوشهر [91].

وكان من المتوقع عام 1819 أن ينضم رحمة بن جابر، سواء بمبادرة من جانبه أو بتحريض من سلطان مسقط – إلى الحملة البريطانية على رأس الخيمة، وتقرر قبول خدماته إذا عرضها، لكن "لوريمر" أكد أن رحمه لم يغفل لحظة واحدة عن هدفه الحقيقى وهو إذلال شيوخ العتوب من حكام البحرين، والذى كان يعتبر عقاب القواسم بالنسبة لهذا الهدف هدفاً ثانوياً، ولم يتقدم خطوة واحدة فى هذا الطريق، لكنه – بدلاً من ذلك – قام فى فبراير عام 1820 بعبور الخليج إلى بوشهر ووضع نفسه ومعه ثلاث سفن تحت إمرة أمير فارس، الذى كان يجهز للقيام بحملة على البحرين ليستبق بها خطط السيد سعيد سلطان مسقط.

وفى 10 فبراير عام 1820 أبحر رحمة من بوشهر إلى "طاهرى" للحاق بأمير فارس، لكن أكبر سفنه غرقت أثناء الرحلة فى مكان ضحل المياه بالقرب من "بادرستان" ونجاهو ورجاله بعد أن شارفوا على الهلاك. ووضع هذا الحادث حداً للمشروع كله من حيث دور رحمة بن جابر فيه. وخلال هذه التطورات أصدر "السير جرانت كير" – قائد عام الحملة البريطانية – أوامره بتدمير سفن رحمة بن جابر، ولكن تقرر تأجيل تنفيذ ذلك نظراً لأنه كان يعمل فى خدمة حاكم "شيراز".

وفى 13 إبريل عام 1820 وبينما كان رحمة فى بوشهر مرة أخرى، دعاه المقيم البريطانى ليكون طرفاً فى معاهدة السلم العام فى الخليج فيوقع عليها، لكن رحمة رفض ذلك متعللاً بأنه كان يعمل حينذاك فى خدمة حاكم شيراز، فقبلت السلطات البريطانية هذا العذر، الذى أيده حاكم بوشهر، والذى تعهد أيضاً بأن يكون مسئولاً عن سلوك رحمة فى المستقبل.[92]

وتتكون معاهدة السلم العام من إحدى عشرة مادة، تقضي المادة الأولى بوقف أعمال القرصنة، والمادة الثانية تنص على عقوبة الموت ومصادرة الأموال لكل من يرتكب "القرصنة"، والمادة الثالثة تلزم سفن القبائل الموقعة على المعاهدة بأن ترفع علماً مميزاً، وتلزم المادة الخامسة السفن بأن تحمل سجلاً يحتوي على اسم السفينة وطولها ورخصة من سلطة الميناء الذي أبحرت منه تحمل توقيع الشيخ وبها اسم المالك والنوخذة وعدد الركاب والسلاح الموجود بها والمكان الذي تتجه إليه، وضرورة إبراز هذا السجل للسفن البريطانية إذا طلبته، وتقضي المادتان السابعة والثامنة بضرورة تكاتف القبائل العربية ضد من يمارس "القرصنة" وضد من يقتل الأسرى بعد استسلامهم، وتحرم المادة التاسعة نقل الرقيق وتجارته، وتسمح المادة العاشرة للسفن العربية بدخول الموانئ البريطانية وحماية بريطانيا لهذه السفن من الاعتداء، أما المادة الحادية عشرة فتنص على أن المعاهدة مفتوحة لانضمام جميع القبائل العربية، وبرغم عدم توقيع رحمة بن جابر على هذه المعاهدة. إلا أنه حرص على ألا يتورط في منازعات بينه وبين السلطات البريطانية [93].

أشرنا إلى أن رحمة بن جابر وضع نفسه تحت تصرف حاكم شيراز، وعندما قرر هذا الحاكم إرسال حملة إلى البحرين عام 1822م اشترك رحمة بن جابر معه، وما كادت هذه الحملة تتجه إلى البحرين حتى أسرعت بريطانيا إلى منعها، واتفق الكولونيل (بروس) وأمير شيراز على عقد معاهدة فى أغسطس عام 1822م، وفي هذه المعاهدة اعترف (بروس) بتبعية البحرين لفارس، ونتج عن هذه المعاهدة بطبيعة الحال إثارة مشاكل بين حكومة بومباى وبين مقيمها السياسى "بروس" الذى وقع هذه المعاهدة دون استشارتها أو تفويض منها، لذلك سارعت بإبلاغ الحكومة الإيرانية بأنها لا توافق على عمل مقيمها العام، وزيادة فى إعلان رفضها للإتفاقية نقلت "بروس" من منصبه واستدعته فوراً إلى الهند، وذكرت حكومة بومباى أنها لا تجد دليلاً واحداً يثبت زعم ملكية إيران للبحرين، كما أن عتوب البحرين يرتبطون بمعاهدة صداقة مع بريطانيا التى ليس لديها ما يدعوها إلى عدم الرضا عن سلوكهم، ومن جانبه لم يقر الشاه هذه الإتفاقية ووجه اللوم لحاكم فارس لدخوله فى المفاوضات التى أدت إلى توقيعها دون معرفة طهران.

والواقع أن الصراع الذى كان قائماً مستمراً بين رحمة بن جابر زعيم الجلاهمة الساخطين وشيوخ البحرين، والذى كان مصدراً لإضطراب دائم فى الخليج، كان من أهم الأسباب التى أثارت الكابتن بروس وكانت من بين الأسباب التى جعلته يقدم هذه التنازلات الخرقاء لحاكم شيراز ويوقع معه هذه الإتفاقية التى ما لبثت بريطانيا أن ألغتها.

وقد أعقب هذه التطورات فى عام 1822 أن سعى آل خليفة والجلاهمة إلى طلب وساطة السلطات البريطانية فى الخليج لحل المشكلات القائمة بينهما وبالفعل قبلت طلب الوساطة مشترطة بأنها لا تضمن التزام الطرفين بتنفيذ ما يتم الإتفاق عليه.

وعلى أثر ذلك التقى الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة مع رحمة بن جابر فى حضور الرائد "كينيت" مساعد الوكيل السياسى البريطانى ولكن الخلافات القائمة بينهما كانت كبيرة ومعقدة فلم يتم التوصل إلى حل بشأنها وعاد شيخ البحرين إلى بلاده بعد أن فشلت الوساطة، بينما ذهب رحمة ليشكو متاعبه إلى حليفة السيد سعيد فى مسقط.[94]

وفي عام 1823م بذل الملازم "ماكلويد" مزيداً من الجهد لتحقيق الاتفاق بينهما على أنه فشل أيضاً وأخيراً تمكن الكولونيل "ستانوس" – المقيم السياسي الجديد الذى تولى عقب وفاة ماكلويد– من توقيع اتفاق بين الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة ورحمة بن جابر عام 1824م، وقد تعهد كل منهما بأن يتصالح مع الآخر على أساس عدة شروط، أهمها :[95]

أن يسحب رحمة بن جابر حمايته عن قبيلة (آل بوسميط) وهم أعداء آل خليفة، وأن يعوض رعايا البحرين عن الخسائر التي أوقعها بهم، ويلزم رحمة نفسه واقاربه وقبيلته بأن يكف مستقبلاً عن أي اعتداء أو إهانة ضد الشيخ عبد الله وشعب البحرين، وأن يعتبرهم أخوه ويساعدهم ضد الأعداء.. وقد وقعت هذه الإتفاقية من الطرفين، وكذلك وقعها "ستانوس" المقيم السياسي في 24 فبراير عام 1824م [96].

وبالرغم من أن هذه الإتفاقية نجحت فى تحقيق الهدوء والإستقرار بين الطرفين لنحو عامين إلا أنها لم تكن لتقضي على روح العداء المتأصلة بين آل خليفة والجلاهمة، فقد أعدم سكان البحرين ثلاثة من أتباع رحمة بن جابر لاشتباههم بأن هؤلاء الثلاثة يشعلون الحرائق في مدينتهم، فما كان من رحمة بن جابر إلا القاء القبض على قارب بحريني، وأعدم رجلاً من بحارته، وألقى بآخرين في البحر [97].

تم ذلك، دون أن تهتم بريطانيا بهذا الحادث ! فضلاً عن أن فشل التوصل إلى الإتفاق بين آل خليفة وآل بوسميط قد أعاد الحرب إلى المنطقة بعد عام 1825 تلك الحرب التى ألقى رحمة بنفسه فى أتونها وهو عجوز وأعمى مما وضع لحياته نهاية درامية مثيرة على نحو ما ذكرنا..

موقفه من القواسم:

بعد أن أنشأت بريطانيا هيئة لمحاربة "القرصنة" في الخليج، لم تمتد يدها إلى رحمة بن جابر، وإنما امتدت لحرب القواسم، وكانت حملة بريطانيا على القواسم في عام 1809م، فيما ظل رحمة بن جابر يمارس قرصنته دون أن تمتد إليه بريطانيا بأي نوع من أنواع العقاب.

وسبب عدم اشتراك رحمة بن جابر في ضرب القواسم مع بريطانيا في حملة 1809 – 1810م [98]، هو المهمة التي شغل رحمة بن جابر بها نفسه وهي محاربة العتوب، سواء كانوا آل خليفة أم آل الصباح، ولكن بريطانيا استطاعت إغراء رحمة بن جابر بالتحرش بسفن القواسم عام 1817م، في حادثة الأثنى عشر قارباً التي استولى عليها رحمة من القواسم، ولم تعتبرها بريطانيا من أعمال القرصنة.

وعندما بدأ الوضع يتأزم بين السعوديين وآل خليفة بعد الحملة البريطانية على رأس الخيمة (1809 – 1810م) [99]، فقد ساعد حاكم مسقط (السيد سعيد) بريطانيا في ضرب القواسم حلفاء آل سعود، مما أغضب منه الأمير السعودي، فقرر تأديبه بإرسال قائده (مطلق المطيري) لضرب مسقط واحتلالها [100]، تسانده في ذلك سفن القواسم، لكن العتوب في البحرين والكويت وقفوا إلى جانب السيد سعيد، مما دفع الدولة السعودية إلى تكوين ولاية سعودية تضم البحرين وقطر والقطيف، وأمّروا عليها (عبد الله بن عفيصان) [101]، الذي قام بكف أيدي آل خليفة عن الشؤون السياسية، مما دفعهم إلى مغادرة البحرين إلى الزبارة، التى أقاموا بها سابقاً، وقاموا بإجراء اتصالات مع حاكم مسقط تارة، ومع الإنجليز تارة أخرى، في محاولة لإستعادة سلطتهم فى البحرين [102].

وبسط ابن عفيصان نفوذه على البحرين، بعد أن أعطته الدولة السعودية الحرية في حكم هذه المنطقة، ولأنه كان يتصف بالقسوة والجبروت في معاملة الأهالي، فقد بدأ رحمة بن جابر يستغل صداقته، واستولى على ثماني عشرة سفينة محملة

بالبضائع يملكها عتوب الزبارة والبحرين، كما قام بالاستيلاء على سفينة كبيرة وعدد من السفن الصغيرة التابعة لمسقط وكانجون وبوشهر، وكان رحمة بن جابر يقوم بإعدام بحارة السفن التي يستولي عليها [103].

ومن المرجح أن ابن سعود طالب العتوب بشن هجوم على مسقط لأنها هي التي آزرت القوات البريطانية في حملتها على القواسم، لذا طالب ابن سعود بقية الإمارات الخليجية بالاتحاد لتأديب سلطان مسقط كخارج عن القانون [104].

وفي بداية عام 1811م وجد (السيد سعيد) حاكم مسقط الفرصة لشن هجوم على البحرين لضمها إلى أملاكه، وقد ساعده في هذه الحملة العتوب المنشقين، فاحتل السيد سعيد البحرين، وأجبر أفراد الحامية السعودية على الفرار بعد أن استسلم منهم عدداً كبيراً، وتمكنت الحملة من أسر عبد الله بن عفيصان، ولم تتحرك الدولة السعودية لرد هذا الهجوم لانشغالها في مواجهة هجمات محمد علي باشا بقيادة ابنه ابراهيم باشا على الحجاز، حيث وردت أخبار تفيد بإعداد جيش مصري لمهاجمة الحجاز وإعادته للدولة العثمانية، وقامت الدولة السعودية بالإفراج عن شيوخ آل خليفة المحتجزين لديها وإعادتهم إلى البحرين بشرط اعترافهم بالسيادة السعودية على تلك المنطقة، ودفع الزكاة لها، وقد وافق شيخ البحرين (سلمان) وشقيقه (عبد الله) على هذه الشروط، لينالا استقلال بلادهما، وتعود البحرين إلى سابق عهدها [105].

وما إن وقّع آل خليفة هذا الاتفاق [106] مع الدولة السعودية حتى أخذت أوضاع رحمة بن جابر تتدهور، وأصبح موقفه حرجاً في قطر، واضطر إلى الانتقال إلى الدمام، وأخذ في مزاولة نشاطه البحري، ففي عام 1815م شن رحمة بن جابر – وكان لا يزال تحت حماية الدولة السعودية – هجوماً على سفينة عثمانية تحمل تصريحاً بالمرور صادراً عن المندوب السامي البريطاني بالبصرة، ثم أرسل عبد الله بن سعود إلى المقيم بروس Bruce في بوشهر رسالة شديدة اللهجة لإصدار مثل هذا التصريح لسفينة غير بريطانية، لأن هذه السفينة تابعة للدولة العثمانيةالتي رفعت راية الحرب عليهم وناصبتهم العداء، وجاء في الرسالة [107]: "إن هؤلاء الأتراك الكلاب أعدائي وخصومي الذين يسعون إلى نشر بذور الشقاق بيننا، أما كل من يمتون لكم بصلة فإنهم سيلقون كل تقدير واحترام، وسوف نسعى إلى حمايتهم، ولن يجدوا أى مضايقة أو إزعاج منا، ولكن يجب ألا تخلط بين خصومنا ورعاياكم، ومن ثم تصدروا لهم تصريح مرور"، فأعلن نبيان Nipean أسفه لعدم قيام حكومة بومباي بتأديب رحمة بن جابر، وتلقينه درساً خلال الحملة البريطانية على القواسم عام 1809 – 1810م [108].

وفي عام 1816م بدأت بريطانيا تخطط من جديد لتدمير قوة القواسم التي أخذت في الظهور مرة أخرى، وزادها تصميماً التفاف الكثير من القبائل حولها، حيث بدأت قوة القواسم تزيد على نحو خطير، الأمر الذي اعتبرته بريطانيا تهديداً لمصالحها في المنطقة، فأخذت فى إذاعة حجتها القديمة بالقضاء على "القرصنة" في الخليج [109]، وادعت حكومة بومباي أن القواسم هاجموا السفينة (ماكولي Macaulay) والسفينة الأمريكية (بيرسيا Persia) وأشعلوا فيهما النيران، وقد ذكر (كيلي) في كتابه (بريطانيا والخليج) ذلك بقوله: [110] كان القواسم يهاجمون التجارة الساحلية بدون أي رادع، مما أدى إلى دفع (إيفان نبيان Evan Nepean) لكتابة تقرير إلى مجلس المستشارين في نهاية الموسم التجاري لعام (1817م – 1818م) ضمنه أن القواسم نجحوا في إفساد الموسم التجاري".

وأمام هذه الادعاءات التي اختلقتها بريطانيا تجاه القواسم، والتى اعتبرتها تهديداً لمصالحها، فى حين أنه لو كان هدف بريطانيا محاربة القرصنة في مياه الخليج لما تركت رحمة بن جابر الذي حول مياه الخليج إلى مسرح لقرصنته البحرية، ولكنها تركته لأنه لم يمس المصالح البريطانية.

وفي أثناء استعداد بريطانيا لضرب القوة الثانية في الخليج (القواسم) بعد أن ضمنت تدمير القوة الأولى (السعودية) على يد إبراهيم باشا، ابن محمد علي باشا – طلبت من رحمة بن جابر التزام الهدوء في مياه الخليج [111]، وعدم القيام بأعمال هجومية ضد آل خليفة، ولكن رحمة رفض هذا الطلب، وأصر على مواصلة القتال والهجوم على سفنهم البحرية [112]، مع أخذ الحذر والحيطة من الدخول في صراع مع البريطانيين.

وفي عام 1817م قام رحمة بهجمة ناجحة ضد القواسم، واستولى على 12 قارباً من قواربهم كانت تنقل الإمدادات من البحرين إلى رأس الخيمة، وصادر المؤن التى كانت تحملها وبعد أن أخلى ثمانية منها قام بتدميرها وإغراقها، واصطحب الأربعة الباقية معه إلى بوشهر [113].

وقد كان رحمة مطمئناً إلى أن الإنجليز لابد أن يدرجوا البحرين على قائمة البلدان التي يجب عقابها، حين يدنو يوم القواسم، فقد أفاد تقرير "بروس" أن البحرين رغم ما أبداه شيخها من تعاطف مع السياسة البريطانية في مقاومة القرصنة في الخليج، فهي سوق القرصنة الأكبر [114]، فالقراصنة كانوا يسعون إلى الخلاص من حصيلة القرصنة، وكانوا يجدون في البحرين سوقاً رائجة لهم، كما كانوا يشترون منها الأرز والتمر والمؤن التي تحتاج إليها سفنهم".

وأفاد تقرير "بروس" أن معظم البحارة الذين يسكنون البحرين أو يعودون إليها بالغنائم هم من القواسم، الأمر الذي جعل رحمة ينال تكريم البريطانيين لوقوفه بجانبهم في حربهم ضد القواسم ولو بطريقة غير مباشرة، لذا فقد تلاقت مصالح بريطانيا ورحمة، خصوصاً بعد عودة رحمة بن جابر من حملة ضد سفن القواسم عام 1817م، ويفيد تقرير "بروس" أيضاً بأن رحمة كان مستعداً لمهاجمة سفن القواسم العاملة بين البحرين ورأس الخيمة.

وفي عام 1819م قام البريطانيون بمهاجمة رأس الخيمة، كما هو معروف، يعاونهم في ذلك إمام مسقط، وفي أوائل عام 1820م وقع شيوخ القواسم مع البريطانيين معاهدة السلم العامة، التي يحظر عليهم بمقتضاها القيام بأية أعمال تراها بريطانيا من أعمال القرصنة، وبالطبع لم يشارك رحمة بن جابر في التوقيع.

وعلى الرغم من تقدم رحمة في السن، وفقده بصره، إلا أنه كان يحتفظ بحيوية المقاتل الشاب، ففي بداية عام 1825م توجه إلى مسقط وطلب من المقيم البريطاني أن يسمح له بالانضمام إلى الشيح طحنون (شيخ أبو ظبي) في حربه ضد القواسم فى الشارقة ورأس الخيمة، وفي نهاية عام 1825 بدأ رحمة يتعرض لتجارة القطيف بعد أن رفض أهلها دفع الإتاوة له من جديد. وبالرغم من تحذيرات المقيم البريطانى التى تجاهلها تماماً وجعل يمارس النهب والسلب فى الميناء مما اضطر السلطات البريطانية إلى تحريك سفينتين حربيتين نحو الدمام، وأبلغت رحمة بن جابر أنه إذا لم يكف عملياته ضد الأهالى فسوف تتصدى له السفينتان بعمل حاسم، فخفف رحمة من عملياته، فقررت السلطات البريطانية عدم القيام بأى عمل ضده إلا إذا امتدت إغاراته على سفن أخرى غير سفن القطيف، وإن تم إنذاره مرة أخرى[115]، ثم غادرت السفينتان الدمام، وسارت الأمور نحو الصدام الأخير لرحمة مع سفن شيوخ البحرين فى تلك المعركة التى قضى فيها نحبه.

نهاية مأسوية لرحمة:

أما عن تلك النهاية المأسوية التى انتهى إليها أمر رحمة بن جابر والجلاهمة جميعاً فثمة عدد من الروايات بشأنها، وفي كتابه (تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر) يقول د. جمال زكريا قاسم [116]: لم يجد الجلاهمة حلفاء يستعينون بهم للقضاء على خصومهم، ولعل ذلك جعل رحمة بن جابر يخوض معركته الأخيرة معتمداً على ما تبقى لديه من قوة، وما ظل في حوزته من اتباع، وحدثت المعركة الأخيرة والفاصلة بين الجلاهمة وآل خليفة، وكان رحمة بن جابر حتى ذلك الوقت لا يزال خصماً عنيداً لهم، حتى بعد أن كف بصره، ووهن العظم منه، وتمكن من دخول القطيف بسفينته المشهورة (غطروشة)، وفي ساحل القطيف جرد عليه الشيخ عبد الله بن خليفة السفن المزودة بالرجال والسلاح وخرج يقودها بنفسه، واستطاع آل خليفة أن يحيطوا برحمة بن جابر في ميناء القطيف، فأمر رحمة رجاله بنشر شراع سفينته، طلباً لميدان مفتوح للقتال، فأجيب إلى طلبه، ثم انقض عليه آل خليفة من كل جانب، وعندما شعر رحمة بقوة الحصار عمد إلى إشعال النيران في مخزن البارود فانفجرت سفينته وغرقت به وبمن معه.

وتذكر مصادر أخرى سبباً لمعركة رحمة بن جابر الأخيرة، فلما كان لابد لكل صدام من سبب مباشر أو ذريعة، فإن السبب في القتال بين رحمة والشيخ عبد الله بن أحمد هذه المرة، يعود إلى قتل أهل البحرين ثلاثة من اتباع رحمة، بعد أن اتهموهم بمحاولة إحراق مدينتهم [117]، فقد سعى رحمة بن جابر إلى الانتقام لمقتل الرجال الثلاثة، وذلك بأن أسر مركباً بحرينياً وقتل أحد بحارته، وألقى باثنين آخرين في مياه البحر ليموتا غريقين، غير أن السبب الحقيقي للقتال يكمن في العداء المتأصل بين الطرفين منذ عام 1783م، وإن كان ابن بشر (المؤرخ الوهابي) يعطي سبباً آخر للقتال، وهو انقضاء الصلح بين رؤساء الإحساء والقطيف، بعد أن رفضت القطيف دفع إتاوة لرحمة بن جابر، فيذكر: وقام في البحر حرب، فاجتمعت أهل البحرين والقطيف وبني خالد وغيرهم، وجنود عظيمة من ماجد بن عريعر في البر، ومعهم عبد الله بن خليفة وجنوده من أهل البحرين، وفي البحر سفن من أهل البحرين، مع أحمد بن سلمان بن خليفة ومعه جنود كثيرة، ثم إن رحمة بن جابر ركب في سفينة، وخلف ابنه في قصر الدمام، في محاربة أهل البر، فاتفق أن أحمد بن سلمان سار إلى سفينة رحمة [118] فوجده

فيها، فحصل بينهم قتال شديد، يشيب له من هوله الوليد، قتل فيه خلق كثير، حتى صبت ميازيب السفينتين بالدم، فأراد الله سبحانه وتعالى أن سفينة رحمة يثور جبخانها من البارود الذي فيها، فاشتعلت النار في السفينتين واحترقتا، وسبح من سلم من أهل البحرين إلى سفنهم التي ما باشرت القتال، وصار أهلها يلتقطونهم، فمن عرفوه منهم حملوه معهم، ومن كان من قوم رحمة قتلوه، وفقد رحمة، رحمه الله، ذلك اليوم، ثم سار ابن خليفة إلى قصر الدمام، فحاضر بشر بن رحمة، ثم أخرجه بالأمان ومن معه، ثم سار بهم إلى البحرين، وضبط القصر برجال من أهل البحرين " [119].

وفي منتخبات حكومة بومباي [120] أورد المستر "بروس" ما يلي: عاد رحمة من بوشهر ليجد أعداءه يضيقون عليه الخناق في الدمام، ولما وصلت سفينته الميناء أمر رجاله بإطلاق المدافع في تحية ساخرة للأعداء، مما أغاظهم، إلى حد دفع أحمد بن سلمان (ابن أخ شيخ البحرين) أن يتطوع لمهاجمة سفينة رحمة بسفينته الخاصة، ولما تمت الموافقة على ذلك، سار بسفينته حتى صارت محازية لسفينة رحمة، ونشبت على إثر ذلك معركة ضارية، ولقد كانت خسائر البحرين جسيمة للغاية، بسبب النيران المحكمة التي كانت تطلقها عليهم جماعة رحمة من سفينته، فما كان منها إلا أن ابتعدت عن ميدان المعركة، لتأخذ مدداً من الجند من سفن أخرى تابعة للبحرين، ولما تم لأحمد بن سلمان ما أراد، عاد بتعزيزاته ليهاجم سفينة رحمة من جديد، دون أن يطلب عوناً من سفن آل خليفة الأخرى، وبالرغم من أن رحمة رأى أن عدوه أقوى منه، إلا أنه لم يستسلم وأمر رجاله بأن يصدم بسفينته سفينة عدوه، وحمل ولده الصغير (عمره ثماني سنوات) بين يديه، وأمسك بعود ثقاب مشتعل، وطلب من أعوانه أن يدلوه على مستودع الذخيرة في سفينته، ولم يمض سوى ثوان معدودات حتى كان الخشب المتناثر من سفينته وجثة رحمة وجثث أعوانه تغطي سطح البحر، كما أشعل الانفجار النار في سفينة عدوه التي انفجرت بعد ذلك بقليل، بعد أن غادرها أحمد بن سلمان وبحارته وأنقذتهم سفن البحرين المشتركة في المعركة [121].

هكذا كانت نهاية رحمة، أما ولده بشر فقد استسلم للأعداء بعد أن نفدت ذخائره ومؤنه، وكان استسلاماً غير مقرون بشروط، غير أن شيخ البحرين عفا عنه، وبعد فترة وجيزة غادر البحرين إلى مسقط وبقي مقيماً فيها حتى عام 1830م.

ويذكر كيلي [122] عن واقعة وفاة رحمة ما لا يختلف كثيراً عما سبق، فقد ذكر:: وصل رحمة بن جابر إلى الدمام وأمر مدفعيته بإطلاق مدافعها كتحية عسكرية له، وكان يقصد من ذلك تحقير واستفزاز أعدائه، مما أغضب أحمد بن سلمان ابن أخ الشيخ الحاكم، فطلب أن يقوم بمهاجمته وضرب سفينته، ووافقه الجميع على ذلك، فقام بإيقاف سفينته بجوار سفينة رحمة بن جابر، ودارت بين الطرفين معركة كبيرة اتصفت بالوحشية والشراسة، لم يكن فيها خيار سوى الموت أو النصر، وعانت السفينة البحرينية الكثير من المتاعب بسبب النيران الكثيفة التي أطلقتها عليهم سفينة رحمة مما أجبرها على العودة إلى البحرين للتزود بالعتاد والرجال، ثم عادت لمواصلة القتال مرة ثانية [123].

وبالرغم من المقاومة العنيفة التي أبدتها سفينة رحمة في الهجوم السابق، والبسالة التي أظهرها رحمة ورجاله، إلا أن هذه المعركة أنهكت قوى المغامر الجرئ وأفراد طاقمه الذين قاتلوا بضراوة، ثم عادت المعركة مرة ثانية بعد عودة السفينة البحرينية، ودارت بينهما معركة فاصلة، اتضح منها لرحمة بن جابر أن الهزيمة تحيط به من كل جانب [124]، وأن الوضع يسير نحو هزيمته، وأنه سيتم أسره لا محالة [125]، فأصدر أوامره إلى بحارته بربط سفينته (الغطروشة) بسفينة أعدائه، ثم أخذ ابنه الصغير (الذي لم يتجاوز الثمانية من عمره) من يده، واتجه إلى مخزن الذخيرة يقوده بعض من حاشيته، ممسكاً بمشعل في يده، وبالرغم من أن اتباعه قد علموا ما سوف يقوم به رحمة بن جابر، وما ينتظرهم من مصير محتوم، إلا أن أوامره تنفذ في الحال، فلم يكن يجرؤ أحد على معارضته، وخلال ثوان قليلة انفجرت سفينة رحمة وتناثرت أشلاء بحارتها وأخشابها على سطح الماء، حيث غطت مياه المنطقة، ومن ثم تسربت النيران إلى سفينة أحمد بن سلمان واشتعلت فيها النيران، ولكن أحمد ورفاقه نجوا من هذه الحادثة بأعجوبة، حيث خفت لمساعدتهم القوارب البحرينية التي كانت ترقب الموقف بحذر وأنقذتهم [126].

وبمقتل رحمة بن جابر انطوت صفحة من صفحات تاريخ الخليج العربي، وانتهى الرعب الذي زرعه هذا المحارب الجرئ في نفوس آل خليفة وآل الصباح، وبنهاية رحمة انتهى دور الجلاهمة السياسي على مسرح الأحداث في الخليج العربي، مات رحمة بن جابر وهو يحاول الوصول بأسرته إلى مركز سياسي مرموق وإقامة كيان سياسى لها بالخليج العربى دون جدوى [127].

الهوامش:

(1) Bombay government Selections xxiv, p. 527.

(2) Bombay Selections, op. cit. p 522.

(3) Backingham, Travels in Assyria, Media and Persia Vol II pp. 356 – 357.

(4) السويدي: سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب – بغداد 1280 ص 41.

(5) Bakingham, op. cit. p 357.

(6) الرشيد: عبد العزيز، تاريخ الكويت، ص 106.

(7) الرشيد: عبد العزيز، نفس المرجع، ص 33.

(8) القناعي: يوسف، صفحات من تاريخ الكويت، ص 7.

(9) البصري: عثمان، سبائك العسجد في أخبار أحمد، ص 18.

(10) الرشيد: عبد العزيز، تاريخ الكويت، ص 107.

(11) طهبوب: فائق، تاريخ البحرين، ص 153.

(12) أبو حاكمة: أحمد، تاريخ شرقي الجزيرة، ص 91.

(13) لوريمر، ج.ج، دليل الخليج، ج3، ص 1299.

(14) قاسم: جمال، "رحمة بن جابر" حوليات كلية الآداب ص 185.

(15) البسام ، حياة محمد: أعمال رحمة بن جابر البحرية ص 29.

(16) لوريمر، ج.ج، دليل الخليج، ج3، ص 1200

(17) طهبوب، فائق، تاريخ البحرين، ص 154.

(18) Bombay Archives Secret and Political Department P. 63.

(19) أمين الريحاني: ملوك العرب، ج2 ص 250

(20) Backingham, op. cit. p 306.

(21) Bombay Selections, p. 523.

(22) أبو حاكمة: تاريخ الكويت – الجزء الثاني ص 52.

(23) Buckingham. Travels in Assyria, Voll II London, P. 30.

(24) Bombay government, Selections from the Records of Bombay government, vol xxiv, chronological Table, pp. 141.

(25) إقبال عباس: مطالعات درباب بحرين وسواحل وجزائر خليج فارس ص: 121 – 122.

(26) لوريمر ج.ج. دليل الخليج، ص 1201.

(27) البسام: أعمال رحمة بن جابر، ص 33.

(28) قاسم، جمال زكريا: رحمة بن جابر ص 180.

(29) طهبوب: تاريخ البحرين السياسي، ص 83.

(30) النبهاني: التحفة النبهانية.. ص 139.

(31) ابن بشر: عنوان المجد، ج1 ص 157.

(32) منتخبات حكومة بومباي، ص 523.

(33)Bombay Archives. Political Department. Diary No. 1415 – 1814, Kelly. J.B, Britain P 132.

(34) أبو حاكمة: تاريخ الكويت – ج2 – ص 59، 60.

(35) منتخبات حكومة بومباي ص 524

(36) أبو حاكمة: المرجع السابق – ج2 ص 62، 63.

(37) منتخبات حكومة بومباي ص 525.

(38) منتخبات حكومة بومباي ص 526.

(39) النبهاني: التحفة النبهانية ص 150.

(40) الريحاني: ملوك العرب ج2 ص 226 - 227

(41) قاسم: رحمة بن جابر، ص 191.

(42) أبو حاكمة: تاريخ الكويت – ج2 – ص 50، 51.

(43) مختارات حكومة بومباي ص 522.

(44) قاسم: رحمة بن جابر، ص 184.

(45)Faroughy, Bahrein Island – pp,. 67 – 69.

(46)Brief sketch of the Proceeding down year 1831, Busheer Bin Rahma, pp 521 – 529.

(47) قاسم، جمال زكريا: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الأول، دار الفكر العربي، ص 327.

(48) إقبال ، عباس، مطالعات درباب بحرين وسواحل وجزاير خليج فارس، القاهرة 1956 ص 121 – 122.

(49)Aitchison, A collection of Traties.., Vol.x Calcutte 1892 pp 116-117.

(50) قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الأول، دار الفكر العربي، ص 331.

(51) النبهاني: التحفة النبهانية، ص 143.

(52) طهبوب: تاريخ البحرين السياسي، ص 156.

(53) قاسم، جمال زكريا: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الثالث، دار الفكر العربي، ص 190.

(54) طهبوب: تاريخ البحرين السياسي: ص 157.

(55) النبهاني: التحفة النبهانية ص 150.

(56) طهبوب: المرجع السابق ، ص 70.

(57) عبد الرحمن ، عبد الرحيم: الدولة السعودية الأولى، ص 24.

(58) طهبوب: تاريخ البحرين السياسي، ص 71.

(59) فلبي ، عبد الله: نجد والدعوة السلفية، ص 54.

(60) ابن غنام، حسين: روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعدد غزوات ذوي الإسلام، ج2، ص 174.

(61) عبد الرحمن، عبد الرحيم: الدولة السعودية الأولى، ص 81.

(62) الزركلي، خير الدين: شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، ج1، ص 38.

(63) الريحاني، أمين: نجد وملحقاته، ص 81 – 84.

(64) لوريمر: المصدر السابق – ج3، ص 1427.

(65) نخلة، محمد عرابي: تاريخ الإحساء السياسي، ص 35.

(66) طهبوب: تاريخ البحرين السياسي: ص 156.

(67) البسام: المرجع السابق، ص 63.

(68) أبو حاكمة: تاريخ الكويت – ج2 – ص 57.

(69) البسام: المرجع السابق، ص 62.

(70) البسام: نفس المكان.

(71) لوريمر. ج. ج. دليل الخليج – ج3 – ص 1205.

(72) لوريمر.ج. ج. نفس المصدر– ج3 – ص 1427.

(73) البطريق، عبد الحميد: ذكرى البطل الفاتح إبراهيم – ص 27 – القاهرة 1948م.

(74) Wilson, A., The Persian Gulf, P. 211.

(75)Bombay Government, Selections from records of the Bombay Government, Chronological Table, p. 142.

(76) أبو حاكمة: تاريخ الكويت – ج2 – ص 63، 64، 65.

(77) أبو حاكمة: نفس المرجع – ص 65.

(78)Bombay Archives, Political Department Diary, No: 353/1810, p. 1456.

(79) ياغي، إسماعيل، "بريطانيا والدولة السعودية الأولى" مجلة كلية العلوم، ص 438.

(80)Bombey Archives, Political Department Diary, No. 353/ 1810, p. 1301.

(81)Bombay Archives, Political Department Diary, No. 353/1810, p. 1302.

(82) العابد، صالح، دور القواسم في الخليج، ص 197.

(83) محمد، عبد القوي، القواسم، ص 142.

(84) العابد، صالح، دور القواسم في الخليج، ص 228.

(85)Bombay Archives. Political Department Diary No. 303, P. 64.

(86) البسام: المرجع السابق، ص 46.

(87) لوريمر، ج.ج، دليل الخليج، ج3، ص 1203.

(88) البسام: المرجع السابق، ص 47.

(89) البسام: المرجع السابق، ص 48.

(90)Bombay Archives, Political Department Diary, 415/1814, pp. 3822-23.

(91) لوريمر، ج.ج، دليل الخليج، ج3، ص 1204 – 1205.

(92) المصدر السابق، ص 1203- 1204.

(93) طهبوب: تاريخ البحرين السياسي، ص 156.

(94) راجع لوريمر، دليل الخليج، ج 3، ص 1288 – 1889.

(95)S. Hennell: Bombay Selections, p. 376.

(96) لوريمر، ج، ج، دليل الخليج، ج3، ص 1431.

(97) طهبوب: تاريخ البحرين السياسي، ص 158.

(98) البسام: أعمال رحمة بن جابر البحرية، ص 80.

(99) لوريمر، ج.ج، دليل الخليج، ج3، ص 1203.

(100) طهبوب، فائق، تاريخ البحرية، ص 74.

(101) ياغي، إسماعيل: "بريطانيا والدولة السعودية"، مجلة كلية العلوم الاجتماعية، ص 428.

(102) قاسم، جمال، "رحمة بن جابر" حوليات كلية الآداب ص 186.

(103) لوريمر، ج.ج، دليل الخليج العربي، ج3، ص 1202.

(104) البسام: المرجع السابق، ص 58.

(105) ويلسون، أرنولد، الخليج العربي، ص 343.

(106) آل خليفة، عبد الله، "الشيخ سلمان" الوثيقة، ص 14، 15.

(107)Bombay Archievs, Political Department , Diary No. 1415. 1814

(108) البسام: المرجع السابق، ص 60.

(109) البسام: المرجع السابق، ص 61.

(110)Bombay Archievs, Politicaol Department, Diary No. 427, 1816,: Kelly, P. 285.

(111) طهبوب، فائق، تاريخ البحرين، ص 156.

(112) قاسم، جمال" رحمة بن جابر"، حوليات كلية الآداب ص 188 – 189.

(113) الزركلي، خير الدين: الإعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين – ج3 – دار العلم للملايين، ط7 مايو 1986، ص 10، 11.

(114) منتخبات بومباي، ص 371 – 372.

(115) لوريمر: دليل الخليج، ج 3، ص 1428 – 1429.

(116) قاسم، جمال زكريا: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الأول، دار الفكر العربي، 1997م، ص 332.

(117) منتخبات حكومة بومباي، ص 376.

(118) راجع ابن بشر: عنوان المجد، ج2 ، ص30 ، وكذلك النبهاني: التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية ص 151.

(119) أبو حاكمة، أحمد مصطفى: تاريخ الكويت – ج2 – ص 66، 67.

(120) منتجات حكومة بومباي: ص 527 – 528.

(121) أبو حاكمة: المرجع السابق، ص 68.

(122)Kellyey. Britain and the Persian Gulf 1765 – 1880, Oxford, 1968, p. 212- 213.

(123) البسام: أعمال رحمة بن جابر، ص 71.

(124) النبهاني، محمد بن خليفة: "التحفة النبهانية"، ص 151.

(125) الريحاني، أمين: ملوك العرب، ج2، ص 226.

(126) ويلسون، أرنولد: الخليج العربي، ص 344.

(127) البسام: المرجع السابق، ص 71.

المراجع

ابن بشر (1349 هـ)، **عنوان المجد فى تاريخ نجد**، مجلدان، القاهرة.

أبو حاكمة، أحمد مصطفى (1967م)، **تاريخ الكويت**، المجلد الأول، القسم الأول، الكويت.

البسام، حياة محمد(1993)، **أعمال رحمة بن جابر البحرية فى الخليج العربى بين القرصنة والإنتقام**، الرياض.

البصري، عثمان سند (1915م)، **سبائك العسجد في أخبار أحمد نجل رزق الأسعد**، بومباي.

البطريق، عبد الحميد (1948)، **ذكرى البطل الفاتح إبراهيم**، القاهرة.

خزعل، حسين خلف (1962م)، **تاريخ الكويت السياسي**، ج1، بيروت.

الريحاني، أمين (1929م)، **ملوك العرب، أو رحلة في البلاد العربية**، ج2، بيروت.

طهبوب، فائق حمدي (1983م)، **تاريخ البحرين السياسي 1783 – 1870م**، الكويت.

العابد، صالح محمد (1975م)، **دور القواسم في الخليج العربي، 1747 – 1820م**، بغداد.

عباس، إقبال (1956م)، **مطالعات درباب بحرين وسواحل خليج فارس**، القاهرة.

قاسم، جمال زكريا (1964م)، **"رحمة بن جابر الجلاهمة" – حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس**، المجلد التاسع.

قاسم، جمال زكريا (1985م)، **الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول**، القاهرة.

لوريمر، ج. ج (1967م)، **دليل الخليج، القسم التاريخي**، ج3، ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر، قطر.

النبهاني، محمد بن خليفة (1322هـ)، **التحفة النبهانية في إمارات الجزيرة العربية**، بغداد.

ويلسون، السير أرنولد (د.ت)، **الخليج العربي.. مجمل تاريخي من أقدم الأزمنة حتى أوائل القرن العشرين**، ترجمة وتقديم د. عبد القادر يوسف، الكويت.

ياغي، إسماعيل (1977م)، "بريطانيا والدولة السعودية الأولى"، **مجلة كلية العلوم الاجتماعية**، جامعة الإمام، العدد الأول.

وثائق أجنبية

Aitchison, C.U. (1892); A Collection of Treaties, *Engagements and Sanads Relating to India and Neighboring Countries,* Vol. X, Calcuta.

Bombay Selection Utoobee, pp. 362 – 372.

Bombay, Archives. (); *Political Department Summary of the proceeding Selective to Boats Captured in the Persian Gulf.* Gulf, vol xxiv

Francis Worden: *Selections the Records of Bombay Government,* vd. Xxiv.

Historical Sketch of the wahabee tribe of Arabs.

المراجع الأجنبية:

Backingham. (1830); *Travels in Assyria,* Media and Persia, 2 Vols .

Faroughy, Abbas. (1951); *The Bahrain Islands*.

Kelly, J. (1968); *Britain and the Persian Gulf 1765 – 1880,* Oxford.

Wilson, A. (1954); *The Persian Gulf.* London.

3. The study applied the same method used by Susan wachter (1976), where she defined (Pr) as Food price index (FPI) consumer price inde (CPI).

4. The role of weather conditions on domestic primary energy consumption is complex. Therefore, the difference between the mean of temperature and the mean of minimum temperature is used. Wherever, there is an increase in the gap value, there is an increase in the primary energy consumption.

5. In general Industrial appliances such as machines, cars, center heating etc used primary energy. The stock of appliances are effected by the price of appliances, the level of interest rate and the level of GNP in the last years. Because of the problem of acquiring appropriate data on appliance types and usage, a proxy for the stock of appliance in each year is represented by the level of energy consumption in the previous year. Such method was used by Dubin and MC Fadden (1984), Garbacr (1983), the Department of Energy UK (1983) and Dodgson and Millward and Word (1990).

References

AlZ'ubi B. k. and Mohammad. M. H. (1996), " Electicity and Natural Gas Demand Models for the greater Amman Area. Dirasat. Administrative business. No. (1) Vol.(23) 83-93.

Beenstock. M. and willcock S. P. (1989), "Energy consumption and Economic Activity in Industrialized countries". Energy Economics, vol. (3) 225- 232.

Central Bank of Jordan, Annual statistical series (CBJ) (1964- 2003).

Christodonlakis. N. M. and Kalyvitis, S. C. (1999), " The demand for Energy in Greece: Assessing the Effects of the community support work". Energy Economics, 393- 416.

Dragy and Gaeely. (1992), "The Irreversible Effects of High oil prices. Empirical Evidence for the Demand for motor fuels in France, Germany, and the U.K. in Energy Demand: Evidence and Expectations". Surry university press. Surry.

Department of Statistics, National Accounts (1965-2005), Jordon.

Desai. D. (1986), "Energy – GDP Relationship and Capital Intensity in LDcs". Energy Economics, vol.(8) 113-117.

Dragy. R. and Gately .D. (1993), "The Imperfect price – Reversibility of world oil Demand : Asymmetric Responses to price Increase and Declines". Energy Journal, vol. (14) 163 – 182.

Hass. R. and Shipper .L (1998), "Residential Energy Demand in OECD – countries and the Role of Irreversible Efficiency Improvements". Energy Economics.. vol.(20) 421 – 442

Julian. J. S. and Fredrick. J. " Short and long-run Elasticities in US residential Electricity demand: a Co-integration Approach" Energy Economics, vol. (19) 493-513.

Lee R. S. and Singh (1994), "patterns in Residential Gas and Electricity consumption: AN Economic Analysis, Journal of Business and Economic statistics vol.(12) 233-241.

Ministry of Energy and Mineral Resources. Energy (2004). Facts and Figures, Jordan.

Nicos M. and Christodoulakis N. M. (1997), " The Demand for Energy in Greece" Energy Economics, Vol. (19).

Poyer. D.A, Henderson, L. and Teotia, A. P. S. (2004), "Residential Energy consumption Across Different population Groups: comparative Analysis for lactic and non- clarions Households in U.S.A." Energy Economics Vol.(19) 445-463.

Overall, a good fit was obtained. All coefficients are significant at 1% except temperature (significant at 5%), and have the expected signs. All elastic ties are below unity.

The real GDP coefficient is (0.33), reflects that industrial energy consumption responds positively to RGDP growth. (i.e. a 1% in crease in RGDP leads to an increase of 0.33% of energy consumption in the industrial sector). POP elasticity is 0.61, implying also that population growth exerts stronger effect on primary energy consumption in the industrial sector, than do RGDP. Lagged one year appliances is 0.73. This remark that the lagged one year appliances growth exerts a considerable effect on primary energy consumption of the industrial sector. The elasticities of relative price and temperature are o.36 and 0.63 respectively, implying that they have a big influence on primary energy consumption in the industrial sector.

As shown in table (4), The estimated results of the commercial energy consumption model LCOM against LYt, LPOPt, LPRt, LDTEMt and Lappcom-1, showed that all elasticities are statistically significant at 1% level except the LDTEM, all parameters coefficients have their expected signs and below unity, and a good fit had been obtained.

The elasticity of RGDP is 0.97, implying that RGDP growth has a strong effect on commercial sector energy consumption that do other variables. (More elasticities about other variables are available in table 4)

Concluding Results and Recommendations

The main objective of this research is to examine the main determinants affecting the primary energy consumption in Jordan. An econometric model of constant elasticities type is used to estimate the elasticities of energy consumption determinants over the period 1971 - 2005. the study uses a model built on both tradable and non- tradable sectors. In general a good fit was obtained and all coefficients have their expected signs and below unity.

Jordan like most other developing countries has a poor energy source base and relies heavily on imported energy. The rapidly growing energy demand (i.e. from 453000TOE in 1970 to 57774000 TOE in 2003, and to 7362000 in 2005 makes energy a vital part of Jordanian economic planning.

The study finds that:

(1) The growth of total primary energy consumption closely follows of that of real gross domestic product. (2) The aggregate model results also indicated that the growth rates of real GDP, population, temperature and stock appliances have an important positive role in determining the energy consumption, while the relative price has a negative impact but not significant in the primary energy consumption. (3) On the scrotal level, the household sector, the industrial sector and the commercial sector consumption models performed quite well in terms of prediction, coefficients signs, and sigificancy at 1% level (except ;pop and DTEM).

The model methodology and results of this research would be useful to energy policymakers in the Jordanian government, industrial decesion makers, researchers and academicians which concerned to economic and energy issues.

The results of this research would be useful to energy policy makers in government in the light of the fact that Jordan depends heavily upon imported crude oil, and the bill of imported oil constitutes a burden on the Jordanian economy and impede economic advancement. For this, Jordan should encourage domestic and international petroleum cooperations to intensify oil, and gas exploration. Jordan also should utilize oil shale by using high technology in the light of the significant increase in imported oil prices. Adding to this, Jordan should enhance the applications of the solar, wind and water energy to reduce the imported oil bill. Furthermore. Jordan has to design the buildings and the use of new technology appliances that is in harmony with energy conservation concepts.

Footnotes

1. TOE: Tons of Oil Equivalents
2. the data before 1980 about this item is not available.

Table 2: The results of the domestic households energy consumption in the log linear form (LDHOC) against LYt, LPOPt, LPRt, LD TEMt, and LAPPLDH-1

L DHOC = A0 + LYt + L popt + L PRt + LDTEMt + LAPPLDHOC-1… (2)

Variables	Estimate coefficients	t- value	Standard error
Constant	-0.95	-1.52	-0.625
Ly_t	0.82*	4.13	0.198
L POP_t	0.027	0.14	0.192
L PR_t	-0.47*	-3.93	-0.138
$LDTEM_t$	0.22	0.77	0.285
$LAPP_{LDHOC-1}$	0.61*	6.78	0.089

$R^2 = 0.996$ $R^{-2} = 0.996$ F-T = 1352.7 DW= 2.09 D-H=-0.22 N=35

Table 3: The estimated results of the consumption of primary energy (TOE) in the industrial sector in the log linear form L INDu against: LYt, Lpopt, LPRt, L DTEM, and LAPPINDU-1

L INDU = $A_0 + LY_t$ + L pop_t + L PR_t + $LDTEM_t$ + $LAPP_{INDU-1}$-….(3)

Variables	Estimate	t- value	Standard error
Constant	-1.2	-1.61	0.745
Ly_t	0.33	2.65*	0.132
L POP_t	0.61	2.211*	0.289
LPR	0.36	2.01*	0.179
LDTEM	0.63	1.70**	0.370
$LAPP_{INDU-1}$	0.73	8.75*	0.083

$R^2 = 0.993$ $R^{-2} = 0.991$ F-T= 610.0 D.W 1.86 D-H= 0.511 N=35

Table 4: The estimated results of the commercial energy consumption (TOE), (LCOm) agains : Lyt, LPOPt, LPRt, LDTEMt and LAPPCOM-1.

LCOM = A0 + Lyt + L POPt + LDTEMt + LAPPcom-1 …. (4)

Parameter	Estimate	t-statistic	Standard error
Constant	-1.5	-2.4	-0.625
Ly_t	0.97*	5.43	0.0179
L POP_t	0.39*	2.01	0.194
LPR	0.30*	2.50	0.120
LDTEM	0.24	0.8	0.296
$LAPP_{com-1}$	0.52*	5.48	0.094

R2 = 0.996 R-2= 0.996 F-T= 1294 D.W= 2.41 D=H= -0.016 N= 25

The regression results of the domestic household's primary energy consumption (TOE) as shown in table (2), show in general that a good fit also obtained, and all coefficients are below unity and the parameters a_1, a_2 and a_5 are statistically significant at 1% level and have the expected signs.

The results showe that households consumption of energy exhibits the standard characteristics of demand relationship, being an inverse function of price (i.e. a1% in crease in the price of energy leads to a decrease of 0.47 % of energy consumption). The results also indicate that energy consumption vary directly with real gross domestic product. An 1% in crease in RGDP leads to an increase of 0.82% in household energy consumption. The study find that there is With a weak relationship between population growth and household energy consumption, (i.e. an 1% increase in population leads to an increase of 0.027% increase in energy consumption), and it is statistically insignificant at 1% level, while there is a reasonable positive relationship between temperature and household energy consumption but not significant at 1%. The findings also indicate a positive and statistically significant relationship between lagged one year industrial appliances and household energy consumption. An 1% increase in appliances leads to an increase of 0.61% in energy consumption.

Table (3), shows the estimated results of the consumption of primary energy in the industrial sector by using the (OLS) in along linear form LINDU against Lyt, LPopt, LPRt, LDTEMt and LappLiNDu-1.

The major empirical results

The papper estimates the primary energy consumption determinants elasticities for perfect symmetric assumption. The estimations are provided for the whole period l971- 2005 by using a standard dynamic constant elasticity function of demand. However, a test of none –stationarity using augmented Dicky –fuller (ADF) for units roots are based on an auxiliary regression for independent variables has been made. The estimated results of the aggregate demand for energy consumption (TOE) in a log linear form LQt regressed against the growth rate of real GDP(Yt), population(popt), relative price(PRt), temperature (DTEMt), and appliances (App1-t). The estimated results of the Ordinary Least Square technique, (OLS), showed that a good fit was ohtained and all coefficients have the expected reigns and statistically Significant at 1% level except the price variable. In this context it is important to mention here, that because of the lagged dependent (as a proxy variable for the appliances) Durbin Watson (D.W) statistic is not useful, but, a Durbin (H) test (D.H) had been used and its value lies below the critical value of the normal distribution ±1645) which means that the null hypothesis of no serial correlation cannot be rejected.

The parametric results obtained from equation (1) with (t) values beside the coefficients are below unity. The findings of the total primary energy consumption indicated that there is a positive relationship between the growth of real gross domestic product, population, temperature, and stock appliances and primary energy consumption, and the estimated coefficients respectively are 0.45, 0. 32, 0.36 and 0.70 while there is a negative relationship between prices and energy consumption and the estimated coeffient is 0.048. In more detail, GDP elasticity is (0.45), implying that GDP exerts a stronger effect on energy consumption than do price (0.048) reflects that quantity demanded responds away less than proportionately to price changes. an 1% growth in the price of energy reduce the consumption growth by (0.048).

However, the impact of the price level found to be statistically insignificant. The results also show that there is a positive relationship between the population growth and the aggregate primary energy consumption. An 1% growth in the population leads to 0.32% increase in the primary energy consumption. The study also indicats that appliances strongly affect the energy demand. The direct impact of an 1% increase in the growth of appliances increases energy demand by 0.70.

Table 1: The empirical results of the aggregate demand for energy consumption (TOE) in a log linear form LQt against the growth rate of real GDP (LYt), population (LPOPt), relative price (LPRt) temperature (LDTEMt) and appliances (LAPPt-1)

$$LQt = A0 + Lyt + L\ POPt + L\ PRt + LDTEMt + LAPPt\text{-}1 \ldots\ldots (1)$$

Variables	Estimate of coefficient	t-statistic value	Standard error
Constant	-0.50	(-1.7)	0.294
Ly	0.45	(5.8)*	0.077
L POP	0.32	(2.61)*	0.123
L PR	-0.048	(0.71)	0.0646
LDTEM	0.36	(2.35)*	0.153
$LAPP_{t-1}$	0.70	(15.0)*	0.046

$R^2 = 0.999$ $R^{-2} = 0.997$ F-T=4390 D.W = 2.09 D-H= -0.21 N=35

*** Significant at 1%**

L Yt = growth rate in gross domestic product at constant prices.

L POP = growth rate in population.

LPR = growth rate in the relative price

L Tem = growth rate in the temperature.

LAPPt-1 = growth rate in the energy appliances lagged one year.

study show that residual for oil prices don't appear to clear the market in each period, rather than to adjust partially to contemporary demand and supply.

Nicos. and Christodoulakis, (1998), prepared a study for the energy demand in Greece. They estimated the demand for energy in Greece in the tradable and nontradable sectors for the three main types of energy namely, oil, electric city and solid fuel, using the estimated demand function forecast for energy until the year 2010. In their research, they used a fully- fledged annual macroeconomic model. The researchers found that the demand for energy will be significantly affected by the presence of externalities in the implementation of community support framework, that give the rise to positive supply side effects and boost growth.

An empirical study for the residential energy consumption across different population groups were performed also by Poyer, Henderson and Teotia (2004), using a linear expenditure model to estimate energy consumption of and expenditures for electricity, natural gas, fuel oil and liquid petroleum gas by various households at the national level at the U.S.A. Their findings showed that there is a significant variations in the patterns of these fuel consumption for Latinos and non - Latinos. The findings showed also that there is a significant variation in residential energy use across various population groups including white, blacks and Latins.

Another empirical study for the residential energy demand in (OECD) countries and the role of irreversible efficiency improvement on demand, using a standard dynamic constant elasticity function of demand constructed by Richard Hass and Lee Schipper (2005).The model was constructed to investigate the role of efficiency for explaining and forecasting energy demand in the residential sector over the period 1970 -1993. The major conclusions are different for rising and falling prices for the latter they are close to zero, implying a low rebound - effect in the residential sector, technical efficiency is an impotent parameter for describing and forecasting energy demand, and income elasticities turn out to be higher once we incorporate indicators of technological efficiency in the process of estimating energy demand. However, this research is different from most other researches by focusing on the estimation of primary energy relative prices and income elasticities on both the sectoral and aggregate levels).

The Econometric model Description

Reviewing the econometric researches of energy consumption, it is obvious that most of these researches focused on the estimation of price and income elasticites on the aggregate level. On the contrast, the model of this research is built on both the sectoral level (tradable and non- tradable sectors) and on the aggregate level taking into consideration that energy consumption elasticity is always, connected with the stock of industrial appliances. As mentioned before in the light of the lack of data about energy consumption before eighties,the paper avoid to use complex model and a conventional proxy variables also used for capturing the effect of both prices and stock appliances. For the proceeding considerations, the papre use an econometric following model of constant elasticity type because of the lack of primary energy consumption data and to avoid biasness to estimate the elasticity of energy consumption determinants over the period 1971 -2005.

Qt = Ao + Yta1 + popta2 + PRta3 + DTEMta4 + Appt-1a5 + e.u.

Where Ao is the constant term, Qt is the quantity of primary energy consumed in (1000TOE), Yt is the Gross Domestic Product at constant prices, POPt is the size of population, PRt is the relative price of oil which defined as fuels and utilities index \ consumer price index, DTEM is the difference between the mean temperature and the mean of minimum temperature, APPt-1 is the energy appliances, (u) is the random errors, and (e) is the natural logarithm of base (e) a1, a2, a3, a4, and, a5 are constant elasticites of consumption, which measured the degree of responsiveness of the primary energy consumption as a result of changes in the dependent variables.

However, simple manipulation has been used to allow the derivation of an equation showing the contribution of each explanatory variable to energy consumption. By taking the total differentials on both sides with regard to time, a log transformation is also applied in order to linearize the above function in parameters as follows:

$$LQ_t = A_o + a_1 \text{ Log } Y_t + a_2 \text{ Log } pop_t + a_3 \text{ Log } PR_t + a_4 \text{ Log } DTEM_t + a_5 \text{ Log } APP_{t-1} + U_t$$

a_1,a_2 , a_4 , and a_5 expected to be positive signs, while a_3 expected to be negative sign.

529100 TOE in 1971 to 878000 TOE in 2003 and to 1.213000 TOE in 2005, (ministry of Energy and Mineral Resources 2006). reflecting the expansion and diversification of Jordan base in building a great number of small and medium scale industries which use oil as a major source of energy. In relative terms, the industrial sector was the third consumer of energy, while the transportation sector is ranked as the first and the household sector is ranked as the second. This increase would be due to the returnees from the Gulf States, the implement an of industrial development programmes and increased economic activities.

The contribution of the energy sector in the Jordanian economy, the added value of this sector has increased from JD 20.2 million in 1970 to JD 123.2 million in 1997, to JD 220.4 million in 2003, and to JD 382.4 million in 2005.

However, the energy cost share in the GDP at market prices has increased from 1.62% in 1970 to 7.18% in 1994, 10.9% in 2003 and to 14.99% in 2005 (Ministry of Energy and Mineral Resources, facts and figures, 2006).

Literature search

In the past, no attention was paid to energy consumption. In the last few decades and in particular since the sharp increase of oil prices in 1973, several publications on related topic were published and the analysis of energy has become an important subject in developed and developing countries, and different approaches of energy economy modeling exist and have led to different prosperities and model results. Ever since this increase, econometric researchers have concentrated and paid more attention to estimate the price and income elasticities of energy consumption. (christodoulakis and Kalyvitis 1997).

Desai (1986), has estimeted econometric GDP elasticity of LDCs, detects that African, American and European LDCs exhibit significantly lower per-capita consumption levels than the Asian LDCs.

Beenstock and Wilkocks (1989) conclude that energy GDP elasticity is significantly greater than unity in their econometric study of a group industrialization countries.

Dragy and Gately (1992), use decomposition approaches to investigate the influence of price costs, price recoveries and the maximum historical price. Their major conclusion is that energy demand responds strongly to the Maximum of historical prices.

Lee.R and Singh (1993), in vestiges the influence of irreversible efficiency improvements on overage demand. They look at the transport sector and find evidence for insignificant influence of irreversible efficiency improvements on energy demand.

A regression analysis of the household demand for the electicity and natural gas in the Greater Amman areas (Jordan) was done by Al Zu'bi and Hamed (1996). The aim of their study was to develop a disaggregate model in order to predict the household demand for electricity and natural gas. However, they conclude that the households' social economic characteristics, the decision to hold certain number of gas and electricity appliances and the current prices of alternative sources of energy are the major factors behind the demand for electricity and the natural gas.

An econometric model in Greece for the period 1994-1999, was constructed by Christodoulakis and Kalyvitis (1997). They develope equations for each sector economic activity (trade and nontrade, Public and private sectors) and for each type of energy (oil, electrify and solid fuel). They integrated the energy system into a fully fledged macroecorometric model, so that all interactions between energy, prices and production factors are properly taken into account. Their model assumes that the growth pattern for total energy consumption closely follows the growth of output. The results show that the demand for energy rises faster in the no tradable sector, than the demand for oil in the servises sectors

Another study performed by Julian, and Fredrick (1997), using three econometric models examining the adjustment process of both market place and market players, over the period 1968-1982 in U.S.A. The results of the study had reasonable signs and statistically significant concluded that consumers do not appear to adjust fully in any period to change in the exogenous variables. The results show , that while production decisions change very rapidly, decisions concerning imports and desired level of inventories are relatively sticky. The demand determinant and the equilibrium model of the

Introduction

Both economists and pubic policy makers in developed and developing countries alike have shown a great deal of interest in the role of energy in national economic development. The methods used in academic and non-academic research on primary energy consumption have become increasingly sophisticated. This interest comes from the fact that energy consumption is a substantial element in the economic development process in different countries. Hence, energy enters as an input factor in agricultural, industrial, mineral and manufactured products. Moreover, energy is a crucial determinant of production costs. Thus, energy prices play an important role in assessing productivity in different national economic sectors.

However, the increase of oil prices in the mid 1970s has caused serious economic problems, especially for the importing developing countries and negatively influenced their, balance of payments, debts, price levels and aggregate demand. In contrast, the developed countries showed a wonderful ability in facing the dramatic changes of oil prices through energy conserving technologies and in the irreversible improvements in technical efficiency and in the shift from oil use to electricity and nuclear powe. In the light of the lack of data about primary energy consumption before eighties, the paper chooses a simple constant elasticity type and a conventional proxy variable to capture the effect of primary energy prices and stock appliances.

To attain the research objectives of exammining the primary energy consumption determents, related literature review including empirical studies on energy consumption has been reviewed. Furthermore, some policy recommendations in the light of the study findings have also been performed. The study involves econometric investigation and uses data from 1971-2005 drawn from annual reports from central Bank of jordan Department of Statistics National Accounts, Ministry of Energy Reports and International Financial Statistics Yearbook. (Book of the International Monetary Fund. (IMF)).

Structural Characteristics of Primary Energy Consumption in Jordan

As the following statistics show, the demand for primary energy in Jordan is closely related to GNP growth and has along followed similar patterns. During the last few decades, the Jordanian economy experienced high growth rate. The real GNP rose from JD1337.38 million in 1971 to JD 3924.29 million in 1996 and to JD 7713.5 million in 2005. The Consumption of primary energy increased from 453000 (TOE) in 1970 to 4152000 (TOE) in 1994, 5774000 (TOE) in 2003 and to 7362000 (TOE) in 2005 (Ministry of Energy and Mineral Resources Energy facts and Figures 2005. Since the energy in Jordan like other countries play a vital role in the economic development, any insufficiency in it will impose serious pressure on the process of national economy development.

However, in the light of the heavy reliance on crude oil importing as an energy source, this will impact substantially the Jordanian balance of payments, and constitute a burden on the Jordanian economic development. The increase of oil prices will increase automatically the negative impact on the balance of payments. In this context. The imported oil bill of energy has increased from JD 3.692. Million in 1970 to JD 600.183 million in 2003 and to 1431.465 million in 2006. (Ministry of Energy and Mineral Resources 2006). Such increase in the energy bill eroded the real growth rate that the economy has sustained for some years. The increase of oil prices negatively influenced the trade balance as well as the outflow of foreign currency. The increase of primary energy consumption was mainly due to rapid economic activities, population growth, inefficiency of energy consumption, and the growth of remittances of Jordanians working abroad which increased the demand for goods and services.

Inspite of the lack of energy resources in Jordan,the demand for oil has increased and the average energy consumption per capita increased from 300.4 kilogram of oil equivalent KGOE in 1970 to 988.57 KGOE in 1994, to 1054 KGOE in 2003 and to 1227.0 KGOE)in 2005 (Ministry of Energy and Mineral Recourses 2005). The Ministry of Energy and Mineral Resources has concentrated all its efforts to find more effective means to conserve energy consumption in Jordan. This was done through implementing different conservation programmes in order to reduce the energy bill and to achieve a better required investment in the energy sector. Such implementation helps in maintaining environmental pollution control.

The pattern and sectoral distribution of primary energy consumption developed in parallel with the growth of different economic demand activities.However, the industrial demand for oil grew from

The Demand for Primary Energy in Jordan: Assessing the Energy Consumption Determinants in the Tradable, non-Tradable and Household Sectors.

Ahmad Diab Al- Raymony and Hassan El-Nader **,** *Associate Professor, Department of Economics, Yarmouk University.*

The paper was received on 26/11/2007 **and accepted for publication on 8/2/2009**

Abstract

This paper examines the main factors affecting the consumption of primary energy, namely crude oil renewable energy, and natural gas, in the tradable, non-tradable and household sectors in Jordan. To achieve this objective, a linear model of a constant elasticity type has been employed to measure the effect of consumption determinants, by using annual data for the period between 1971-2005 obtained from national and international sources. The series data were analyzed through the application of the Ordinary Least Squares technique (OLS). Furthermore, the second autocorrelation technique (AR2) was also used to manage the existence of autocorrelation. The empirical results showed that the growth rates of domestic product, population, temperature and appliances positively and significantly affect energy consumption, while the growth rates of relative price of oil has a small negative effect on the energy consumption .Tthe estimated results and the coefficient signs are gererally consistent with the economic theory and previous related empirical studies.

الطلب على الطاقة الاولية في الاردن: تقييم محددات استهلاك الطاقة في القطاعات التجارية، غير التجارية والقطاع العائلي

أحمد ذياب الريموني و حسن النادر، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

ملخص

يهدف هذا البحث الى قياس اثر المحددات الرئيسية على استهلاك الطاقة الاولية المكونة من النفط الخام والطاقة المتجددة والغاز الطبيعي في القطاعات التجارية وغير التجارية والقطاع المنزلي في الاردن.

ولتحقيق هذا الهدف فقد تم استخدام نموذج مرونة الطلب الثابت باستخدام البيانات السنوية للفترة الواقعة بين 1971-2005 من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى (OLS)، كما تم استخدام (AR2) لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي.

وقد دلت نتائج التحليل على المستويين الكلي والقطاعي ان معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي ومعدل النمو السكاني ومعدل درجات الحرارة ومعدل نمو السلع المعمرة التي تستعمل الطاقة الاولية لها دور ايجابي في استهلاك الطاقة الاولية ، بينما دلت نتائج التحليل على ان معدل نمو الاسعار له اثر سلبي لكنه قليل الاهمية على المستوى الكلي والقطاعي، لكنه ذو اثر ايجابي في القطاع الصناعي.

هذا وقد جاءت نتائج البحث بشكل عام منسجمة مع فرضيات البحث من جهة ومع نتائج معظم الدراسات السابقة في هذا الموضوع من جهة اخرى.

© 2009 by Yarmouk University (0165- 1023) ISSN.

Livni, S. (1997). The Sociodemographic Profile of Organ Donation in Israel between 1989 and 1/9/1994. Ph.D. Dissertation. Haifa, Israel: Technicon.

Lucia, Maria *et al*. (2006). Caring for Organ Donors: The Intensive Care Unit Physicians' View. Heart and Lung. 35(3): 190-197.

Martinez-Alarcon, L. *et al*. (2005). Attitude toward Living Related Donation of Patients on the Waiting List for a Deceased Donor Solid Organ Transplant. Transplantation Proceedings. 37(9): 3614-3617.

Martinez, J. *et al*. (2001). Organ Donation and Family Decision-Making within the Spanish Donation System. Social Science and Medicine. 53(4): 405-421.

Mistry, P. (2006). Donation after Cardiac Death: An Overview. Mortality. 11(2): 182-195.

Mizraji, R. *et al* (2007). Organ Donation in Latin America. Transplantation Proceedings. 39(3): 333-335.

Olweny, C. (1994). The Ethics and Conduct of Cross-Cultural Research in Developing Countries. Psycho-Oncology. 3(1): 11-20.

Parisi, N. and Katz, I. (1986). Attitudes toward Posthumous Organ Donation and Commitment to Donate. Health Psychology. 5(6): 565-580.

Piccoli, G. *et al*. (2004). To Give or to Receive? Opinions of Teenagers on Kidney Donation. Transplantation Proceedings. 36(3): 448-449.

Pierson, J. and Thomas, M. (2006). Collins Dictionary of Social Work. Glasgow: Harper Collins Publishers.

Rumsey, S. *et al*. (2003). Influence of Knowledge and Religiousness on Attitudes toward Organ Donation. Transplantation Proceedings. 35(8): 2845-2850.

Sanner, M. (2007). Two Perspectives on Organ Donation: Experiences of Potential Donors Families and Intensive Care Physicians of the Same Event. Journal of Critical Care. 22(4): 296-304.

Sanner, M. (2006). People's Attitudes and Reaction to Organ Donation. Mortality. 11(2): 133-150.

Schaeffner, E. *et al*. (2004). Knowledge and Attitude Regarding Organ Donation among Medical Students and Physicians. Transplantation. 77(11): 1714-1718.

Shih, F. *et al*. (2001). The Dilemma of "to-be or not to-be": Needs and Expectations of the Taiwanese Cadaveric Organ Donor Families during the Pre-donation Transition. Social Science and Medicine. 53(6): 693-706.

Shroff, S. (2007). Organ Donation and Transplantation: The Chennai Experience in India. Transplantation Proceedings. 39(3): 714-718.

Sirois, B. *et al*. (2005). Do New Drivers Equal New Donors? An Examination of Factors Influencing Organ Donation Attitudes and Behaviors in Adolescents. Journal of Behavioral Medicine. 28(2): 201-212.

Sque, M. and Payne, S. (2006). Current Issues in Organ Donation and Transplantation. Mortality. 11(2): 111-116.

Stokols, D. (1992). Establishing and Maintaining Healthy Environments: Toward a Social Ecology of Health Promotion. American Psychologist. 47(1): 6-22.

Zhang, L. *et al*. (2007). Knowledge and Willingness toward Living Organ Donation: A Survey of Three Universities in Changsha, Hunan Province, China. Transplantation Proceedings. 39(5): 1303-1309.

Bagheri, A. (2005). Organ Transplantation Laws in Asian Countries: A Comparative Study. Transplantation Proceedings. 37(10): 4159-4162.

Bahador, A. *et al*. (2007). Foundation of Local Network for Increasing Organ Donation in Southern Iran. Transplantation Proceedings. 39(4): 801-802.

Baluch, B. (2001). Signing the Organ Donor Card: The Relationship between Expressed Attitude, the Actual, Behavior, and Personality Traits. Journal of Social Psychology. 141(1): 124-126.

Barcellos, F. *et al*. (2005). Organ Donation: A Population-based Study. Clinical Transplantation. 19(1): 33-37.

Booth, M. (2006). Ethical Issues in Resuscitation and Intensive Care Medicine. Anaesthesia and Intensive Care Medicine. 8(1): 36-39.

Boulware. E. *et al*. (2002). Determinants of Willingness to Donate Living Related and Cadaveric Organs: Identifying Opportunities for Intervention. Transplantation. 73(10): 1683-1691.

Bruzzone, P. and Berloco, P. (2007). Ethical Aspects of Renal Transplantation from Living Donors. Transplantation Proceedings. 39(6): 1785-1786.

Burra, P. *et al*. (2005). Changing Attitude to Organ Donation and Transplantation in University Students during the Years of Medical School in Italy. Transplantation Proceedings. 37(2): 547-550.

Cacioppo, J. and Gardner, W. (1993). What Underlies Medical Donor Attitudes and Behavior? Health Psychology. 12(4): 269-271.

Cantwell, M and Clifford, C. (2000). English Nursing and Medical Students' Attitudes towards Organ Donation. Journal o f Advanced Nursing. 32(4): 961.

Childress, J. (2001). The Failure to Give: Reducing Barriers to Organ Donation. Kennedy Institute of Ethics Journal. 11(1): 1-16.

Colak, M. *et al*. (2008). A Household Study to Determine Attitudes and Beliefs Related to Organ Transplantation and Donation: A Pilot Study in Yapracik Village, Ankara, Turkey. Transplantation Proceedings. 40(1): 29-33.

Danielson, B. *et al*. (1998). Attitudes and Beliefs Concerning Organ Donation among Native Americans in the Upper Midwest. Journal of Transplantation Coordination. 8(3): 153-156.

Durta, M. *et al*. (2004). Knowledge about Transplantation and Attitudes toward Organ Donation: A Survey among Medical Students in Northeast Brazil. Transplantation Proceedings. 36(4): 818-820.

Essman, C. and Thorton, J. (2006). Assessing Medical Student Knowledge, Attitudes, and Behaviors Regarding Organ Donation. Transplantation Proceedings. 38(9): 2745-2750.

Fahrenwald, N. and Stabnow, W. (2005). Sociocultural Perspective on Organ and Tissue Donation among Reservation-Dwelling American Indian Adults. Ethnicity and Health. 10(4): 341-354.

Featherstone, K. (1994). Nurses' Knowledge and Attitudes toward Organ and Tissue Donation in a Community Hospital. Journal of Trauma Nursing. 1(2): 57-63.

Feeley, T. (2007). College Students' Knowledge, Attitudes, and Behaviors Regarding Organ Donation: An Integrated Review of the Literature. Journal of Applied Social Psychology. 37(2): 243-271.

Hazinski, M. (1987). Pediatric Organ Donation: Responsibilities of the Critical Care Nurse. Pediatric Nursing. 13: 354-357.

Horton, R. and Horton, P. (1990). Knowledge Regarding Organ Donation: Identifying and Overcoming Barriers to Organ Donation. Social Science and Medicine. 31(7): 791-800.

Jasper, J. *et al*. (2004). Altruism, Incentives, and Organ Donation: Attitude of Transplant Community. Medical Care. 42(4): 378-386.

Johnson, E. and Goldstein, D. (2003). Do Defaults Save Lives? Science. 302(5649): 1338-1339.

Kim, Theresa. (2006). Understanding Nursing Students' Knowledge and Attitudes toward Organ Donation in Korea: Implications for Education. Nurse Education Today. 26(6): 465-474.

Respondents were also strongly supportive of the notion that organ donation saves people's lives. This finding is supported by previous literature carried out by Feeley (2007), as well as Essman and Thorton (2006). Students showed their willingness to donate some of their organs, mainly to their family members, which is consistent with research conducted by Cantwell and Clifford (2000) on medical students in Brazil and another study by Durta *et al*. (2004) conducted on some Chinese university students.

Findings illustrate that there were no differences with a statistical significance in students' attitudes toward the Scale of Organ Donation by respondents' place of residence. This outcome is contradicted by past research on the subject implemented by Durta *et al*. (2004). Similarly, the finding that there were no differences in students' attitudes toward organ donation by gender is inconsistent with previous literature results carried out by Al-Faqih (1991). On the contrary, it was concluded that the variables of age and education did not influence students' attitudes toward organ donation which contradicts many previous studies on the subject (Sanner, 2006; Barcellos *et al*., 2005; Boulware *et al*., 2002).

Recommendations:

Based on the findings of the study, the following recommendations are presented:

* Bagheri (2005, P. 4159) stated that: "legal tools are a necessity in organ procurement to allow transplant surgeons to remove organs from potential sources." As a result, there is a critical need for having, adopting, and implementing such tools in Jordan.

* Some respondents reported while interviewed that they know some people who sold some of their organs, namely kidneys, in return for money. As a result, the government should make more efforts to stop selling organs, as well as criminalize participants in such acts.

* Having more outreach efforts and campaigns among different population groups improves the chances of organ donation (Hazinski, 1987). Mass advertising through different means, including the internet, could also be used for the purpose of such campaigns (Appel, 2005). Such effective efforts will increase awareness, and create positive attitudes among the public that will increase the likelihood of donating organs.

* Specific methods could be found to state donation intentions on driving licenses when adolescents receiving their licenses could be approached as possible organ donors (Sirois *et al*., 2005; Cacioppo and Gardner, 1993).

* Psycho-social support for donors, recipients, and their families should be provided. This is critical since the process of donation is dealt with from only a biological approach.

* Material about the importance of organ donation, as well as the position of Islam of such donation, should be included in the curriculum of schools and universities.

References:

Abouna, G. (2008). Organ Shortage Crisis: Problems and Possible Solutions. Transplantation Proceedings. 40(1): 34-38.

Akgun, S. *et al*. (2002). Attitudes and Behavior Related to Organ Donation and Transplantation: A Survey of University Students. Transplantation Proceedings. 34(6): 2009-2011.

Alden, D. and Cheung, A. (2000). Organ Donation and Culture: A Comparison of Asian American and European American Beliefs, Attitudes, and Behaviors. Journal of Applied Social Psychology. 30(2): 293-314.

Al-Faqih, S. R. (1991). The Influence of Islamic Views on Public Attitudes towards Kidney Transplant Donation in a Saudi Arabian Community. Public Health. 105(2): 161-165.

Appel, J. (2005). Organ Solicitation on the Internet: Every Man for Himself. Hastings Center Report. 35(3): 14-15.

G) Differences by College: Table (12) presents findings of independent samples t-test for means of students' responses on statements "items" with a statistical significance by the variable of college type. Findings show that while students of Islamic Studies opposed the idea that Islamic religion limits organ donation between Muslims only (Mean = 2.68, S.D. = 1.10), students of Social and Human Sciences supported such an idea (Mean = 3.30, S.D. = 0.99). Similarly, students of Social and Human Sciences had more positive attitudes (Mean = 3.67, S.D. = 1.42) toward the statement that "Jordanian culture rejects trading organs in response to poverty" than students attending Islamic Studies (Mean = 3.20, S.D. = 1.41). Moreover, students of the College of Islamic Studies supported the idea that the Jordanian family encourages its members to donate their organs to outsiders "non-relatives" (Mean = 3.27, S.D. = 0.98), this notion was opposed by other students (Mean = 2.92, S.D. = 1.02).

In relation to the "Personal Position" component, there were differences in relation to two statements. To begin with, students of Islamic Studies did not oppose donating some organs of their bodies during their life time (Mean = 3.02, S.D. = 1.37), in contrast to students of Social and Human Sciences who opposed this idea (Mean = 2.52, S.D. = 1.33). Similarly, both categories of students rejected the idea of donating organs for medical research purposes even though students attending Social and Human Sciences (Mean= 2.40 S.D. = 1.25) were more opponents than those attending Islamic Studies (Mean = 2.92, S.D. = 1.29).

Table (12): Findings of Independent Samples "t" Test for Mean of Respondents' Responses to Items with a Statistical Significance by the Variable of College

#	Statement	Islamic Studies		Social Sciences		t Value
		Median	Standard Deviation	Median	Standard Deviation	
2	The religion of Islam limits organ donation between Muslims only.	2.86	1.10	3.30	0.99	2.27*
4	The Jordanian culture rejects the trade of organs as a solution for poverty.	3.20	1.41	3.67	1.42	2.13*
6	The Jordanian family encourages their members to donate their organ to outsiders.	3.27	0.98	2.92	1.02	2.04*
9	I don't mind donating certain organs from my body during my life.	3.02	1.37	2.52	1.33	2.35*
14	I agree with organ donation for the purposes of research and scientific experimentation.	2.92	1.29	2.40	1.25	2.60**
24	I am afraid of the side effects which are due to organ donation.	3.70	1.15	4.11	0.77	2.87**
27	Organ trade is widely spread in Jordan, which intimidates citizens from donating.	3.13	1.24	3.50	1.15	1.96*

* $\alpha \leq 0.05$ **$\alpha \leq 0.01$

Discussion of Findings:

The current study illustrates that respondents' attitudes toward all components of the Scale of Organ Donation were moderately positive. The study also concludes that the process of organ donation, as perceived by respondents, is consistent with the principles of Islamic religion which is enhanced by previous literature carried out by Rumsey *et al*. (2003) and Livni (1997).

	discourages citizens from donating.							
All Statements		26.0	25.6	16.9	10.9	20.5	3.26	0.67

Table (10): Findings of One-Way ANOVA for Statements of the Fears and Consequences Component

Gender	**Mean**	**S.D.**	**F Value**	**Sig.**
Male	3.10	0.76		
Female	3.30	0.64	3.19	0.08
Nationality	**Mean**	**S.D.**	**F Value**	**Sig.**
Jordanian	3.26	0.69		
Non-Jordanian	3.30	0.24	0.03	0.86
Faculty	**Mean**	**S.D.**	**F Value**	Sig.
Islamic Studies	3.10	079		
Hum. and Social Sciences	3.33	0.60	4.75	0.03
Academic Year	**Mean**	**S.D.**	**F Value**	**Sig.**
Freshman	3.28	0.72		
Sophomore	3.30	0.65		
Junior	3.29	0.51	0.31	0.82
Senior	3.19	0.80		
Place of Residence	**Mean**	**S.D.**	**F Value**	**Sig.**
City	3.26	0.66		
Village	3.31	0.68	0.78	0.46
Badia	2.93	0.90		

F) Overall Scale of Organ Donation: As presented in Table (11), findings of one-way ANOVA illustrate that there were no differences with a statistical significance toward the Scale of Organ Donation by each of the variables of gender ($F = 2.49$, $\alpha = 0.12$), faculty ($F = 0.05$, $\alpha = 0.82$), academic year ($F = 0.36$, $\alpha = 0.79$), and place of residence ($F = 0.78$, $\alpha = 0.46$). On the other hand, there were differences with a statistical significance by the variable of nationality, in which the mean value for responses of Jordanian students was 3.18 and 2.86 for non Jordanians ($F = 4.61$, $\alpha = 0.03$).

Table (11): Findings of One-Way ANOVA for all Statements of the Overall Scale of Organ Donation

Gender	**Mean**	**S.D.**	**F Value**	**Sig.**
Male	3.08	0.39		
Female	3.19	0.43	2.49	0.12
Nationality	**Mean**	**S.D.**	**F Value**	**Sig.**
Jordanian	3.18	0.42		
Non-Jordanian	2.86	0.43	4.61	0.03
Faculty	**Mean**	**S.D.**	**F Value**	**Sig.**
Islamic Studies	3.16	0.43		
Hum. And Social Sciences	3.17	0.42	0.05	0.82
Academic Year	**Mean**	**S.D.**	**F Value**	**Sig.**
Freshman	3.22	0.39		
Sophomore	3.13	0.35		
Junior	3.15	0.39	0.36	0.79
Senior	3.17	0.51		
Place of Residence	**Mean**	**S.D.**	**F Value**	**Sig.**
City	3.15	0.43		
Village	3.29	0.33	1.52	0.22
Badia	3.01	0.37		

Table (8): Findings of One-Way ANOVA for Statements of the Medical Technology Component

Gender	**Mean**	**S.D.**	**F Value**	**Sig.**
Male	3.09	0.45		
Female	3.08	0.65	0.002	0.96
Nationality	**Mean**	**S.D.**	**F Value**	**Sig.**
Jordanian	3.10	0.60		
Non-Jordanian	2.83	0.83	1.47	0.23
Faculty	**Mean**	**S.D.**	**F Value**	**Sig.**
Islamic Studies	3.05	0.60		
Hum. and Social Sciences	3.10	0.61	0.29	0.59
Academic Year	**Mean**	**S.D.**	**F Value**	**Sig.**
Freshman	3.10	0.64		
Sophomore	3.07	0.64		
Junior	3.05	0.52	019	0.90
Senior	3.13	0.65		
Place of Residence	**Mean**	**S.D.**	**F Value**	**Sig.**
City	3.07	0.63		
Village	3.28	0.43	1.90	0.15
Badia	2.83	0.51		

E) Fears and Consequences: The fourth component of the Scale of Organ Donation is related to "Fears and Consequences." This component included five statements. Table (9) shows disagreement of respondents with organ donation for business purposes (Mean = 4.01, S.D. = 1.36), feared the side effects of having organ donation (Mean = 3.98, S.D. = 0.93), were discouraged from donating their organs because of the widespread trade for business purposes (Mean = 3.38, S.D. = 1.19), and agreed with the possibility of donating some of their organs during their life time if donating would create no harm to their body (Mean = 3.35, S.D. = 1.36). Conversely, respondents rejected the idea of donating some of their organs in return for some money (Mean = 1.57, S.D. = 0.96).

As presented in Table (10), findings of one-way ANOVA illustrate that there were no differences with a statistical significance toward the "Cultural" component by each of the variables of gender ($F = 3.19$, $\alpha = 0.08$), nationality ($F = 0.03$, $\alpha = 0.86$), academic year ($F = 0.31$, $\alpha = 0.82$), and place of residence ($F = 0.78$, $\alpha = 0.46$). On the contrary, there were no differences with a statistical significance by the variable of faculty ($F = 4.75$, $\alpha = 0.03$).

Table (9): Percentages, Means, and Standard Deviations for Items of the Component of Fears and Consequences

#	**Statement**	**Strongly Agree %**	**Agree %**	**Neutral %**	**Disagree %**	**Strongly Disagree %**	**Mean**	**S.D.**
23	I may donate certain organs of my body during my life, unless it would negatively affect my life.	21.6	34.6	15.7	13.0	15.1	3.35	1.36
24	I am afraid of side effects which are due to organ donation.	30.3	47.7	15.1	05.4	02.2	3.98	0.93
25	I don't believe in organ donation operations as business deals.	55.1	17.3	11.9	04.9	10.8	4.01	1.36
26	I don't mind selling some of my organs in return for some money.	01.6	04.9	09.7	16.8	67.7	1.57	0.96
27	Organ trade is widely spread in Jordan, which	21.6	24.3	31.9	14.6	07.6	3.38	1.19

way ANOVA, as presented in Table (8), illustrates that there were no differences with a statistical significance toward the "Cultural Component" by each of the variables of gender (F = 0.002, α = 0.96), nationality (F = 1.47, α = 0.23), faculty (F = 0.29, α = 0.59), academic year (F = 0.19, α = 0.90), and place of residence (F = 1.90, α = 0.15).

Table (7): Percentages, Means, and Standard Deviations for Items of the Medical Technology Component

#	Statement	Strongly Agree %	Agree %	Neutral %	Disagree %	Strongly Disagree %	Mean	S.D
17	Jordan is distinguished with the accuracy in pre-medical tests needed for the organ donation.	14.1	38.4	36.8	4.9	5.9	3.50	0.99
18	Jordanian medical staff are qualified enough to perform organ transplant.	14.6	46.5	27.0	10.3	1.6	3.62	0.91
19	Jordan owns advanced medical techniques to perform organ transplants.	10.3	43.2	35.7	9.2	1.6	3.51	0.86
20	Jordan is a leading country in the field of artificial organ transplantation.	3.8	28.1	48.6	14.1	5.4	3.11	0.88
21	I encourage producing organs through cloning.	5.4	11.4	26.5	21.6	35.1	2.30	1.21
22	Cloning helps the availability of needed organs for donation.	4.9	14.1	32.4	21.6	27.0	2.48	1.17
All Statements		8.9	30.3	34.5	13.6	12.8	3.09	0.61

#	Statement	Strongly Agree %	Agree %	Neutral %	Disagree %	Strongly Disagree %	Mean	S.D.
12	I agree to donate certain organs of my body to a non family member.	10.8	25.4	34.1	19.5	10.3	3.07	1.14
13	I agree with organ transplantation from brain dead people.	14.1	15.7	25.9	21.1	23.2	2.76	1.35
14	I agree with donating organs for research and scientific experiments.	07.0	22.2	17.8	26.5	26.5	2.57	1.28
15	Organ donation contributes in saving people's lives.	52.4	37.3	08.1	00.5	01.6	4.38	0.79
16	I agree with organ donation for the purposes of plastic surgery.	02.2	14.1	19.5	22.7	41.6	2.12	1.17
All Statements		19.2	14.1	19.5	22.7	41.6	3.11	0.73

Table (6): Findings of One-Way ANOVA for Statements of the Personal Position Component

Gender	Mean	S.D.	F Value	Sig.
Male	3.01	0.75		
Female	3.13	0.72	0.84	0.36
Nationality	**Mean**	**S.D.**	**F Value**	**Sig.**
Jordanian	3.13	0.71		
Non-Jordanian	2.52	0.91	5.63	0.02
Faculty	**Mean**	**S.D.**	**F Value**	**Sig.**
Islamic Studies	3.17	0.74		
Hum. and Social Sciences	3.07	0.72	0.76	0.38
Academic Year	**Mean**	**S.D.**	**F Value**	**Sig.**
Freshman	3.12	0.60		
Sophomore	3.06	0.61		
Junior	3.05	0.68	0.37	0.78
Senior	3.18	0.88		
Place of Residence	**Mean**	**S.D.**	**F Value**	**Sig.**
City	3.07	0.75		
Village	3.33	0.56	1.33	0.27
Badia	3.04	0.77		

D) Medical Technology: The third component of the Scale of Organ Donation is related to medical technology. This component included six statements. Table (7) illustrates percentages, means, and standard deviations for statements of this component. According to Table (7), students positive responses shows that Jordan has a qualified medical staff to perform organ donation (Mean = 3.62, S.D. = 0.91), appropriate medical techniques to perform organ transplantation are available in Jordan (Mean = 3.51, S.D. = 0.86), Jordan has accurate pre-medical tests needed for organ donation (Mean = 3.50, S.D. = 0.99), and Jordan is one of the leading countries in the field of artificial organ transplantation (Mean = 3.11, S.D. = 0.88). On the other hand, respondents opposed the ideas that they encourage producing organs through cloning (Mean = 2.30, S.D. = 1.21), and that cloning helps the availability of needed organs for donation (Mean = 2.48, S.D. = 1.17). Results of one-

Table (4): Findings of One-Way ANOVA for Statements of the Cultural Component

Gender	**Mean**	**S.D.**	**F Value**	**Sig.**
Male	3.12	0.52		
Female	3.26	0.55	2.39	0.12
Nationality	**Mean**	**S.D.**	**F Value**	**Sig.**
Jordanian	3.24	0.55		
Non-Jordanian	2.94	0.52	2.41	0.12
Faculty	**Mean**	**S.D.**	**F Value**	**Sig.**
Islamic Studies	3.25	0.54		
Hum. Social Sciences	3.22	0.55	0.11	0.74
Academic Year	**Mean**	**S.D.**	**F Value**	**Sig.**
Freshman	3.38	0.51		
Sophomore	3.14	0.50	1.54	0.21
Junior	3.23	0.57		
Senior	3.18	0.57		
Place of Residence	**Mean**	**S.D.**	**F Value**	**Sig.**
City	3.23	0.55		
Village	3.24	0.57	0.04	0.96
Badia	3.17	0.30		

C) Personal Position: The second component of the Scale of Organ Donation is related to respondents' "Personal Position" on organ donation. This component included eight statements. Table (5) illustrated students' positive attitudes toward different statements of this component, as ranked in a descending order: the contribution of organ donation in saving people's lives (Mean = 4.38, S.D. = 0.79), the possibility of donating certain organs of their bodies to a member of their family (Mean = 3.99, S.D. = 1.02), willingness to donate some organs of their bodies right after their death (Mean = 3.26, S.D. = 1.31), as well as a non family member (Mean = 3.07, S.D. = 1.14). On the contrary, respondents were opponents of having an organ transplantation from brain dead donors (Mean = 2.76, S.D. = 1.35), donating some organs of their bodies during their life (Mean = 2.68, S.D. = 1.36), donating some organs for research experimentation (Mean = 2.57, S.D. = 1.28), and the performance of organ donation for the purpose of plastic surgery (Mean = 2.12, S.D. = 1.17). Results of one-way ANOVA, as presented in Table (6), shows that there were no differences with a statistical significance toward the "Personal Position" component by each of the variables of gender ($F = 0.84$, $\alpha = 0.36$), faculty ($F = 0.76$, $\alpha = 0.38$), academic year ($F = 0.37$, $\alpha = 0.78$), and place of residence ($F = 1.33$, $\alpha = 0.27$). Conversely, there were differences with a statistical significance toward the "Personal Position" component by respondents' nationality ($F = 5.63$, $\alpha = 0.02$).

Table (5): Percentages, Means, and Standard Deviations for Items of the Personal Position Component

#	**Statement**	**Strongly Agree %**	**Agree %**	**Neutral %**	**Disagree %**	**Strongly Disagree %**	**Mean**	**S.D.**
9	I don't mind donating certain organs of my body during my life.	10.8	22.2	17.8	22.7	26.5	2.68	1.36
10	I am willing to donate some organs of my body right after my death.	19.5	29.2	24.3	12.4	14.6	3.26	1.31
11	I agree to donate certain organs from my body to a family member.	36.8	36.2	19.5	24.3	03.2	3.99	1.02

Table (3): Percentages, Means, and Standard Deviations for Items of the Cultural Component

#	Statement	Strongly Agree %	Agree %	Neutral %	Disagree %	Strongly Disagree %	Mean	S.D.
1	**Organ donation is consistent with the principles of Islam.**	27.0	53.5	15.7	01.6	02.2	4.02	.083
2	**Islam limits organ donation between Muslims only.**	03.8	10.8	29.2	36.8	19.5	2.43	1.04
3	**Jordanian traditions encourage the organ donation.**	10.3	33.5	35.1	15.7	05.4	3.23	1.02
4	**Jordanian culture rejects trading organs in response to poverty.**	35.7	20.0	18.4	12.4	13.5	3.52	1.43
5	**The Jordanian family encourages organ donation among its members.**	16.8	42.2	24.9	10.8	05.4	3.54	1.06
6	**The Jordanian family encourages its members to donate to outsiders.**	04.9	31.9	34.1	21.6	07.6	3.05	1.02
7	**Local civil society institutions aware people about the importance of organ donation.**	07.6	29.2	34.1	21.6	07.6	3.08	1.06
8	**Jordanian media launches effective campaigns to encourage organ donation.**	07.0	26.5	30.8	24.9	10.8	2.94	1.11
All Statements		14.1	31.0	27.8	18.2	09.0	3.23	0.55

F) Statistical Analysis: Outputs from the questionnaire were analyzed by using SPSS software (Statistical Package for the Social Sciences). Descriptive statistics, including frequencies, percentages, means, and standard deviations, were used to characterize the sample. Similarly, quantitative statistics, including one-way ANOVA, independent samples (t-test), and Cornobach's Alpha were also employed. The level of significance was set at alpha = 0.05 or a level of significance of 95%.

Findings of the Study:

A) Characteristics: Data presented in Table (2) show that the majority of respondents were females (77.3%), seniors (30.8%), have the Jordanian nationality (95.7%), College of Human and Social Sciences attendees (67.3%), and city residents (83.3%). In addition, only 14 respondents (7.6%) pointed out that they know at least one of their family members or a friend who is in need for an organ donation. On the other hand, 21 respondents (11.4%) reported that they know a family member or a friend who donated an organ.

Table (2): Respondents' Distribution by Some of their Qualitative Characteristics

Gender	**Freq.**	**%**	**Academic Year**	**Freq.**	**%**
Male	042	22.7	Freshman	38	20.5
Female	143	77.3	Sophomore	34	18.4
Total	185	100	Junior	56	30.3
Nationality	**Freq.**	**%**	Senior	57	30.8
Jordanian	177	95.7	Total	185	100
Non-Jordanian	008	04.3	**Place of Residence**	**Freq.**	**%**
Total	185	100	City	154	83.3
Faculty	**Freq.**	**%**	Village	025	13.5
Islamic Studies	060	32.4	Badia "Desert"	006	03.2
Hum. and Social Sc.	125	67.6	Total	185	100
Total	185	100			
One or More Family Members	**Freq.**	**%**	**Knowling a Family Member or a Friend who Donated**	**Freq.**	**%**
Needs a Donation	014	07.6	Know	021	11.4
No Need for Donation	171	92.4	Do not Know	164	88.6
Total	185	100	Total	185	100

B) The Cultural Component: The first component of the questionnaire included the "Cultural" component. This component included eight statements. As reported in Table (3), students' positive attitudes toward different statements, ranked in a descending order, illustrates that the process of organ donation is consistent with the principles of Islamic religion (Mean = 4.02, S. D. = 0.03), encouraged by the Jordanian family when organ donation is among its members (Mean = 3.54, S. D. = 1.06), and opposed in the Jordanian culture when trading organs is a response to poverty (Mean = 3.52, S.D. = 1.43). On the contrary, the study revealed respondents' opposition to the idea that different types of the Jordanian media set out effective awareness campaigns to encourage organ donation (Mean = 2.94, S.D. = 1.11), as well as the idea that Islamic religion limits organ donation between Muslims only (Mean = 2.43, S.D. = 1.04). Findings of one-way ANOVA, as shown in Table (4), illustrates that there were no differences with a statistical significance toward the "Cultural" component by any of the variables related to respondents' qualitative characteristics. These included gender ($F = 2.39$, $\alpha = 0.12$), nationality ($F = 2.41$, $\alpha = 0.12$), faculty ($F = 0.11$, $\alpha = 0.74$), academic year ($F = 1.54$, $\alpha = 0.21$), and place of residence ($F = 0.04$, $\alpha = 0.96$).

characteristics. It was generally found that while gender does not influence their attitudes, age and education do influence their attitudes toward organ donation (Sanner, 2006; Barcellos *et al*., 2005; Boulware *et al*., 2002).

Generally, previous literature on the subject of organ donation is related to many social, behavioral, and health sciences. Further, different techniques and methodologies were used by different studies in which comparing their findings on an objective basis is difficult. Furthermore, while some studies dealt with the subject of organ donation from a theoretical angle, others were more field or practical studies. Moreover, some of the preceding literature analyzed the relationship between organ donation and some demographic characteristics of respondents. Finally, some studies emphasized the role of cultural factors in shaping people's attitudes, willingness, and decision to donate their organs or the organs of their beloved ones.

Methodology:

A) Community of the Study: The community of the study included all undergraduate students attending two faculties; Faculty of Human and Social Sciences and the Faculty of Islamic Studies at the University of Jordan during the "Summer Semester" of the academic year 2006/2007. The two faculties were chosen to determine whether there were differences in students' attitudes toward organ donation between both faculties, since students of Islamic Studies could be affected by Islamic position from the subject.

B) Sampling: A proportional stratified sample was derived from undergraduate students attending each of the two faculties. The sample was stratified on the basis of college and gender, as well as proportional in which a sample size of 5% was randomly chosen from each gender in each of the two faculties. As a result, 185 students completed the questionnaire, as presented in Table (1). Fortunately, a response rate of 100% was obtained.

Table (1): Deriving Sample from the Community of the Study

Title of Faculty	**Number of Students**				**Total 5%**
	Females		**Males**		
	Number	5%	Number	5%	
Human and Social Sciences	1861	93	644	32	125
Islamic Studies	1005	50	194	10	60
Total	2866	143	838	42	185

C) Instrumentation: Data were gathered by means of a questionnaire through an interview. The questionnaire included two parts. The first part included some questions dealing with respondents' qualitative characteristics such as gender, nationality, faculty type, academic year, and place of residence. The second part of the questionnaire included the Scale of Organ Donation. This scale included twenty-seven statements distributed over four components. All statements of the scale were designed according to Likert Scale with five response categories. These components were the "Cultural", "Personal Position", "Medical Technology", and "Fears and Consequences." Cornobach's Alpha test was employed in which a value of 0.85 was obtained. This value assured a high level of internal consistency among statements "items" representing the Scale of Organ Donation.

D) Limitations of the Study: Findings of this study could only be generalized for undergraduate students attending the two faculties which represented the community of the study. Hence, findings could not be applicable on students attending other faculties and universities inside or outside Jordan.

E) Operational Definitions:

The following concepts were operationally defined for the purpose of this study:

1. Students' Attitudes: Students positive, neutral, or negative position (attitudes) towards different statements related to organ donation.

2. Scale of Organ Donation: Twenty-seven statements (items) illustrating students' attitudes toward four components related to organ donation.

and Katz, 1986). Upon findings of a qualitative ethnographic study obtained from reservation dwelling American Indian adults, Fahrenwald and Stabnow (2005) found that the intention to serve as a tissue or an organ donor is influenced by environmental factors. Such factors included confidence in healthcare system competence, cultural beliefs about donation, and outreach efforts targeting the community, such as the family and media. These findings enhanced previous research by Stokols (1992) who arrived to similar conclusions. Rumsey *et al*. (2003) conducted a study on 190 undergraduate students attending a Midwestern university in the United States. The study showed that students' attitudes toward organ donation were positively affected by four variables. These variables included awareness of someone who had donated an organ after death, education related to organ donation, religious beliefs, and knowledge of someone who received a donated organ. However, sometimes the decision about organ donation is in the hands of the patient's family for many reasons, including health ones (Booth, 2006).

Findings across 27 studies about students' knowledge, attitudes, and intentions regarding tissue and organ donation illustrated that 23% indicated signing an organ donation card or a state registry form, having positive attitudes toward organ donation, a willingness to become an organ donor, and a lack of information about donation (Feeley, 2007). Essman and Thorton (2006) gathered data from 500 respondents through a questionnaire from first and second year medical students attending three Ohio medical schools. Findings showed that 99% of medical students were supportive of organ donation. It was also concluded that completing a donation course before or during medical school significantly improved knowing where to find answers for patients having questions about donation, as well as having an increased knowledge about donation. Some of these findings are consistent with previous research carried out by Schaeffner *et al*. (2004) and Cantwell and Clifford (2000). Similarly, another study conducted on medical students in Brazil showed that 69.2% were supportive of donating organs and their willingness to donate increased as they advanced in medical school (Durta *et al*., 2004). Also data obtained from 434 students in three universities in China showed that about half of respondents showed a willingness to donate their organs; the majority considered relatives as their most probable donors, and that students from urban areas showed less willingness to donate than students from rural areas (Zhang *et al*., 2007). Indeed, students with altruistic values are more likely to be willing to donate their organs (Zhang *et al*., 2007; Jasper *et al*., 2004).

In a study on 1,676 students attending 14 high schools in Torino, Italy, attitudes of respondents toward kidney donation were positive. However, the study concluded that the idea of receiving a kidney from a close relative was seen as disturbing (Piccoli *et al*., 2004). Horton and Horton (1990) found a relationship between knowledge of organ donation facts and subjects' attitudes toward organ donation, whether they carried or requested an organ donor card, and their willingness to donate their own organs or their deceased loved ones. Furthermore, outcomes from a survey of 850 individuals, mostly students, in a Saudi Arabia community in Riyadh city, mostly students, Al-Faqih (1991) found that respondents acceptance of organ donation at birth was highest among the age category of less than thirty years and higher among males than females. Yet, while 65% of respondents were willing to donate to a close relative, only 9.3% were willing to donate to strangers. A similar study was conducted by Cloak *et al*. (2008) on 87 male and female respondents of 18 years of age or older in a rural village in Ankara, Turkey to understand their attitudes toward organ donation. The study found that 47.1% were willing to donate while alive which was statistically associated with younger age categories. The most common reported reasons for refusal to donate included the belief of suffering from pain after death (27.6%) and religious obstacles (25.3%). Finally, the study found that 15% believed that their customs and traditions are adverse to organ donation.

The process of making a decision related to organ donation is strongly influenced by socio-cultural practices (Bahador, 2007; Alden and Cheung, 2000). For example, in some cultures, taking organs from another person is seen as an undesirable act since it means taking his/her spirit (Danielson *et al*., 1998). Regarding religion, Christianity, Judaism, and Islam are all supportive of organ donation (Livni, 1997). So, the process of understanding culture helps medical professional in approaching grieving families and relatives for organ donation of their loved ones (Featherstone, 1994). Indeed, donation policies that ignore symbols, deep beliefs, emotions attributed to the human body, and sentiments may become barriers to donation if ignored (Childress, 2001). Generally, working effectively with people requires understanding the world from their vision and perspective (Olweny, 1994). However, many studies discussed the relationship between attitudes of different subgroups of population and their demographic

Introduction

Medical technology played a critical role in the progress of transplantation as a life saving procedure (Baluch, 2001). Organ transplantation among human beings is one of the most outstanding medico-surgical advances of modern medicine during the twentieth century offering individuals another chance of life (Sque and Payne, 2006; Mistry, 2006). Indeed, a huge number of deaths could have been saved if there were suitable donors. For example, 45,000 individuals passed away in the United States from 1995 to 2003 while waiting for donors (Johnson and Goldstein, 2003). Nowadays, organ transplantation is more successful than in the past and opens a new option for some types of patients (Sanner, 2007). Yet, there is a great gap between available donations and needed ones (Shroff, 2007; Kim, 2006; Martinez-Alarcon, 2005). Consequently, the shortage of donors is considered to be the most challenging obstacle facing organ donation (Lucia, *et al*., 2006). However, during the past decade, the demand for organ transplantation increased rapidly due to the rising success of transplants, the improvement in post transplant outcome, and the increased incidence of vital organ failure (Abouna, 2008).

Understanding attitudes of any particular group, community, or society is part of its culture. Pierson and Thomas (2006, P. 43) defined an attitude as a "habitual way of responding to, or thinking about, people, groups, and objects in a generally favourable or unfavourable manner." Hence, many researchers (Martinez *et al*. 2001; Shih *et al*., 2001) emphasized that the process of understanding attitudes within a cultural framework is important for any efforts and motivations that aim to urge and encourage organ donation. In fact, in many countries, the absence of financial coverage represents an obstacle facing organ donation (Mizraji *et al*., 2007). However, Bruzzone and Berloco (2007) illustrated that commercial organ donations from living donors, especially children, are discouraged since they are unethical for many reasons. Some of these reasons include poor screening which may end with having contagious diseases or agents, as well as having inappropriate surgical and medical management of recipients, such as being discharged early to seek medical attention in their native countries.

Problem of the Study:

Locally and worldwide, there is a shortage in organ donation which leads to a huge number of deaths waiting for donors. Yet, attitudes affect peoples' decisions whether or not to donate their organs. Consequently, it is important to understand factors that shape students' attitudes, as well as the nature of such attitudes among college students. This understanding will help in creating effective future campaigns that aim to encourage people to view organ donation from a positive angle.

Importance of the Study:

One of the main limiting factors in transplant programs is the shortage of organ donations (Burra *et al*., 2005). Activities of organ donation and transplantation are dependent on many factors, including attitudes of the general public (Akgun *et al*, 2002). The nature of such attitudes varies from one culture to another for many reasons, including economic and cultural ones (Piccoli *et al*., 2004). As a result, understanding attitudes of college students, as well as factors that encourage or discourage organ donation will help in the design and implementation of any awareness campaigns targeting them.

Purposes of the Study:

The current study mainly analyzes the following subjects:

1. Students' attitudes toward different components of the Scale of Organ Donation by some of their qualitative characteristics.
2. Students' attitudes toward organ donation, in general, by some of their qualitative characteristics.

Previous Literature:

Different findings were concluded by previous theoretical and field literature on the subject of organ donation, including some studies conducted on college students. The balance between anti-donation and pro-donation factors shapes the nature and direction of peoples' attitudes toward organ donation (Sanner, 2006). As a result, when psychological discomfort is weak, the strength of altruism, depending on empirical facts, may have some significance for the willingness to donate organs (Parisi

Students' Attitudes toward Organ Donation: A Field Study at the University of Jordan

Salah Hamdan Al-Louzi, *Social Work Institute-The University of Jordan.*

The paper was received on 6/7/2008 **and accepted for publication on 8/3/2009**

Abstract

The current study aimed to analyze undergraduate students' attitudes toward organ donation. A proportional stratified sample on the basis of gender and college type was derived from the College of Islamic Studies and the College of Human and Social Sciences at the University of Jordan. A total of 185 respondents were interviewed by using a questionnaire. The questionnaire included some demographic questions and the Scale of Organ Donation which combined twenty-seven statements designed on a Likert Scale with five response categories.

Many statistical methods were employed, including qualitative statistics to characterize the sample, as well as the usage of quantitative statistics, including Cornobach's Alpha, one-way ANOVA, and an independent samples t-test.

Results showed that students' attitudes toward all components of the Scale of Organ Donation were moderately positive. It was also found that there were no differences with a statistical significance toward the Scale of Organ Donation for each of the variables of gender, faculty, academic year, and place of residence. On the other hand, there were differences with a statistical significance for the variable of nationality.

Keywords*: Organ donation, university students, culture, consequences, medical technology.*

اتجاهات الطلبة نحو التبرع بالأعضاء: دراسة حقلية في الجامعة الأردنية

صلاح حمدان اللوزي، معهد العمل الإجتماعي-الجامعة الأردنية

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل اتجاهات طلبة البكالوريوس نحو التبرع بالأعضاء. حيث تم سحب عينة طبقية عشوائية مبنية على أساس كل من متغيري الجنس ونوع الكلية في كليتي الدراسات الإسلامية والعلوم الاجتماعية والإنسانية في الجامعة الأردنية. وقد تم مقابلة 185 مبحوثاً باستخدام الاستبانة. واشتملت الاستبانة على بعض الأسئلة الديموغرافية ومقياس التبرع بالأعضاء الذي تكون من 27 جملة تقريرية، تمت صياغتها حسب مقياس ليكرت الخماسي.

كما استخدمت الدراسة عدة أساليب احصائية، بما في ذلك الإحصاء النوعي، لوصف خصائص العينة، بالإضافة إلى الإحصاء الكمي، بما في ذلك معامل كورنوباخ ألفا، وتحليل التباين الأحادي واختبار "ت" للعينات المستقلة.

وقد دلت النتائج المستخلصة على أن اتجاهات الطلبة كانت ايجابية الى حد ما تجاه كافة مكونات مقياس التبرع بالأعضاء. كما أشارت النتائج الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية تجاه مقياس التبرع بالأعضاء بحسب كل من متغيرات النوع، والكلية، والسنة الدراسية، ومكان السكن. وبالمقابل كانت هنالك فروق ذات دلالة احصائية حسب متغير الجنسية.

الكلمات المفتاحية: *التبرع بالأعضاء، طلبة الجامعة، الثقافة، النتائج، التكنولوجيا الطبية.*

© 2009 by Yarmouk University (0165- 1023) ISSN.

Abhath Al-Yarmouk

Humanities and Social Sciences Series

Volume 25, Number 4, 2009

Contents

Articles in Arabic

681	Patterns and motives behind Yarmouk University Mass Communication Faculty students` exposure to print newspapers versus their sites on the Internet **Azzam Ananzeh, Abedelraheem Darwesh and Izzat Hijab**
711	The role of the Jordanian Foreign policy in supporting the jordanian economy (1988 - 2001) **Omar Khdairat**
737	Photography between design and composition **Qasem Al-Shqran**
755	Value chain in garment industry in jordan; study in economic geography **Safa Sababha and Nasem Parham**
777	New Safatic inscriptions from the bottom of AL-Fahdeh **Ziad Talafha**
797	Sand storms formation factors in Disi Basin **Ali Abu Saleem**
819	Yarmouk University professors' readership of the electronic press: A survey study **Hatem Alawneh and Ali Nejadat**
843	An Analytical study of children games behaviors **motasim shatanawi, motasim khatatbeh and Ma`en sha`lan**
861	The legal status of private security companies in international law **Yaser Khalaila and Emad Rabi**
873	Rahma Bin Jaber al-Jalahmeh and his relations with political powers in the Arab Gulf **Yousf Al-Abdalla**

Articles in English

893	The demand for primary energy in Jordan: Assessing the energy consumption determinants in the tradable, non tradable and household sectors **Ahmad AL- Raymony**
903	Students' attitudes toward organ donation: A field study at the University of Jordan **Salah Al-Louzi**

Publication Guidelines

Only original unpublished articles are considered. Manuscripts may be written in Arabic, English or, by special consent of the editors, in any other language. Manuscripts should be submitted in quadruplicate and should not consist of more than 30 pages, including figures, illustrations, references, tables and appendices. Each manuscript should be accompanied by two abstracts, one in Arabic and one in English, of approximately 200 words each. Manuscripts should be sent in print and on a floppy 3.5" computer disk compatible with **IBM Ms Word 97-2000, xp.**

Book reviews of recent academic publications may be considered for inclusion in the Journal, and the Editor reserves the right to make any editorial changes he deems necessary.

Twenty offprints will be sent free of charge to the sole or principal author of the published manuscript, in addition to one copy of the issue in which the manuscript is published.

DOCUMENTATION: (APA System)

A) Documentation of published references: This should be done within the text by writing the author's surname, year of publication, and the number of the page (if necessary), as follows: (Dayton, 1970, p.21). References should be listed in the bibliography at the end of the manuscript in alphabetical order of authors' surnames, as in the following examples:

- ***For a reference to a book:***

  Dayton, M. The Design of Educational Experiments. New York: McGraw-Hill, 1970.

- ***For a reference to an article in a periodical***:

  Kempa, R.F., & Dube, G.E. Gognitive Preference Orientations in Students of Chemistry. British Journal of Educational Psychology, 1973, 43 (2), 279-288.

- ***For a reference to an article or unit in a book:***

  Lovell, K. Some Problems Associated with Formal Thought and its Assessment. In D. R. Green, M. P. Ford, & G. B. Flamer (Eds), Measurement and Piaget. New York: McGraw-Hill, 1971.

B) Documentation of notes and unpublished references:

This should be done within the text by writing the word "note" followed by the succession number of the note in brackets, as follows: (Note 1). Then every note is explained in further detail at the end of the manuscript, before the references, under the title Notes, as follows:

Note 1: Tobin, K. G. & Capie. W. The development and validation of a group test of logical thinking, Paper presented at the American Educational Research Association Meeting, Boston, 1980.

Note 2: There is a great deal of literature on these developments, which cannot naturally be listed here.

Page Setup: Paper size (B5 Env.), Width (16.6cm), Height (25cm). **Margins:** Top (2cm), Bottom (3.4cm), Right (3.3cm), Left (3.3cm). **Paragraph:** Indentation (0.7cm), spacing (6pt.), Line spacing (single), Font size, Arabic (11pt.) Naskh News, English (10pt.), Times New Roman.

Subscription Information:

Abhath Al-Yarmouk may be obtained from the Exchange Division of the Yarmouk University Library or from the Deanship of Research and Graduate Studies at JD 1.750 per copy. Annual subscription rates in Jordan: individuals JD 7.00, institutions JD 10.00; outside Jordan: US $35.00 or equivalent.

© 2009 by Yarmouk University, all rights reserved.

No part of this publication may be reproduced without the prior written permission of the Editor.

Opinions expressed in this issue are those of the authors and do not necessarily reflect the opinion of the Editorial Board or the policy of Yarmouk University.

Abhath Al-Yarmouk

HUMANITIES

and Social Sciences Series

Volume 25, Number 4, 2009

Abhath Al-Yarmouk "Humanities and Social Sciences Series" (ISSN 1023-0165),
(abbreviated: A. al-Yarmouk: Hum. & Soc. Sci.) is a quarterly refereed research journal

Arabic Language Editor: Prof. Khalil Al-Sheikh.

English Language Editor: Prof. Mohammad Ajlouny.

Typing and Layout: Fatima Atrooz,

Manuscripts should be submitted to:

The Editor-In-Chief

Abhath Al-Yarmouk, Humanities and Social Sciences Series

Deanship of Research and Graduate Studies

Yarmouk University, Irbid, Jordan

Tel. 00 962 2 7211111 **Ext**. 2078

E-mail: *ayhss@yu.edu.jo*

Yarmouk University Website: *http://journals.yu.edu.jo/aybse*

Deanship of Research and Graduate Studies Website:

http://graduatestudies.yu.edu.jo

Abhath Al-Yarmouk

HUMANITIES

and Social Sciences Series

Volume 25, Number 4, 2009

Abhath Al-Yarmouk

HUMANITIES

and Social Sciences Series

Volume 25, Number 4, 2009

EDITOR-IN-CHIEF: **Prof. Zeidan Kafafi.**
Department of Archaeology, Yarmouk University.

EDITORIAL SECRETARY: **Mashhur Hamadenh.**

EDITORIAL BOARD:

Prof. Ziad Al Kurdi
Department of Sport Sciences, Yarmouk University.

Prof. Walid Abdul-Hay
Department of Political Science, Yarmouk University.

Prof. Anis Khassawneh
Department of Public Administration, Yarmouk University.

Prof. Shihadah E. Alamri
Department of Usul-Addin, Yarmouk University

Prof. Kareem Kashaksh
Department of Public Law, Yarmouk University.

Dr. Ezzat Hijab
Department of Radio and Television, Yarmouk University.